ما الذى جرى للتعليم فى مصر

الدكتور
سعيد إسماعيل على
أستاذ أصول التربية - جامعة عين شمس

عالم الكتب

على ، سعيد إسماعيل .

ما الذى جرى للتعليم فى مصر / سعيد إسماعيل على .

القاهرة ، مكتبة عالم الكتب ، (٢٠٠٩)

٢٩٦ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم

رقم الإيداع ، ٥٧١٧ / ٢٠٠٩

تدمك ، X - 721- 232 - 977 تصنيف ديوى ٣٧٠,٩٦٢

المطبعة ، أبناء وهبة محمد حسان

١ - التعليم - تاريخ - مصر .

أ- العنوان

عالم الكتب

نشر وتوزيع وطباعة

الإدارة ،

١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : ٢٣٩٢٤٦٢٦

فاكس : ٠٠٢٠٢٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة ،

٣٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : ٢٣٩٦٦٤٠١ - ٢٣٩٥٩٥٢٤

ص.ب : ٦٦ محمد فريد

الرمز البريدى : ١١٥١٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الايداع ٥٧١٧ / ٢٠٠٩

ISBN: 977-232 - 721 -X

مطبعة أبناء وهبه حسان

٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة

تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠

E-mail : hassaanpress@hotmail.com

الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com

البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

E-mail : hassaanpress@hotmail.com

مقدمـــــــة

عندما نطرح على آخر تساؤلا يبدأ بالصيغة " ما الذى جـرى ل٠٠٠؟ " فهو قد يقصد به أحد معنيين :

أولهما ينطلق من عدم معرفة وقائع وأحداث تتصل بموضـوع التـساؤل ، ويكون المطلوب هو معرفة ما هومجهول ؟

ثانى المعانى ، ألا يكون موضوع التساؤل مجهـولا ، ومـن ثـم فيكـون المقصود من الصيغة هو تسجيل الاستنكار ، وربما الغضب ، من هـذا الـذى حدث ، و بالتالى معرفة الأسباب التى أدت إلى التردى وسوء الحال ، تمامـا مثلما يلاحظ أحد الأبوين ، أو كلاهما ، أن حال أحد أبنائهم قد سـاء بدرجـة تبعث على القلق ، بعدما لم يكـن كـذلك ، فيوجهـون إليـه هـذا التـساؤل الاستنكارى: " ما الذى جرى لك يا بنى ؟ "

وفى الوقت الذى يغرقنا فيه وزيرا التعلـيم العـام والعـالى بتـصريحات ومؤتمرات وندوات وخطب وروايات وصور يريدان من خلالهـا أن يوهمـا الناس أن القبة تحتها شيخ مبروك ، من رجال الله الصالحين ، ممـا يـستحق الأمر معه أن نسبح بحمد الله على هذه الإنجازات الموهومة ، نجد مـا يمكـن تأكيده بأن " طوب الأرض " – ما عدا الوزيران – يشكو ، لا بل يصرخ ، لا بل يولول ، على ما صار إليه حال التعليم فى مصر إلى الدرجة التى تجعلنـا أحيانا نوارى وجوهنا خجلا أمام بعض الإخوة فى دول عربية ، لم تكن شـيئا مذكورا على خريطة التعليم منذ نصف قرن ، بينما كنا نعب من ينابيع التقـدم والنهوض التعليمى فى القارة الأوربية فى أوائل القرن التاسع عشر ، فإذا بهذه الدول العربية تفوقنا فى بعض الوجوه !

لا نقول ذلك كراهية لما شهدته هذه الدول ، فكاتب هذه السطور من المؤمنين ، حتى النخاع ، بالعروبة هوية ونهجا ومستقبلا ، دون ما مخاصمة أو مفارقة مع الإسلامية ، وإنما بثا لشكوى مريرة مما صار إليه أمر تعليمنا .

ولما لمست كيف أن الوزيرين الحاليين ، " الجمل " و " هلال " يتخبطان تخبطا مخجلا حقا ، يبعث على الرثاء أن صار هذا حال من يقودون مسيرة التعليم فى بلد مثل مصر ، كانت أولى من حمل مشعل الحضارة الإنسانية ، وجدت الحاجة ماسة إلى التوقف فى عملية مراجعة للمسارات العامة ، والإطار الرئيسى ، لحركة التعليم فى مصر منذ نصف قرن ، لعل ذلك يشير لنا إلى أوجه الخلل ، ومواضع الهبوط ، والقعود .

وبالفعل بدأت يوم الأحد ٢٧ من يوليو عام ٢٠٠٨ فى كتابة سلسلة مقالات بعنوان (ما الذى جرى للتعليم فى مصر ؟) ، وكان فى نيتى أن أستمر طويلا فى هذا ، لكن ، عندما وصلت إلى المقال التاسع فى ٢١ / ٢٠٠٨/٩ ، غمرنى خوف من أن يكون عدد غير قليل من القراء قد ملوا ، أو أفقدتهم ظروفهم الخاصة القدرة على متابعة بعض الحلقات ، فيدفعهم هذا إلى ترك المتابعة كلية ، خاصة وأن المقال أسبوعى .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان مجرى الأحداث يتدفق بالكثير من الوقائع والأمور التى تستفز الكاتب يريد أن يتابعها تعليقا وتحليلا ، وقد سعيت إلى أن يكون لى مقال آخر إضافى فى الدستور غير موعد مقالى يوم الأحد ، حلا لهذه المشكلة ، لكنى لم أسمع استجابة مشجعة مع الأسف !

هنا اضطررت آسفا إلى التوقف عن السلسلة ، آملا أن تتاح ظروف أخرى لمتابعتها ، وإن كنت أشك فى إمكان هذا عمليا فى الظروف الحالية ، خاصة وأن سيل الأحداث لا يترك للإنسان فرصة التلفت إلى وراء.

وكما أردد دائما فى كل كتاب من هذه الكتب التى أجمع فيها عددا من مقالاتى ودراساتى مبررا انفراد عنوان أحد الموضوعات ليكون عنوانا للكتاب

كله ، أؤكد هنا ، مع إعادة التأمل فى السطور الأولى ، أن كل موضوع طرقناه فى الكتاب الحالى ينطلق من هذه الصيغة الاستفهامية :

ما الذى جرى ؟

سواء كان الموضوع مما يتصل بقضية تعليمية مباشرة ، أو بشأن عام ، اجتماعيا كان أو سياسيا أو ثقافيا .

وسوف يلاحظ القارى المتابع لكتاباتنا أن تاريخ هذا الكتاب لا يفصله عما سبقه ، وعما يلحقه إلا وقت قصير للغاية ، فهنا أعيد تذكير القارئ ، أن كل كتاب من هذه الكتب إنما هو تجميع لكتابات سبقت ، محفوظة على الحاسب الآلى ، فالجديد إذن هو عملية التجميع ، التى لا تستغرق إلا أياما .

ولا يسعنى إلا أن أردد أيضا دعواتنا المستمرة إلى الله سبحانه وتعالى أن يسدد على طريق الحق والمعرفة خطانا ، وأن يمنحنا مزيدا من نعمه ، مما يمكننا من استمرار العطاء العلمى ، إذا كان فيه فائدة لأجيال الحاضر ، وأجيال المستقبل ...إنه نعم المولى ونعم النصير .

المؤلف

مصر الجديدة فى الثالث من يناير ٢٠٠٩

ما الذى جرى للتعليم في مصر؟*-١

تمهيد :

منذ سنوات وتلح على ذهنى فكرة أن الأوان قد آن لأن يدون واحد مثلى ، حيث اشتغل بحقل التعليم والتربية منذ تخرجه من الجامعة عام ١٩٥٩ ، مشروعه عن التعليم ، انطلاقا من نظرة تقييمية لما جرى على ساحته عبر خمسين عاما مضت وحتى الآن ، منتهيا إلى رسم خطوط عريضة لما يجب أن يكون عليه حال هذا التعليم ، إيمانا بأن التعليم هو المشروع القومى المركزى الذى لا قيام لنهضة ولا إقالة من عثرة إلا عن طريقه .

إن الغريب ، وإن المؤسف في الوقت نفسه ، أن رجلا مثل محمد على قد تنبه لهذه القضية منذ قرنين من الزمان ، وكان الرجل أميا ، ومع ذلك فقد وضع يده على الزناد الحقيقى المفجر للتقدم ، فكان مشروعه الضخم لإقامة تعليم متطور على النمط الغربى الحديث ، وكان هذا هو الطريق الحقيقى الذى مكن مصر من أن تكون قوة إقليمية ، بل وعلى مستوى عالمى يُحسب لها ألف حساب ، لولا ما جرى من تحالف أوربى من أجل كسر مصر " عمود الخيمة " ، بالنسبة للمنطقة العربية ، كما يحلو لى دائما أن أشبهها ، إذا قوى وقام واشتد عوده قامت الخيمة مظللة لكل من وما احتمى بها .

كانت " الصوارف " تأخذنى إلى هنا وهناك من أعمال فكرية وعلمية متعددة ، إلى أن لاحت في ذهنى فكرة أن أستغل فرصة الكتابة الأسبوعية على صفحات الدستور لتنفيذ فكرة هذا المشروع ، على الرغم مما قد يبدو من أن الجريدة اليومية قد لا تكون مكانا مناسبا لكتابة مشروع فكرى عن هذه

---

* هذا المقال نُشر فى جريدة الدستور فى ٧/٢٧ ، حتى المقال التاسع فى ٢٠٠٨/٩/٢١

القضية ، لأنه يحتاج شهورا طويلة ، وقارئ الجريدة يريد زادا يوميا ، لا يستطيع أن يتابع مسلسلا فكريا ، وإن كان ماهرا – غالبا – في متابعة مسلسل تلفيزيونى !

لكن وجه الإغراء بالنسبة لى أن كتابة جزء كل أسبوع ، يتيح الفرصة لى أن تجئ الكتابة متأنية ، وأن يتزود الإنسان – كلما لاحت الفرصة – بملاحظة من هذا وذاك قد تصحح التفكير وقد تكشف عما لا يجب ، وقد تنبه إلى ما كان يجب ٠

أما بالنسبة " لصبر " القارئ وصبر الجريدة ، فهو ما أدعو الله أن يتسع صدرهما لذلك ، حيث سأحاول ألا يستغرق الموضوع الواحد أكثر من مرتين أو ثلاثة ، بينما القضية كلها ، المكونة من عدة موضوعات ، سوف تستغرق الكتابة عنها – ربما إذا كان في العمر بقية – عدة شهور ٠

والآن نبدأ بالموضوع الأول :

جناية السياسة على التعليم

لا أقصد بالسياسة هنا مطلق السياسة ، وإنما السياسة الفعلية التي سار عليها النظام القائم في مصر ، ذلك أن السياسة أصلا مفروض فيها أن تفتح الطريق أمام التعليم وأن ترسم له الأهداف وتحدد المسارات ، بينما ما حدث في مصر هو أشبه بكفيف يجر إنسانا مكبلا ، فإذا به يتخبط ويتعثر فيقع ، ثم ينهض فلا تكون لديه فرصة لتصحيح المسار ٠

كانت أكبر مصائب السياسة على التعليم هى عملية اختيار قيادات التعليم ، أقصد الوزراء ، ففى مجتمع تعود بحكم ما يصعب حصره من إرث تاريخى وثقافى على أن يكون الحاكم ، وكأنه ظل الله على الأرض – والقياس مع الفارق ، حيث لا يوقع الله سبحانه وتعالى عباده تحت نير الظلم والقهر والاستعباد والاستغلال – ولا يكون لما يسمى بالمؤسسات ، سواء إدارات أو

مجالس أو وحدات – وجود حقيقى في تولى مسئولية التخطيط ورسم السياسات ، فبكلمة من الوزير يتقرر كذا ، وبكلمة منه لا يتقرر كذا ..هو الكل في الكل كما نقول ، إن كان خيرا فخيرا وإن كان شرا فشرا ، ولتدفع أجيال لا حصر لهها ، ولتدفع مصر كلها ، حاضرا ومستقبلا الثمن الباهظ المخيف !

صحيح أن التعليم في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ قد شهد قيادات تعليمية تاريخية تُحسد مصر عليها ، مثل أحمد لطفى السيد ، وأحمد نجيب الهلالى ، وطه حسين ، وعبد الرزاق السنهورى والدكتور محمد حسين هيكل ، لكن " اللعبة الحزبية " كانت وراء كل منهم بالمرصاد ، فقلما وجدنا واحدا من هذه القيادات العظيمة قد استقر في موقعه عامين ، بل ربما لم يستمر أكثر من شهور .

وعندما قامت ثورة يوليو كان من الطبيعى أن تنتعش الآمال باختيار قيادة تقود التعليم إلى حيث ساحة أهداف الثورة ، ولبها هو النهوض بعموم الناس ، وبالتالى النهوض بالوطن والتقدم به إلى حيث يستحق من المكانة والدور .

وإذا كان اختيار الثورة قد وقع على قطب فكرى تربوى كبير مثل إسماعيل القبانى ، صاحب مشروع فكرى كبير للنهوض بالتعليم ، لكن : هل كان هذا الاختيار صحيحا ؟ ووفق طرق اختيار موضوعية ؟

أنا شخصيا أقدر القبانى تقديرا يفوق الوصف ، لكن نظرة المؤرخ تدفعنى إلى الإجابة بالنفى على التساؤلين السابقين ، لماذا ؟

لقد كان القبانى معروفا لدى الكافة أنه يمثل القطب المضاد لسياسة طه حسين ، حيث كان المصطلح الشائع أن طه حسين هو زعيم سياسة الكم ، أى التجاوز عن الشروط والمواصفات الدقيقة التي يضعها أساتذة التربية وعلم النفس للتعليم الجيد ، وفتح الأبواب على مصراعيها للطلب الاجتماعى على التعليم ، اعتمادا على أن مصر تعانى أمية متوحشة ، وعلى أساس أن من اليسير على من تحصل أى قدر من التعليم أن تطور – فيما بعد – ما حصله ،

عندما تسمح الإمكانات بذلك ، ومن هنا شاع تعبيره الشهير واصفا التعليم بأنه كالماء والهواء ، أى لابد من إتاحته لكل إنسان وبغير تكلفة.

ورأى القبانى العكس من ذلك ، وأن تعليم عشرة تعليما جيدا تتوافر له الشروط والمواصفات الأساسية لحسن التعليم وجودته ، خير من تعليم مائة تعليما يفتقد مثل هذه الشروط والمواصفات ، مع ملاحظة أن سياسة القبانى تكاد تمثل ما يشيع اليوم بكثرة من أحاديث عن " الجودة " في التعليم ، علما بأن فلسفة الجودة هذه من توابع النظام الرأسمالى الذى يسعى دائما لتعظيم الفائدة وتكثير العائد ، دون أن يضع في الاعتبار مسألة " التوزيع " والعدل فيه .

بناء على هذا فقد عرف اتجاه طه حسين " بالشعبية " و " الجماهيرية " ، بينما عرف اتجاه القبانى بالأرستقراطية وتعليم القلة . من هنا ، فماذا يُتوقع عندما تريد الثورة اختيار وزير لقيادة تعليم الثورة ؟

المنطق يقول باختيار الثورة لطه حسين ...

لكن الذى حدث هو العكس ، وكان هذا غريبا حقا ، لكنه في الوقت نفسه ، يكشف عن " الشخصنة " ..ذلك الداء الوبيل الذى سيّر سياسة التعليم في مصر منذ لحظة اختيار الوزير ...

كان طه حسين هو وزير التربية في عهد وزارة الوفد السابقة على قيام الثورة بستة شهور فقط ، والوفد هو الحزب الشعبى الشهير ..لقد تم اختيار طه حسين بعد ذلك واحدا من رؤساء تحرير جريدة الثورة (الجمهورية) ، فهنا لا مانع ، حيث دائرة الفكر وآخرين يشاركون في توجيه سياسة التحرير ، لكن الوزارة دائرة سلطة عليا واتخاذ قرارات مصيرية ، ولا ينبغى أن ينسب الفضل في التعليم إلى من ارتبط بالوفد حتى ولو كان طه حسين ، تماما كما كانت العلاقات وثيقة – حتى أوائل عام ١٩٥٤ – بين زعيم الثورة ورئيس تحرير الجريدة الأولى للوفد (المصرى) .

ويزيد على ذلك نفوذ واضح لشباب الحزب الوطنى (مصطفى كامل) ، مثل فتحى رضوان ونور الدين طراف الذى توزر للصحة ، وسليمان حافظ ، أحد أبرز مستشارى الثورة .

لكن الأمر اختلف بالنسبة للقبانى ، فقد كان صديقا حميما للدكتور السنهورى ، مرشد الثورة في أوائلها ومستشارها القانونى الكبير ، فقد عمل الرجلان (القبانى والسنهورى) معا في بدء حياتهما العملية في أسيوط ، حيث كان القبانى مدرسا للرياضيات في أسيوط الثانوية ، وكان السنهورى في النيابة ، بل وألفا معا جمعية محلية للنهوض بالتعليم .

وكان السنهورى ، عند توليه وزارة المعارف قبل الثورة ، يحرص على أن يكون القبانى مستشارا للوزارة أو وكيلا لها .

ومن الملاحظ أن القبانى قد أقصى من الوزارة في يناير ١٩٥٤ حيث كانت الغيوم قد بدأت تتكاثر ممهدة لما عرف بعد قليل بأزمة مارس ١٩٥٤ ، حيث توترت العلاقة بين الثورة والسنهورى !!

وكان الاختيار الثانى للثورة – بعد شهور معدودة تولى فيها الدكتور محمد عوض محمد مقاليد الوزارة – هو لأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ألا وهو كمال الدين حسين الذى كان برتبة " صاغ " أو رائد .

كان الاختيار هنا وفق المنطق الشهير الذى برز في هذا العهد والذى يقوم على الاعتماد أكثر على من يسمون " بأهل الثقة " ، وليس أهل الخبرة ، وبدون تفاصيل قد يُشتمّ منها تجريح في الرجل ، لكننا ونحن بصدد التأريخ ، لابد أن ننحى الاعتبارات الشخصية – حيث كنت أحب هذا الرجل حقا – لنؤكد أن هذا الاختيار قد جانبه الصواب ، خاصة وأن التعليم العسكرى في فترة التحاق كمال الدين حسين به ، لم يكن بالعمق والتوسع الذى أصبح عليه بعد ذلك ، فكيف كان يمكن قبول هذا ، ووزير التربية كان مشرفا وحاكما للجامعات المصرية ،

فضلا عن هيئات أخرى ذات وزن فكرى وثقافى وعلمى خطير ، أبرزهـا – مثلا – الطاقة الذرية ، ومجمع اللغة العربية وما ماثلهما ؟!

ولا يشفع في ذلك ما سمعناه مباشرة من كمال الدين حسين نفسه ، عندما دعوته إلى ندوة في رابطة التربية الحديثة في أواسط الثمانينيات ، حيث ألح على دعوة القيادات التي كانت تعمل معه ، وأكد أنه على الرغم من سيطرته على أبرز المؤسسات والمواقع العلمية والثقافية ، لكنه لم يكن يتدخل في توجيه العمل فيها ، بل كان يتركه للرجل الثانى والذى كان دائما متخصصا ، ومن هنا فقد استشهد – مثلا – بالدكتور عبد العزيز القوصى ، أبرز علماء النفس والتربية في الوطن العربى ، وكان حاضرا ،.وكيف أنه هو – القوصى – الذى كان يشير ويقترح ، وكان الوزير يوفر الإمكانات والإجراءات والتسهيلات !

(٢)

لم يشفع لكمال الدين حسين حسن نيته في الاعتماد على المستشارين التربويين ، وهو الضابط الذى مبلغ علمه سنتان على وجه التقريب بعد التوجيهية (الثانوية العامة) ، فإذا به يكون المسئول الأول عن التعليم في مصر من الحضانة إلى الماجستير والدكتوراه في الجامعات .

فهنا قد بدأت المعضلة الكبيرة في وزارة التربية ، من حيث اعتماد وزير التربية على مستشاريه ، ففى كثير من الأحيان يكونون أسرى النظريات التربوية والنفسية ، دون الأخذ بعين الاعتبار السياق المجتمعى وقوانين التعامل الاجتماعى والتفاعل ، فإذا بالوزير – الذى لا علم له بهذه النظريات – يأخذه الانبهار بها والتصديق فيصدر أوامره بالتنفيذ ، فتكون الطامة الكبرى !

لقد كان قائد فريق المستشارين أستاذ علم نفس رائد عظيم ربما يكون أعظم من شهدتهم مصر في هذه الفترة ألا وهو الدكتور عبد العزيز القوصى ، ولا أدرى حقا كيف فاتت الرجل هذا الذى سوف نشير إليه ، وهو الذى كان يتمتع

بقدر عال من الحكمة والذكاء ، كما لمست حيث اقتربت منه كثيرا في سنوات عمره الأخيرة .

فعلى سبيل المثال ، يذكر آلاف ممن كانوا في المدرسة الابتدائية في هذه الفترة طريقة قراءة سادت المدرسة عرفت باسم " طريقة شرشر " ، ولم يكن هذا هو الاسم العلمى ، ولكنه اسم أطلقه الناس ، نظرا لأن بطل موضوعات القراءة في الابتدائى كان أرنبا يسمى " شرشر " .

كان البناء العلمى النظرى يقول أن الإنسان يدرك الأشياء والناس ، في اللقاء الأول ، بشكل كلى (جشتلطى) ، وبعد ذلك يبدأ في الانتباه إلى التفاصيل ، وهى نظرية سيكلوجية نبه إليها علماء نفس ألمان بعد تجارب متعددة ، وانتشرت في العالم كله .

كان من الطبيعى تطبيقا لهذا أن نتجه إلى عملية تعليم القراءة والكتابة للاستفادة من هذه النظرية ، كيف ؟ إن الطفل في مقتبل عمره يقف حائرا أمام الحروف (الألف ، واللام والنون والميم ..وهكذا) باعتبارها رموز مجردة يستحيل أن يفهم لها معنى ، ومن هنا فقد رؤى أن يتم التركيز على صور لحيوانات – أرنب مثلا – والتركيز على أن اسمه : الأرنب شرشر ، ومن خلال ذلك يتم تعريفه على الحروف المكونة للكلمة .

لكن ما حدث فعليا هو أن المدرسين اكتفوا بأن ينطق التلميذ بأن هذا أرنب ، وأنه " نط " وأن كذا وكذا ، مع النطق الجماعى والترديد الجماعى ، حيث كان من المستحيل عمليا ، مع الوضع البائس لمعلم الابتدائى ، أن يجهد نفسه ليتوقف أمام كل حرف ، ويطلب من كل تلميذ أن يتعرف عليه ، بل ويذهب إلى السبورة ليكتبه ، بل كان التلاميذ لا ينظرون إلى الكلمة ، وإنما إلى الصورة وحدها !!

وهكذا فشلت التجربة فشلا ذريعا ، وأصبح معتادا ولأول مرة أن يكون تلميذ في الصف الثانى أو حتى الثالث ، وهو لا يجيد القراءة والكتابة ،

فارتفعت سهام الهجوم على الطريقة ، وقالوا إن " طريقة شرشر " نشرت الجهل بين التلاميذ ، ولم يكن الفشل فشل الطريقة أبدا ، فهى مبنية على نظرية سليمة مائة بالمائة ، ولكن مقومات التطبيق وأسسه وقواعده لم تتبع ، حيث لم يتحملها الواقع العملى والاجتماعى لمدرسى الابتدائى ، وكان ذلك أخطر " إسفين " دق في جسم التعليم المصرى .

مثال آخر يتعلق بما عرف أيضا في ذلك العهد " بالنقل الآلى " . فقد رأت النظرية التربوية في التقويم أن من الخطورة بمكان أن نضع تلميذا لم يتعد السادسة أو السابعة من العمر في مواقف امتحان مع ما يحيط بها من أجواء خوف وتوتر وقلق ومراقبة ، حيث أن ذلك سوف يرسخ لدى الطفل في هذا العمر المبكر علاقة سيئة بين التعلم وبين الخوف والقلق والتوتر .

من هنا فقد كان الاقتراح بأن يُكتفى بملاحظة المدرس للتلميذ بأنه بالفعل قد أصبح عارفا – مثلا – بالقراءة والكتابة ، فيُعتمَد على رأيه وينقل التلميذ إلى الصف التالى بغي هذا الشكل المعروف من حيث امتحانات آخر العام ،وعرف ذلك " بالنقل الآلى " .

وعزز من هذا أن ما كان يتوافر من مقاعد للملتحقين الجدد بالتعليم المدرسى كان أقل بكثير من المتقدمين ، وفقا للإمكانات المتوافرة ، وأن يرسب تلميذ في الصف الأول فهذا معناه أن يحجز مقعدا كان سيحظى به طفل جديد !!

هنا أيضا ، الفكرة صحيحة ، والنظر التربوى علمى صحيح ...لكن ، السياق المجتمعى أيضا لم يتحمله !! فلم يدقق المدرس الابتدائى في مدى صحة تعلم التلميذ ، واختلطت عنده القيم ، فتصور أن تسهيل نقله إلى الصف التالى هو " خدمة " و " معروف " و " كرم " ، فإذا بمئات الألوف من تلاميذ الابتدائى ينتقلون " آليا " من الصف الأول إلى الثانى ، ومن الثانى إلى الثالث ، دون الأخذ بعين الاعتبار أن يكون التلميذ ما زال جاهلا بالقراءة والكتابة والعمليات

الحسابية الأربع ، وبهذا أصبحت مئات المدارس تضخ إلى السوق جيوشا جرارة من التلاميذ الجهلة .

ومن الوقائع الصارخة المبينة لطبيعة القيادة العسكرية للتعليم ، ما أثير عام ١٩٥٧ مما عرف بأزمة نظام الانتساب ، حيث طالب أعضاء مجلس الأمة بإباحته ، نظرا للأعداد المتزايدة من خريجى الثانوية العامة ، لكن كمال الدين حسين لم يكن موافقا على ذلك ، مستندا في رأيه على أن هذا هو رأى المجلس الأعلى للجامعات .

ومع ذلك فقد وافق مجلس الأمة على الاقتراح المقدم لإباحة الانتساب كما تم عرضه ، وذلك على غير سياسة الوزير ، بل لقد وجهت انتقادات حادة إلى الوزارة ، وإلى المجلس الأعلى للجامعات ، فوجد كمال الدين حسين نفسه أمام ضرورة الاستقالة (الأهرام ، فى ١١ ديسمبر ١٩٥٧)، تلك الاستقالة التى أحدثت هزة كبيرة .

ثم فوجئ الجميع بتصريح لجمال عبد الناصر (الأهرام فى ١٩٥٧/١٢/١٦) يقول فيه أنه لن يقبل استقالة كمال الدين حسين ، وأن سيادة الوزير وافق على البقاء فى منصبه ، وقال الرئيس أن السياسة التى يعرضها الوزراء على مجلس الأمة إنما هى تعبير عن سياسة الحكومة ، فإذا بالجميع يلزم الصمت !!

ورسخ كمال الدين حسين مقولة كانت لها آثاره السيئة على مسيرة التنظيم النقابى للمعلمين ، هذه المقولة هى أن يكون هناك ارتباط وثيق ، يصل أحيانا إلى درجة التوحد ، بين النقابة والدولة ، مما يسقط تماما فكرة النقابة من الأساس ، فهى لم تنشأ إلا لتنظم العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل بما يحفظ للعاملين مصالحهم ، فهى بمثابة مجلس الشعب ، في مواجهة الحكومة .

أنشئت النقابة رسميا في عهد كمال الدين حسين ، وفى الوقت نفسه أصبح الوزير هو نقيب المعلمين . لقد كانت – وما زالت – نقابة المعلمين تضم

أضخم عدد من العاملين في الدولة ، مما جعل قيادة الثورة تخشى أن تفلت من بين يديها ، فوضعت أحد قادتها على رأسها ولتذهب فكرة التنظيم النقابى إلى الجحيم ، فالعهد عهد ثورة ، يتربص بها الأعداء ، وحاول فلاسفة التبرير والتسويغ أن يقدموا الغطاء الفكرى والفلسفى ، فذهبوا إلى أن المجتمع الرأسمالى يتحكم فيه الرأسماليون ، فتكون النقابة مهمة للدفاع عن العمال ، أما في العهد الثورى ، فلا سيطرة لهذه الطبقة . لقد التحمت الحكومة مع الشعب ، بل هى تمثله ، هى منه ، فما ضرورة الفصل إذا بين تنظيم شعبى وبين الحكومة ؟

كان هذا مجرد سفسطة ولعب بالأفكار والألفاظ ، فحتى لو كان هذا صحيحا في عهد الثورة ، إلا أنه أصبح شبه تقليد استمر بعد ذلك ، فكان النقيب دائما من السلطة الحاكمة ، حتى ولو كان رجلا طيبا مهذبا مثل الراحل مصطفى كمال حلمى ، فقد كان من خارج مجتمع المعلمين ، وكان جزءا من السلطة حتى بعد أن ترك آخر مواقعه ، ألا وهو رئاسة مجلس الشورى !!

نقول هذا ونحن نعى جيدا كيف أن موقع كمال الدين حسين أتاح للمعلمين مكاسب ما كانوا يحلمون بها ، مثل أن يكون لهم " فندق " كبير على شاطىء النيل (فندق البرج) وأن يجاوره مبنى النقابة ، ومستشفى المعلمين بجوار النادى الأهلى ! وفضلا عن ذلك ، فقد خصص لهم مصيفا ذا موقع متميز على شاطىء الإسكندرية . لكن يد الإهمال سارت بحيث تجعل مثل هذه المميزات المادية المتعددة تتآكل قيمتها أو وظائفها وإمكاناتها شيئا فشيئا .

ومثلما حدث بالنسبة للوزارة ، حدث الشئ نفسه في النقابة ، فالوزير ليس في موقعه الطبيعى كنقيب ، ويكون انشغال ، فيترك الأمور لآخرين الذين يكونون هم الحكام الآخرين ، وفريق كبير بين أن يكون المسير الحقيقى للأمور شخصا مسئولا ظاهرا وبين أن يكون هو الرجل الثانى أو الثالث ، ممن لا

يظهرون أمام الناس ،وهو الأمر الذى وضح بشدة خلال هذه السنوات الطويلة التي شغلها مصطفى كمال حلمى نقيبا للمعلمين ٠

لقد شاءت الصدف أن ألتقى بالراحل في أحد المؤتمرات بالكويت ، عندما كان يستعد للتقدم لشغل وظيفة النقيب ، وأذكر أن الرأى كان شبه مجمع عليه بين المتحدثين معه ، وأنا منهم ، باستحسان ألا يفعل ، لكن فهمنا من رده أنه شبه " مضطر " إلى ذلك ، وكان لهذا ما وراءه ،وما يختفى بين السطور ٠٠ الداء الوبيل المزمن للسلطة في مصر : أن تطال يدها ، حتى منظمات المجتمع المدنى التي صدعوا رؤوسنا بأنها من أركان المجتمع الديمقراطى ، وأن الدولة تشجع عليها ٠٠حتى كتابة هذه السطور ، تكشف الوقائع عن كذب هذا الادعاء الأخير !!

(٣)

وإذا كان حديثنا قد بدأ منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مبرزا سلبيات بعينها من حيث الأثر السلبى للظروف السياسية على التعليم ، فلا يعنى هذا أننا نغفل جوانب أخرى إيجابية في تعليم الثورة ، فمثل هذه الإيجابيات " وقائع " لا يمكن لأحد أن ينكرها ، غاية ما أردنا أن نبينه هو سوء تفكير أولى الأمر في النظام الحالى ، وكيف أنهم يأخذون من كل نظام أسوأ ما فيه ، وبالتالى يتضح لنا حجم الكارثة لتي أخذ مصر إليها ٠

وعلى سبيل المثال ، فقد ترك النظام الحالى التدعيم المستمر لدولة يوليو لمجانية التعليم معتبرا أن هذا من خرافات النظم الشمولية ، ليغتال ، في كل يوم موقعا من هذه المجانية ، فإذا بها تتحول إلى " خرافة " لا وجود لها إلا في نص الدستور ، كما ترك " الموضوعية " البارزة لزعيم الثورة وقادتها في حقل التعليم إلى الدرجة التي لم يستطع عبد الناصر أن يُلحق ابنته بعد الثانوية العامة بإحدى الجامعات لأن مجموعها لم يؤهلها لذلك ، بينما سعى النظام الحالى إلى

أن يبنى امبراطورية ضخمة من الجامعات والمدارس (خمس وسبع نجوم) للأثرياء الجدد !!

وترك النظام الحالى مبدأ " العدل " الذى شهدته بنفسى لناظر مدرسة الأورمان الثانوية النموذجية ، الأستاذ " بهجت " والد الكاتب الشهير أحمد بهجت أوائل عام ١٩٦٠ ، حيث كنت أتدرب على التدريس ، بعد تخرجى من كلية الآداب ، حيث جاء " مصطفى " متأخرا عن دق جرس المدرسة بضع دقائق ، وهو ابن كمال الدين حسين ، وهو وزير التربية المركزى في دولة الوحدة ، وأحد الأركان الكبرى للثورة ، فمنعه الناظر من الدخول ، وأخذ السائق الخاص يرجو ويلح في الرجاء بألا يعود مصطفى إلى البيت دون المدرسة ، لأن والده إذا علم بذلك سوف يثور على الابن ثورة عنيفة لتخلفه ! وبدلا من ذلك إذا بالنظام الحالى – أحيانا – ما يسوق نوابه المسيرين لوضع تشريعات تكفل للأبناء والأقارب أن يتمتعوا بالكثير مما لا يستطيعه سائر أبناء مصر المخطوفة .

وإذا كان نظام يوليو قد اتسم بقدر من القهرية والتسلط ، تبدى في التسلط الأمنى على مؤسسات التعليم ، فقد حاز هذا الجانب ، إعجاب نظامنا الحالى ، وطوره مستغلا التقدم التقنى ، حتى ليتضاءل كل ما قيل عن أى قهر واستبداد في فترات سابقة إذا قيس بما يشهده التعليم .

فإذا عدنا إلى سياق الأحداث الخاصة باختيار وزراء التربية والتعليم منذ ثورة يوليو ، نجد أن النظام الحزبى الذى كان قائما في العهد الملكى ، إذا كان قد جر على مصر نقائص وانحرافات ، إلا أن من مميزاته أن اختيار وزراء التعليم كان مفهوما ، وذهابهم أيضا كان مفهوما ، بينما غاب هذا كثيرا في عهد الثورة .

فبعد أن كان كمال الدين حسين ملء السمع والبصر حتى أول الستينيات وجدناه يختفى دون أن نعرف لماذا اختفى ؟ ويجئ " السيد محمد يوسف "

ليمكث أطول فترة نسبية (من أغسطس ١٩٦١ إلى يونيو ١٩٦٧) ، صحيح أن الرجل كان من رجال التربية والتعليم ، لكنه في الوقت نفسه كان يمت بصلة قرابة لزعيم الثورة ، واشتهر عهده بالجمود والركود والتسلط ، حتى لقد أطلق رجال التعليم أيامها اسما آخر عليه على وزن اسمه الحقيقى فقيل " السيىء يوئف " !!

كان السيد يوسف لا يتورع عن إظهار سخريته بالعلوم التربوية والنفسية التي يتشدق بها أساتذة كلية التربية ، ويجاهر بأن أساليب التربية مما يدخل في باب الكلام الفارغ ، وأن المدرس الذى لا يعمل أو يقصر سوف يضربه بالجزمة !!

الحق ، لم أسمع هذا مباشرة من الوزير ، لكنى كنت أسمعه من أساتذتى في كلية التربية ، التي كانت كلية وحيدة ، وأساتذتها هم الذين على صلة بالوزارة في أعمالها المختلفة من إعداد مناهج وتأليف كتب مدرسية ، فضلا عن لجان متعددة ، وكان موقع الكلية بشارع أمين سامى المتفرع من شارع قصر العينى يجعلها قريبة للغاية من الوزارة .

ويذكر لهذا الوزير سوأة مشهورة ، فقد استغل المدرسون مناسبة تجمعهم الضخم في القاهرة لتصحيح الثانوية العامة عام ١٩٦٥ ، وبدءوا يتناقشون حول ظروفهم المالية والاجتماعية السيئة ، وكتبوا " عرائض " بذلك ليرفعوها إلى أولى الأمر ! فهم إذن لم يلجأوا إلى تظاهر وهتافات ومنشورات ، وإنما إلى وسيلة شرعية إنسانية ، ومع ذلك فقد تم البطش " برؤوس " التحرك ، فمنهم من اعتقل ومنهم من عوقب بتجنيده بالجيش وإرساله إلى اليمن ، حيث كانت الحرب على أشدها ، وعلى ما أذكر ، فقد ترك مثل هذا الحادث أثرا سيئا لدى مفكرنا الكبير الدكتور فؤاد زكريا ، حيث كان له من أفراد الأسرة من وقع تحت طائلة ما تم من بطش بعدد من المدرسين في هذه الواقعة .

وكان الدكتور عبد العزيز السيد ، أول وزير للتعليم العالى عام ١٩٦١ ، وعين وزيرا للتربية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، وصحيح أيضا أنه كان من أساتذة التربية ، لكنه كذلك كان معلما سابقا لجمال عبد الناصر في مادة الرياضيات في مرحلة من مراحل دراسته العسكرية !

وهكذا رأينا كيف يتم اختيار وزراء التعليم حتى كتابة هذه السطور ، فقد يكون بناء على مجرد معرفة أو قرابة أو صلة شخصية ، لكن هذا لا يمنع – أحيانا – أن يجئ الاختيار صائبا لشخصية جديرة بالفعل بالموقع القيادى للتربية والتعليم الذى تبوأته ، مثل شخصية الدكتور محمد حلمى مراد ، لكن مثل هذه النوعية من الرجال لا تستمر عادة طويلا ، فاقتصرت فترته على (مارس ١٩٦٨ – يوليو ١٩٦٩) .

وكان الذى خلفه أستاذ آخر في القانون هو الدكتور محمد حافظ غانم (١٩٦٩-١٩٧٢) ، وكان يتسم بالجدية المفرطة إلى درجة الجهامة والعبوس ، وتشاء الظروف أن تكون لى معه تجربة لها دلالتها في كيفية قيادة التعليم في مصر ، تستحق أن يشار إليها بقدر ما يمكن من الاختصار :

فقبل حصولى على الدكتوراه اضطرتنى ظروف معينة أن أتقدم لمسابقة لتأليف كتاب الفلسفة للصف الثالث الثانوى أدبى ، فإذا به يفوز بالمركز الأول ، ويتم تقريره على طلاب الثانوية العامة عام ١٩٦٨ ، لكنى عرفت بعد ذلك أن قرارا وزاريا لحافظ غانم قد صدر بحذف كل ما كتبته عن " الماركسية " في الكتاب ، بناء على تقرير كتبه أحد رجال الوزارة المعروفين باتجاهه الدينى الإسلامى ، متهما إياى بأننى أنشر الماركسية في جميع مدارس مصر ، ومدارس الأزهر ، وغزة ، حيث كان الكتاب مقررا على كل هؤلاء .

هنا كتبت مقالا قصيرا ، وكنت قد حصلت على الدكتوراه ، وذهبت به لمقابلة الراحل محمد سيد أحمد حيث كان مشرفا على صفحة الرأى بجريدة الأهرام ، فلما عرف مضمون المقال ، قال بأن الموضوع خطير وحساس وأنه

لا يستطيع أن يعدنى بالنشر حيث لابد من عرضه على الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى كان في أوج تألقه رئيسا للتحرير .

كان دافعى هو أن الطلاب لا ينبغى أن نغرقهم فقط في معرفة تتعلق بقدماء الفلاسفة ، بل لابد أن يحاطوا علما بالتيارات التي كان يموج بها الفكر العالمى ، بغض النظر عن الإيمان بها أو لا ، ولكن منطلقا من مبدأ " حق المعرفة " .

ثم إذا بالمقال ينشر في السادس من يناير ١٩٧٠ ، وإذا به يحدث ضجة كبرى فيكون مثار تعليق في الكثرة الغالبة من الصحف والمجالات ، حتى أن صلاح جاهين جعل موضوع المقال هو موضوع كاريكاتيره الشهير بعد يومين فقط من نشر المقال ، وزاد النار اشتعالا مقال طويل لأحمد حمروش في روز اليوسف يقول (هذه قضية سياسية وليست تعليمية) متسائلا في استنكار : كيف نحذف مذهبا يؤمن به الاتحاد السوفيتى ، وسائر الكتلة الاشتراكية ، التي تقف بجانبنا لمواجهة الأعداء ؟

كانت الصحف والمجلات مليئة بالكتاب الماركسيين على وجه الخصوص واليساريين على وجه العموم ، فظن هؤلاء أننى وافد جديد لزمرتهم ، فإذا بالجميع يدافعون عنى باستماتة حتى قبل أن يقرءوا الكتاب ! واضطر الوزير أن يصدر بيانا يشرح فيه موقفه ، ثم يضطر بعد ذلك أن يلغى قراره السابق ويعيد المحذوف إلى ما كان عليه ، ، فلما بدأ البعض يقرأ الكتاب ويدقق فيه اكتشفوا أننى لم أكتب ما كتبت نصرا للماركسية ، بل وجهت إليها نقدا شديدا ، وهى تعيش فترة ازدهار وتألق فى مصر فى هذه الفترة ، في فكرتين أساسيتين ألا وهما ديكتاتورية البوليتاريا ، والحتمية التاريخية ، فإذا بالبعض يعكس الاتجاه ، فيكتب مهاجما لى حتى اعتبرنى واحد منهم أننى أقف على قمة الفلسفة الرجعية .

المهم ، أن التقيت بالدكتور غانم في الوزارة لأمر ما في ذلك الوقت ، فإذا به يقول بجهامة وعبوس ، عندما جاءت سيرة كتاب الفلسفة " هية مناهج التعليم تناقش على صفحات الجرايد ؟ "

من الناحية النظرية البحتة ، فالإجابة بالنفى ، لكن المشكلة أن المسئولين في مصر – حتى الآن – " يخافوا ما يختشوش " !

لقد سبق لأربعة من كبار الأساتذة في الستينيات أن ألفوا كتابا في التاريخ للصف الأول الثانوى عن (أصول العالم الحديث) ، وكان فيه باب باسم (ثورات الشعوب على الحكم المطلق) ، متضمنا الثورة الفرنسية ، والثورة الأمريكية ، فأراد المؤلفون أن يضيفوا فصلا عن الثورة الاشتراكية ، بحكم الواقع التاريخى ، وطبيعة الموضوع ، وانضمام مصر في هذه الفترة إلى رافعى الراية الاشتراكية ، فإذا بالوزارة ترفض هذا الفصل ٠ وكان هذا أمرا مثيرا للدهشة ، كاشفا عن أن وزارة التربية لم تكن متسقة تماما مع اتجاهات الثورة ، أو قل ، بحسب تعبيرات الفترة ، كان " اليمين " فيها أقوى ساعدا٠

وعندما كتب مؤلفو الكتاب شكوى رفعوها للوزارة ، لم تعرهم أية أهمية واستمرت على رأيها السخيف ، فكيف نجح صغير مثلى في ذلك الوقت أن أنتصر على الوزارة ، بينما عجز عن ذلك كوكبة من كبارأساتذتى ؟ لم تكن لى قوة خاصة أستثمرها ، ولكن الرأى العام عندما أثرته وكسبته ، تراجع الوزير عن قراره ٠

(٤)

وكان الدكتور مصطفى كمال الحمى هو أبرز وزراء التربية منذ أواسط السبعينيات (١٩٧٤/٤/٢٤) حتى أواسط الثمانينيات (١٩٨٥/٩/٤) عبر تغير متعدد للوزارات ، وتوقف أشهرا قليلة أحيانا ، وضم التربية مع التعليم العالى أحيانا أخرى ٠

وأبرز ما تميز به الدكتور مصطفى هو أدبه الجم إلى درجة التطـرف ، حتى لقد تندر البعض فقال أنه قبل أن يفتح درج مكتبه ، يدق عليه مـستأذنا!! ويبدو أن هذا النمط هو الذى يرتاح النظام الحاكم في مصر إليه ، دون أن يعنى هذا بخس الرجل حقه ، فهذه طبيعته ، ولم يكن متصنعا ، بدليل أنـه عنـدما اتصل بى أكثر من مرة ، لبعض الأمور ، وفـى مناسـبات مختلفـة ، كـان يخاطبنى عبر الهاتف : " سيادة الأستاذ الدكتور سعيد بيه " !! ولم أكـن ممـن يملكون له ضرا ولا نفعا !

وإذا كان ذلك النمط مما يرغبه النظام في مصر ، فهو أيضا يصبح فرصة للمحيطين أن يبثوا ما يريدون ، سواء إن كان سما زعافا أو رائحة عطـرة ، فضلا عن الإشادة بهذا وذاك من أمور بعضها قد يضر وبعضها قد ينفع ، مما هو آفة المستشارين في مصر ، كما أكدنا أكثر من مرة .

وعلى سبيل المثال فقد بدأت صيغة للتعليم تسمى " التعلـيم الأساسـى " تغزو مصر في هذه الفترة ، من قبل الهيئات الدولية ، حيث يمتزج فيها العمل بالنظر ، من خلال " أساسيات " لابد منها حتى يمكن تكوين المواطن بالصورة المبتغاة . فرحنا بما بشّر به اليونسكو ، ونسينا أننا بدأنا فى مصر مثـل هـذه الصيغة دون أن تسمى بذلك ، عام ١٩٢٥ على يد الرجل الفـذ الـشيخ عبـد العزيز جاويش ، لكن ضعف ذاكرتنا التاريخية يحرمنا كثيرا مـن الاسـتفادة بالتجربة الوطنية لنهرول نحو ما يجئ لنا من خـارج !! صـحيح أن تجربـة جاويش لم تنجح ، لكن كان مفروضا أن ندرس أسباب الإخفاق ونـسعى إلـى إصلاحه ، لأن فكرة الجمع في التعليم بين النظر والعمل ليست فكرة خاطئة .

ولما كان المفروض أن يتم " تجريب " قبل أن يكون هناك " تعميم " ، فقد بدأ تجريب الصيغة الجديدة في نحو ١٥٠ مدرسة عام ١٩٧٨/٧٧ ، وكان هذا عددا ضخما للتجريب ، ومع ذلك فقد زاد في السنة التالية ليصبح ٤٠٠ مدرسة

، وفى العام الذى تلاه هذا زيدت إلى ٥١٤ مدرسة ، وفى العام الرابع عممت على مصر كلها ، دون انتظار لمعرفة نتيجة التجربة !

وهكذا تمثل الخطأ الفاحش في البدء بالتجريب لا في مدارس لا يتجاوز عددها أصابع اليدين ، ولكن في عشرات ، ثم مئات . كذلك فقد كان مبدأ التجريب يقتضى الانتظار حتى تكتمل دورة التعليم (ست سنوات ابتدائية + ثلاث سنوات إعدادى) وبحيث يكون التطبيق تدريجيا فيبدأ أولا للتلاميذ الملتحقين بالصف الأول ، وفى العام التالى لتلاميذ الصف الثانى وهكذا ، حتى يمكن التعميم ، لكن في عام ١٩٨١ صدر قانون جديد للتعليم تقرر فيه تعميم التجربة ، بل وتوسيع نطاقها حتى تضم معها التعليم الإعدادى ، وبالتالى زادت سنوات الإلزام في التعليم لتصبح تسعة بدلا من ست .

صحيح أن مد سنوات الإلزام أمر رائع تربويا ووطنيا ، لكن هذا كان يقتضى أن يكون عدد المدارس الإعدادية مكافئا لعدد المدارس الابتدائية ، وهو الأمر الذى لم يحدث ، والذى بدأت فيه الوزارة بالتالى سياسة " حشر " التلاميذ في الفصل الإعدادية لتتسع لكل من انتهى من المدرسة الابتدائية ، ويبدأ ظهور ما عرف " بالفترة الثانية " !!

كذلك فإن إدخال خبرة العمل والتطبيق هذه المرحلة كان يحتاج جملة تغييرات وإجراءات ، مثل تدريب المعلمين على الصيغة الجديدة ، وتزويد المدارس بالعديد من الأجهزة والمعدات . صحيح أن " المعونة الأمريكية " قد جاءت ببعضها ، لكن مآلها كان المخازن ، وتحكم نظام " العهدة " ، مما أدى إلى فساد كثير منها قبل أن تستعمل ، وحكى لنا وزير تربية جاء بعد ذلك بأنه عندما كان يزور بعض المدارس يجد غرفة مغلقة فيسأل عنها فيقولون أنها " غرفة التعليم الأساسى " ، فتحول النهج لا إلى منهج عمل وتعليم في كل المقررات ، بل غرفة مثل الورش ، مليئة بما يسمى " عهدة "، لكن بدون أن تعمل !!

إن هذا النهج غير العلمى في التجريب والتعميم ، هـو آفـة غايـة فـي الخطورة ، تسلط وما يزال على التعليم المصرى ، فإذا بأروع المبادئ التربوية تتحول إلى فيروسات تأكل في جسد التعليم وتصيب أجياله الجديـدة بمـا هـو أخطر من الإيدز ، لأنه هذا " العوار " ، تكرر عدة مرات ، وما يزال !!

شأن آخر وقع فيه الدكتور مصطفى هو أنه ابتدع ولأول مرة فكرة مـا عرف بعد ذلك بالمدارس التجريبية وذلك عام ١٩٧٩ ، وهو اسم علـى غيـر مسمى ، فهناك بالفعل فى بعض فترات تاريخنا مدارس أو فـصول سـميت " بالتجريبية ، وكذلك فى بلدان أخرى ، حيث كان يتم فيها تجريب طريقة تعلـيم معينة أو مناهج جديدة أو نظام إدارى ، فإذا نجحت التجربة ، تـم تعميمهـا ، وهو الدور الذى كانت تقوم به نوعية من المدارس عرفـت " بالنموذجيـة " ، فهى كانت مدارس تجريبية بالفعل ، واضطر " القبانى " أن يسميها هذا الاسم ، لأن الناس وقفوا مترددين فى بداياتها عندما سميت تجربية (بحـق وحقيـق) حيث خافوا أن تُجرى على أبنائهم " تجارب " مثلما تجرى علـى الحيوانـات والمواد المختلفة .

لقد كان الدكتور مصطفى حلمى بادئا بذلك نهجا أصبح هو سياسة كل من وزارة التربية ، ووزارة التعليم العالى ، ألا وهو الالتفاف حول مجانية التعلـيم وفتح قنوات يمكن من خلالها تحصيل مصروفات من التلاميذ ، تتزايـد شـيئا فشيئا ، حتى وصلت إلى آلاف مؤلفة في الجامعات !

لم تكن المدارس التجريبية اسما على مسمى ، حيث لم يكن فيها أى صورة من صور التجريب التربوى ، بل هى حيلة قانونية كما قلنا لتحصيل مصروفات بحجة الحصول على " خدمة تعليمية مميزة " ، وحقيقة هذه الخدمة المميزة هى نفسها الحدود المفروضة للخدمة التعليمية الواجبة ، لكن لأنها " انعدمت " مـن المدارس ، أصبح القيام بها " فضلا " ومنّة " تتفضل بها الـوزارة ، علـى أن يدفع الزبون الكثير ، تماما مثلما تم الأمـر بالنـسبة لرغيـف الخبـز والأرز

السياحى ، وغير هذا وذاك من مسميات تقنن الدولة بهـا " التحايـل " علـى الملايين المطحونة !

وعندما سنحت فرصة نادرة لأستاذ تربية (دكتور عبد السلام عبد الغفار) أن يتولى وزارة التربية ، إلا أنه لم يهنأ بذلك حيث لم تزد فترة التوزير عن (١٩٨٤/٧/١٨- ١٩٨٥/٩/٤) ، حيث لم تطق " ثعابين " الوزارة اللابدة فـي القاعات والمكاتب بمثل هذا الرجـل الـذى أراد أن يعمـل عمـل " العلمـاء المتخصصين " ، فإذا بالمؤامرات التي جعلت كل المطابع التـي عهـد إليهـا بطباعة ملايين الكتب المدرسية تتلكأ باتفاق سرى سابق ، ويقرب فتح المدارس ، بلا كتب .

وفور تولى من جاء بعده إذا بخراف تذبح على باب الوزارة (أى والله) فرحا بذهاب الوزير العالم ، ليجئ الوزير الموظف والذى تكاثرت حول نزاهته أقاويل غير طيبة .

وإذا كان الدكتور سرور قد حظى من كاتب هذه السطور بكم كبيـر مـن الانتقادات أثناء فترة توليه الوزارة ، والتى كررنا فيها بعض هذه الانتقادات في مناسبات مختلفة ، يصبح مطلوبا الاختصار بعـض الـشئ ، وإذا كـان مـن المفروض ألا نكرر ، لكن لا نستطيع أن نغفل في مقامنا الحالى " الخطيئة " ، إلى الدرجة التي نعتبرها " جريمة " في حق التعليم وفى حق المواطن ، وفـى حق مستقبل كل من المواطن والوطن ، والتى تمثلت فيما قضى به من إنقاص مدة التعليم الابتدائى عاما كاملا .

صحيح أنه دائما ما يردد " التربويون هم الذين أشاروا بذلك " ، فلنا أن نرد بسؤال معاكس : أى تربويين ؟ من الذى اختارهم ؟ ها هنا تكمـن " عـورة " النظام في مصر ، من حيث قواعد اختيار المستشارين ، حيث تجنح دائما إلى معايير غير موضوعية وغير علمية . وفضلا عن ذلك ، فقـد قـام مركـز

البحوث التربوية بدراسة تثبت أن الإنقاص مضر بالعمل التعليمى ، لكن الوزير حجب الدراسة

وإذا كان إنقاص سنة من مدة التعليم الابتدائى جريمة ، فإن تطبيقه كان جريمة ثانية ، حيث تم التطبيق فورا ، أى لم يبدأ بالمنطق العلمى الصحيح ، فيكون التطبيق على طلاب الصف الأول فقط ، ثم في العام التالى يكون على الصف الثانى وهكذا ، حيث كان قرار قصر المدرسة الابتدائية على خمس سنوات يقتضى إحداث تغييرات جذرية في كافة المناهج والمقررات والكتب ، مما يقتضى وقتا طويلا ، لكن هذا لم يتوافر مما أربك الجميع فسادت سياسة " السلق " والتهريج .

كان عشرات الألوف من طلاب الصف الخامس ينتظرون نقلهم إلى الصف السادس ، فإذا بهم ينتقلون إلى الصف الأول الإعدادى ، فمن عوّض هؤلاء عن كم ونوع من التعليم حرموا منه ؟

وعرف التعليم ظاهرة مدمرة للتعليم ، ألا وهى ما عرف باسم " الدفعة المزدوجة " ، حيث استقبل الصف الأول الإعدادى كل طلاب الصف السادس – قبل القانون – وكذلك كل طلاب الصف الخامس !! بنفس بالإمكانات القائمة نفسها من حيث سعة الفصول وعدد الكراسى ، والمدرسين ، والجهاز الإدارى ، والإمكانات القائمة ، والتى كانت ناقصة وفقيرة أصلا ؟! فتصور أن يكون هناك – مثلا مائة ألف من التلاميذ – يصبحون مائتي ألف ، دون ما ترك فرصة كافية لعمل الاستعدادات اللازمة ، فماذا تتوقع أن يكون عليه الحال ؟

وأخذ هذا الوضع المربك يتكرر كل عام ، إذ حدث بالنسبة للصف الثانى الإعدادى ، ثم الثالث وهكذا حتى وصلنا إلى الثانوية العامة ، المنقلة أصلا بكم معروف من المشكلات ، فاشتد الطلب على الدروس الخصوصية ، وهجرت الفصول ، من شدة الازدحام وتبدأ ظاهرة المراكز التعليمية في الظهور ،

وتصبح حقيقة مؤلمة في التعليم المصرى إعلانا لفشل الوزارة في تعليم أبنائها ، وإلا فلم يهجرون مدارسها إلى هذه المراكز ؟

ترى ، هل لنا من متخصصين يدرسوا – اقتصاديا – كم الخسائر التي أهدرت فيما يعرف بالتنمية البشرية التي يتغنى الجميع في كل أنحاء العالم بأن الاستثمار فيها أصح وأغلى وأنفع استثمار ، فماذا يكون الحال عندما تتحول – وفقا للقانون – إلى هدر محزن حقا ، لبلد يئن أصلا من الخسائر والسرقات والنهب والاستغلال ؟

ثم ها هى المأساة تتكرر ، لكن من ناحية ثانية ، بعدما تقرر عودة السنة السادسة ، فإذا تعليمنا يعرف ظاهرة معاكسة ألا وهى " السنة الفراغ " ، حيث جاء عام على الصف الأول الإعدادى ، لم يجد فيه طلابا يتدفقون عليه من الصف الخامس حيث قرار زيادة التعليم سنة سادسة ، ويتكرر هذا كل عام حتى أننا نقترب من ثانوية عامة " فراغ !!

هذه الخسائر التي يصعب حسابها ، والتى كانت تقتضى محاكمة فتحى سرور ، إذا به يحظى بمزيد من الرضا فيتربع على عرش أعلى وأغلى سلطة في مصر ألا وهى السلطة التشريعية ،ولمدة لم يحظ بها أحد من قبل طوال تاريخ مصر ؟!

(٥)

كانت المأساة الأكثر وضوحا أن إنقاص مدة التعليم الابتدائى على يد الدكتور سرور تم سنة ١٩٨٨ ، أى بعد سنة واحدة من صدور ما عرف باستراتيجية تطوير التعليم في مصر ، حيث كان من المفروض أن هذه الاستراتيجية تخطط لما يجب أن يكون عليه التعليم بعد صدورها عام ١٩٨٧ ، ومن ثم فإن مثل هذه الاستراتيجية بالتالى إنما كانت – في الحقيقة – عملا مظهريا ، يدخل في باب الدعاية والإعلام أكثر منه في باب التفكير الاستراتيجى للمستقبل .

بل إن المظاهر التي أحاطت بما سمى بالمؤتمر القومى التي عرضت الاستراتيجية عليه تؤكد بما لا يدع مجالا للشك الطابع الاحتفالى المظهرى أمام رئيس الدولة لكسب رضائه ، دون الاقتراب من العمل العلمى الصادق الذى يبتغى مصلحة هذا الوطن المنكوب بوزرائه .

فلقد حرص سرور على طباعة الاستراتيجية قبل المؤتمر لتوزع على الحضور لمناقشتها ، لكن السؤال هو : فلم المناقشة ، إذا ظلت الاستراتيجية في شكلها هذا النهائى ؟ كان المفروض أن توزع أوراق عمل ، ومنها ، ومن حصيلة المناقشات ، يُكتب التقرير النهائى للاستراتيجية .

صحيح أن الوزارة أخرجت عام ١٩٨٩ كتابا آخر عن تطوير التعليم في مصر قد يصور بأنه تطوير للاستراتيجية ، لكن هذا غير صحيح ، فقد صدر الكتاب عن طريق مستشار جديد للوزير كان هو الموحى الأساسى بإنقاص مدة التعليم الابتدائى ، وصدر الكتاب بعد إتمام الخطيئة .

وحاول سرور أن يقلد الولايات المتحدة ، في نهجها لتطوير التعليم عندما صدر فيها التقرير المشهور (أمة في خطر) فإذا به يجعل شعار المؤتمر (أمة لها مستقبل) !!وهى عبارة فارغة لا تعنى شيئا ، فكما كتبنا أكثر من مرة عن هذا ، أن كل أمة في الدنيا لها مستقبل ، بل إن كل حيوان وكل حجر له مستقبل ، لكن السؤال هو : أى نوع من المستقبلات ؟!

وفى هذا العام نفسه الأسود ، عام ١٩٨٨ فاجأنا سرور بإنشاء فئة من كليات التربية باسم " التربية النوعية " ، قاصدا بها التربية الفنية والموسيقية، والاقتصاد المنزلى ، وتكنولوجيا التعليم ، وهكذا ، الغريب أنه فعل هذا نكاية في كليات التربية ، حيث كان قد طلب منها ما لم تستجب له ، لا أتذكره ، لكنه قال في حديث معى أنه سيوجِد هذا النوع الجديد لكليات التربية " عندا " و " نكاية " على الرغم مما أوضحته له بأن هذا يعد نكسة تربوية ، حيث كنا منذ عام ١٩٧٠ نعيش لأول مرة في تاريخنا الحديث " وحدة " في مصادر إعداد

المعلم بعد أن كانت الساحة يسودها تعدد مرضى وتباين واختلاف شغل ساحة المعلمين بالكثير من المنافسات والمعارك ، كل يتحيز لفئته .

ولما كان التكوين الداخلى لهذه النوعية من كليات التربية النوعية يجعلها تحتاج تجهيزات ومعامل ومعدات ضخمة وكثيرة ، فتح الباب على مصراعيه لما سمى بتبرعات الطلاب الذين يلتحقون بها ، وكان الالتحاق في سنواته الأولى خارج مكتب التنسيق ، وبالتالى فلأول مرة في تاريخ الأمم والشعوب يكون معيار الالتحاق هو كم ونوع التبرع لا مجموع الدرجات ..وكل ذلك ، خارج دائرة المحاسبة والمراقبة المالية ..أكرر : في السنوات الأولى .

ولك أن تتصور عزيزى القارئ كم الفساد الذى انهمر على هذه الكليات في بدء نشأتها ، على عكس المنطق والأصول ، حيث يكون هناك حرص أن تقوم المؤسسة على قواعد راسخة وأصول موضوعية ، واحتياطات مرعية ، على الأقل في البداية !

ولأن هذه الكليات أنشئت بكثرة ، فقد انفتح الباب أيضا لتعيين عمداء ، عدد منهم دخل دائرة الشبهات ، حتى أن الوزير نفسه تبنى عضوا كان قد فشل في الترقية عن طريق اللجنة العلمية الدائمة ، فتشُكلت له لجنة " تفصيل " خاصة ، خارج مسار اللجنة العامة ، وتمت ترقيته ، وأصبح في التو واللحظة عميدا ، والأنكى من ذلك أنه أصبح بعد ذلك عضوا باللجنة العلمية الدائمة يشارك في ترقية أعضاء هيئة التدريس !

وكان سرور يسعد للغاية بأن يوصف بأنه " بلدوزر " لتطوير التعليم في مصر ، كناية عن جرأته وسرعته ، وخاصة في إصدار القرارات ، لكن السرعة والجرأة ليستا دائما من الأمور المحمودة ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق ببناء البشر لا بناء الحجر .

كنت مرة معه في مكتبه ، وجاءت سيرة الكتاب المدرسى ، وما يكلفه الوزارة من ملايين ، وشكله الذى كان سيئا ورديئا ، فقلت له محبذا تطبيق

فكرة رأيناها في بلدان متقدمة ، حيث يكون لكل تلميذ في فصله " خانة " في دولاب أو في " التختة " يحتفظ بالكتب فيها ولا يأخذها معه إلى المنزل ، مع العمل على إتمام الواجبات المدرسية قبل انتهاء اليوم المدرسى ، وبالتالى تكون هناك فرصة لأن يستخدم طلاب العام التالى الكتب نفسها ، فنوفر ملايين ، ينفق جزء منها على تحسين ورق وأشكال وحبر الكتب وهممت بالخروج ، فإذا به يهم باستدعاء أحد أعوانه ليكتب قرارا وزاريا بأن ينبه على كل تلميذ أن يعيد كتبه إلى المدرسة في نهاية العام ..كان ذلك ونحن وقوف أستعد للمغادرة !

لم يفكر في تكوين لجنة تدرس الأمر وتفكر فيه مليا ..وكنا في شهر نوفمبر ، فأسرعت إلى القول له بأن هذا لا ينفع حيث مر شهران على بدء الدراسة ، ففى خلال هذين الشهرين المنصرمين قام التلاميذ -غالبا- بعمل اللازم نحو " بهدلة " الكتاب ، وبالتالى لا يمكن أن يتحملوا تبعة الأمر المقترح ، الذى يجب أن يكون قبل بدء العام الدراسى ، واتخاذ الإجراءات التي تتيح تنفيذه .

لكن الحق يقال أن الرجل كان أكثر من عرفناهم من وزراء التربية اتساع صدر تجاه ناقديه ، وأنا أشهد على ذلك حيث كنت كثير الهجوم على سياساته في كثير من الصحف ، ومع ذلك ، فلم يتخذ منى موقفا عدائيا ، على عكس خليفته الدكتور حسين كامل بهاء الدين !

وأذكر أن زميلا كان في زيارتى يوم عين الدكتور بها وزيرا يقول لى مستنكرا : تصور ! عينوا طبيب أطفال وزيرا للتربية والتعليم العالى !

دارت مناقشة طويلة لا داعى لأن نشغل القراء بها ، حيث عرضنا لمنطقها من قبل ألا وهى النهج المتبع في مصر في تعيين وزراء للتربية ، مقارنة بوزارات أخرى ، في نفس بلدنا ..مصر ، حيث لا ندرى أهو منطق " الوزير صاحب منصب سياسى " ، أم أن الوزير صاحب منصب " ففى " ؟ ففى مصر يبرز الكيل بمكيالين في هذا الجانب .

على أية حال ، فقد كان الرجل شديد الولاء للقيادة السياسية إلى درجة تجاوزت الحدود ، وإن كانت أفادته إفادة شخصية ، حيث ضرب الرقم القياسى في تاريخ التعليم في مصر في البقاء وزيرا للتربية والتعليم ، لم يبلغه أحد !

حرص على أن يصدر تقرير كبيرا عن الوزارة أسماه (مبارك والتعليم) ، وهى المرة الأولى في تاريخ مصر التي رأينا فيها الوزارة تسمى تقريرها السنوى أو الدورى باسم رئيس الدولة ! ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ، إذا أخذت في قراءة التقرير ، وجدته لا يكف عن التنبيه إلى أن هذه الفكرة التربوية ، وذلك النهج فى التعليم ، وهذه السياسة ، كل هذا جميعا من وحى سيادة رئيس الدولة ، حتى ليخيل إلى القارئ أن رئيس الدولة هو أحد مفكرى التربية العظام ، يمكن أن يصطف بجوار أفلاطون وأرسطو ولوك وروسو ٠٠٠وغيرهم !

والحق أنه لا ينقص من مقام رئيس الدولة أن ننفى عنه أن يكون مفكرا تربويا كبيرا لأن رئيس الدولة ليس شرطا أن يكون عالم تربية أو عالم اقتصاد أو عالم اجتماع ، أو غير هذا أو ذاك ، وإنما هو بحكم موقعه ، الوزراء المختصون هم الذين يرون ويخططون ويفكرون له ، بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين٠

تصور عزيزى القارئ أن هذا المعنى ، قاله كاتب هذه السطور في مؤتمر تربوى عام ١٩٩٤ ، فإذا بحرب شعواء تستمر إلى أن يرحل الرجل ، استخدمت فيها أبعد الوسائل عن الموضوعية والصدق ، وحكاية هذا طويلة ، لا داعى للوقوف عندها ، فقط ، استند معاليه في حربه الضروس علىّ الزعم بأننى قد هاجمت رئيس الدولة ، وأنه لا يتسامح في أمر كهذا ، ولو كان النقد موجها إلى الوزير نفسه ، ما كان له أن يشن هذه الحرب الشعواء ! والحقيقة ، كما بينتها ، كان النقد موجها للوزير وليس لرئيس الدولة ، لا نقول هذا خوفا وجبنا ، فلنا سجل طويل بدأ منذ عام ١٩٨٤ في نقد رئيس الدولة ، باعتباره رئيس الدولة وليس باعتباره مفكرا تربويا !!

ويُذكر لبهاء الدين أنه أول من أمسك بمعول هدم آخر حصون الديمقراطية في الجامعات عندما أوقف اختيار عمداء الكليات بالانتخاب ليكون بالتعيين ، وقدم هذا القرار وسط حزمة من القرارات الأخرى التي تعلقت بمنح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات مزايا مالية متعددة ، فزاغت الأعين بفعل بريق النقود ، ولم يروا حقيقة المصيبة الكبيرة التي أصابت الجامعات .

زعموا أن الانتخابات كانت تشعل المعارك بين أعضاء هيئة التدريس وتترك " حزازات " ، وتشوبها أحيانا مظاهر غير نظيفة ، ويندسون أن هذا المنطق لو كان مبررا سليما لكان أولى بتطبيقه ساحة انتخابات البرلمان ، إذ شتان بين بيئة الجامعات والبيئة المجتمعية العامة ، من حيث المعقولية والعلمية والثقافة ، لكنها حجة السمتبدين المتكررة ، بالنظر إلى الناس باعتبارهم لم ينضجوا بعد حتى يمارسوا الديمقراطية .

وهكذا انفتح الباب على مصراعيه ليكون " الأمن " هو الذى يختار عمداء الكليات ، بدلا من أساتذتها ، وبالتالى ينفتح الباب كذلك على كل ما يمكن أن تتصوره أو لا تستطيع تصوره من أساليب تدور كلها حول كيفية رفع الأسهم لدى السلطات الأمنية حتى يحظى هذا أو ذاك بترشيحها ، مما يبرر – حقا – لكاتب كبير مثل الأستاذ فهمى هويدى ، في تعليق له أثناء انتخابات الاتحادات الطلابية أننا أصبحنا أمام ظاهرة " عمداء شرطة " لا عمداء كليات ..إلا من رحم ربى !!

(٦)

ولأن الدكتور حسين بهاء الدين مكث على كرسى الوزارة أطول فترة شغلها وزير تربية طوال تاريخ مصر ، فهو من ثم يستحق أن تطول الوقفة معه بعض الشيء .وحتى لا يقع في وهم أحد اتهام لنا بأننا نُعمل مِعول النقد للرجل وهو خارج السلطة ، وأن هذا ليس من الشجاعة ، فنقول أن طبيعة السلسلة الحالية هى أن تتناول " ما جرى " ، لا " ما يجرى " ، " من سبقوا "

لتبحث عن عوامل الانهيار التي يشهدها التعليم في حاضرنا المؤسف حقا ، التعيس فعلا . وفضلا عن ذلك ، فالذين يتابعون كتاباتى يعلمون جيدا أننى كتبت أكثر من هذا وقت شغل الرجل للوزارة .

لقد ظهر عام ١٩٩٤ نظام جديد للثانوية العامة يجعل الامتحان فيها على عامين ، بدلا مما ساد طوال تاريخها السابق من كونها عاما واحدا ، وزاد على ذلك بابتداع نظام آخر عرف بالتحسين ، أى أن يجوز للطالب الناجح أن يعاود دخول امتحان الثانوية مرة أخرى من أجل تحسين مجموع درجاته وهو النظام الذى ألغى أثناء رئاسة الجنزورى للوزارة !

كان المنطق الكامن وراء هذا منطق تربوى جيد حقا ، ألا وهو أن الاقتصار على فرصة واحدة للامتحان يجعل الطالب يعيش حالة خوف وهيبة وكأنه أمام أحد خيارين : يا قاتل يا مقتول ، والقياس طبعا مع الفارق ، ومن ثم فإن " تعديد " الفرص " يخفف من التوتر ويزيل القلق .

وكما نكرر كثيرا إزاء بعض الأفكار والقرارات التي تُتخذ في التعليم ، الصحيحة تربويا ، المؤدية إلى كوارث في عالم الواقع ، بحكم عدم الأخذ بعين الاعتبار السياق المجتمعى والثقافى في مصر .إننا هنا نكون بإزاء ما يمكن تشبيهه بالسم في العسل ، ذلك أن " تقسيط الخوف لا يسقطه " كما عنونا مقالا لنا أرسلناه إلى إحدى الصحف القومية ، تعليقا على هذا النظام وقت ظهوره ، وتم حجب المقال ، ذلك أن ما توقعناه قد حدث مع الأسف الشديد ، ودفعت الأسرة المصرية على مدار أربعة عشر عاما المزيد من مئات الملايين من الجنيهات للدروس الخصوصية ، حيث كان المشهور قبل ذلك أنها تبدأ بتوسع وتكثيف عندما يلتحق الأبناء بالصف الثالث ، فإذا بها تبدأ مع بداية الصف الثانى .

ونكاد أن نقول أن – مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفا مساعدة أخرى – مضاعفة عدد أفراد القاعدة الضخمة من طلاب الثانوية العامة التي تتعاطى

الدروس الخصوصية كان عاملا فعالا في توسيع دائرتها لكل السنوات ، حيث أصبحت " وباء " ، والقياس هنا أيضا مع الفارق ، فالوباء نتدافع للقضاء عليه ، لكن وباء الدروس الخصوصية ، أصبحنا نتدافع للوقوع في براثنه ! ولو كانت هناك إحصاءات ووثائق تتابع تطور الدروس الخصوصية لثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها تضاعفت عدة مرات في العهد البهائى.

ماذا فعل الوزير إزاء هذا ؟

انطلق ينشر تشبيهه الشهير " مافيا الدروس الخصوصية " ، فتصور عزيزى القارئ أن قائدا لفرقة جنود يتهم جنوده بأبشع التهم ؟ ذلك أن الرد الفورى إزاء هذا الاتهام : وأين أنت أيها المسئول عن التعليم من محاربة هذه الظاهرة ؟ صحيح أنها ترتبط بمظاهر مجتمعية أخرى ، لكن الذى لا شك فيه أن الدافع الرئيسى وراءها هو تدنى الخدمة التعليمية في المدارس ، تماما كما يحدث عندما لا يجد الزبون السلعة التي يطلبها في منافذها الشرعية ، فيضطر إلى طلبها في السوق السوداء ، مثلما كنا نرى أيام انفراد الجمعيات التعاونية بتوزيع السلع الغذائية المختلفة ، وأيام التعامل مع الدولار قبل تحرير سعر صرف الجنيه المصرى .

وكان بهاء الدين حريصا حرصا مَرَضيا على ألا يجد نقدا له على صفحات الصحف ، مخالفا بذلك قاعدة إنسانية معروفة ، تقوم على شقين : أولهما ، أن الإنسان بطبيعته " خطَّاء " ، ولذلك نقول ونردد " جل من لا يسهو " و " الكمال لله وحده " !

الأمر الثانى ، أن مشكلات التعليم لا يمكن أن ترجع إلى وزير واحد بعينه هو وحده الذى يتحمل المسئولية ، فمعظمها " تراكمات " ، لكن بهاءالدين بالتالى كان يعتبر أى نقد فهو موجه إلى شخصه هو ، لابد من أن يستمد لدرئه من المنبع !!

فقد كانت له أساليبه العجيبة في متابعة أى نقد ينشر ، فمن ذلك على سبيل المثال استغلال ما تطبعه دور الصحف من ملايين الكتب المدرسية لوزارة التربية ، حتى أننى بعد أن عاتبت أحد المتنفذين في دار صحفية لعدم نشر ما أرسلته إليهم من نقد ، أن الدار ليست مستعدة لأن تضحى بعدة ملايين من الجنيهات من أجل سعيد إسماعيل ، حتى ولو كنت نجيب محفوظ نفسه – كان هذا في التسعينيات – !

وعندما كانت هناك اجتماعات تجمعنى في شعبة الثقافة بالمجالس القومية مع الراحل المخضرم محمود عبد المنعم مراد كنت أسمع منه عما يحدث له هو أيضا ، على الرغم من مقامه الكبير ، إذا تجرأ وانتقد حسين بهاء الدين !!

وكانت له أساليبه الأخرى في التقريب والاسترضاء للكتاب والصحفيين مما أعلم ولا أعلم من حيث الاصطحاب في السفريات الخارجية ، والاتصالات التليفونية ، والدعوة لشرب فنجان شاى مع الوزير في مكتبه ، وتقرير بعض العطايا ، تحت المظلة القانونية !

أقول هذا وقد لمسته في عقر دارنا " شفت بعينى ما حدش قاللى " !

فقد عرفت من شقيقى الراحل الدكتور محمد إسماعيل على ، الذى كان يكتب مقالا أسبوعيا في الأهرام ، أن بهاء عينه مستشارا له براتب شهرى قدره كذا ؟! فلما سألته عن طبيعة عمله بالضبط ، أجاب بكل صراحة ووضوح : لا شئ ، وإنما لأكتب عن بهاء الدين من حين لآخر !

كذلك ، فقد كان الرجل كريما للغاية في إغراق البعض بخدمات متنوعة ، والبعض ، لابد أن يكونوا من المستشارين والكتاب ، وهنا أيضا أستعين بمثال أخى ، فالحق يقال أن بهاء قد فعل الكثير إزاء محنة الدكتور محمد المرضية ، حتى أن ضغوطا عائلية مورست علىّ بشدة في بعض الأحيان أن " أخفف الهجوم " على الوزير حيث لا يعقل أن يسخر الرجل الكثير من الإمكانات

لعلاج شقيقي وأستمر أنا في الهجوم ، وبالفعل ، اضطررت في بعض الفترات أن أسكت ، ولو إلى حين !

كان أخطر النتائج التي ترتبت على المحاربة الضارية لكل من تسول لـــه نفسه انتقاد سياسة بهاء الدين أن تبدو صورة التعليم وردية للغاية ، ومن ثـــم ، فما ضرورة السعى الدءوب لإصلاح التعليم وتطويره ؟ إن النقد وسيلة أساسية للقضاء على المشكلات والعيوب ، تماما كما هو الأمر في مجال الوزير نفسه : الصحة والطب ..تصور أن مريضا يحرص أهله على ألا يكشفوا له ما يعانيه من هذا المرض أو ذاك ؟ ! النتيجة هى استفحال المرض .

ولو قدر لأحد أن يقارن كم الهجوم والنقد الذى وُجه ويوجه للتعليم منذ عام ٢٠٠٤ ، وما وُجه طوال الفترة من عام ١٩٩١ ، و٢٠٠٤ ، فسوف يجـــد أن هذه الفترة السابقة مرت وكأن تعليمنا عاش ازدهارا وتقدما لم يحدث من قبـــل ولا من بعد ، بينما المنطق يقول أن ما نصرخ منه في سنواتنا الحاليـــة مـــن مآسى التعليم يستحيل أن تكون قد ظهرت فجأة ، حيث أن مشكلات التعلـــيم لا تظهر نتائجها إلا عبر سنوات .

ووصل الأمر ببهاء أنه بعد مضى عدة سنوات ، على دراسة قام بها فريق ضخم من أساتذة التربية وعلم النفس ، فضلا عن خبراء من الوزارة مسئولين ، بقيادة الراحل العظيم الدكتور فؤاد أبو حطب الذى كان أستاذا للتقويم في تربية عين ومديرا للمركز القومى للتقويم والامتحانات ، وأنفقت أمـــوال طائلة عليها، أظهرت النتائج حالة غاية في السوء للمدارس في مصر ، فإذا بـــالوزير يحجب الدراسة ويأمر بعدم نشرها ، وعندما تسربت بعض نتائجها للـــدكتورة نعمات أحمد فؤاد وكتبت عنها في الأهرام جن جنون الرجل ، وكان من نتائج ذلك عدم التجديد للدكتور فؤاد أبو حطب !

وعندما وصلتنى بعد فترة نسخة كاملة من التقرير نشرت ملخصه على صفحة كاملة في جريدة الوفد ، فإذا بالنيران غير الصديقة تنطلق في اتجاهى بلا هوادة ، وكأننى الذى أخطأت ، وكأننى الذى أجرمت في حق التعليم !!

وحكى عميد إحدى كليات التربية لصديق مشترك شكواه من أن الدكتور بهاء أيقظه ليلا مرة ليطلب منه أن يكون موجودا في صباح اليوم التالى في برنامج صباح الخير يا مصر ، حيث تم ترتيب الأمر ، ليدافع عن سياسة الوزير ! وعجبت من شكوى هذا العميد ، إذ لابد أن نتساءل : وما الذى يجبرك على هذا ؟ هنا تبرز تلك الفئة التي طفت على السطح سنوات طوال عهد بهاء واستمرت حتى الآن ، واستطاعت بالفعل أن تتبوأ المراكز العليا في الوزارة ، سواء في صورة رسمية أو خفية ، وتقرر وتُسَيِّر ، ممن يمكن أن نسميهم جماعة المنتفعين ، و " ترزية التعليم " ، ولا غرابة في هذا ، فقد صدق من قال : أذل الحرص أعناق الرجال !

ولعل الظاهرة التي عجزت عن تفسيرها حقا هى ما لاحظناه من ظهور أعراض التأليف التربوى على الوزير ، ففى الوقت الذى كان يحمل فيه هموم ملايين التلاميذ ، وعدد رهيب من مشكلات التعليم ، ظهرت ثلاثة كتب من تأليف الوزير ، تضعه في مصاف كبار المفكرين التربويين ، بينما لم نجد له من قبل مثل هذا ، فإذا ما قلنا أنه كان بعيدا عن الميدان ، تساءلنا : وما الذى يمنع ، بعد أن ترك الوزارة من أن يواصل التليف التربوى ، وقد أصبح الوقت متسعا أكثر ؟

وليس هذا هو حده الذى أدهشنى ، ذلك أن ما أدهشنى أكثر تلك التعليقات التي أُمطرت بها الصحف ، وبأقلام كبار من الصحفيين والمثقفين ، تشيد بكل كتاب وبعظمة ما يحمله من فكر تربوى ، حتى أننى قلت بينى وبين نفسى أيامها : حسنا أن ظهر هذا بعد وفاة طه حسين وإلا لغار الرجل ، فلم يكتب عن إشادة بفكره التربوى إلا القليل ، وأكثر ما كتب كان نقدا وهجوما ، وكذلك

الأمر بالنسبة لاسماعيل القبانى ، قطب الفكر التربوى الثانى الذى نعرفه نحن وغيرنا من مؤرخى التعليم في مصر ، حيث لم يحظ أبدا ، ولو بربع بما حظى به بهاء الدين !!

(٧)

عندما دق جرس الهاتف النقال وأسرعت للاستجابة متسائلا عمن يهاتفنى على الجانب الآخر وجدته يجيب قائلا : " أنا مصطفى كمال الدين حسين ، ابن كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية سابقا ووزير التربية والتعليم " !

كان الأمر مفاجئا لى إلى حد كبير ، ثم إذا به يخبرنى أنه يتابع مقالاتى ويحرص على قراءتها ، وخاصة تلك التى تعلقت بالفترة التى تولى فيها والده أمر الوزارة ، وأن له ملاحظات وتوضيحات على ما كتبت يود أن يبينها لى ٠ فلما رحبت بذلك متصورا أنه سوف يمضى فى الحديث لتوضيح ما يريد ، إذا به يطلب مقابلتى حتى يكون الحديث تفصيليا ، حيث أن المناقشة وجها لوجه يمكن أن تولد لدى تساؤلات هو على استعداد للإجابة عنها ٠

كان من الطبيعى أن أرحب بزيارة الابن الكريم ، الذى جاء إلى مكتبتى خلف جامعة عين شمس ، ثم إذا به يعتب أنى عبت على تولى والده " ضابط " برتبة صاغ – رائد – وزارة التربية ، حيث كانت دراسته لا تتجاوز على وجه التقريب سنتين بعد الثانوية العامة ، حيث أكد أننى نسيت أن كمال الدين حسين كان يحمل لقب " أركان حرب " وأن هذه الرتبة تساوى درجة الماجستير ، فضلا عن أنه أمضى شطرا منها فى انجلترا ٠

وزاد على ذلك بأن والده كان قرّاءا ، فلم يقف مستوى تعليمه وثقافته عند حد ما تلقاه فى معاهد التعليم النظامى الرسمية ٠

أما بخصوص الأزمة التى نشبت بين كمال الدين حسين ومجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ، فقد أحضر معه قصاصة من جريدة (الشعب) – المجمدة – حيث نشرت ردا لكمال الدين حسين نفسه بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٨ يرد فيها تفصيلا على

ما كتبه الصحفى " إبراهيم يونس " عن تلك الأزمة ، حيث تضمنت أن بعضا من النواب تقدم باقتراح برغبة يتعلق بأمرين ، أولهما أن تقبل الجامعات الطلاب الحاصلين على أقل من ٥٠ % فى مجموع درجات الثانوية العامة منتسبين ، والثانى أن يستمر قيد الذين استنفذوا مرات الرسوب ، وبعد ما بقوا سنوات طويلة بلا نجاح فى فرقهم ، فقد رفض كمال الدين حسين هذا وأصر على رأيه .

كان سند كمال الدين حسين أن الجامعات كانت قد استوعبت أقصى الطاقة من الطلاب الجدد منتظمين ومنتسبين ، وأنه لا يمكن قبول المزيد ، وأن هذا هو مطلب الجامعات نفسها حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها على أفضل ما يرام ، وأن قبول هذين المقترحين سوف يعيق الجامعات عن تجويد التعليم ، حيث أن النوعية المقترح قبولها من الضعاف جدا ، وخير من الإنفاق عليهم ، أن توجه تلك الأموال إلى مزيد من التوسع فى مراحل التعليم قبل الجامعى .

ويشير كمال الدين حسين فى رده إلى أن شقيق عبد الناصر نفسه ، قد فصل من الجامعة لاستنفاد مرات الرسوب (وعندما حكيت عن هذا لبعض الأصدقاء مؤكدا أن مثل هذا الأمر يستحيل أن يحدث الآن ، إذ من الممكن أن يُجمع مجلس الشعب للموافقة على قرار بكذا مما يتيح لمثل هؤلاء الطلاب الفاشلين الاستمرار ، إذا بصديق يقول أنهم – الآن – قد لا يحتاجون إلى ذلك أصلا لأنهم سوف يحتاطون من المنبع ، حيث يستحيل أصلا أن يرسب مثل هذا القريب للسلطة ، والوسائل معروفة لا تخفى على أحد !!).

وأبرز ما جاء به " مصطفى كمال الدين حسين " من وثائق ، قصاصة من جريدة الأخبار وقت نشوب الأزمة تحمل تصريحا لأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد يعلن فيه تأييده الصريح لوجهة نظر كمال الدين حسين !!

وأبرز ما حمله رد كمال الدين حسين لجريدة الشعب هو قوله بالنص " ولم أكن فى أى وقت من الأوقات رئيسا لأية جامعة ولا رئيسا للمجلس الأعلى

للجامعات " ، حيث أن هذه المعلومة الثانية لم تكن لدينا عندما كتبنا ، اعتمادا على القاعدة السائرة منذ سنوات بعيدة ، أن الوزير يرأس المجلس الأعلى للجامعات ، ولم تكن وزارة التعليم العالى قد أنشئت بعد ٠

وأكد مصطفى أن شخصا من جهاز التعليم قد تطوع يوما ، من غير أن يكلفه أحد من الأسرة بذلك فجاء إليه وهو ما زال طالبا فى التعليم العام بهدف تغشيشه فرفض مصطفى خوفا من أن يعلم أبيه بذلك ، وهو قد تعود رفضه لمثل هذه الأساليب ، ولما عرف كمال الدين حسين ثار وهاج وماج طالبا معرفة اسم هذا المتطوع للتغشيش حتى ينزل به أشد العقاب !

وأعرب مصطفى عن شديد ألمه ، وهو يتابع حلقات أحاديث محمد حسنين هيكل على شاشة قناة الجزيرة عن حرب ١٩٥٦ ، عندما جاء ذكر المقاومة الشعبية والبطولات الخارقة التى قامت بها ، ذلك أن كمال الدين حسين كان قد ترك موقعه كوزير للتربية وأبهة السلطة والوزارة ، ولبس " الأفرول " العسكرى ، بعد تكليفه بأن يكون هو قائد المقاومة الشعبية على طول القناة ، ومع ذلك لم يذكر هيكل كلمة واحدة يجئ فيها ذكر قائد هذه المقاومة ، كمال الدين حسين ، مؤكدا بذلك كيف يؤدى انحياز هيكل لعبد الناصر إلى تغافل مثل هذه الحقيقة التاريخية ، حيث أن كمال الدين كان قد بدأ يختلف مع عبد الناصر ، بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية ، ونال على يديه عزلا ومحاصرة ٠

وأجبت مصطفى بأننى قد لاحظت تحيز هيكل هذا فى مسألة أخرى ، فقد راح يعدد بعض القوى والفئات التى شاركت فى المقاومة ، فأشاد بمشاركة كذا وكذا ، حتى الشيوعيين ، وقال أن الفئة الوحيدة التى لم تشارك هى الإخوان المسلمين ، فهل نسى أنهم عن بكرة أبيهم كانوا فى السجون فى هذه الفترة ؟ إنه إذ يذكر جزءا من الحقيقة ، ثم لا يكملها لا يكون بذلك على القدر الذى نرجوه له من الأمانة التاريخية ، خاصة وأنه يحظى بقبول وتصديق من الملايين ،

وكأنه لو قال أن الشخص يمكن أن يكون فى مكانين مختلفين فى وقت واحد لصدقناه !!

ومن أهم الأوراق التى أرانى إياها مطصفى كمال الدين حسين ، وألحت فى أن يترك لى صورة منها ، دفتر بخط يد والده ، يخطط فيه لما يريد عمله فى وزارة التربية عقب أن كُلف بتولى أمرها ، وقراءة هذه الأوراق تصحح بالفعل تصورنا عن الرجل ، فهى تنم عن عقل واع وأفق واسع وإحاطة جيدة بحال التعليم فى مصر وما كان بحاجة إليه ...

فأول خططه كانت إصدار قانون بتغيير اسم الوزارة من وزارة " للمعارف " إلى وزارة " للتربية والتعليم " ..

ويسجل وزيرنا العسكرى " من أكبر عيوب المدرسة المصرية هو بعدها عن حياة الناس والمجتمع ، والواجب أن تكون وثيقة الصلة بالحياة وبالمجتمع الذى نعيش فيه " .

ترى ، أليس هذا هو الداء نفسه الذى ما زلنا نشكو منه حتى الآن ؟!

وهو يسجل اقتراحه بعدد من الوسائل والوسائط والقنوات التى عن طريقها تتوثق الصلات بين المدرسة والحياة ، مثل وجود مشرفين اجتماعيين ، والجمعيات التعاونية ، وجمعيات الكشافة ، وجمعيات الهلال الأحمر ، " وتفهم معنى الإنتاج والحياة الاقتصادية فى البلاد ...إلخ " .

ومما جاء فى الدفتر أيضا أنه يجب أن تعطى لمديرى المناطق ونظار المدارس" حرية كبيرة فى التصرف فى البرامج ، فى حدود السياسة العامة للوزارة " .

ويلفت كمال الدين حسين النظر إلى ضرورة التركيز على كل من : اللغة العربية ، والدين (حيث أعقبه بعبارة " فى سبيل الحياة – طريق لحياة أفضل ، الدين المعاملة) .

الحق أن الأوراق كانت مذهلة بالنسبة لمثلى بالفعل ممن جعلوا همهم الأكبر فى التأريخ للتعليم فى مصر ، فعبر عشرين صفحة بخط اليد يثبت كمال الدين حسين أفكارا على درجة عالية من التقدم والفهم ، بل إن بعضها نرفعه شعارا أيامنا هذه . صحيح أن بعضها لم يتحقق ، إلا أن هذا يؤكد الحقيقة القائلة بأن الرجل ، على الرغم من السلطات الواسعة التى كان يملكها ، كان يعى فى الوقت نفسه أنه كان يتحرك فى سياق نظام له أولوياته ، فضلا عن ظروف عامة إقليمية ودولية كان لها دورها فى تخفيض سقف الطموح الذى كان قائما .

كذلك ، فى السياق نفسه ، فقد اتصل بى الأستاذ الدكتور مصطفى رجب أستاذ أصول التربية فى جامعة سوهاج والأديب المتميز حقا ، مؤكدا أن الأمر بالنسبة لنقابة المعلمين لم يكن كما كتبت من أنها نشأت فى عهد كمال الدين حسين ، وأنها على العكس أنشئت فى عهد سابق هو عهد الدكتور طه حسين عندما كان وزيرا للمعارف فى وزارة الوفد قبل الثورة ، ولما أعدت مراجعة هذه المعلومة وجدت أن تصويب الدكتورمصطفى هو الصحيح بالفعل ، وأننى أخطأت ، خاصة أن الدكتور مصطفى كان قد اختار طه حسين باعتباره مفكرا تربويا كموضوع دراسته للماجستير ، منذ عدة عقود .

كذلك نبه الدكتور مصطفى إلى أن المقال جاء به أن كمال الدين حسين قدم استقالته فى ١٩٥٧/١٢/١١ وأن عبد الناصر أعلن رفضها فى ١٩٥٧/١٢/٦ ، إذ كيف يكون تاريخ الرفض سابقا لتاريخ تقديم الاستقالة ؟

فلما راجعت أصل المقال وجدت أن رد فعل عبد الناصر كان بتاريخ ١٢/١٦ ، لكن جريدتنا العزيزة الدستور هى التى أخطأت ولسنا نحن ، إذ حذفت رقم (١) فأصبح (٦) !

وإنى إذ أشكر المصطفيين لأتوجه بالنداء إلى من يملك تصحيحا أو توضيحا ، وخاصة ممن تحدثت عنهم فى مقالاتى أو أطلهم أن يفعل مثلما فعل

المصطفيان ، فتلك فرصة تاريخية حقا للاقتراب قدر الإمكان من الحقيقة ، فنحن لسنا مغرمين بتوجيه الاتهامات ، و إنما نحاول أن نكون قضاة ، إذا كان لنا أن نحكم بالإدانة ، فنحن كذلك على استعداد للحكم بغير ذلك .

(٨)

... وإذا الموؤودة سئلت ؟!

أما " الموؤودة المقصودة هنا ، فهى مجانية التعليم ...

وأما سبب اختيارنا لها في هذه السلسلة فلما تردد على ألسن كثيرين عبر سنوات سبقت من أن مجانية التعليم " بوظت " التعليم في مصر ، فما حقيقة الأمر بالنسبة لهذه القضية ؟

منذ ما يقرب من ثمانى وثلاثين عاما ، في عددها رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، ولم يمر بعد شهر على وفاة عبد الناصر ، نشرت مجلة المصور ، وكان الراحل أحمد بهاء الدين هو رئيس تحريرها ، مقالا لى بعرض صفحتين كاملتين ، بعنوان مثير ، لم يكن من وضعى ككاتب للمقال ، حيث كان العنوان الأصلى " مجانية التعليم بين المبدأ والتطبيق " ، أما العنوان المثير فقد كان (رأى جرئ في مجانية التعليم يطرحه المصور للمناقشة) ، وكانت له ردود فعل عديدة تجلت – وفقا لظروف ذلك الوقت – في عدد غير قليل من رسائل القراء ، فضلا عن مقال مهم للدكتور عبد العظيم أنيس بالمجلة نفسها ، مناقشا للقضية .

كانت تلك – في تصورى – أول مرة يطرح فيه أحد هذه القضية ، والتى كانت تعتبر من " مقدسات " الحياة المصرية الثقافية والاجتماعية ، بحيث خشى الكثيرون من الاقتراب منها ، حتى أننى عندما أتممت دراسة عام ١٩٨٦ في المجلس القومى للتعليم بعنوان (ترشيد مجانية التعليم العالى) ، حجبت ، وكان المبرر هو أن " هذه قضية حساسة وليس هذا وقت إثارتها " !!

ليس معنى هذا وذاك أننى من أعداء المجانية ، أبـــدا ، ولكنـــى أردت دق جرس الإنذار بأن المسألة في التعليم ليست مجرد مبادئ تلمع وتـــروق لنـــا ، فنبادر إلى تطبيقها من غير أن نضع بعين الاعتبـــار جملـــة مـــن الـــشروط والمواصفات التي لابد من توافرها ، وهذا النهج هو الذى ما زال – حتى الآن – يعيب معظم ما يتخذ من خطوات في تطوير التعليم وإصـــلاحه ، ويجعلهـــا كثيرا ما تأتى بعكس ما كان يُرجى منها !!

حجة الذين وقفوا ينددون بالمجانية ويرجعون إليها العلة فـــي " بوظـــان " التعليم هى أن الطالب ما دام يتلقى الخدمة التعليمية " مجانا " ، لا يكون حريصا على حسن التعلم واقتطاف أفضل ثمراته. ويضيفون إلى ذلـــك أن " مجانيـــة التعليم " هى من بقايا العهد الاشتراكى ، بينما نحن الآن فـــي اقتـــصاد آليـــات السوق وقيادة القطاع الخاص للاقتصاد ، وتراجع الدولة عن وظيفتها في الكفالة الاجتماعية والدور الأبوى الذى كانت تقوم به .

ولعل أقوى البراهين على تهافت هذا المنطق ما تؤكده حقائق التاريخ ، من أن مجانية التعليم لم تكن من سمات العهد الاشتراكى وقت الثورة ، فقد كانت قد بدأت في التعليم الابتدائى ، والذى هو القاعدة الأوسع والأكثر انتـــشارا عـــام ١٩٤٤ ، في عهد حكومة الوفد ، وفى ظل الملكية . ثم امتدت المجانية إلـــى التعليم الثانوى عام ١٩٥١ ، أيضا في عهد حكومة الوفد ، حيث كان طه حسين هو وزير " المعارف " ، في العهد الملكى الرأسمالى أيضا .

وبالتالى فإن ما قمت به الثورة على هذا الطريق اقتصر فقط على التعلـــيم العالى بدءا من يوليو ١٩٦٢ ،وبعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية ، علما بأن كل من كان ينجح في الثانوية العامة بمجموع نسبته ٦٠% فما بعـــدها ، كـــان يتمتع بالمجانية قبل ذلك !!

بل إننا يمكن أن نبعد أكثر من ذلك فنذكر بأن التعليم في عهد محمد علـــى كان مجانيا كذلك ، طوال عهود الخديوى عباس الأول ، وسعيد ، وإسماعيل .

وماذا نقول في قرون طويلة ، منذ ظهور الإسلام ، والتعليم في مصر ، وكل البلدان التي انضوت تحت راية الإسلام ، كان يقدم مجانا ، بل في كثير من الحالات كان يتم صرف إعانة مادية وعينية لطلاب العلم ، وجمهرتهم غالبا من الفقراء ، حيث كان عدد غير قليل من أغنياء الأمة " يوقفون " جزءا من أملاكهم للإنفاق منه على التعليم ٠

والأزهر نفسه ، الذى كان قوام التعليم في مصر مدة ألف عام ويزيد ، كان يقدم تعليمه لطلابه بغير مصروفات ، بل كان أيضا يمدهم بإعانة !!

ليست المسألة إذن مسألة آليات سوق ، ولا هى اقتصاد حر ، ولا هى رأسمالية ، ففى كل هذه العهود والحقب التي أشرنا إليها كان الغالب عليها هو الطابع الإقطاعى والرأسمالى ٠

وإذا رد البعض بأن هذا كان " قديما " ، فإنى أرد عليه بمثال عشته بنفسى في عقر دار زعيمة الرأسمالية في العالم ٠٠أمريكا ٠٠وفى نيويورك ، ذات الأغلبية اليهودية وخاصة في المنطقة التي عشت فيها بضعة أيام عام ١٩٩٨ ، مع الدكتور على مدكور ، عميد معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة سابقا ، حيث طلبنا لتقويم أحوال مدرسة خاصة عربية إسلامية (مدرسة النور) " ببروكلين " على ما أتذكر ، حيث عرفت أن إدارة الولاية كانت تحرص على أن تقدم يوميا وجبة ساخنة لطلاب المدرسة إعانة للمدرسة ، مع أنها " خاصة " و " عربية " و " إسلامية " !!

وأكثر من هذا أن إدارة الولاية كانت تشدد على إدارة المدرسة " العربية " " الإسلامية "، على ضرورة عمل مصعد كهربائى بالمدرسة ،حتى تستوفى الشروط اللازمة التي تمكنها من إعانة من الولاية تتمثل في حافلات تنقل الطلاب من وإلى المدرسة مجانا !!

الغريب أن الحجج التي رددها البعض في السنوات الأخيرة ، كانت تستند إلى المنطق نفسه الذى ردده بعض المسئولين عن التعليم زمن الاحتلال

البريطانى الذى كان أول من قرر فرض مصروفات على التعليم في مصر بعد تمكنه ببضع سنين قليلة ، وكان الهدف هو تضييق فرص التعليم وحجب جماهير الفقراء عن الالتحاق بالمدارس ، بحيث يقتصر على أبناء الأغنياء الذين ارتبطت مصالح كثير منهم بسلطات الاحتلال .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نقرأ فى هذا المعنى لوكيل نظارة المعارف (وزارة التربية والتعليم) ، يعقوب أرتين " باشا " في كتاب له بعنوان (القول التام في التعليم العام) مبررا تقرير مصروفات على التلاميذ لأول مرة في تاريخ مصر عام ١٨٨٤ على وجه التقريب " أن التعليم حينما كان مجانيا ، لم يكن أحد يكترث به ولا يعتنى بشأنه ، بمعنى أن الأهالى لما أراحتهم الحكومة من عناء الإنفاق على بنيهم أصبحوا لا يتعهدونهم بالعناية ، بل ربما خافوا التعرض لهم والاشتغال بأمرهم خشية رفتهم من المدرسة والإنفاق عليهم " .

إن جرس الإنذار الذى دققناه منذ ثمان وثلاثين عاما ، ولم يعره المسئولون اهتماما ، كجرى العادة في مصر ، لم يكن يتنبأ بالغيب ، ولا يضرب الودع ، وإنما يقتفى أثر منطق في التفكير ، وقواعد وسنن اجتماعية وثقافية ومنهج علمى تربوى ونفسى ، ونردده عشرات المرات ، منذ أن بدأنا نكتب لأول مرة في الصحف في الأهرام في يناير ١٩٧٠ ، ألا نفرح بما تكون عليه بعض المبادئ التربوية من لمعان ووجاهة ، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار السياقات المجتمعية القائمة ، وإلا جاءت النتائج بأسوأ ما يكون .

فتقديم الخدمة التعليمية مجانا لابد أن يترتب عليه تدفق هائل من المواطنين طلبا لها ، وبالتالى لابد أن يكون هناك ترتيب وتخطيط لنشر شبكة ضخمة من المدارس في طول البلاد وعرضها ، وكذلك تعيين الآلاف من المدرسين .

لكن هذا لم يحدث بالدرجة الكافية ، فإذا بالفجوة بين نمو المدارس وأعداد المعلمين وتزايد الطلب الاجتماعى على التعليم تتسع شيئا فشيئا ، فماذا كان يفعل أولو الأمر لمواجهة ذلك ؟

طبعا كانت هناك حركة ملحوظة لبناء مدارس جديدة ، لكنها – كما نكرر – أقل كثيرا من الاحتياجات المطلوبة ، وكانت النتيجة :

الفصل الذى كان يضم ما بين عشرين وثلاثين تلميذ في الثانوى ، يزيد شيئا فشيئا كل عام ، وفى كل من الابتدائى والإعدادى أكثر وأكثر ، فإذا بالفصول تتكدس بالتلاميذ ، وإذا بالجهد يزيد على المعلم ، فيبدأ التدنى شيئا فشيئا في الخدمة التعليمية .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل بدأ التآكل شيئا فشيئا للمساحات الخالية في المدارس ، والتى لم تكن " حلية " بل لها دورها في العملية التربوية ، مثل غرف الأنشطة ، والحدائق ، والمساحات الخضراء ، والملاعب ، لتحل محلها فصول جديدة ، داخل نفس الأسوار ، في نفس المدرسة . بالضبط مثل سيارة أجرة لا تتسع إلا لخمسة أفراد ، فعندما يعجز عن أن يغيرها بسيارة أكبر ، فإنه يزيد من ركابها أكثر فأكثر حتى " على الرفارف " وسطح السيارة ، وفى الشنطة الخلفية !!

إننى أذكر زيارة نظمتها لنا المدرسة الثانوية التي كنت بها في أول الخمسينيات ، حيث كانت مدرسة متواضعة أهلية ، إلى مدرسة فاروق الأول الثانوية بالعباسية ، إسماعيل القبانى الآن ، حيث رأينا بها حظائر للدواجن ، وعدة ملاعب ، وبعض الأركان المزروعة زهورا وحشائش خضراء ، وغرف مخصصة لممارسة الأنشطة المدرسية ، وهذا كان السر في أن معظم التلاميذ كانوا لا يحبون مغادرة المدرسة ، فكثير منهم من الفقراء ، ممن لا يجدون في بيوتهم معشار ما كانوا يجدونه في المدرسة التي كان اليوم المدرسى فيها يمتد إلى الرابعة مساء !!

ماذا تتوقع نتيجة لهذا ؟

(٩)

كانت الجمعيات التعاونية تقدم العديد من السلع الأساسية بسعر التكلفة ، ولما كنا لا نجد بعضها – لأسباب ليست دائما صحية – كان لابد من البحث عنها في السوق السوداء والتضحية بدفع أسعار أعلى مما هو مقرر !

هذا هو ما بدأ يحدث في المدارس ، منذ الخمسينيات ، وتصاعد شيئا فشيئا حتى وصل إلى ما وصلنا إليه الآن ٠

كانت الدولة طوال الخمسينيات والستينيات مثقلة بالكثير من أزمات والمسئوليات السياسية التي امتصت الكثير من الأموال ، بحيث لم يحظ التعليم في الحقيقة بما كان يستحقه في زمن المفروض أنه زمن " ثورة " ، ويكفى أن نسوق مثالا واحدا ، دون أن نقصد تجريحا في الثورة ، هذا المثال هو حرب اليمن التي استمرت خمس سنوات ، ترسل مصر عشرات الألوف من الجند بمهماتهم وأسلحتهم وأكلهم وشربهم ورواتبهم المضاعفة ، كم تكلف هذا من عشرات الملايين من الجنيهات بالنسبة لبلد لا يمكن أن يوصف بأنه من البلدان الغنية ، بل وكان يعيش حصارا اقتصاديا مستمرا من قوى غربية كبرى ، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ٠ وإذا قيل أن حرب اليمن كانت ثمن الدفاع عن إخوة لنا ، فنشير إلى أن النتيجة هى نزيف حاد تعرضنا له أدى إلى ضعفنا الشديد الذى جرنا بدوره إلى الانهزام في يونية ١٩٦٧ ، وما ترتب على ذلك حتى الآن من تباعد مصرى شبه تام عن القضايا العربية ، نتيجة عجز مصرى واضح ، وتفكك العقد العربى وإصابته بالهزال الشديد ٠

غاب عن القوم أن متانة البنية الداخلية هى أعظم ضمان لحماية النفس ، وحماية الآخرين ، وأن الطريق إلى متانة البناء الداخلى هو التعليم ٠

وعلى الرغم من نبل مبدأ مجانية التعليم – الذى هو موضوعنا منذ الحلقة السابقة – وإيماننا بضرورته باعتباره مظهرا أساسيا للعدل التربوى الذى هو ركن أساسى في العدل الاجتماعى ، إلا أن رشد التفكير الذى كان يمكن أن

يتلافى مثل هذه الآثار السببية الجانبية التي أشرنا إليها هى الأخذ بقاعدة التدرج ، فإذا تقرر أن يكون التعليم الجامعى – مثلا ، وهو في ذلك مثل غيره – مجانيا كان من الممكن أن يتم تطبيق المجانية أول مرة في الفرقة الأولى فقط ، ثم يتم تطبيقها في العام التالى في في الفرقة الثانية ..وهكذا .

نقول هذا حتى يمكن للدولة أن تعد العدة من حيث توفير الأماكن ، والإمكانات ، وأعضاء هيئة التدريس ، وكل ما يترتب على التدفق المتوقع للطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم ، لكن الاندفاع في التطبيق ، وعلى الفور ، وعلى جميع الفرق ، كان عملا غير علمى ، حيث كانت النتيجة التي أشرنا إليها وهى مزيدا من حشر التلاميذ في الفصول والقاعات ، وتآكل تدريجى في المساحات الخالية ، وضيق الفرص في ممارسة الأنشطة ، واختصار في اليوم المدرسى ، وتزايد العبء في التدريس ، وفى التصحيح ، وفى المتابعة بالنسبة للمعلمين ، ثم يتوج هذا كله ، بالتردى المستمر في مستوى الخدمة التعليمية .

ثم أخذت السلطة التعليمية تتجه نحو الالتفاف على مجانية التعليم لجعلها مجرد نص دستورى ، وصل تطبيقه إلى ما عكس ما ننشد تماما .

كانت الخطوة الأولى هى ما سبق أن أشرنا من قبل إليه في إحدى الحلقات أثناء الحديث عن وزارة الدكتور مصطفى كمال حلمى للتربية والتعليم سنة ١٩٧٩ عندما صدر قانون ينشئ فئة جديدة من المدارس باسم " المدارس التجريبية " ، حيث كان هذا خداعا قانونيا ودستوريا وتربويا ، فلم يكن هناك شئ اسمه " تجريب " ، وإنما كان هذا لتبرير أن تكون المدرسة بمصروفات ، ولتنافس الدولة بذلك مدارس اللغات الخاصة التي كانت قد بدأت تنتشر .

وبالنسبة لهذه المدارس ، ولغيرها مما سوف نشير إليه من أنواع ومستويات بمصروفات ، كان يمكن " بلعها " على مضض ، لو كانت لها مبانيها ومدرسوها وتجهيزاتها ، لكنها جميعا اقتطعت من المال العام ..على حساب المدارس العامة .

وكانت الخطوة الثانية ، والتى تمت – وما تزال – بالتدريج هى التلاعب بمعنى مفهوم " التعليم " المنصوص على مجانيته في الدستور ، فقد فسره البعض بما يجعله مساويا لما يتم من " تدريس " داخل الفصول والقاعات ، ومن ثم فإن سائر العمليات الأخرى المرتبطة به يمكن ألا ينطبق عليها النص الدستورى ، ومن ثم يدفع الأهالى تكاليفها ، مثل الأنشطة ، والكتب ، والمعامل ، والدفاتر ، والمواصلات ، مع أن التدقيق العلمى التربوى يؤكد أن ما يتم من " تدريس " داخل القاعات إنما هو عنصر من عناصر العملية التعليمية ، وأنها " حزمة " متكاملة ، لا معنى لها إلا بتقديمها معا ، ومن ثم فإن النص الدستورى ينصرف إلى كل ما يتعلق بعملية التعليم من عناصر ولوازم ٠

ومن هنا فبكل بجاحة ، لم يخجل مسئول تعليمى ، سواء على مستوى التعليم قبل الجامعى أو على مستوى التعليم العالى ، من العمل على التصعيد المستمر في المحصلة العامة للمصاريف المطلوبة من كل طالب ، فإذا بها تصبح عشرات الجنيهات في المدارس ، حتى الابتدائى منها ، وتتجاوز المائة في التعليم الجامعى ٠ أما الدراسات العليا ، فقد " ركبها العفريت " واعتبرت خارج النص الدستورى ، مع أنه لم يحدد مستوى المرحلة المقصودة وهل هى المرحلة الجامعية الأولى أم مطلق ما يتم من تعليم جامعى ، فإذا بها تصبح بالآلاف من الجنيهات !!

وإذا كان التدنى المستمر للخدمة التعليمية قد نشّط الدروس الخصوصية ورفع من أسعارها ، بحيث أصبح التعليم في حقيقة الأمر مكلفا تكلفة ضخمة ، فإن هذه التكلفة الضخمة بدلا من أن تدخل خزينة المال العام ، أصبحت تدخل في جيوب محترفى الدروس الخصوصية ٠

وزاد الطين بلة ، أن يهرب كثيرون من سوق التعليم الحكومى المتدنى ليتجه إلى التعليم الخاص ، والذى يبدأ بآلاف تعد على أصابع اليد الواحدة ، ثم يتجاوز العشرة آلاف والعشرين ، وما هو في حقيقته أكثر من ذلك ، ومن ثم

يقوم التعليم بعملية فرز طبقى ويتحول إلى ما يشبه القطار القديم حيث تصنيف الركاب إلى ثلاث درجات ، فركاب الأولى هم المدارس الدولية والأجنبية ، والثانية هم مدارس اللغات ، والثالثة هم مدارس الدولة ، وتكون النتيجة أن يفقد التعليم دوره الذى كان منذ عدة عقود حيث كان يمثل ما يمثله " المصعد الكهربائى " طبقيا ، فيعين أبناء الفقراء على أن يتخرجوا إلى أعلى المستويات ليصبحوا فئة متميزة في المجتمع ، ومعظم أجيالنا كنا بالفعل من شرائح فقيرة ، وأتاح لنا التعليم الجيد ، بغير مصروفات أن نجد ونجتهد ونتفوق ونصبح ما أصبحنا عليه الآن .

وكانت الجامعة بصفة خاصة مسرحا لعمليات بشعة أجرؤ على وصفها بالجريمة في حق الوطن ، حاضرا ومستقبلا ، ففى الوقت الذى كانت سلطات التعليم فيه ، منذ أكثر من خمسين عاما تفتح لنا الأبواب لنقفز فوق حواجز المصروفات (قبل تقرير المجانية) ، إذا بالمسئولين اليوم يتفنون في اختراع الحواجز والمتاريس التي تحول بين الفقراء وبين التمتع بالخدمة التعليمية .

وحتى لا يكون اتهامنا مرسلا ، فننظر على سبيل المثال إلى ما يعرف " بالتعليم المفتوح " ، فألف باء هذا التعليم تؤكد على أنه تعليم بلا جدران ، أى لا يتطلب مؤسسة تشغل مكانا ، يحضر إليه الطلاب ، بل الخدمة التعليمية فيه هى التي تذهب إلى الطالب حيث يكون كأن يقدم إلى ربات البيوت ، أو العاملين في مواقع العمل المختلفة ، وهو غير محدد بسنوات معينة ، وإنما تتكيف الفترة وفقا للبرامج المقدمة ، وهو متنوع المستويات ، متعدد القنوات ، فإذا ما قيمت ما يسمى بالتعليم المفتوح عندنا بمقاييس ومعايير التعليم المفتوح عند علمائه وأهل الاختصاص فيه ، تجد أنه بعيد تماما عنه ، وما هو إلا صورة من صور التحايل لتقديم نوعية من التعليم " بمصروفات " !!

وهكذا ، قل عما سمى " بالانتساب الموجه " ، فهو " حذلقة لفظية " لا أكثر ولا أقل ، تماما كما سموا " المدارس التجريبية " حيث لا تجريب ولا يحزنون ،

فما هو " التوجيه " هنا ؟ وما وجه الاختلاف بينه وبين ما عرفته الجامعات مما عرف بنظام " الانتساب " ، إلا أن تكون المسألة أيضا بابا خلفيا ، أو قل " علنيا " لتحصيل المزيد من المصروفات من الطلاب ؟!

ثم هذه البرامج التعليمية التي تقدم بلغة أجنبية بحيث تقول " تجارة إنجليش " ، و" تربية إنجليش ؟"!..هكذا ينطقونها على اعتبار أن ذلك يكسب صاحبها رونقا وعزة ، وفقا للمعايير المختلة في هذا الزمن النكد ، لأنه لو نظر إلى الأمر في حقيقته لوجد أن ذلك مظهر من مظاهر العبودية والمذلة والاستتباع ، لأنه لا يشعر بأن له قيمة ومركزا إلا بانتساب إلى الأجنبى ، فهو بهذا يعلن فراغه من المضمون والكرامة والاعتزاز بالذات .

ثم يتم تتويج هذه الخطوات الشيطانية بما يسمى بالبرامج المتميزة ، وهى بعشرات الألوف ، بحيث تتنافس مع الجامعات الخاصة .

ومرة أخرى أن كل هذا يتم على أرض الجامعات الحكومية ، وبإمكانياتها وبأعضاء هيئة تدريسها ، فيتم بذلك تسخير ما هو مخصص لعموم المواطنين من المال العام لممارسة نشاط تجارى يعود على قلة من القادرين .

ومع كل الأسى وكل الأسف أن عددا غير قليل من أعضاء هيئة التدريس رحب بكل هذا ، لأن مثل هذه السبل التحايلية تدر عليهم دخلا كبيرا ، ما دام المرتب الرسمى ضعيفا ، وهو بهذا النشاط يسحب من الطاقة والقدرة والجهد المخصص للمواطن الفقير العادى ، ومن هنا نسمع – أحيانا ، البعض يقول أنه – مثلا – عنده اليوم محاضرات من " اللى ببلاش " ، وغدا محاضرات " من أبو قرش " ، ترى هل سوف يساوى في جهده بين هذا وذاك ؟

(١٠)

السطوة الأمنية على التعليم*

سبق لنا أن نشرنا على صفحات الدستور تسع مقالات عما جرى للتعليم فى مصر ، ثم توقفنا لبعض الظروف ، واليوم نستأنف الحديث فى الموضوع ، من زاوية أخرى تتعلق بما نسميه السطوة الأمنية على التعليم ، وكيف أن لها دورها المؤسف حقا فى " تأخير " التعليم ، وربما يمكن القول بما هو أكثر من ذلك من حيث الإفساد والتخريب .

ولعل أول ضربة تلقاها التعليم فى مصر كانت عقب حسم أزمة مارس عام ١٩٥٤ لصالح جمال عبد الناصر ، وكان عدد من أساتذة الجامعة قد أعلنوا رأيهم بصراحة ، عندما وثقوا بما كان قد أُعلن من انفراج ديمقراطى وقرب عودة العسكر إلى ثكناتهم ، وكان رأى هؤلاء يسير فى هذا الطريق ، فلما انتصر عبد الناصر وتأكد استمرار سطوة العسكر ، إذا بقرار يصدر بفصل نيف وخمسين عضو هيئة تدريس بكليات جامعية مختلفة .

كان هذا طعنة حقيقية فى جسم الجامعة بصفة خاصة وجسم التعليم بصفة عامة لا لمجرد فصل هذه المجموعة ، ذلك لأن هذه الخطوة كانت إعلانا بأن الرأى المخالف غير مرحب به ، وأن المطلوب هو " المسايرة " لحكم العسكر . صحيح أننا ممن لا يشك لحظة فى أنه كان حكما وطنيا مخلصا ، لكنه أخطأ خطأ فاحشا بتصور أن الديمقراطية يمكن أن تكون خطرا عليه ، ذلك لأن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة لا يحيا وينتعش ويبدع إلا فى

---

* نشرت على ثلاثة أسابيع فى كل من جريدة المصريون الإلكترونية فى ٢٣ ، و ٣٠/١٠ ، و ٦/١١/ ٢٠٠٨ ، وجريدة نهضة مصر فى ٢٤ ، و ٣١/١٠ ، و ٧/١١/٢٠٠٨

جو حر وممارسات ديمقراطية ، ولا ينبغى أن يفترض أهل الحكم فى أنفسهم وحدهم الصحة والصواب ، والخطأ والخيانة فى رأى مخالفيهم !

ويكفى أن من ضمن المفصولين من صاروا قمما فكرية لا تجد أمامك إلا أن تحنى لها الرأس إعجابا وتقديرا ، مهما كانت هناك من مساحات اختلاف معها ، مثل الدكتور عبد العظيم أنيس ، والدكتور لويس عوض ، والأستاذ محمود أمين العالم ، وغيرهم !

لقد كان لهذه الخطوة آثارها التى تتابعت بعد ذلك ، خاصة وأن الكثير من الإجراءات التى شهدتها الجامعات فى السنوات اللاحقة سارت على نفس الطريق ، فإذا بالجمهرة الكبرى من الأساتذة يجدون أنفسهم تحت مراقبات أمنية وسياسية تحكم على الرأى المخالف بالعمالة والرجعية والعداء للثورة ، فزُرع الخوف ، وشاع القلق ، وافتقد كثيرون الطمأنينية .

ومما يستوقف المرء هنا ، أن مثل هذه الممارسات إذا كانت من خصائص ما يسمى بالنظم الشمولية ، ومنها الدول الرافعة لشعار الاشتراكية ، فقد استمرت كذلك ، حتى بعد أن تغيرت بوصلة النظام وأصبحت تتوجه توجها ليبراليا رأسماليا ، فكأن المسألة ليس مجرد مبادئ وسياسات ، اشتراكية أو رأسمالية ، وإنما هى نزعة إلى الاستبداد ، وتعود على الطغيان ، له دواعيه لدى أصحاب النظام ، حيث يمكن أن يفسر " اشتراكيا " ، كما يمكن أن تفسر " رأسماليا " ..

ولعلنى أتوقف عند بعض الشواهد التى تعمدت أن تكون من خبرتى الشخصية كصورة من صور " الشهادة على العصر " ، وهى لا تعد جانبا فرديا بحتا ، ذلك أن من المستحيل أن يكون لشخص مثلى ، في هذا الوقت المبكر الذى أشير إليه من الحيثية بحيث يُختص بهذا وذاك من وقائع وسياسات ، وإنما هى وقائع إذ يكون شكلها فرديا ، لكنها في الأساس " علامات " و" مؤشرات " عن توجه عام كلى للنظام القائم بصدد زاوية الرؤية ألا وهى السطوة الأمنية ،

آلتي تظلل الحياة المجتمعية ، وبصفة خاصة " التعليم " ، منم حيث ما يـؤدى إليه هذا من " غسيل مخ " للمواطنين وهم ما زالوا بعد فـي مرحلـة التنـشئة والتكوين ، فيضمن النظام القائم رعية من النعاج ، مجتمعا من الأحرار !!

كانت أول خبرة لى بالجانب الأمنى في صيف عام ١٩٥٤ ، فقد كنت قـد تقدمت لامتحان ما كان يسمى بشهادة الثقافة العامة ، والتى كانت تـأتى بعـد دراسة أربع سنوات في التعليم الثانوى (كان خمس سنوات) مـن المنـازل ، وامتُحنت في مقررات هذه السنوات الأربع ونجحت ، وكانت هذه خطوة ضخمة ، نشرت سيرتى بين أهل قريتنا ، ودفعت من يعرفوننى في تلك الفترة أن يأتوا منزلنا للتهنئة " وشرب الشربات " .

كان من المهنئين مرة ، مجموعة طلاب ينتمون إلى الإخوان المسلمين ، وكانت العلاقة بين الجماعة والدولة متوترة في تلك الفترة ، لكننى كنت أحـب هذه المجموعة من الأصدقاء بصفة خاصة لما كانوا يتميزون به مـن حـسن الخلق ، والتفوق الدراسى ، وهذا أمر كنت حريصا عليه في هذه المرحلة القلقة من العمر التي كانت سياط المراهقة تلهب ظهورنا ، ويصبح " الصديق " عاملا مساعدا مهما ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ..

التقيت بهم في طريق بالقرب من منزلنا ، وأبدوا رغبتهم هم كذلك أن يأتوا معى إلى المنزل مهنئين ، وكان منزلنا في حارة داخل حارة ، وإذا بى ألاحـظ عندما اقتربنا بأن شخصا غريبا ينظر إلينا نظرات غريبة ، وكان يـسير فـي اتجاه معاكس ، ثم حانت التفاتة منى إلى الخلف فلاحظت أنه توقف عن السير وبدأ يغير اتجاهه ليسير وراءنا ، فشككت في أمره ، حيث صح بعـد ذلـك أن تيقنت أنه كان مخبرا سريا .

وما أن دخلنا البيت ، وطلبت من أمى أن " تعمل الشربات " ، إذا بـدقات عنيفة متلاحقة على باب الباب الخارجى للبيت ، وسيدة من البـسطاء الـذين يجلسون على الطريق عادة ، على باب الله ، تصيح " يا أم محمد (حيث شقيقى

الراحل الدكتور محمد إسماعيل) ..اخرجى الإخوان اللى عندكم ، أحسن المباحث جايين " !

ارتبكت كثيرا وشعرت بحرج شديد ، فالصوت كان عاليا بحيث سمعه الضيوف الذين أعفونى من الحرج فإذا بهم يطلبون الإذن بالخروج ، وخرجوا بالفعل ، دون أن يشربوا " الشربات " !!

عرفت أن منافذ الحارات التي كان البيت بها (ثلاثة) يقف على رأس كل منها عسكرى !!

لا أكتم القارئ أننى شعرت بخوف شديد ، وتساءلت في نفسى : ما الجرم الذى ارتكبناه حتى يحيطنا الأمن بهذا الطوق ، ونحن أسرة بسيطة فقيرة ، لا حول لنا ولا قوة ، والحالة القائمة حالة طالب تفوق تفوقا ملحوظا بنجاحه في مقررات أربع سنوات مرة واحدة ، وزملاء له يريدون تهنئته ؟ هل لمجرد أن الأصدقاء من الإخوان ؟ وما ذنبى وأنا لست عضوا بالجماعة ، وفى القرية عادة يكون كل شئ معروفا للجميع ، وخاصة التوجه الفكرى أو المذهبى ؟ يبدو أن وجود بيتنا في حارة داخل حارة قد صورّ للمخبر أن هناك خلية سرية تريد أن تجتمع في هذا المكان البعيد عن الأنظار ، وبالتالى يكون قد وضع يده على صيد ثمين !!

لا أستطيع أن أنسى هذه الليلة أبدا ..فالأسرة كلها ظلت فرائصها ترتعد ، ننتظر في كل لحظة القبض علينا ، وكان أكثرنا سخطا : أبى ، الذى انهال – مع الأسف – بصب اللعنات على الإخوان المسلمين واللى جاب الإخوان ، واليوم الأسود اللى طلعت فيه !! مع إطلاق التهديدات للعبد الفقير بأنه إذا اقترب منهم مرة أخرى سوف ينال عقابا لا يخطر له على بال ، حتى لو أدى ذلك على مسحه من على " وش الدنيا " !!

صحيح أن الأمر بعد ذلك قد بيّن للمخبر أن القبة من غير شيخ يرقد تحتها ، لكن ما تركه هذا الموقف من آثار في نفسى ، لم ينمح أبدا ، من حيث كراهية

القهر ، والإيمان بأن النظام الحاكم ، مهما أنجز من عظائم الأمور يظل دائما مدانا عندما يزرع الخوف في قلوب المواطنين ، والرعب من أن يتحدثوا بما لا يحب .

ومثلما هو المعروف عن المناخ العام في قرانا المصرية ، فقد شاع الأمر في كل أرجاء القرية ، مع عادة إضفاء المزيد من " التوابل " في الحديث ونقل الأخبار ، بحيث يصبح الخبر في النهاية ذا شأن مثير ، وعرف الجميع أن " ابن اسماعيل السيد على " كان يخبىء مجموعة من الإخوان في منزلهم ، لولا المباحث أخرجتهم وطاردتهم !

لا أقصد أن أدعى الثورية والشجاعة عندما أؤكد على هذا الأثر العكسى الذى تركه الحادث في قلبى وعقلى لكن مثل هذا الموقف وما ماثله من شأنه أن يُعلِّم التلاميذ الخوف من إبداء الرأى عندما يكون مخالفا ، وأن المطلوب هو " الصمت " لتزرع بذلك بذور ما يعرف " بثقافة الصمت " ،والتى هى مقبرة العقول ، وسكين الألسنة !

وعندما التحقت بآداب القاهرة عام ١٩٥٦/٥٥ أُعلن عن تطبيق نظام " جديد " وهو تقسيم العام إلى فصلين دراسيين ..

لم تكن المسألة تجديدا في التعليم الجامعى ، وإنما هى " النظرة الأمنية " الحاكمة للتعليم في مصر : اقتطاع جزء من نظم التعليم المتقدمة للإيحاء بأننا " نطور " ، بينما يكون المقصود هو استغلال مثل هذا النظام في إحكام القبضة الأمنية و " تسكيت " الطلاب وشغلهم بالامتحانات والتحصيل ، وبالتالى الازورار عن الانشغال بالمسائل السياسية !!

أقول الحق ، لم أكن مدركا لهذا إلا عندما أعيد تطبيق هذا النظام في أواسط التسعينيات على وجه التقريب حيث كان قد ألغى منذ فترة تلت الخمسينيات ، وهو الأمر اللافت للانتباه عندما يعيد النظام القائم الموغل في الرأسمالية المتوحشة ما سبق لنظام يوليو المعادى له أن فعله ، وذلك لسبب

بسيط وهو اتحاد المقصد ، وتوافق الغايات ، مع الاختلاف البين بين طبيعة نظام يوليو الذى لابد أن أكرر ثقتى بأنه كان وطنيا " ، أخطأ الوسيلة ، مهما وجهت إليه من صور نقد ، بينما النظام الحالى " ذيل " لقوى الهيمنة الأمريكية والصهيونية !

(١١)

إن نظام الفصول الدراسية هو جزء من فلسفة تعليمية ونظام متكامل ، لا يتسع المقام مع الأسف لشرحه ، لبيان كيف أنه يفتقد أى مبرر " تربوى سليم " لوجوده حاليا في جامعاتنا ، ففى الجامعات التي تطبقه تكون الامتحانات فيه موكلة بأستاذ المادة ، هو الذى يضع الأسئلة ، ولا يودعها في كنترول ، الذى يختفى تماما من النظام ، ويجيب الطلاب على الأسئلة في نفس مواقعهم في القاعات التي كانوا يتلقون فيها المحاضرات . ويصحح الأستاذ أوراق الإجابة ويعلن النتيجة بنفسه ، وكل هذا لا يستغرق أسبوعا على وجه التقريب ، وبذلك يتم توفير أسابيع عديدة للدراسة تستثمر في مزيد من المحاضرات والدروس والتعليم .

فإذا ما طبقنا نظام الفصول ، واستمرت امتحاناتنا تقليدية بالشكل المعروف القائم الآن ، يصبح الأمر عبثيا حقا ، حيث أن هذه الامتحانات تقتطع ما يقرب من شهرين أو شهر ونصف على أقل تقدير من مدة الفصل الدراسى الواحد ، في تجهيز غرف يمتحن فيها الطلاب ، مما يوجب توقف الدروس والمحاضرات ، ووضع بطاقات على مكان كل طالب ، وتخصيص غرف لكل كنترول ، عادة ما تكون مكاتب أعضاء هيئة التدريس لقلة الغرف ، فيتعطل عمل هؤلاء أيضا ، فضلا عن تجهيز كراسات الإجابة وإخفاء الأسماء .

حتى الدراسات العليا ، التي تبدأ عادة متأخرة ، تتوقف ، نظرا لتخصيص كل القاعات لامتحانات المرحلة الجامعية الأولى !!

..إلى غير هذا وذاك من عمليات بشعة حقا ، لم يعد العالم المتقدم يعرفها ، فكأننا ندرس للطلاب ما يقرب من شهرين فقط في الفصل الدراسى الواحد ، ونمضى مثلهما في الامتحان ، فهل هناك هدر أكثر من ذلك ؟ العام الدراسى يصبح أربعة شهور فقط من الناحية الفعلية رغم تصريحات الوزراء المسئولين الكاذبة .

ليست المسألة إذن خطوة نحو التطوير التعليمى ، لأن – مرة أخرى – نظام الفصول جزء من منظومة متكاملة وفلسفة خاصة ، وهذا غير قائم ، ومن ثم نكتوى بنار نظام الفصلين ، ولا نذوق حلاوته ، لماذا ؟ لأن هذا يتفق مع المقتضيات الأمنية ، فقصر الفترة ، يجعل كلا من الأساتذة والطلاب في حالة " لهث " مستمرة للانتهاء من تدريس المقرر ، والمذاكرة ، والاستعداد للامتحان ، وما لا يقل عن ذلك خطورة هو ما يؤدى إليه هذا " اللهث " من تقصير لفرص ممارسة الأنشطة الجامعية المختلفة إلا بالكاد ، ويعلم أهل العلوم التربوية والنفسية علم اليقين ، أن الأنشطة الجامعية (وكذلك المدرسية) يمكن أن تمارس وظائف خطيرة في التكوين النفسى والرياضى والاجتماعى والثقافى للطلاب ، ربما أقوى وأروع مما يمكن أن تحققه المقررات الدراسية نفسها ، وليذهب " التعليم " نفسه على الجحيم ، ما دام الأمن قد استتب !!

لكن السؤال هو : استتب لمن ؟ هل للطالب أو المواطن العادى ؟ أبدا ، استتب لأهل السلطة ، ولم يستتب لمئات الألوف من شباب الوطن الذين يتم " سلقهم " في صورة لا تُشَرِّف أبدا ، وبهذا يتم طعن نظام تعليمى بطعنة مسمومة ، تحت دعوى : تحديث التعليم وتطويره !!

وعندما كنت أمضى فترة التجنيد الإجبارى ١٩٦٢/٦١ ، حيث عُينت أثناءها معيدا فى تربية عين شمس ، استدعانى أحد ضباط المعسكر الذى كنت فيه فى الهايكستب ، وكنت الجامعى الوحيد بين الجنود ، وطلب منى أن أراقب زملائى الجنود وأبلغه عمن يسرق شيئا من " المهمات " ، سواء الخاصة

بالزملاء أو المعسكر ، وكانت هناك سرقات بالفعل ، حيث تعرضت بنفسى لأكثر من مرة للسرقة ، وتقبلت ذلك بحسن نية .

ثم إذا به بعد فترة يطلب ممن أن أبلغه بكلام " كده واللا كده " فى المسائل السياسية ، فضايقنى هذا للغاية حيث إن كان لى أن أبلغه فأنا نفسى كان من يجب التبليغ عنه لكثرة حديثى فى السياسة ، وأحيانا من منظور قد لا يتفق وبعض توجهات الثورة ! ولم أشأ أن أواجهه بالرفض الصريح ، " فالعسكرى " المجند ، فى المجتمع العسكرى ، لا حول له ولا قوة ، ولكنى كنت دائما لا أجئ إليه إلا بأخبار عن تأييد للثورة ، ومدح فى زعيمها ، ولم أبلغه أبدا بأى رأى مخالف ! فإذا بالرجل يقل احتفاؤه بى ، ليصرف النظر عنى كلية !

أيامها ، كان مفهوما أن نراقب من قد يكونون من " العملاء " الذين يعملون لحساب جهة أجنبية ، لكن أن يتم التلصص على مصريين من حيث ما يعتقوه من أفكار وما يرونه من آراء ، مهما كان حبهم للوطن وإخلاصهم له ، فهذا كان صادما لى حقا ورأيته – وما زلت ، وسوف أظل أراه – مسمارا فى نعش الحرية والديمقراطية ، وبالتالى مسمارا مسموما يغرز فى جسم الوطن .

كذلك أذكر فى عام ١٩٦٥ أن جاء الكلية التى أنتمى إليها (تربية عين شمس) خطاب يطلب من عدد من المعيدين والمدرسين الالتحاق بمعسكر فى حلوان للتثقيف الاشتراكى كما قالوا ، وكان أمر مثل هذا يعنى الإسراع بتنفيذ الأمر ، وحرت كثيرا ماذا أفعل ؟ فقد كنت غير مرحب بهذا الأسلوب فى التلقين السياسى ، وأوقن أننى إذا كنت أريد الوعى بالاشتراكية عن اقتناع أو حتى لمجرد المعرفة ، فلهذا سبيله ، وهو القراءة والدراسة ، أما أن يجئ عن طريق يشبه " التجنيد " ،وما يرتبط به من فرض وإملاء ، وتصوير الذى يرى غير ذلك بأوصاف تدينه سياسيا ووظنيا ، فهذا ما لم يقبله عقلى ، رغم أنى لم أكن قد حصلت على الدكتوراه بعد .

لا أزعم أننى كنت فى ذلك الوقت مناضلا سياسيا أو أننى كنت أمتلك من الشجاعة – إلا على صفحات الورق – ما يجعلنى أتحدى النظام ، حيث كان فى "عز قوته "، لكن ما حدث أننى لم أطع الأمر ، وما أنكره جيدا هو كم التحذيرات و" التخويفات " التى صدرت من كل من له صلة بى ، وعشت ثمان وأربعين ساعة فى رعب شديد ، لا أكاد أستسيغ طعاما أو يعرف النوم طريقه إلى جفونى ، وكان هذا نفسه مثيرا لى للأسف الشديد والحزن العميق أن يكون هذا هو سبيل الثورة التى أحببناها مع صفوة أهل العلم فى مصر .

وعندما ذهبت إلى الكلية فى أول الأسبوع شعرت بالخوف الشديد ، متوقعا أنهم سوف يلقون القبض علىّ ، ثم إذا بشئ من هذا لا يحدث ، مما جعلنى أتيقن من هذا الذى يحدث كثيرا وهو أن نكون ملكيين أكثر من الملك ، لكن ربما يمكن تفسير هذا بأن الناس من خوف الخوف فى خوف إذا صح هذا التعبير !

وفى هذه الفترة نفسها ، كنت أراسل صديقا ذهب فى بعثة إلى الولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتوراه فى الهندسة ، وكانت ألاحظ أن كل رسالة تأتينى منه يظهر على المظروف ورق خارجى لاصق ، وختم بأن الخطاب قد فُتح بمعرفة الرقابة ...هكذا جهارا نهارا ...وكان هذا أيضا يؤلمنى غاية الألم : كيف تنتهك الخصوصيات إلى هذه الدرجة ، وبهذه الصورة من البجاحة ، وكل ذلك بحجة حماية الثورة؟

ولأن صديقى هذا كان يعرف ذلك ، وكان والده من الإخوان ، لاحظت أنه انقطع عن مراسلتى ، ولما أتيحت لنا فرصة التلاقى بعد ذلك وأخذت أعاتبه أنه انقطع عنى ، إذا به يقول أنه لم يشأ أن يسبب لى ضررا أمنيا ، حيث كان عام ١٩٦٥ عام صدام ثان بين الثورة والإخوان ، ومن ثم كان من الممكن أن أُتهم بأن لى صلة بأحد العناصر الإخوانية بالخارج ، وتتضخم المسألة ويُنفخ فيها ،

وكل المسألة لم تكن تخرج عن إطار صداقة بريئة ، بعيدة عن الغرض السياسى !!

كذلك فوجئت يوما بوكيل الكلية ، الدكتور أبو الفتوح رضوان ، وكان هو المشرف على رسالتى للدكتوراه ، يستدعى أمين مكتبة الكلية ويطلب منه جمع أى كتب لسيد قطب من المكتبة وإعدامها ، وأن يأتى بأسماء من طلبوا هذه الكتب للمكتبة !! وإذا بأمين المكتبة يقول أن الذى طلب من المكتبة إقتناءها هو " الأستاذ سعيد " ، فمادت الأرض تحت قدماى وشعرت بالدنيا " تلف " بى ، لكن رحمة ربى ألهمتنى برد فورى حيث قلت موجها الحديث للوكيل " تم هذا بموافقة سيادتك " ، حيث كان يستحيل أن تقتنى المكتبة هذه الكتب لمجرد طلب منى ، وكان لابد لوكيل الكلية من الموافقة ، وكان الرجل ذكيا ، فوجد أن أى أذى يلحق بى لابد أن يلحقه بالضرورة ، فاكتفى بإعدام الكتب !

كان هذا أيضا موقفا مؤلما بغض النظر عما فى هذه الكتب ، فقد آمنت منذ بداية حياتى التعليمية أن لكل إنسان الحق فى أن يعبر عن أفكاره ، وإذا لم تعجبنا هذه الأفكار ، فلنطرح رأينا المغاير ويصير حوار ، أما أن أفترض أن غيرى مخطئ وأنا فقط المصيب ، وأرتب على ذلك محاربة صاحب الرأى المخالف ، فهذا قهر واستبداد ، يستحيل أن تكون له فاعلية المواجهة ، وهى قاعدة مهمة ، تؤكدها أحداث التاريخ على مر العصور ، لكن القاهرين يتغافلون عنها .

أقول هذا بالنسبة للكتب عندما يُطلب إيداعها فى مكتبة الجامعة . صحيح أن قضية ضخمة كانت مثارة فى ذلك الوقت واتهم فيها سيد قطب بالعمل على استخدام العنف ، لكن هذا لا يخل بالمبدأ الذى نؤمن به بأى شكل ، ولعلنا نذكر أن الولايات المتحدة نفسها فى ذروة مواجهتها مع الاتحاد السوفيتى ، وحربها على الشيوعية ، لم تكن تمنع كتبها ، بل وكان لديها مراكز بحثية لدراسة الماركسية .

وانتشرت فكرة قاسية مخربة للروح الجامعية ألا وهى اتخاذ بعض أعضاء هيئة التدريس لكتابة تقارير عن زملائهم ، وكذلك الطلاب ، وكل هذا أيضا تحت راية حماية الثورة من أعدائها ، وكان من جراء ذلك زرع الشك بين الناس فى الجامعة ، فهذا الأستاذ يخاف أن يتحدث مع زميل له بما لا يتفق مع بعض ما يجرى من أحداث أو ما يطرح من أفكار ، إذ قد يكون هذا الزميل ممن كلفوا بنقل الكلام إلى الجهات الأمنية ، والشئ نفسه دفع البعض أن يخشى الإدلاء بأى رأى مخالف داخل المحاضرة ، إذ قد يكون أحد الطلاب من المتعاونين مع الجهات الأمنية .

(١٢)

زاد الطين بله فى الجامعات ، ما تم إنشاؤه مما سمى بالتنظيم الطليعى ، حيث كان طابعه سريا ، على الرغم من أن الدولة نفسها ، وعلى رأسها زعيم الثورة ، هى التى أنشأته ، وكانت له فروعه بين الطلاب وبين أساتذة الجامعات ، وهو لسريته ، زرع الحذر والخوف وزالشك فى قلوب كثيرين ، حيث لا يعرف هذا أن ذاك عضو فى التنظيم أم لا ؟

وفتح هذا الباب للأسف الشديد على مصراعيه لبعض ذوى النفوس المريضة فى استغلال هذا لمحاربة المنافسين والقضاء على الأعداء الشخصيين ، والفوز برضا اصحاب السلطة والنفوذ ، والحصول على مغانم متعددة فى مقدمتها المواقع والمناصب ، خاصة وقد رفع شعار أهل الثقة أولى من أهل الخبرة .

أما في عهدنا المعاصر الميمون ، فقد كتبنا الكثير من المقالات من هذه الزاوية بصفة خاصة ، ربما لا يمر عام منذ الثمانينيات إلا ويكون لنا أكثر من مقال عن اشتداد السطوة الأمنية على التعليم والتى تتصاغر أمامها كل الروايات التي رويناها عن فترة الخمسينيات والستينيات ، مع الاعتراف بأن فترة السبعينيات كانت أخف بعض الشيء ، وخاصة في أوائلها حيث كان النظام جديدا يريد أن يبرهن للناس أنه يقدر الديمقراطية ، ودليله على ذلك ، وقوف

السادات أمام الناس والكاميرات حارقا لأشرطة تسجيلات كانت تسجلها الجهات الأمنية للناس ، وإعلان أن دولة المخابرات قد سقطت .

والحق أن هذا الأمر كان " مؤقتا " لأن دولة الأمن الآن هى التي تحكم وتوجه وتختار ، ويكفى ما نشاهده هذه الأيام بالنسبة للاتحادات الطلابية . .لقد نزع " برقع الحياء " الذى كان يدفع الأمن لشطب بعض الطلاب ممن لا يرضى عنهم ، وأصبح الشطب جماعيا ، وتعلم الطلاب الدرس ، فإذا بازورار لهم عن الانتخابات لتفوز – هكذا – معظم القوائم بالتزكية ، هو الأمر نفسه في انتخابات المحليات والتجديد لمجلس الشورى، وأية دائرة تخلو بانتخابات مجلس الشعب ، حيث لابد أن يفوز مرشح الدولة ، هكذا جهارا نهارا ، والذى لا يعجبه يروح يشتكى لوزارة الداخلية !!

وعلى الرغم من أن غالب الروايات التي شهدناها منذ الثمانينيات قد كتبنا عنها من قبل ، لكن يبدو أن اكتمال الصورة يفرض علينا العودة إليها مرة أخرى حتى يتأكد لنا أن التعليم في مصر يكاد يختنق بفعل اليد الغليظة للقوى الأمنية ، حيث تُوجع ، وربما تشل في بعض الأحيان ، فضلا عن ضربها المثل والقدوة لمن لم يتلقى ضرباتها أن دوره بالضرورة سوف يأتى إن حدثته نفسه وتحدث ، فضلا عن أن يفعل ، ما يرضى السلطة .

في جلسة سهر ودية ، في أواخر الثمانينيات ، مع بعض الأساتذة في مكتب عميد راحل لإحدى الكليات الساحلية حكى لنا أنه كان يحضر مرة مجلس الجامعة التي ينتمى إليها ، ولاحظ أن عاملا يأتى لعميد آخر ويُسر إليه بأمر ما ، فيقوم العميد خارج الجلسة ويغيب ربع ساعة تقريبا ، ليتكرر الأمر مع عميد ثان ، وثالث ، حتى جاء الدور على صاحبنا ، فلما خرج وجد أنه مدعو لمقابلة ضابط كبير من الأمن يجلس في مكتب ملحق ، ويأخذ في الدردشة معه في موضوعات شتى ، وعرف أن منصب نائب لرئيس الجامعة قد خلا أو سوف يخلو ، وهم يريدون تعيين واحد آخر ، فانتهز الضابط الكبير فرصة

انعقاد مجلس الجامعة ، وأخذ على عاتقه – بتكليف من لا ندرى طبعـــا – أن يقوم بمعملية مقابلة لكل عميد حتى يرى من هو الأصلح لتولى هذا الموقع !!

صدمنى الأمر بطبيعة الحال ، ورحت أتساءل بينى وبين نفـــسى ، هـــل أصبح القائم باختيار القيادات الجامعية العليا ،مثل هذا الضابط ، مـــع تـــسجيل الاحترام والتقدير له ولغيره ، في دائرة عمله واختصاصه ، مئات الأستاذة في كل كليات الجامعة ، الذين حصلوا على أعلى المراتب والدرجات فـــي العلـــم والمعرفة ، وسهر الليالى وتكبد كم مهول من المشاق والكد ، لا رأى لهم فـــي اختيار من يتولى قيادتهم ، ويصبح ذلك من مهام أمن الدولة ؟!

ترى ، كم من مشاعر القهر سوف تخنق رقاب هذه الصفوة الرائعة مـــن العلماء ؟

ترى ، كم منم مشاعر الإحباط واليأس سوف تدمى قلوب هذه الصفوة مـــن الأساتذة ؟

وعندما كنت رئيسا لرابطة التربية الحديثة ، حيث تضم في أعضائها عادة ، الكثير من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ، كنت أقيم نـــدوات شـــهرية فيها يُدعى إليها كبار المفكرين والمثقفين للحديث ، على اعتبار أن تقوم الرابطة بدور مساند لكليات التربية ، باعتبارها هيئة مدنية أهلية ، تملك حرية حركة ، وبعيدا عن النظام التربوى الرسمى بتقاليده ورتابته المعروفة ، وبعد ندوة كان ضيوفها مفكرين إسلاميين ، دعوت في الشهر التالى ، في أول التسعينيات على وجه التقريب ، ثلاثة من العلماء الأقباط ، الدكاترة وليم سليمان قلادة ، المفكر القبطى المرموق في هذه الفترة ، وسليمان نسيم ، أستاذ التربية بجامعة حلوان ، وعادل عازر الأستاذ بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية ، ليتحدثوا عن دور الكنيسة القبطية في التعليم المصرى .

كانت ندوة ناجحة بكل المقاييس ، لكننى فوجئت مرة بتليفون يخطرنى بأن ضابطا من أمن الدولة يريد أن يقابلنى ، ومن حسن الحظ أنه لم يستدعنى إلى مقرهم وجاء بنفسه إلى مقر الرابطة بميدان التحرير ، فماذا كان الموضوع ؟

فاجأنى الرجل بأن جاء للتحقيق " الشفوى " معى حول الندوة المشار إليها ، متسائلا : ما لنا نحن والأقباط والكنيسة ؟

اضطررت لأن أشرح له درسا في علوم التربية ، بأننا لا نعتمد فقط على المؤسسات النظامية مثل المدارس والمعاهد والكليات ، وإنما من الضرورى أن نهتم بمؤسسات أخرى موازية مثل دور العبادة وأجهزة الإعلام ، حيث لا أحد ينكر دورها في التربية والتنشئة .

وراح أيضا يسأل : كم قبطى عضو في الرابطة ؟ فأجيب بأننا لا نسأل أحد عن دينه ، و من ثم فلم نحصهم ونعدهم ؟

وسأل كم قبطى في مجلس الإدارة ؟ فقلت : لا أحد تقدم للانتخابات هذا العام ..

كان أمرا مؤسفا حقا ، أن نردد ونكثر الكلام عن أهمية العمل التطوعى الأهلى المدنى في التنمية الاجتماعية والتنشئة ، فإذا ما اجتهدنا ، لم تغب عنا عيون الأمن لتلاحقنا ، حتى خارج الجامعات آلتي يقولون لنا أن دعوة آخرين للمحاضرة العامة فيها محظور ، فإلى اين نذهب إذن ؟!!

أما الواقعة التالية فقد كنا نحن أطرافا فيها بحيث نؤكد أنها لا تتبنى على مجرد السماع والرواية ، بل ، الشهادة والرؤية والمعاناة ...

فقد تلقت زوجتى الأستاذة ببنات عين شمس – منذ عدة سنوات – تليفونا ، قال المتحدث ساعتها أنه من أمن الدولة وأنه يدعوها إلى شرب فنجان شاى في المقر بلاظوغلى !

ساعتها انتابنى غضب عارم ، وخوف شديد ، فقد تصورت وقتها أنهم ربما سيستخدمون وسائلهم المعتادة في الضغط علىّ حيث كنت أكتب بغزارة في مختلف الصحف ، ناقدا للنظام .

ولم يكن أمامها إلا الذهاب إلى المقر المذكور ، فإذا بها تلقى ترحيبا وتقديرا ، والحق يقال ، ثم إذا بمسئول يقول لها أنهم يرشحونها لعمادة إحدى كليات التربية بالقاهرة ، لِما عرفوه وسمعوه عن شخصيتها ال كذا وكذا ، من حميد الصفات ، وحسن الخصائص ، وأنهم يرشحونها – هكذا قيل لها – رغم أنها محجبة ، وكأن الحجاب هو عكس هذه الصفات والسمات الحميدة التي أشاروا إليها ، أو هو من الصفات المضادة لممارسة مهمة العميدة !!

واستأذنتهم في أن تكلمنى تليفونيا لأخذ رأيى ، ولما كلمتنى ، نصحتها ، بغير تفكير ، بضرورة الرفض ، وأن أسبابى في ذلك سوف أشرحها لها بعد عودتها .

وأراحتنى كثيرا عندما وجدتها ترد بأنها هى الأخرى ، وقبل أن تسألنى ، لا ترغب في ذلك ، ربما تأثرا بزوجها ، كاتب هذه السطور ، في اعتذاره طوال عمره عن تولى أى منصب تنفيذى .

كانت صدمة عنيفة حقا ، فنحن نعرف أن التقاليد تقضى بأن يستدعى رئيس الجامعة المرشح للعمادة ، بعد أن يكون قد عرف تحريات الأمن والجهات المسئولة عنه ، أما أن يبدأ الترشيح ، هكذا من خلال أمن الدولة ، فهذه هى المفاجأة ، وما دور رئيس الجامعة إذن ؟

كانت أبرز حججى في الرفض ، هى المحافظة على كرامة الموقع الجامعى المرموق ، فإما أن يتم الحصول عليه بالطرق الجامعية المحترمة المعروفة في كل الدول المحترمة ، وإما فليذهب إلى الجحيم ، فهو ، عن الطريق هذا الذى يقولون ، لا يمكن أن يكون هناك خير فيه ، فما دام أمن الدولة هو الذى يختار

، فهذا يعنى أن العميدة سوف تكون عميلة له ، فمن هذا الذى تسمح له كرامته بأن يكون بهذا الوضع المزرى حقا ؟

من أجل هذا ، فبعد سنوات عديدة ، من مشاعر تقدير بالغة نحو مثل هذه المواقع ، إذا بى في السنوات الأخيرة أنظر إلى من يشغلونها بقدر عال من الإشفاق والرثاء أن يُطَاوع ضمير إنسان له أن يكون عميلا لأمن الدولة ، بعد أن وصل إلى أعلى المراتب والمستويات العلمية كأستاذ !!

إن القيادى الجامعى الذى يسلك هذا المسلك ، لابد أن مشاعر مذلة واستعباد سوف تمسك بخناق ضميره الداخلى ، لكنه يحاول أن يعوض ذلك ، بأن " يتفرعن " على من هم دونه ، ويسعى إلى أن يبدو وكأنه " أسد " ، خاصة وأن الجمهرة الكبرى ممن يعملون في المؤسسة ، لم يروه وقد لبس " جبرا " ثوب النعامة من قبل !!

أقول هذا مع ضرورة التأكيد على أن " التعميم " غير وارد هنا ، إذ لا أنكر أن هناك شرفاء يقبلون هذا الموقع ، سعيا منهم إلى الإصلاح ، من خلال النظام ، لكن الغالبية ، هى مع الأسف الشديد من هذا اللون الذى نرثى لصحابه حقا .

(١٣)

ماذا حدث للدور الثقافى للتعليم* ؟!

فى سلسلة أحاديثنا عما جرى للتعليم فى مصر ، كان من الضرورى أن نتطرق إلى قضية قد لا يشعر بها كثيرون ، بينما هى على قدر عال من الأهمية فى إكساب التعليم فاعلية التغيير والتطوير أو العكس ، هذه القضية هى الخاصة بالدور التثقيفى للتعليم .

إن كثيرين يتصورون ، وفقا لما أصبح التعليم عليه منذ عدة عقود ، أن

---

* نشر هذا الجزء بجريدة المصريون الإلكترونية من ١٣-٢٠/١١/٢٠٠٨

وظيفة التعليم تنحصر فى نقل عدد من المقررات المتفق عليها مثل العلوم الطبيعية والرياضية ، وبعض العلوم الإنسانية مثل التاريخ والجغرافيا ، واللغة والدين إلى التلاميذ ، وهذا غير حقيقى ، إذ لابد للتعليم ، بالإضافة إلى تعليم هذه العلوم المختلفة ، أن يوسع من آفاق الطلاب ، ويدرب عقولهم على حسن التفكير ورشده ، ويربط بين همومهم الشخصية والعائلية وبين هموم الوطن والإنسانية ، والطريق إلى ذلك هو الثقافة ، ولعل التأمل بعض الشئ فى المشهدين التاليين يكشف لنا عن هذه الحقيقة ...

فى أحد أيام عام ١٩٥١ ، كنت طالبا بالصف الأول الثانوى (نظام خمس سنوات القديم) ، انتهزت فرصة الدقائق التى تفصل بين حصة وأخرى كى أتصفح مجلة روزاليوسف التى كانت فى تلك الفترة أقوى مجلة فى مصر ، ويكفى أن رئيس تحريرها هو إحسان عبد القدوس ، فى فترة تألقه ، وكان كتابها مجموعة من الشبان الذين أصبحوا فيما بعد أبرز المفكرين والمثقفين ، مثل محمود أمين العالم ، وفتحى غانم ، وصلاح حافظ ، ورشدى صالح ، وأحمد عباس صالح ، وأنور عبد الملك ، وخالد محمد خالد ..وغيرهم .

انتهت الدقائق الخمس دون أن أشعر ، ودخل المدرس ،وقام الزملاء بالوقوف كجرى العادة تحية واحتراما له ، وما زلت غارقا فى قراءة المجلة دون أن أدرك ما حدث ، حتى بدأت التنبه على صوت المدرس يأمر بجلوس الجميع ، باستثناء " الواد ده " – الذى هو أنا – حيث طلب منى الوقوف ، سائلا إياى عما كنت أفعل ؟

قلت : أقرأ . قال تقرأ ماذا ؟ قلت مجلة روزاليوسف . قال ماذا قرأت فيها ؟ قلت : أقرأ كل ما فيها . فإذا به يطلب أمثلة مما قرأت ، فأخذت أفيض فى الإشارة إلى أن صاحبتها فاطمة اليوسف أم رئيس التحرير ، وذكرت هذا وذاك ممن أشرت إليهم من كتاب ، وموضوعات ما كتبوا فى العدد الذى كان بين يدى . كل هذا وزملائى التلاميذ يتابعون الموقف بدهشة بالغة ، ثم طلب

المدرس منى الجلوس ، وإذا به يقول مجموعة من العبارات التى أخجل أن أكررها هنا ، مدحا وتقريظا وتقديرا .

كانت تجرى ثلاث امتحانات طوال العام ، يسمى كل منها " امتحان الفترة " ، وعلى الرغم من تعودى أن يكون ترتيبى الأول ، إلا أننى فى الفترة الثانية ، لبعض الظروف بدت الملامح تشير إلى أننى سوف أتأخر عن هذا الترتيب بعض الشئ ، فإذا بهذا المعلم الذى لا أتنكر من اسمه إلا " فتحى افندى "، .

كان يدرس لنا الجغرافيا ، ولابد أن أشير إلى أنه كان قبطيا ، لما لهذا من دلالة على المناخ الصحى الذى كان سائدا ، بحيث يبذل المدرس القبطى المستحيل لصالح طالب مسلم .

سعى هذا المدرس إلى كل المدرسين الذين كانوا يدرسون لى مؤكدا لهم أن هذا " الولد " لابد أن يكون ترتيبه " الأول " حتى ولولم يُجِب تماما على الامتحانات التحريرية ، مبرر ذلك بأننى " مثقف " ، وراح يدلل على أن ما يهمه ،.وما هو مفروض أن يهم المدرسة ، هو التنور العقلى وسعة الأفق وغزارة المعلومات العامة بالنسبة للعمر ، والتفاعل مع هموم الوطن على وجه الخصوص ، والعالم والإنسان على وجه العموم.

كان هذا المشهد فى العهد الملكى الذى كنا مستائين منه إلى أقصى ما يكون الشعور بالاستياء ، لكن الحق أقول ، كانت هذه الفترة ، حيث كان مصطفى النحاس رئيس للوزارة ، من أزهى الفترات التى سادت فيها حرية التعبير .

أما المشهد الثانى فكان فى أحد الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ ، حيث كنا نعيش فترة – أتحدث عن نفسى على الأقل – وكأننا نغرق فى عالم أحلام وطنية مما كنا نتوق إليه ، فإذا بكثير منها يتحقق أمامنا ، أو بعضه على أقل تقدير ، مما كان يسعه عقلى فى هذه الفترة .

قبل يناير ١٩٥٣ ، أعلنوا لنا فى المدرسة عن تشكيل تنظيم جديد يسمى " الحرس الوطنى ، فسارعت بالانضمام إليه ، وتسلمت ملابس " كاكى " عسكرية

، حيث كان هذا الملبس علامة فخر وعزة فى هذه الفترة ، وأخذوا يدربوننا على بعض الحركات العسكرية ، استعدادا للمشاركة فى احتفال يقام فى الثالث والعشرين من يناير بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام الثورة ، وبالفعل شاركت فى الاحتفال ، وكان بميدان التحرير ، ومرورنا طوابير أمام قادة الثورة .

ما أحزننى حقا ، هو أن " السكتة " قد أصابت الحرس الوطنى بالمدرسة ، ولم نعد نفعل شيئا أبدا ، وكنت قد بدأت لأول مرة أعد لإصدار مجلة حائط ، حررت موضوعاتها كلها بنفسى ، وكان أبرزها المقال الرئيسى الذى كان بعنوان " عرائس المولد " ، انتقدت فيه ما حدث من اقتصار الجهد على الاستعداد للمشاركة فى احتفال العرض ، ثم لا شيء بعد ذلك ، وشبهت الحرس الوطنى بأننا عوملنا مثل ما تعامل " عرائس المولد " التى تظهر فقط فى " الموسم " ، ثم تركن وتوضع على الرفوف .

كان المسئول عن الحرس الوطنى مدرس الرسم الذى لا أذكر اسمه مع السف الشديد ..

بعد " تعليق " المجلة ، كنا نجلس فى الفصل فى حصة الرسم ، فإذا بهذا المدرس يقتحم الفصل بانفعال واضح ، والشرر يكاد يتطاير من عينيه سائلا بصوت عال : " فين الواد اللى اسمه سعيد إسماعيل ؟ " ، فقمت قائلا : أنا هو ، فإذا بالمدرس ينهال لطما شديدا على خدىّ بكل قسوة وشدة وبسرعة ، متبعا ذلك بعدد من " الشلالايت " ، ساحبا إياى إلى الخارج ، وذهب بى إلى حوش المدرسة ، حيث تعلق المجلة ، فإذا به ينزعها بعنف ممزقا إياها ، ملقيا بالقطع الممزقة تحت قدميه يفركها ، فى ظل موسيقى تصويرية من بكاء ونحيب منى لا من شدة الآلام الجسدية ، ولكن من انهيار النموذج والمثال والقدوة لحرية التعبير ، فى فترة سميناها " عهد التحرير " !!

كانت مفارقة حقا ملفتة للنظر ، بين خبرتى فى حرية التعبير قبل عـامين ، حيث كان العهد الملكى ، وبين ما أصبح من عهد ثورى !

أقول هذا وأنا أحمد الله لأن مشاعرى فى تلك الفترة لم تذهب بعيدا فـأقوم بتعميم ، وتدخل الكراهية قلبى تجاه رجال الثورة ، فقد نظرت إلى الموقف على أنه موقف فردى من مدرس كان يريد به أن " ينافق " ويُظهر الولاء – حسب تصوره – تجاه رجال العهد الجديد .

لكن هذا وذاك من أحداث ومواقف رسخت فى نفسى تقديرا لحرية التعبير والثقافة ، بغير حدود ، وأن تربية الأجيال الجديدة على الحرية ، وإتاحة الفرصة لهم لممارسة ديمقراطية ، هو سبيل أساسى لتوفير أفراد يمكن أن ينهضوا بالوطن حقا .

ورسخ من رأيى هذا موقف آخر مغاير ، لمسته فى آداب القاهرة ، حيث كانت هناك مجلات حائط متعددة تمتعت بها بحرية نقد واسعة ، لكن دائرة النقد هذه لم تطل السياسة العامة ، وإنما ما كان ما يجرى داخل الكلية والجامعة ، وكنا نقف طويلا ، نتزاحم من أجل قراءة هذه المجلات ، وبعض من كان يحررها أصبحوا فيما بعد صحفيين مرموقين ومثقفين ، وإن كنت لا أذكر منهم أحدا الآن ، مع الأسف الشديد .

هذا الاتجاه التثقيفى ، بدأ منذ الخمسينيات يغيب شيئا فشيئا حتى أصبح الآن وهما من الأوهام ، وحلما من أحلام الزمن الجميل ، فيستحيل أن ترى مجلة حائط أو أى شكل من الأشكال التى تنعكس عليها أشكال التطور التقنى ، وإذا كان ما يسمى " بالفيس بوك " قد أصبح يقوم بدور أكبر وأكثر انتشارا ، لكن لا ننسى أنه لا يتم فى مناخ معاهد التعليم ، بل خارجها ، وعلى الرغم من المسئولين !

إن الاهتمام بضروب الثقافة المختلفة بالنسبة للعقل ، يماثل ما يمكن أن يحدث للجسم من خلال ممارسة الألعاب الرياضية المختلفة . إن الذى يلعب

كرة قدم أو طاولة أو طائرة أو سباحة ، قد لا يجد فى كل منها فائدة مباشرة ، لكنها تفعل الكثير بالنسبة لصحة الإنسان فتتيح له فرصا أكبر لممارسة شئون الحياة المختلفة بكفاءة واقتدار ٠

إن قراءة تلميذ لرواية أو قصيدة شعر ، أو سيرة عالم أومفكر ، أومتابعة لما يحدث على الساحة العالمية ، أو التدرب على كتابة مقال قصير ، او إلقاء كلمة بين زملائه بالمدرسة أو الجامعة ، أو قراءة بعض الدوريات الثقافية الشهيرية أو الفصلية ، أو متابعة نقاش سياسى أودينى أو ثقافى على شاشة التلفزيون ، أو عبر ميكرفون الإذاعة ، قد لا يكون ذا صلة مباشرة بما يكون عليه التلميذ من وجوب المذاكرة والتحصيل للمقررات الدراسية ، لكن الحقيقة أنه يكتسب سعة فى الأفق ، ودقة فى الملاحظة ، ومهارة نقدية ، وحصيلة لغوية ، وقدرة على حسن التبير ، ورشد التفكير ، وكل هذا وما ماثله هى قدرات ومهارات تفعل فعل السحر على التحصيل المدرسى ، فيمكن أن يفهم صاحبها أكثر وأسرع وأدق وأبعد ٠

تحت وطأة اختصار اليوم المدرسى ، وازدحام الفصول والمدارس ، واختفاء غرف الأنشطة ، وقلة تقدير الشأن الثقافى ،انصرف الطلاب عن الكثير من مصادر الثقافة ، التى لم تعد مقصورة على الكتاب المطبوع ، فشبكة " النت " اليوم كنز مذهل ، لكن التربية التى تجهل قيمة التثقيف أخذت تأخذ بأبنائنا بعيدا عما يفيد العقول ويغذى الروح ، ليقعوا تحت وطأة عملية تجريف للعقول هى أخطر والله مما حدث من تجريف للأرض الزراعية !!

(١٤)

كان المناخ العام معظم الخمسينيات والستينيات يموج بصور رائعة ومختلفة للثقافة ، وإن كان " الخط العام " للدولة خطا أحمر لم يسمح لأحد بتجاوزه ٠

كان المسرح يعيش أزهى أيامه بمسرحيات لنعمان عاشور وتوفيق الحكيم وألفرد فرج ويوسف إدريس وسعد الدين وهبة وعبد الرحمن الشرقاوى ٠٠

وكانت الرواية والقصة تشهدان الزمن الذى تألق فيه نجيب محفوظ ، فضلا عن سعد مكاوى ، ويوسف السباعى وإحسان عبد القدوس وأحمد عبد الحليم عبد الله ويوسف إدريس ..وهكذا

وشهدنا مجلات ذات وزن ثقيل مثل مجلة المجلة ، والفكر المعاصر ، والطليعة ، والكاتب ، ولبعض الوقت أعيدت مجلتا الثقافة والرسالة ..

وظهرت سلاسل تيسر الثقافة للفقراء أمثالنا ،مثل سلسلة أعلام العرب ، وسلسلة المكتبة الثقافية ، واخترنا لك ، وتراث الإنسانية ، وغيرها .

فى ظل هذا الازدهار الثقافى ، لم نجد الأمر مماثلا داخل مؤسسات التعليم ، وإن كان لابد من التنويه ، بأن الطلاب بطبيعة الحال كانوا يشكلون " زبائن " مهمين لهذه المجالات المختلفة .

لكن ما يهمنى الإشارة إليه ، هو ما أدى إليه التنفق المذهل على طلب التعليم فى مؤسساته المختلفة ، بنسبة تجاوزت القدرات المالية المخصصة للتعليم كل عام ، على الرغم من تزايدها المستمر ، مما كان له أثره السلبى فى تآكل المساحات الخضراء فى المدارس وغرف ممارسة الأنشطة ، وفى الوقت ذاته ظهور نزعة مؤسفة لما يمكن تسميته بثقافة التعبئة والتلقين التى غلبت على مختلف مؤسسات التعليم ، وهذه النوعية من الثقافة من شأنها مع الأسف الشديد أن تعمل وفق القانون الاقتصادى المعروف القائل بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة ، وكأن " المعدة العقلية " – إذا صح هذا التعبير – إذا تعودت على الغذاء قليل القيمة ، تلفظ بعد ذلك الغذاء عالى القيمة !

فى التعليم العام ، كانت هناك مادة مقررة على الصف الأول الثانوى باسم (المجتمع المصرى) من حيث نظمه وقضاياه ومشكلاته ، وكانت ذات طبيعة علمية بحتة ، تقدم بالفعل زادا ثقيفيا للطلاب ، بالإضافة إلى مادة التربية الوطنية ، فضلا عن التاريخ والجغرافيا والقراءة فى اللغة العربية .

كنت فى أول العام الدراسى ١٩٦١ /١٩٦٢ أستعد لمواصلة عملى فى مدرسة إعدادية بالفيوم ، مدرسا للمواد الاجتماعية عندما تلقيت برقية من إدارة التعليم بوجوب تسلم عملى الجديد فورا مدرسا للفلسفة والاجتماع بمدرس الفيوم الثانوية التجريبية • فرحت ساعتها بالعودة إلى أرض تخصصى الأصلى ، ولم أكن أدرى ما تخبئه الأيام لى ولغيرى فى مثل هذا الموقع •

تبين أن الوزارة قررت أن يدرس جميع طلاب التعليم الثانوى مقررا باسم (المجتمع العربى) ، أيا كان التخصص ، علميا أو أدبيا ، فولّد هذا حاجة ملحة إلى المزيد من المدرسين •

لم تزد المدة التى قضيتها مدرسا لهذا المقرر أكثر من شهرين على وجه التقريب ، حيث كان علىّ أن أُسلّم نفس للتجنيد ، والذى – ياللغرابة – وجدته مهربا من هذا " الجُبّ " المؤسف فى تدريس المجتمع العربى !

لم تكن دراسات علمية بأى حال من الأحوال ، وإنما كانت تعكس اتجاها واحدا هو التغنى بالإنجازات والبطولات من وجهة نظر الثورة ، مما كان لا يختلف كثيرا عما تزدحم به برامج الإذاعة والتلفزيون الذى تصادف بدؤه فى هذه الفترة ، وبالتالى لم يكن المدرس يشعر بأنه يقدم زادا علميا محترما ، بقدر ما يقدم صورا من صور الدعاية الفجة والتلقين السياسى بصورة ممجوجة ، ولم يشعر الطلاب بأن المقرر يسد ثغرة فى بنيانهم الفكرى والعقلى ، بل صورة مكررة لما يسمعونه فى كل مكان ، وبذلك فقد المادة الاحترام والتقدير ، وبالتبعية ، فقد المدرس القائم بها مثل هذا الاحترام والتقدير ، وما يترتب على هذا من صعوبة الضبط داخل الفصل •

وإذا كان هذا قد حدث فى المدارس ، فإن الجامعات قد شهدت هى الأخرى شيئا مؤسفا من هذا القبيل وهو ما عرف باسم المواد القومية ، حيث أُجبرت جميع الكليات ، أيا كان التخصص ، على أن يدرس طلابها فى الفرقة الأولى

مقررا باسم المجتمع العربى أو القومية العربية ، وفى الفرقة الثانية مقررا عن الاشتراكية ومذاهبها ، وفى الفرقة الثالثة مقررا عن ثورة ٢٣ يوليو .

كان هذا شيئا أثار الضيق البالغ لطلاب الكليات التطبيقية والعليمة مثل الطب والهندسة والعلوم وغيره ، وإن لم يكن غريبا تماما فى كلية مثل كلية الآداب .

وقد ولّد هذا الحاجة إلى كتب تؤلف بسرعة ، مضمونة التوزيع ، حيث لابد أن يحصل عليها آلاف من الطلاب ، مما أثار شهية " أباطرة " بعض الكليات ، وخاصة كليات الحقوق ،حيث كلف العديد منهم بتدريس هذه المقررات للكليات الأخرى ، وبالتبعية التأليف لها .

كان منهم طعيمة الجرف ، ورفعت المحجوب ، وكامل ليلة ، وأحمد جامع ، وغيرهم .

وتصادف أن كان من هؤلاء الأباطرة ، الأستاذ الذى كان يشرف على رسالتى للماجستير والدكتوراه الراحل أبو الفتوح رضوان ، حيث كان العبء الأكبر يقع على عاتقى مع زميل لى آخر كان بالقسم فترة من الوقت ، من حيث تلقى أصول الكتاب بخط اليد والذهاب بها إلى المطبعة ومتابعة العملية حتى يخرج الكتاب إلى السوق .

ولم يأخذ الطلاب مثل هذه الكتب بجدية ، فكثير من صفحاتها أيضا يعج بالشعارات والعبارات البيانية ، والثقافة ذات الاتجاه الواحد ، وكأن كل الكتب ، مهماكان المؤلف ، ومهما كانت الكلية التى ستتلقاه ، أعضاء فريق موسيقى عيونهم معلقة بالمايسترو ، يتتبعون حركة يده التى تحدد لهم النغمة المرادة ، شدة وضعفا !

وإذا كان من العسير إنكار ما حمله بعضه من " ثقافة سياسية " وخاصة الكتب التى تناولت الاشتراكية ، لكن المناخ العام ، إذا كان معبئا بمثل هذا ،

فالنفس عادة تعاف ما يفرض عليها جبرا ، وتزوَرّ عما يتكـــرر ليـــل نهـــار ، وتشمئز إذا كان هذا مصحوبا بامتحانات !!

وكانت امتحانات هذه المقررات مهزلة حقيقية ، إذ كان المطلوب تـــصحيح آلاف الكراسات ، حيث لم يقم معظم الأساتذة بذلك بأنفسهم ، بل لقـــد ســـمعت بأذنى واحدا من حقوق عين شمس لا يحضرنى اسمه مع الأسف الشديد يقـــول لأستاذى ما معناه أن قوى " السخرة " لديه تقوم بالتصحيح ، ولم يكـــن كلامـــه بعيدا عن الواقع ، فكاتب هذه السطور يذكر كم من آلاف من كراسات الإجابة كان يصححها لآخرين وهو لم يزل بعد معيدا لا حول له ولا قوة !

وكان من النادر أن يرسب أحد !!

وإذا كانت هذه المهازل قد اختفت منذ السبعينيات ، لكن حل محلها ما هـــو مؤد إلى " تجريف العقول " ، فبحجة التخفيف من عدد الصفحات ، وتقلـــيص عدد المقررات ، إذا بمقررين مثل التاريخ والجغرافية يدمجان معا فى كتـــاب واحد قليل الصفحات ، فإذا بمعلومات تاريخية وجغرافية ضرورية تغيب عـــن الساحة ، خاصة إذا كان المؤلف أو المؤلفون يمثلون تخصصا بعينه ، فيجـــئ ذلك على حساب التخصص الآخر .

ولعل أكثر الجبهات التى تعرضت للتجريف مقرر اللغة العربية والـــدين ، فقد فُهم – مع الأسف الشديد – احتواء كتب القراءة على آيات القرآن الكـــريم بأنه يؤذى الطلاب الأقباط ، فرُفعت شكوى بذلك ، فتم رفع القرآن مـــن كتـــب القراءة إلا فيما ندر ، وكنت بداية ذالك فى عهد فتحى سرور !!

ربما أخطأ بعض واضعى كتب القراءة فى بعض الفترات من حيث اختيار آيات تثير حساسية الإخوة الأقباط مثل " إن الدين عند الله الإســـلام " ، أو مـــا يتصل بدعوى قتل المسيح عليه السلام ، وما شابه هذا وذاك ، وكان علاج هذا لا يكون بابتعاد كلية عن القرآن ، بل حسن اختيار الآيات ، والتركيز على تلك التى تدعو إلى ما هو مشترك بين الجميع .

نقول هذا ونحن نتذكر زعيما قبطيا عظيما مثل مكرم عبيد ، الذى أثر أنه كان حافظا للقرآن وقال قولة بليغة حقا " إننى مسلم ثقافة قبطى ديانة " ، فلا أحد يمكن أن يشكك فى الطبيعة الإسلامية للثقافة فى مصر ، ومعرفة بعض آيات القرآن أمر له أهميته فى استقامة التعبير باللغة العربية ، فهو ميزانها ومعيارها الحقيقى .

فإذا عرفنا ما حدث من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية ، تنبهنا إلى ما أدى إليه هذا من غياب أى معلومة تشير إلى قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، والتخفف من ذكر عدد من أمجاد ثورة ٢٣ يوليو ، فمن بين التوجيهات الأمريكية التى اطلعنا عليها : التخفف من تقرير صور البطولات العربية والإسلامية والمصرية فى التاريخ والقراءة ، بدعوى أن هذا يرسخ للتعصب ، والتركيز على البطولات العلمية ، حيث أن هذا يعزز التسامح بين الشعوب !!

وإذا عرفنا أن مختلف مؤسسات التعليم فى مصر أصبحت غارقة فى برامج المساعدات والقروض والمنح من البنك الدولى والاتحاد الأوربى وهيئة المعونة الأمريكية ، ومكافاءاتها السخية ، أدركنا وتوقعنا ماذا سوف تكون عليه حال الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية من تقلص وتراجع ، هذا فى الوقت الذى تراجع فيه اتجاه الطلاب للقراءة الجادة ، فكانت مثل هذه المقررات هى المتنفس الباقى للتثقيف ، وأصبح التعليم خالصا للمهمة الجديدة : شحن العقول بالخطوط العريض للمقررات التخصصية ، وتفريغ ما شحنت به وقت الامتحان ، ونسيان ذلك تماما بعد الانتهاء منه ، حيث انتقل نهج التلقين السياسى ليكون هو الآخر نهج التعليم ، وهذا فى حد ذاته يبنى شخصيات ضعيفة التكوين ، قابلة للاستهواء والاتباع لا الإبداع !!

(١٥)

ما الذى جرى للتعليم الجامعى فى مصر* ؟!

يبدو أن الذى جرى للتعليم فى مصر فى العقود القليلة الماضية يحتاج إلى مزيد من الوقفات ، حيث أنه يمكن أن يفسر جانبا كبيرا مما نلمسه ونألم له من تراجع لمصر ، سواء فى القوة الذاتية أو المكانة أو الفاعلية ، وحديثنا هذه المرة يتناول ما حدث لما أصبح يسمى " **بالجامعات الإقليمية** " .

فإذا كانت جامعة القاهرة ظلت منذ إنشائها تنفرد بمجال التعليم الجامعى فى مصر منذ إنشائها أهلية عام ١٩٠٨ ، وصيرورتها حكومية عام ١٩٢٥ وتسميتها بجامعة فؤاد الأول ، فقد شهدت الإسكندرية عام ١٩٤٢ ظهور الجامعة الثانية التى سميت بجامعة فاروق الأول ، لتكون أول جامعة خارج العاصمة ، التى شهدت جامعة ثانية (إبراهيم باشا الكبير) عين شمس ، بعد ذلك .

وإذا كان هناك قرار قد صدر عام ١٩٤٩ بإنشاء ما سماه القرار بجامعة محمد على بأسيوط ، لكن هذا القرار لم يعرف طريقه إلى التنفيذ إلا على يد الراحل الدكتور سليمان حزين عام ١٩٥٧ حيث سميت بجامعة أسيوط ، ولعل هذه الجامعة قد فاقت سائر الجامعات المصرية فى إقامتها وفق الأسس والقواعد الصحيحة ، مما يجعلها تخرج عن نطاق ما سوف نذكره عن الجامعات الإقليمية ، وعكس ذلك جامعة الإسكندرية ، على الرغم من قدمها ، فإنها تدخل فى بعض المقصود من حديثنا الحالى، فقد قام الكثير من الجامعات الإقليمية على غير ما يجب من أسس وقواعد .

---

* المقالات الثلاث عن التعليم الجامعى نشرت بجريدة المصريون الإلكترونية ،وجريدة نهضة مصر ، فى الفترة من ٢٧/١١-١١/١٢/٢٠٠٨

إننا من غير شك ندرك ونقدر " الدوافع " و " الأهداف " التى كانت وراء إنشاء هذه الجامعات ، فهذه الخطوة لا شك أنها خطوة على طريق العدل التربوى ، حيث لم يعد مقبولا أن تحظى العاصمة وحدها بهذه الخدمة التعليمية رفيعة المستوى ، وليست كل الأسر المصرية فى مختلف المحافظات بالقاهرة تملك القدرة على الإنفاق على أبنائها كى يتعلموا خارج مكان إقامتهم ، لكن " تطبيق " المبادئ العظيمة أحيانا ما ينتج أسوأ النتائج عندما يفتقد التطبيق القواعد الأساسية ، والمبادئ الضرورية .

إن الأمر هنا شبيه بما يجريه الجراحون من عمليات جراحية بهدف تخليص المرضى من أوجاع وآلام تسببها أمراض مؤسفة ، فهناك قواعد ومبادئ ، مثل القدر المناسب من التخدير ، والتعقيم ، والمعرفة بعدد من نتائج التحليلات الطبية والأشعات ...وهكذا ، بحيث يمكن أن يفشل أعظم الجراحين ، إذا عبثت يد من هنا وهناك فى شرط أو أكثر من الشروط الواجب مراعاتها ، وهو الأمر الذى تم التفريط فيه مع الأسف الشديد عند إنشاء عدد من الجامعات الإقليمية .

ففى أحد أيام سبتمبر من عام ١٩٧١ ، قام أستاذنا الراحل محمد الهادى عفيفى ، الذى كلف بإنشاء كلية للتربية بعاصمة إحدى المحافظات ، مصطحبا معه كاتب هذه السطور ، وعدد آخر من الزملاء ، فماذا جرى فى هذا الشأن ؟

صحيح أننى شاركت فى هذه الجريمة ، لكن الحق أقول أن الكثير من الأمور لم تتوافر فى مستوى الوعى القائم ، فضلا عن وضعى المهنى الذى كان متواضعا فى ذلك الوقت مما لم يكن يتيح لى أن أكون صاحب قرار له تأثير على مجريات الأمور ، وبالإضافة إلى هذا فلربما كان الإنسان متصورا أن " التصحيح " سوف يتم بعد فترة قصيرة ، وأخيرا فمن الممكن أن يخطئ إنسان ويعترف بخطئه ، ويتراجع عما كان عليه موقفه !

لم يكن هناك مبنى يكون قد أُعد خصيصا لقيام الكلية ، والحجة أن انتظار هذا سوف يؤخر تلبية الاحتياجات الملحة للجماهير للتعليم الجامعى ، وأن هـذا يمكن أن يتم فيما بعد ، وكان هذا أول إسفين فى جسم التعليم الجامعى ٠

كما لم يكن هناك ولو حتى معيدين أو مدرسين مساعدين ٠٠٠وكـان هـذا الإسفين الثانى الذى ربما يكون أخطر ٠٠

وقع الاختيار على مدرسة ابتدائية ، أى والله ، مع هو معروف ما الحـال الذى تكون عليه مبانى المدارس الابتدائية الحكومية فى مصر ، فـلا وجـود لمعامل ، حيث أن مستوى التعليم قد لا يحتاج ذلك ، ولا وجود لمكتبة ، علـى الرغم من حاجة أى مرحلة لذلك ، لكن مثل هذه المكتبة إذا وجدت فهى لا تضم إلا قصص أطفال ، وبعض الكتب البسيطة ، ويستحيل أن تجد " ملاعـب " أو غرفا مخصصة لممارسة الأنشطة التى يحتاج الطلاب لممارستها ٠٠٠إلى غير هذا وذاك من مقومات حتى مستوى التعليم الابتدائى ، فما بالك بكلية جامعية ، هى بطبيعتها تضم تخصصات الكثير مما نجده فى كليات العلوم والآداب ٠

قمنا بنزع لافتة المدرسة الابتدائية ووضعنا بدلا منها لافتة تحمل اسم الكلية الجديدة ٠٠٠هذا هو الفرق البارز ٠٠اللافتة !

وربما يتسق هذا مع منهج التفكير الشائع فى ثقافتنا ، فعندما تقـرأ الكتـب التي تصدرها الوزارات متحدثة عن إنجازاتها ومشروعاتها المستقبلية ، وعندما تستقرئ تصريحات المسئولين ، على كافة المستويات ، من أعلى ، حتى أسفل ، سوف تجد النهج نفسه ٠٠سوف تصدم بالمنطق نفسه : الشعارات ٠٠الكلمات ذات الرنين اللفظى ٠٠العبارات المزوقة ٠٠ الابتسامات الكاذبة ، ووراء هذا ، لا تجد شيئا مما تحدثوا عنه ، بل ربما تجد العكس ، وهذا ما يوجد أكثر فـى وزارتى التربية والتعليم العالى ٠٠٠الوزارتان المسئولتان عن التعليم والتنشئة والتربية والتكوين !!

لا أحد يقول أن هذا الذى ترويه ، حدث فى موقع واحد ، والمنطق العلمى يقول بألا نعمم إلا إذا كانت العينة "ممثلة " ، ونحن نؤكد أن العينة كبيرة ، كل ما هنالك أن ما رأيناه هنا ، رأيناه أو سمعنا عنه هناك ، وبالتالى لا داعى للتكرار ، مؤكدين أن خبرتنا امتدت لتشمل مواقع متعددة ، فى محافظات مختلفة ، فضلا عن أحاديث الزملاء وشهادات الآخرين التى كنا نتبادلها ربما كل يوم ٠

بدأت الدراسة ، فكيف سارت فى ظل مثل هذه الأوضاع ؟

تم ندب عشرات الأساتذة من تربية عين شمس ، حتى لقد كانت هناك عربة فى القطار الذاهب إلى المحافظة المذكورة تمتلئ بهم ، فإذا وصلوا دبت الحياة فى الكلية ٠٠٠ولأن القطار يعود إلى القاهرة فى الثانية إلا ربعا ظهرا ، كان لابد للجميع من ركوبه ٠، فإذا بالكلية تعيش حالة موت تام ٠٠فى الثانية إلا ربع !

كيف كان هذا يجرى ؟

على الورق ، كانت المحاضرات ممتدة إلى ربما السادسة مساء أو قبلها بقليل ، لكن كان هناك متخصص فى وضع الجداول ، الذى حرص ، وفق حيلة معينة يتقنها هو ، أن يجعل المجموعة التى تدرس مقررا معينا ، وتشترك معها مجموعة أخرى فى دراسة المقرر نفسه ، خالية من العمل بحيث تتاح الفرصة لمن يدرس أن يضم المجموعتين ، ومن ثم يتم اختصار الجدول إلى النصف فعلا وعملا ، حيث يكون – مثلا – أربع ساعات ، بينما هو " مفرود " على الورق ثمانى ساعات ٠

قال أحدهم مبررا الموقف ، أنه لو حسب الزمن الذى يستغرقه منذ خروجه من منزله مبكرا فى مدينة نصر ، إلى محطة مصر ، والزمن الذى يستغرقه القطار ، والشئ نفسه عند العودة ، فسوف نجده أكثر من هذا الزمن الذى تم اختصاره !!

المهم فى كل هذا ، أن التفاعل بين الطلاب والأساتذة كان من الطبيعى أن يغيب تماما ، فالأستاذ يخرج من هذه المحاضرة إلى التى تليها فورا إلى أن يجئ موعد إقلاع القطار ، فيهرول إلى محطة السكة الحديد .

وفى ظل هذا أيضا ، لا تتوقع أن يكون هناك نشاط ما ..فنى ..رياضى ..اجتماعى ...دينى ...ثقافى ، فلا وقت لكل هذا أوحتى ربعه .

وفى الأدبيات الجامعية على وجه الخصوص ، والأدبيات التربوية والنفسية على وجه العموم يتم التشديد على ما يسمى " بالحياة الجامعية " ، على اعتبار أنها هى الوسيط المربى الحقيقى ، وأن المسألة ليست مجدرد تلقى محاضرات ، وقراءة كتب ومذاكرتها ، فهذا يجعل الجامعة مجرد امتداد للمدرسة ، ولو أن المبدأ يؤكد على القول بأنه ، حتى المدرسة ، لا ينبغى أن تتغافل عن " الحياة المدرسية " ، وهى جملة التفاعلات التى تقوم بين عناصر البيئة المدرسية .

وبالتالى فإن الحياة الجامعية هى الأخرى هى جملة التفاعلات التى تقوم بين مختلف عناصر البيئة الجامعية من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وفنيين وإداريين وتجهيزات ، وقواعد مُنَظِّمة وقنوات للعمل والنشاط ، ونظام للثواب والعقاب ، فمن خلال كل هذا يتم بالفعل تعلم وتعليم الكثير من القيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية والمعاملات الإنسانية ، وهو ما تعجز المحاضرات عن أن تقوم به .

هنا مربط الفرس من الحديث ..

إن افتقاد قيام الجامعات الإقليمية لمثل هذه المقومات ، وهناك غيرها ، يسلب التكوين الجامعى الكثير من خصائصه ، ولا شك أن انتشار الجامعات الإقليمية إذا كان قد استهدف توفير أكبر قدر من العدل التربوى فى صورة تكافؤ للفرص التعليمية ، إلا أن افتقاده قواعد التعليم الجامعى ، قد فرّغه من محتواه ، وتدفق مئات الألوف من خريجى هذا الجامعات إلى الحياة المصرية وقد غابت عنهم حقيقة الحياة الجامعية ، حتى أصبحت هذه الحياة شيئا مما

يقرءون عنه فى الكتب ، أو يسمعونه من حكايات كبار الأساتذة ، وأنه لم يعد من مقومات الحياة المعاصرة ، وافتقدت هذه الجامعات بالتالى ما يمكن تسميته بتراكم الخبرات ، هذا التراكم الذى عليه مُعَول كبير فى توفير فرص النمو التطور ٠

وقياسا على الأمر نفسه ، يمكن التحدث عن الغياب الكبير للمكتبات الجامعية فى سنوات النشأة الأولى ، والملاعب ، والمختبرات ٠٠

(١٦)

لا أستطيع أن أخفى شعورا بحرج شديد يضغط علىّ وأنا أكتب هذه الصفحات ، ذلك أن هناك تلاميذ وأصدقاء ممن أصبحوا أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات أعتز بهم غاية ما يكون الاعتزاز ، لا لمجرد علاقة الصداقة والزمالة والود ، وإنما لأنهم يمثلون فئة لم تمسسها النار التي أشرنا ، وسوف نشير إلى المزيد منها ٠

لكننا دائما نضع أنفسنا في موضع " الشهود " ، فقرآننا الكريم يؤكد على صدق الشهادة والبوح بها حيث أن من لا يفعل ذلك فهو " آثم قلبه " !

وقديما قال أرسطو عندما عاتبه البعض على نقده لأستاذه أفلاطون ، أن أفلاطون حقيقة هو أستاذه ، لكن الحق أعز لديه من أستاذه !

كيف حصلت هذه الجامعات بعد ذلك على كوادرها الأكاديمية ؟

في جامعة أسيوط ، حيث كانت القواعد والمعايير نصب عين المنشئين ، أرسلت بعثات قبل افتتاح الجامعة ، لأن جامعة بغير أعضاء هيئة تدريس عبث وأى عبث ، فهم قواها العاملة وطاقاتها المُسيِّرة ، لكن في جامعاتنا الإقليمية الأخرى حدث العكس ، وكان طبيعيا أن ترى عددا غير قليل من الكليات ، يقودها شخص واحد هو العميد ، ونظرا لانعدام وجود الهياكل العلمية من أقسام ومجالس أقسام ، كان العميد هنا هو الحاكم بأمر الله على وجه التقريب ، مما فتح الباب لتعيينات قد لا تكون على سنة الله ورسوله إذا صح هذا التشبيه ٠

ونظرا لأن ما تم إقامته هو مجموعة من الكليات المتناثرة في المحافظات ، كان من الطبيعى أن تلحق هذه الكليات بأقرب جامعة لها ، لكن ، في ظل هذا رأينا الكثير من صور الهدر في إدارة وتنظيم هذه الكيات ، التي كانت تدار من أعلى مركزيا ، وعلى سبيل المثال ، فقد وجدت جامعة مثل جامعة أسيوط نفسها تدير وتشرف على كليات تبعد عنها مئات الكيلومترات من موقعها في أسيوط حتى أسوان ..فى قنا وسوهاج وأسوان ، مما كان يحرم هذه الكيات من الحصول على بعض المزايا المالية والإدارية التي كان المركز يستأثر بها ، بالإضافة إلى كل ما يمكن تصوره من سوءات المركزية المعروفة .

وإذا كانت بعض الكليات قد سعت إلى حل جزئى بانتداب أستاذ من كلية أقدم للإشراف على هذا القسم أو ذاك ، إلا أنه يظل " منتدبا " لا يجئ غالبا إلا يوما واحدا في الأسبوع ، مما يفوت عليه القيام بكثير من المسئوليات وخاصة تلك الخاصة بالتكوين والتنشئة للهيئة المعاونة ، وتوفير رصيد خبرة يتعلم منه الآخرون في إدارة الأقسام .

أقول هذا عن خبرة وليس مجرد المعرفة والسماع ، فقد أتيحت لى خبرة الإشراف على قسم أصول التربية – مثلا – ببنها ، وكذلك بتربية الإسماعيلية ، منذ أكثر من ربع قرن من الزمان ، والسويس ، منذ فترة أقل من ذلك .

كنت ، حقيقة لا ادعاء ، أبذل أقصى ما أستطيع من جهد لتسيير العمل ، لكن يظل القصور سيفا لا مهرب منه ألا وهو ميزانية الوقت الذى أقضيه ، فهو لا يزيد عن يوم في الأسبوع ، حيث يظل العمل الأصلى في تربية عين شمس هو صاحب الأولوية الكبرى .

ومن أولى الفئات التي فتح الباب لها للكيات الإقليمية : الهيئة المعاونة من معيدين ومدرسين مساعدين ..

صحيح أن عددا منهم قد تم اختياره وفق معايير جامعية قانونية ، لكن بعد مرور بعض الوقت ، كان هذا يتم الالتفاف عليه من المنبع ، أى من حيث "

صنع " نتيجة للسنة الأخيرة تتيح الفرصة لهذا أو ذاك للتعيين ٠ ودون قصد التجريح ، فهذا أمر تقرره الدراسات الاجتماعية بوضوح ، ألا وهو غلبة العلاقات القرابية والشخصية في المجتمع الريفى ، والأقل تقدما ، مما يتيح الفرصة حتى في الامتحانات والتصحيح ، أن يحدث ما يتفق والقواعد والأصول ٠

في إحدى الكليات ، كان الأستاذ المنتدب من القاهرة ، يجد نفسه ، في نهاية الامتحانات مطالبا بأن يصحح المئات من أوراق الإجابة في فترة قصيرة للغاية ٠، حتى يمكن أن يعود بعد ليلة أو ليلتين على الأكثر ، وهنا يتقدم بعض المعيدين لعرض مساعداتهم على الأستاذ القاهرى ، فيجد في هذا " نجدة " ، خاصة وأن قيام الهيئة المعاونة بتصحيح أوراق الإجابة الخاصة ببعض الأساتذة أمر قائم بالفعل في كل الجامعات بغير استثناء ، إلا من رحم ربى ٠

المشكلة في الحالة التي نشير إليها أن بعض هؤلاء المعيدين كانوا في الوقت نفسه مع الأسف أعضاء في الكنترول ، أى أن باستطاعتهم أن يعرفوا أصحاب بعض الأوراق الامتحانية ، فتكون هناك فرصة " للبحبحة " في إعطاء الدرجات لمن يُراد له أن يحصل على نتيجة متفوقة ، فتتاح له الفرصة لأن يُختار معيدا ٠

ولم يقتصر الأمر على ما يبذله مثل هؤلاء المعيدين ، فقد فعل الشئ نفسه أعضاء هيئة تدريس ، بحكم قلة عددهم ، وقلة القيادات القائمة بالكلية ، ألا وهو التدخل من المنبع ، بحيث تصبح نتيجة هذا أو ذاك عالية الدرجات ليصبح أو لتصبح معيدا أو معيدة !!

وقد شاهدت في بعض الكليات أبناء وأقارب لكبار جامعيين أو غيرهم ، بالقاهرة ، يُعينون معيدين بكليات إقليمية ، حيث لا يحضرون إلا يوما أو يومين ، وبعد فترة قصيرة ، يتم نقلهم إلى كليات مماثلة بالقاهرة ، بحيث اعتبرت الكيات الإقليمية " معبرا " و " سلما " ، يتحملون المكوث فيها وتحمل مشقة

السفر من وإلى القاهرة بعض الوقت ، ثم يتم النقل ، لتحظى القاهرة بالعناصر التي كان من المفترض أن تتغذى بها الكليات الإقليمية .

وفى كثير من الأحيان كان المعيدون والمدرسون المساعدون هم الذين يقومون بالتدريس ، وإن أشارت الجداول الورقية إلى أن أساتذة هم المكلفون بالتدريس ، وكان هذا من أخطر ما أصاب الجسم الجامعى بالمرض العضال . .شخص لم يتم تكوينه بعد يجد نفسه جالسا على كرسى التعليم ، فتنتفخ أوداجه ويتضخم مفهوم الذات لديه ، خاصة وأن الطلاب ينظرون إليه على اعتبار أنه هو " الأستاذ " ، وينادونه " بالدكتور " قبل أن يحصل على الدكتوراه ، حتى أصبح هذا عرفا في جميع الجامعات أن يخاطب الطلاب ، بل والهيئة المعاونة نفسها بعضهم بعضا بلقب " دكتور " !

ولو تساءلنا عن مستوى المادة العلمية التي كانت تُقدم على أيدى الكثير من هؤلاء – إلا من رحم ربى – لبان لنا عِظَم الكارثة . فإذا عرفنا ما تؤكده الدراسات النفسية من أن الخبرة الأولى لها دور حاسم في تحديد المسار في هذا المجال أو ذاك ، لتبين لنا أن هذا التبكير في تصدى الهيئة المعاونة للتدريس الجامعى كان مصيبة كبيرة حقا لأن كثيرا من أساليبهم التي بدءوا بها ، استمرت معهم وكبرت عندما كبروا وصاروا بالفعل أساتذة بحق وحقيق .

أقول هذا مع علمى بأن هناك من المعيدين والمدرسين المساعدين من كانوا أصلب عودا واجتهادا من بعض أعضاء هيئة التدريس ، لكن هؤلاء كانوا قلة ، والقلة لا يُقاس عليها .

في إحدى الكليات ، عندما دخلت لألقى إحدى محاضراتى وجدت العدد ضخما يزيد عن طاقة المكان ، فاقترح أحد الطلاب أن ننتقل إلى قاعة أخرى حددها وأكد أن مساحتها أوسع ، فلما سألت : وهل تضمن خلوها من زميل آخر يلقى محاضراته ؟ قال إنه يعرف أن عدد طلابه أقل منا ، فنستأذنه في التبادل .

لم أشأ أن أترك هذا الاستئذان للطالب وسرت بنفسي لأستأذن صاحب القاعة ، ومن بُعد وجدت هيئة أستاذ ممشوق القوام ، لم أتبين ملامحه بدقة قبل أن أصل إليه ، لكن هيئته كانت توحي بأنه ليس مجرد أستاذ ، بل رئيس جامعة ، والطلاب يتزاحمون حوله ، وترتفع أصواتهم : يا دكتور ..يا دكتور ، فلما اقتربت منه لأستأذنه ، عرفت من هو ..إنه معيد في أحد الأقسام ، ما زال في بداية الطريق ، فإذا ينتفض قائما مرتبكا ، مما أدهش الطلاب حوله الذين كانوا ينظرون إليه باعتباره " سقفا " من أسقف التعليم ، ومن ثم فقد تحولوا للنظر إليّ وكأني رئيس الجمهورية ، ما دام " سقفهم " الذى كانوا يتصورونه ، قد انتفض عندما رآني أقترب منه !!

إن المعيد عندما يوضع في موقع أكبر منه كثيرا ، ولسنوات ، يرسخ في ذهنه ووجدانه تصور يتجاوز حقيقة مستواه وموقعه الأكاديمي ، فيؤدى هذا التصور ، وذاك الشعور دورا سلبيا في التنمية المهنية والأكاديمية ، فينخفض مستوى الطموح ، ولا يبذل ما يكفى من جهد متصل على هذا الطريق ..لقد ظن أنه وُلد كبيرا ، ونشأ ناضجا !!

لا تكون الولادة إذن طبيعية ، ولا سوية ..

كانت أولى الكيات التي تُنشأ إقليميا هى كليات التربية ، نظرا لوجود تلك المشكلة التي كانت " صداعا " مستمرا للدولة ألا وهى اغتراب المدرسين والمدرسات حيث كان يتم تعيين أعداد غير قليلة من خريجى القاهرة والإسكندرية مدرسين في محافظات شتى ، بعضها يبعد كثيرا عن محل الإقامة ، وخاصة بالنسبة للمتزوجين ، فتتشتت الأسرة ، وتنشأ مشكلات ، فكان التفكير في إنشاء كليات تربية إقليميا لتغذى كل كلية إقليمها بالمدرسين اللازمين ، وكان هذا عدلا في حد ذاته .

(١٧)

مرة أخرى ، تبرز لنا تلك الحقيقة المؤلمة التي نرددها دائما ك أن أحسن المبادئ ، ما لم يُهيأ لها المناخ الصحى المناسب ، يمكن أن تكون وبالا ..

وهذا ما حدث لكليات التربية التي أنشئت في مختلف المحافظات ، ففى تربتها ، بذرت كل تلك السيئات التي أشرنا إليها . وتزداد الكارثة آثارا سيئة عندما نعرف أن كل كلية تربية أنشئت إقليميا كانت هى في أغلب الأحوال نواة للجامعة الإقليمية ، فتصور ، عندما تكون النواة قد أصابها العطب والعفن ، ماذا سوف يكون حال الشجرة ؟

بحكم نظام كليات التربية ، كانت كل كلية تضم داخلها أقساما أكاديمية (أقسام أدبية وأقسام علمية) ، فضلا عن الأقسام التربوية ، فكان يتم انتداب أحد أساتذة الآداب أو العلوم للإشراف على هذا القسم أو ذاك ، وعندما يتزايد عدد أعضاء هيئة التدريس في الأقسام الأدبية – مثلا – يضغط هؤلاء على ضرورة " الاستقلال " والذى يتمثل في إنشاء كلية خاصة للآداب ، ويتم لهم ما يريدون بالفعل ، والشئ نفسه بالنسبة لأعضاء الأقسام العلمية الذين يضغطون لإنشاء كلية للعلوم .

وهنا يكون قد توافرت للمحافظة ثلاث كليات ، مما يُعجل للبعض أن يضغط لإنشاء كليات أخرى ، فتكون فرصة لظهور جامعة إقليمية جديدة .

وهكذا تسرى العدوى والمرضى على بقية الجسم الجامعى ...أقول هذا وكلى ألم حقيقة ، فأنا واحد من المنتسبين للجماعة التربوية ، وبالتالى فليس سهلا علىّ أن أقرر كل هذا ، إذ لا استطيع أن أزعم انعزالى عما بها من أمراض ، وبهذا يتبين لنا الدور السئ الذى قامت به كليات التربية في بدء إصابة الحياة الجامعية في مصر بأمراض ، تحولت بمرور الوقت إلى أمراض مستعصية !!

وما لا يقل عما سبق خطورة ، هو " الدراسات العليا " التي هى " المصنع " الذى يقوم بإعداد الباحثين وأعضاء هيئة التدريس . وقد كان من المهم ألا يُسمح بفتح دراسات عليا بأية كلية إلا بعد اكتمال هياكلها الأكاديمية ، لكن ، كالعادة ، أدت الضغوط إلى التساهل في هذا ، وقد كان قرار على وشك الصدور بأن تكون كلية التربية بجامعة عين شمس هى المسئولة عن التسجيل لدرجات الماجستير والدكتوراه ، بحكم قدمها ورسوخها واكتمال هيئتها التدريسية التربوية منذ سنوات بعيدة ، لكن حركة مقاومة شديدة أفشلت هذا .

ولم يعد مستغربا أن تكون دراسات عليا في كلية ليس بها إلا عضو واحد هو العميد ، مما أتاح له فرصة أن يشرف على العديد من التخصصات المغايرة لتخصصه هو ، وكان المحلل لذلك ، إشراك أستاذ آخر من إحدى كليات القاهرة ، الذى لم يكن بالإمكان أن يقوم بدوره الحقيقى في التكوين ، لأن الباحث لا يعايشه ، بل يراه ربما اقل من ساعة في الشهر أو أكثر من ذلك ،مما خلق تربة تنبت زروعا غير مكتملة النمو !

وعرفت الجامعات الإقليمية ظاهرة " دكترة الموظفين " ، فمثلما عرفنا منذ عدة عقود ظاهرة الدكترة بين عدد من العسكر في سدة الحكم . بدأت هذه الظاهرة تعرف طريقها هنا أيضا . صحيح أن الطريق لابد أن يكون مفتوحا لطموحات المواطنين في تحويل المسار ،والترقى إلى مستويات أعلى ، لكن دقة التطبيق لمبدأ العدل والتكافؤ كان يقتضى ألا يسمح لموظفى جامعة أو كلية بمواصلة الدراسات العليا بها ، بل بجامعة أخرى ، ذلك لأن كثيرين من أعضاء هيئة التدريس ، بل وقياداتها لهم مصالح في يد الكادر الإدارى ، والموظفون أنفسهم ، بحكم مواقعهم يكونون على دراية ببعض ما لا يجب أن يعرف خارج دائرة أعضاء هيئة التدريس ،وخاصة في المسائل الامتحانية .

وإذا كانت الامتحانات مما يخضع أكثر من غيره للقواعد الموضوعية ، وإن لم يمنع هذا ، اهتزاز منظومة القيم لدى البعض من اختراقها ، لكن دائرة

التسجيل والحصول على الماجستير والدكتوراه ، بها العديد من المنافذ والثقوب التي يمكن للبعض أن ينفذ منها بحيث يحصل على ما لا يستحق ..

وهكذا " تدكتر " بعض موظفى الكليات والجامعات الإقليمية ، وانتقلوا من الكادر الإدارى إلى الكادر الأكاديمى .

نحن لا نعادى " الموظفين " بأى حال من الأحوال ، لكن في مجال التحليل لابد من إظهار رأينا دون أن نلزم أحدا به ، فانتقال عدد غير قليل من الموظفين كى يصبحوا أعضاء هيئة التدريس ، رافقه انتقال عدد من الأساليب الشهيرة في مناخ الوظائف الحكومية في مصر من بيروقراطية ، ومهارات إدارية يمكن أن تستخدم مختلف الحيل للإيقاع بهذا أو ذاك ، أو رفع هذا أو ذاك بغير استحقاق ، فضلا عما هو شائع في الجهاز الإدارى الحكومى المصرى من انفتاح الباب أحيانا للعطايا والهدايا ودفع ثمن خدمات مفروض أن تقدم بغير مقابل !!

كذلك ، هناك فرق شاسع بين خريج متفوق في درجاته ، عُين معيدا ، وعاش بين أعضاء هيئة التدريس ، يسمع منهم ، ويرى ويشاهد ، ويعيش خبرات متعددة ، وعندما يصل إلى مرتبة عضو هيئة تدريس ، يكون قد رضع رضاعة طبيعية من أمه ، وعاش في كنف والديه ، وبالتالى ، تصنعه البيئة الجامعية الحاضنة ، ويصبح ابنا لها ، لكن الخريج ، عندما يعيش سنوات طويلة في الجهاز الإدارى الحكومى ، ويكون محروما من هذه البيئة الحاضنة ، نجده ، تدريجيا ، ومع تكاثر عدد هذه الفئة ، يشارك في تحويل مجرى البيئة الجامعية لتصبح شقيقة لبيئة الوظيفة الإدارية الحكومية ، فيشيع مناخ لا يساعد على تكوين قيادات جامعية حقيقية .

كذلك ، فقد ساعدت الجامعات الإقليمية بقوة ربما أكثر من سابقاتها من الجامعات القديمة في تفاقم مشكلة الكتاب الجامعى ..

فقد انفتحت الأبواب على مصراعيها لآلاف من الطلاب ، فإذا بسوق الكتاب يزدحم بالزبائن ، وفى الوقت نفسه لا تجد العدد الكافى لمواقع إنتاج الفكر الخاص بالعلوم الجامعية لسد حاجات السوق ، هذا في الوقت الذى كانت فيه المكتبات الجامعية في الأقاليم نادرة وشحيحة ، بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه عدة مرات من عدم توافر الكوادر العلمية عالية المستوى ..

هنا ظهرت كارثة ما يسمى ب" المذكرات " التي اعتبرت الدجاجة التي تبيض ذهبا حقا .

كانت الجامعات التقليدية تعرف ما يسمى بالمرجع العلمية والكتب الجامعية ، لتي تطبع وتنشر لدى دور نشر محترمة ، فتكون البضاعة العلمية منشورة على الملأ ، إذا اعتورتها عيوب ، أتيحت الفرصة للناقدين والمراقبين أن ينبهوا على ذلك ، أما عندما ظهرت " المذكرات " ، فهى تكاد أن تكون " سرية " حيث لا يراها إلا الطلاب ، ولا توجد فرص لتعريضها للفحص والنقد والمساءلة ، حتى أننا عرفنا بوجود مذكرات تضم فصولا تمت سرقتها من آخرين ، وكثيرا ما يحرص واضع المذكرة على ألا يضع اسمه عليها ، فتصعب المساءلة ..وانتقلت العدوى إلى كل الجامعات !!

كان الإغراء قويا ، فالزبائن بالآلاف ، على عكس ما كان لدينا – مثلا – في فلسفة القاهرة ، في الخمسينيات حيث كنا بضع عشرات ، لكن يؤلف لنا شوامخ العلماء والمفكرين ، مثل الدكاترة زكى نجيب محمود ، ويوسف مراد ، ومصطفى سويف ، وأحمد فؤاد الأهوانى ، وتوفيق الطويل ، ومصطفى الخشاب ، فيوزع من كتاب كل منهم بضع عشرات في العام الواحد ، بينما أحفاد تلاميذهم أصبحوا يوزعون آلافا في العام الواحد ، تماما مثلما نرى الآن إمكان أن تحصل نانسى عجرم أو هيفاء وهبى على ما لم تحلم أم كلثوم نفسها بالحصول عليه عبر سنوات ، أو يحصل شعبان عبد الرحيم ، وسعد الصغير على ما لم يدر بخلد محمد عبد الوهاب عبر عقود من الزمان !!

معدة توزيع شرهة ، تصرخ : هل من مزيد ، وغذاء ردئ النوعية ، مفسد للصحة ، في زمن " التيك آواى " ، وسندوتشات الهامبروجر والبيتزا ، حيث لا تستطيع الأمعدة الحالية أن تهضم الأوز والبط والديك الرومى !!

ونظرا لما أشرنا إليه من افتقاد كثير من الكليات من هياكلها العلمية والإدارية ، وبصفة خاصة مجالس الأقسام ، وبالتالى عدم وجود مجالس كليات ، وانفراد من تولى العمادة باتخاذ القرارات التي يريد ، رأينا ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، غالبا لم تتح لى فرصة المعاينة " للكبائر " ، لكن ربما كانت البسائط التي رأيتها مؤشرا على ضرورة أن تكون الكبائر أشد خطرا وأكثر إفسادا .

عميد إحدى الكليات لم يكن قد حصل بعد على الأستاذية ، وعندما تقدم للترقية ، ساومه أحد ممن سوف يفحصون إنتاجه بأن ينقل زوجته من كلية تعانى فيها متاعب إلى الكلية التي بها هذا العميد ، وتم النقل ، وتمت بالتالى الترقية !

ترى ، ماذا يكون حال مثل هذا العميد وهو تعامل مع من يرأسهم ؟ الشئ نفسه !

عضو هيئة تدريس استمر أكثر من المدة القانونية معارا إلى السعودية ، فتم فصله من جامعته المصرية ، فلما راح العميد في زيارة عمرة ، وأكرمه المفصول إكراما كبيرا ،عاد العميد ليفصل بين تخصصين يضمهما قسم واحد ، ويكون القسم الجديد محتاجا لأستاذ ، ويكون هذا الأستاذ هو نفسه الذى كان مفصولا ، وكريما في الخارج !!

وهكذا نرى المفارقة ..

مبدأ رائع في العدل التربوى ، بإتاحة التعليم الجامعى لشرائح متعددة من المواطنين ، كانوا محرومين منها لا لذنب إلا لأنهم يقيمون في مناطق بعيدة عن العاصمة ، لكن التغافل عن إقامة هذا العدل التربوى على ما يجب أن يقوم

عليه من أسس وقواعد علمية وثقافية واجتماعية ، عاد بدوره ليلتهم المبدأ نفسه ، فلا يتوافر عدل تربوى في النهاية ، بحيث يحق لنا أن نردد المقولة الشهيرة أن الطريق إلى جهنم أحيانا ما يكون مفروشا بالنوايا الحسنة !

(١٨)

ما الذى جرى لتعليم الأزهر* ؟!

الأزهر الذى كان ملاذا للمظلومين ، وملجأ للمقهورين ...

الأزهر الذى كان يقف بالمرصاد للبغاة والطغاة ...

الأزهر الذى قاوم حملة نابليون بونابرت الفرنسية الغازية ...

الأزهر الذى ولّى أقوى وأعظم حاكم في مصر عيرها الحديث ،محمد على ...

الأزهر الذى حمل مشعل ثورة ١٩١٩ وفتح أبوابه لإخوة الوطن من الأقباط حتى يمكن لهم أن يعبروا من على منابره عن موقفهم الرافض للاحتلال ، والذى أرسل بعض شيوخه ليخطبوا في الكنائس حاثين على الثورة ...أين هو الآن ؟

لا تجده يعبر عن رأيه فيما يحل بالوطن والأمة الإسلامية من كوارث وبلايا ، من غزو للعراق ، ومحاصرة للشعب الفلسطينى ، ومعاقبته على احتيار قوة إسلامية تحكمه ، ومن ضائقة عيش تشهد قتلى للحصول على رغيف عيش بينما يعيش آخرون في قصور ، تعرف في وجوههم نضرة النعيم ، وقتلى بالمئات ، ويفلت قاتلهم من العقاب بمساعداة قوى نافذة ..

لا يبدى رأيا في مثل هذه القضايا بحجة أن ذلك سياسة وهو لا صلة له بها ،

---

* المقالات الثلاث الخاصة بتعليم الأزهر نشرت بجريدة الدستور ، من ١٣-٢٠٠٨/١١/٢٧

لكن ما يكون تأييدا للسلطان ، وما يكون مؤازرة لأعوان السلطان ، تبرز السياسة في مقدمة الأولويات ..

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كانت الذاكرة ما تزال تذكر كلمة شجاعة قالها شيخ عظيم من شيوخ الأزهر ألا وهو الشيخ عبد المجيد سليم ، فقد كان الملك فاروق يلهو على شواطئ إيطاليا وينفق ببذخ على ملذاته ، في الوقت الذى كانت يد الدولة شحيحة في تمويل الأزهر ، وهنا قال الشيخ الصادق الشجاع : تقتير هنا وإسراف هناك !

وعلى الرغم ما قد تبدو عليه العبارة من عدم تحديد المقصود ، لكن فهم الجميع الرسالة ، مما استحق معه الشيخ الغضب " السامى " ، لكنه حصل على الرضا الشعبى ، والتقدير التاريخى !!

ومن قبل ذلك ، بعد أن انتكست الثورة العرابية ، وأُلقى القبض على قادتها والمشاركين فيها ، كان منهم الشيخ العدوى الذى أُتهم بالإفتاء بعزل الخديوى توفيق ، وعند التحقيق معه ، سُئل عن هذه الفتوى ، فإذا بالرجل لا يرتعش وينكر أو يعلن التوبة ، بل أكد أنهم لو أتوا له بورقة وقلم فسوف يكرر قول هذه الفتوى ..قال هذا وهو في أيدى السجانين ، وقد انتصرت جيوش الاحتلال الإنجليزى ، وأصبح لها القول الفصل في كل الأمور !!

لا تقل لى أننى إذ أتحدث – كما هو مفروض – عن الأزهر كمؤسسة تعليمية ، أقدم وأحشر المسألة السياسية في المقدمة وأخرج عن الموضوع ، إذ أرد عليك بأننى لا أرى انفصالا بين القضية التعليمية والمسألة السياسية ، ولو حاولت أن أبرهن على ذلك لاقتضى الأمر مقالا مستقلا ، وإنما يكفى أن أشير إلى زاوية بعينها وهى أن حرية إرادة المؤسسة التعليمية ، ومدى قيامها بمسئوليتها في المواجهة للخاطئين ، العابثين ، واتسامها بالشجاعة ، هو ركن أساسى في مقامها ، ارتفاعا وهبوطا ، وهذا المقام هو الذى يمكنها من أن

تصمد لمحاولات الإغارة السخيفة على الوظيفة التعليمية ، وتكون ذات وعـى حقيقى بما لا يجب وما يجب من حسن التعليم ورشد نظامه ، وسلامة مناهجـه ومقرراته ...

ونحن بسبيل التعرف على ما جرى للتعليم فى للأزهر ، لابد أن نسلم بداية بحقيقة ما كان عليه التعليم في الأزهر من جمود وتخلف حتى بعـد أن جـاوز منتصف القرن العشرين ، مع تسجيل آيات التقدير بجهود بذلها رواد عظمـاء مثل محمد عبده والمراغى ، وغيرهما ، تطويرا للتعليم ووصلا بينه وبين إيقاع العصر ومتغيراته ، مع المحافظة على الأصول والثوابت .

لكن زيارة قام بها كل من أنور السادات وأحمد بهاء الدين ، فـي أواخـر الخمسينيات للتهنئة بما نالته إحدى الدول الإفريقية (غانا إذا لم تخنى الذاكرة) من استقلال ، كشفت لهما عن أمر مهم ..

لاحظا أن بعض المبشرين الغربيين إذ يبشرون بدينهم ، لا يقفون عند حد الوعظ والإرشاد بالكلام فحسب ، وإنما يقدمون " خدمات " طبيـة وزراعيـة وعلمية ، فبعضهم كان من أصحاب هذه المجالات متخصصا ، بينما ما كـان الأزهر يرسله من دعاة كانوا يقفون عند حد الوعظ والإرشاد عن طريق كلام يتبعه كلام ، لا ينتج إلا كلاما !!

كتبا تقريرا بذلك إلى عبد الناصر ، حيث بدأت ضرورة ملحـة تفـرض نفسها ، ألا وهى تطوير جذرى للأزهر بحيث لا يقتصر على تخريج علمـاء دين ، وإنما لابد أيضا أن يقوم بتخريج نوعية جيدة يكون أصحابها علماء دين ودنيا !!

ترتب على هذا بدء البحث والتفكير إلى أن خرج لنا القـانون ١٠٣ لـسنة ١٩٦١ لتطوير الأزهر ، والذى روى لنا الراحل العظيم فتحى رضـوان فـي ندوة برابطة التربية الحديثة أواسط الثمانينيات من القرن الماضى أن القانون ، مع الأسف – قد " سلق " ، حيث نوقش في مجلس الأمة فى آخر جلسة بالدورة

البرلمانية ، بل نظرا لمضى وقت طويل في هذه الجلسة ، امتدت المناقشة إلى ما بعد منتصف الليل ، فكانت المناداة على مواد القانون تقف عند ذكر رقمها ، دون قراءة لمحتواها !!

وترتب على صدور القانون أن بدأت حركة إنشاء كليات أخرى غير الكليات التقليدية : أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية ، كليات للطب ، والتجارة ، والهندسة ، والزراعة ، والتربية ، أنشئت تباعا بطبيعة الحال وليس مرة واحدة بطبيعة الحال .

وقرر القانون كذلك فتح جسور بين التعليم المدنى والتعليم الدينى من حيث التقدم والانتقال ، من وإلى ، فهل تحقق المراد من التطوير ؟

الإجابة عن مثل هذا التساؤل تقتضى بحثا مطولا ، لكن يكفينا هنا الإشارة إلى أن المقصد المحورى من حيث مزج علوم الدنيا بعلوم الدين لم يتحقق ، وظنوا أن المسألة يمكن أن تقف عند حد تقرير سنة تأهيلية يدرس من خلالها طلاب الكليات الحديثة علوم دين ، حيث فشل هذا النظام ، واكتفى القوم بدراسة ، ما يشبه ما كان قائما في الجامعات الحكومية المدنية في الستينيات مما كان يسمى بالمقررات القومية ، لكنها هنا مقررات دينية ، ولم يفكر أحد في تطوير لكليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية بتطعيمها ببعض العلوم الحديثة ، اللهم إلا إدخال تعليم اللغة الأجنبية .

لكن ما شهده التعليم قبل الجامعى الأزهرى هو الذى شهد إلحاقا لمقررات متعددة تماثل ما تقدمه مدارس التعليم العام المدنى .

ولعل مثالا لما ساد من " شكلية " و " مظهرية " في إدخال علوم حديثة على الأزهر تكشف عنه التجربة الشخصية التالية ..

ففى عام ١٩٦٥ ، انتدبت للمشاركة في أعمال الملاحظة على طلاب كلية أصول الدين ، حيث كان الامتحان في اللغة الإنجليزية ، فإذا بالكثرة الغالبة من الطلاب تعجز عن الإجابة تماما ، وأكاد أن أقول أنهم لم يفهموا الأسئلة ، ثم

فوجئت بمسئول في الامتحانات يمر علينا طالبا غض النظر عن محاولات غش الطلاب بحجة أن الوقت لم يسفعهم ولا أسعف الكلية في تعليم وتعلم هذه اللغة ، بل وأجاز الرجل غض النظر عن استعانة الطلاب بالكتب !! ما يثير الأسى حقا أننى فوجئت بالطلاب لا يفهمون ولا يعرفون كيف يستخرجون الإجابة من الكتاب الذى توافر بين أيديهم أثناء الامتحان !!

لقد ظل مجرى كل من الثقافتين : العربية الإسلامية ، والحديثة العصرية ، بينهما برزخ لا يلتقيان ! كأنهما زيت وماء صُبّا في إناء واحد ، مع تصور بأن هذا يتيح فرصة المزج والاتحاد ، فلم يحدث أبدا هذا أو ذاك ، وظل الماء ماء وظل الزيت زيتا ٠

الملفت للنظر أن الأزهريين ما زالوا يصرون على وصف كليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية بأنها الكليات " الأصلية " ، قاصدين بطبيعة الحال : أى تلك لتي كانت الأولى ، لكن كلمة " الأصلية " أحيانا ما توحى بأنها هى ذات الأولوية والحظوة ٠

وبطبيعة الحال ، يصعب علىّ أن أسوق مثالا لكيفية القيام بعملية مزج كيميائى بين الثقافتين – حيثما تيسر ذلك – في سائر العلوم والتخصصات ، لكننى يمكن أن أقدم تصورا لما جرى في الكلية التي تقع في دائرة تخصصى ٠٠التربية ، بل وهى تقع كذلك في نطاق خبرتى ٠

لقد تقررت مواد في كلية التربية تماثل تماما ما يتم في كليات التربية في الجامعات الحكومية المدنية ، مع إضافة مقررات أخرى لم تكن تدرس بهذه الكليات ، فضلا عن مقرر باسم التربية الإسلامية ، كان لى شرف تأسيسه والقيام بتعليميه بضع سنوات ٠

في تصورى أن مقررا – مثلا – معروفا في كليات التربية اسمه " التربية المقارنة " يدرس فيه الطالب نظم التعليم في دول العالم ، مع العناية بتأثير

القوى الثقافية في توجيهها وتشكيلها ، يصبح من المفروض أن يكون دراسة لنظم التعليم في الدول الإسلامية ٠

ومقرر باسم تاريخ التربية ، يدرس فيه الطالب تطور الفكر التربوى فى العالم منذ أقدم العصور حتى الآن ، كان يمكن أن يتم التركيز فيه على دراسة تطور الفكر التربوى لدى علماء المسلمين ٠٠

ومقرر مثل أصول التربية ، كان من الممكن أن يكون " أصول التربية الإسلامية " ٠٠٠وهكذا

وفى كل هذه المقررات ، يصبح من الضرورى الاعتماد على المنهج المقارن الذى يناظر بين ما يتم الحديث عنه من واقع الخبرة الإسلامية ومصادرها ، وبين الخبرة العالمية ومصادرها الفكرية ، دون قصد إعلان الأفضلية أو الأسبقية ، وهو المنحى الذى يغالى فيه البعض عند المقارنة ٠

(١٩)

ومن المشاهد المؤسفة حقا الدالة على استمرار الازدواجية الفكرية والثقافية داخل الأزهر ، أنك ترى صعوبة أن يتولى أستاذ من الكليات المسماة بالحديثة وظائف قيادية عليا بالنسبة نفسها التي يحظى بها أساتذة ما يسمى بالكليات " الأصلية " ٠

في كلية التربية ، كنت منذ ما يقرب من ربع قرن مشرفا على قسم التربية الإسلامية ، وانتهت مدة الندب ، فلما سعى العميد إلى تجديدها ، عارض المشايخ مستنكرين أن يتولى " أفندى " مثلى هذا الفقسم " الإسلامى " ، بينما من المفروض أن يتولى أمره " شيخ " ؟

من عارض هذا وانتقده ، تصور أن التربية الإسلامية هى التربية الدينية ، ولو كان هذا هو المعنى لصح الاعتراض ، لكن التربية الإسلامية ، هى البحث عن وجهة النظر الإسلامية في قضايا التعليم ومفاهيم ونظريات التربية !

وكان التعليم قبل الجامعى الأزهرى حقيقة هو الضحية الكبرى في التطوير ، ذلك لاشتداد الحرص على المماثلة بين التعليم العام والتعليم الأزهرى ، بينما هذا الثانى له وظيفته المعروف الطريق إليها ، ومن هنا فكلما مرت فترة ، إذا بمقرر أو أكثر يضاف تقريبا للتعليم الأزهرى من التعليم العام ، وإذا بالمقررات تكثر على الطالب الأزهرى وتثقل كاهله ، فيكون تطويل لمدة التعليم ، فيثور ضيق ، ويحدث انصراف عن التعليم الأزهرى ، فتتم العودة إلى تقصير مدة التعليم ، ويكون ذلك ، لا على حساب المقررات المقتبسة من التعليم العام ، وإنما من المقررات الدينية ، التي هى الوظيفة الأساسية للتعليم الأزهرى ، مما ترتب عليه أن يصير المتخرج " مسخا " لا يصل إلى أن يكون مثل خريج مدارس التعليم العام ، ولا هو حافظ على وظيفته الأساسية ، من حيث التخصص في علوم الدين .

المفارقة حقا ، أن عملية التقريب بين الثقافتين وقعت على عاتق الأزهر وحده ، دون التعليم العام المدنى ، فقد كان مقصد التقريب يقتضى ، مثلما يتم تطعيم التعليم الدينى بمقررات حديثة ، أن يتم تطعيم التعليم المدنى بدراسات دينية ، بل حدث العكس ، حيث كان سعى ملحوظ للتخفف من تعليم الدين في التعليم العام ، وجهود أعلنت ضرورة التبسيط ، فإذا بهذا التبسيط يبلغ درجة من الغلو بحيث جرى " تسطيح " لتعليم الدين في التعليم العام .

وتشهد السنوات الأخيرة أكبر مهزلة في تاريخ الأزهر ، من حيث إقامة مجموعة مما سمى " بالمعاهد النموذجية " للتعليم بلغة أجنبية ! أى والله !

الأزهر الذى ظل حقيقة ، قلعة لحماية اللغة العربية والثقافة الإسلامية والعربية ، يشارك الآن في " أمركة " العقل العربى المصرى المسلم ، بحجة مواكبة العصر !

لعل من قاموا بهذا الجُرم الكبير ، لم يدركوا أن مجالات التطوير و" العصرنة " للتعليم الأزهرى كثيرة ، أبرزها : مناهج البحث والتفكير نفسها ،

والاعتماد على النظر النقدى ، والقضايا التي تعرضها الكتب المقررة ، وكيفية النظر فيها وتحليلها ، والاهتمام بتعليم اللغة الأجنبية باعتبارها لغة يتم من خلال إتقانها الاتصال بمصادر المعرفة المعاصرة ، لا باعتبارها لغة التعليم !

دخل الأزهر المزاد الذى اقيم للتأمرك والتأنجلز ، متصورين أنهم بذلك يواكبون العصر ..

فهل التعليم داخل الأزهر باللغة الإنجليزية هو الذى سوف يحرر الإرادة الوطنية ؟

وهل التعليم باللغة الإنجليزية داخل الأزهر هو الذى سيحول اقتصادنا على اقتصاد إنتاجى ، لا اقتصاد خدمات ، كما هو قائم الآن ؟

وهل التعليم داخل الأزهر باللغة الإنجليزية هو الذى يقيم العدل الاجتماعى ، فتختفى ظاهرة سيطرة راس المال على الحكم ، وتتساقط خيرات التنمية على الجميع ، كل ولفق قدراته وجهده ، لا بحسبه وسلطته ونفوذه ؟ عجبى ؟!

وفي هذا الوقت الذى شمر الأزهر عن ساعديه للتعليم باللغة الإنجليزية ، نسى وظيفته في تقوية التعليم باللغة العربية ، لغة القرآن !

لا أقول هذا عن غير علم وتجربة ، فقد أتيحت لى فرصة مناقشة رسالتَىّ دكتوراه منذ فترة قريبة ، فإذا بكم الأخطاء اللغوية يفزعنى حقا ، حتى أننى نسيت موضوع الرسالة وفحصه ، حيث أن جهدى انصرف إلى تصحيح لغة الرسالة العربية ، حتى أستطيع أن أفهم ماذا يقول المتن !

كان وجه المأساة – الذى نبهت عليه وأعلنته أثناء المناقشة – أن هذا الكم الرهيب من أخطاء اللغة العربية يكتشفه واحد مثلى ليس متخصصا في اللغة العربية ، فماذا لو كان القارئ متخصصا فيها ؟

بالإضافة إلى ذلك تساءلت : كيف يكون هذا في نسق معرفى هو بطبيعته لصيق القرآن الكريم ، ألا وهو التربية الإسلامية ؟

وتساءلت في استنكار شديد : كيف يتم هذا تحت قبة الأزهر الذى هو – كما يقول تاريخه وتقول وظيفته – حامى حمى اللغة العربية ، لغة القرآن ؟!!

ولا يقف الأمر عند حدود كلية مثل التربية ، مع أنها اشد خطورة ، حيث تقوم بتخريج معلمين ينبثون في عشرات المعاهد الأزهرية ، فإذا كانوا هم أنفسهم ، على هذا المستوى العالى (دكتوراه) جاهلين بلغة قرآنهم ، فيكف نطمئن على أمانة هذه الأجيال التى ستعلم أبناءنا ؟!!

نقول ، ليت الأمر يقف عند حدود كلية التربية ، بل نلمسه كذلك في كليات الدعوة ، ، دليل ذلك ، هذا الاغتيال المستمر للغة العربية أثناء سماعنا خطبة الجمعة لدى كثيرين ، إلا من رحم ربى ؟

إننى كثيرا ما أشعر وكأن كلمات الخطيب المهينة للغة العربية تخرق أذنى ، فتصد المعانى والدلالات التي يريد الخطيب أن يبثها فينا ، ولا عجب في ذلك ، فالأذن تعشق قبل العين أحيانا ..هذا في العشق ، فما بالك في الموعظة والإرشاد الدينى ؟!!

كانت الخطوة البارزة التي تمت بعد سنوات ، هى تلك التي تمت على يد الراحل الدكتور عبد الحليم محمود ، عندما كان شيخا للأزهر أدخل البنات في التعليم الجامعى الأزهرى ، بعد أن ظل الأزهر يغلق أبوابه طوال قرون أمام المرأة .

وحتى لا يحدث ما لا تحمد عقباه ، حافظ تعليم البنات الأزهرى على أن يكون منفصلا عن تعليم البنين ، وإن حكمت الضرورة أحيانا بالتعليم المشترك ، كما حدث أولا في بداية التعليم الطبى داخل الأزهر ، بل وحدث كذلك معى في تربية الأزهر عندما كنت أدرس التربية الإسلامية لطلاب الدراسات العليا في أوائل السبعينيات من القرن الماضى .

كان الجدول يشير علىّ (وعلى غيرى في المقررات الأخرى) أن أدرس المقرر – مثلا – مدة ساعتين لأربع أو خمس بنات " كبار عادة " ، ومثل ذلك

بعدها فورا للذكور ، حيث كان عددهم أيضا لا يكاد يزيد عن عشرة طلاب إلا بقليل ، رأينا في هذا تكرارا ومللا وهدرا ، فجمعنا بين المجوعتين ، وذلك بعلم العميد !

لكن ، بعد عام أو عامين ، حيث كان الدكتور عبد الحليم قد علم بذلك ، أرسل يشدد على ضرورة الفصل بين الجنسين ، ومن ثم تم نقل دراسة الإناث إلى كلية البنات الإسلامية ، كما كانت تسمى في بداية الأمر ، وقبل أن تتعدد كليات البنات الأزهرية ، وكان هذا غلوا – في رأينا – فالطلاب طلاب دراسات عليا ، وعددهم أقل من عدد أصابع اليد الواحدة ؟!

ومن الأمور التي تسعد الإنسان ، وفى الوقت نفسه تخيفه ، ما شهدناه من إقبال ملحوظ من الجماهير في محافظات مختلفة من التبرع بسخاء لإنشاء معاهد أزهرية أو كليات .

ويبدو أن الدولة أصبحت لا ترحب بهذا الانتشار والتزايد ، فإذا بعملية " توقيف " ، على وجه التقريب تتم بالنسبة للمنشآت الجديدة وخاصة الجامعية .

وجه السعادة مفهوم من حيث تزايد مؤسسات هذا التعليم بفضل جهود شعبية ومشاركة أهلية ..

ووجه الخوف ، أن المسألة ليست مجرد الحصول على قطعة أرض وتوفير المال اللازم لإقامة المبنى ، بل أهم من هذا وذاك ، أو لا يقل عنه أهمية ، القوى البشرية التي تقوم بمهمة التعليم ، ومن هنا – عكس ما حدث للتعليم العام – فاق التوسع في المنشآت ، التوسع في اختيار وإعداد القوى المعلمة المؤهلة ،وكان لهذا أثره السلبى على " جودة التعليم " ، وتراجعه عاما بعد عام .

ولا يقف الأمر عند حد القصور في العثور على القوى المعلمة المؤهلة ، وإنما امتد كذلك إلى القوى الإدارية ، ويكفى أن نعلم أن جامعة الأزهر تضم حاليا ما يزيد على الستين كلية ، وهو ما لا وجود له في أى حقبة من حقب

التاريخ ، ولا عند أى أمة من الأمم المعاصرة . صحيح أن "نائبا " لرئيس الجامعة يُعين في كل محافظة على وجه التقريب ، لكن يظل الأمر موكولا إلى المركز ، ولا أدرى حقا كيف يكون إذن مجلس الجامعة ،وكيف يجتمع ؟

وما الذى يمنع من تقسيم الجامعة إلى عدة جامعات ، بحيث لا يزيد عدد طلاب الجامعة الواحدة عن خمسين ألف طالب !

وفى رأينا أن استرداد " المكانة لقيادة الأزهر هى الوسيلة الأساسية لإحداث التطوير الحقيقى الذى يمكن أن يتم لصالح الوطن ، وصالح العقيدة ، وصالح الطلاب ، هذه القيادة التي حرص صاحب السلطة في مصر منذ العشرينيات أن يفرض عليها سطوته ، فإذا بشيخ الأزهر يصبح مجرد موظف ، وإن تقدم في البروتوكول والدخل والمقعد والمبنى ، لكنه أصبح يتصرف باعتباره موظفا يلتزم بتوجهات السلطة ، أيا كانت ، مع افتقاد القدرة على النقد والمخالفة .

وما لا يقل عن ذلك أهمية ، استعادة أوقاف الأزهر التي استولت الدولة عليها ، فخبرة التاريخ تؤكد أن الأزهر بدأ التراجع منذ أن فقد تمويله الذاتى .

(٢٠)

ولعل أكبر خطر تتعرض له جامعة الأزهر فى وقتنا الحالى هو ذلك المشروع الشيطانى الذى يريد رئيس الوزراء أحمد نظيف أن ينفذه ، بأن يقتصر الأزهر على تعليم العلوم الدينية ، ومن ثم تنفصل الكليات التى تسمى بالمستحدثة ، مع أن عدة عقود قد مرت على عمل بعضها !

ويكمن خلف هذا المقترح الشيطانى دافعان ، أحدهما خفى لا يعلن ، والآخر علنى ...

أما الخفى ، فهو أن ذلك مجدرد حلقة فى سلسلة حلقات تسعى إلى محاصرة التعليم الدينى على وجه العموم ، كما هو الأمر فى السياسة العامة للنظام السياسى القائم من حيث محاصرة " التدين " عموما حتى يقتصر فقط على التدين " الدراويشى " ، و " الصوفى " ... مجرد أداء العبادات ، أما

المعاملات ، فإن التوسع فيها يمكن أن يجر إلى السياسة ، وإذا تم هذا فيمكن أن نكتشف أن النظام الحالى ليست له لا شرعية سياسية مزيفة عن طريق تمثيلية الانتخابات فقط ، وإنما هو كذلك يفتقد الشرعية الدينية ، ومن هنا تثور تلك المقولة بألا سياسة فى الدين ، لا إيمانا بهذا الأساس العلمانى ، لأنهم لو كانوا يؤمنون به حقا ، لرفعت الوصاية من على هذا الشعب الذى لا يملك قراره بيده ، ولا قدرة له على تغيير الحكام بالطرق الديمقراطية المعروفة ، ومن ثم فهذا مبرر للهروب من احتمال أن يدان النظام القائم شرعيا كذلك .

أما السبب المعلن فهو التضخم الجامعى الذى تعانى منه جامعة الأزهر ، فضلا عن القول بأن ما يتم تدريسه من علوم حديثة ، لا يختلف عما يجرى فى باقى الجامعات المدنية .

ونحن كما سبق أن ألمحنا بالفعل لا نرى بأسا من تقسيم الجامعة ، لا إلى جامعة دينية وأخرى مدنية ، وإنما على أساس جغرافى ، حيث نكرر أن التضخم الحالى يتنافى وأبسط القواعد التعليمية والإدارية ، ولا ندرى حقا الأسباب التى تدفع البعض إلى مقاومة مثل هذا الاتجاه ؟

إن الدعوة إلى إعادة النظر فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المنظم للأزهر وجامعته ، ليس فيه بأس فى حد ذاته ، فالمراجعة المستمرة للقوانين سنة حياتية ، حيث أن المياه تجرى من حولنا ، والدنيا عام ١٩٦١ ، غير الدنيا فى أواخر عام ٢٠٠٨ ، شريطة ألا تؤدى هذه المراجعة إلى هدم للفلسفة الأساسية وجوهر وروح هذا المعهد الإسلامى الكبير .

إن الأزهر كجامعة ، إذا كان يقوم على أرض مصر ، وتم إنشاؤه منذ البداية على هذه الأرض ، ويمول من الأموال المصرية فى غالب الأحوال ، لكنه تحول ليصبح جامعة لكل المسلمين ، وتاريخه عبر القرون خير شاهد على ذلك ، ومن ثم فلا ينبغى أن يسقط هذا من الحساب .

وحسنا فعل نادى أعضاء هيئة التدريس لجامعة الأزهر بدعوته إلى الاجتماع لتدارس هذه المصيبة المنتظرة ، لكننا نلاحظ تغيب الدكتور الطيب رئيس الجامعة ، مما يلقى بظلال من الشك على احتمال مشاركته فى هذا المخطط ، حيث لاحظنا الرجل يحرص فى عمله على أن يكون بوقا للسلطة ، يكره ما تكره ويحب ما تحب ، ولن أنسى أبدا موقفه مما أثير حول تصرف خاطىء لعدد من طلاب الأزهر منذ عامين على وجه التقريب ، أو أكثر قصر ، حيث تم تضخيم هذا الخطأ ليُصوَّر وكأنه عرض عسكرى واستعراض عضلات ، لتبرير تصرفات للسلطة وضحت فيما بعد من حيث ما تم من محاكمات عسكرية ، فقد شارك الرجل فى ادعاء بعض التصرفات التى لا تتفق مع المنطق ، وشارك فى التنكيل بكثير من الطلاب لا لسوء سلوكهم ولكن بسبب مواقفهم السياسية والفكرية المعاكسة لفكر السلطة ومواقفها ٠

وقد يكون " الزى " مسألة شكلية ، لكن خلع " الطيب " الزى الأزهرى المعروف ، وهو يقف على رأس أكبر جامعة فى العالم الإسلامى بعد أن ترك موقعه كمفت للجمهورية رسم علامة استفهام تشير إلى أن الرجل يلبس ويخلع هذا الزى أو ذاك وفقا للأحوال لا وفقا لمراعاة تقاليد وأعراف ، لم يثبت سوؤها ، ولم يثبت تعطيلها للعمل والتعليم ٠

لقد أوضحنا الفلسفة التى كمنت وراء تطوير ١٩٦١ ، من حيث إدخال التعليم الحديث تنشأ له كليات متخصصة تحت مظلة الأزهر ، وكيف أن المنشود كان هو العمل على الربط بين ما هو دينى وما هو علمى عصرى ، حتى يواكب التعليم الدينى التغيرات المعاصرة على الساحة المعرفية ، وحتى يكون التعليم المستحدث تحت قبة الأزهر منضبطا بأخلاقيات عقيدة ، ومؤسسا وفق تصورات فلسفية تؤكد الإيمان بالله ، ووحدانيته ، وبالمقاصد الشرعية ٠

واعترفنا أيضا بأن التطبيق لم يكن متسقا مع المنشود مع الأسف الشديد ، لكن طريقتنا فى التفكير ، تبعث على الأسى حقا ، عندما نرى نظاما يخفق فى

تحقيق المراد منه ، فلا نشكل جمعا من العلماء المتخصصين ، يأخذوا وقتهم ، كى يبحثوا الأسباب التى كمنت وراء هذا الإخفاق ، فمثل هذه الدراسة هى التى تكشف حقيقة الحال ، فقد يكون الخلل جزئيا ، وقد يكون إداريا ، وقد يكون كذا وكذا ، فيسهل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادى العيوب ، أما أن نسارع ، عندما نلمس فشلا ، بالتغيير الجذرى أو الإلغاء فهو منطق معوج ومنهد تفكير متخلف حقا .

لقد عرف العالم نوعا من التعليم يتم فيما سمى بالمدرسة الشاملة ، وقمنا نحن فى مصر بإقامة مدرستين (وربما أكثر) وفق فلسفة هذا التعليم ، وبعد سنوات قليلة ، أعلنا فشل هذه الصيغة وألغينا المدرستين ، مع أن أبسط التفسيرات هى أن لهذا النوع من التعليم قواعد وأسس وبيئة ملائمة ، وتمويل ، وإدارة ، كل هذا لم يتم توفيره ، فكان من الطبيعى أن تفشل التجربة ، لا لأن صيغة التعليم هذه فاشلة ، وإنما لأننا لم نوفر لها ما تستلزمه .

إن أى كائن حى ، يحتاج إلى عناصر معينة كى يستمر فى الحياة ، أبرزها الماء والغذاء والهواء ، فإذا ما منع هذا أو ذاك ، مات ، هكذا النظم التعليمية ، وهكذا النظم الاجتماعية على وجه العموم ، لها متطلباتها التى إذا لم ترع ، فشلت ، ويكون الفشل هنا لا للمشروع أو النبات أو الكائن الحى ، وإنما لمن قاموا على الأمر .

وهكذا الأمر بالنسبة للأزهر : هل وفرنا للكليات المستحدثة الشروط اللازمة لحسن التطبيق ، ورشد العمل ؟ لقد كنا بإزاء ما يشبه الجملة الشرطية : إذا فعلت كذا وكذا ، فسوف تحصل على كذا وكذا ، فإذا لم تحصل على المأمول ، فلأنك لم تفعل المطلوب ، فماذا يكون رد الفعل إذن للتصويب وتصحيح المسار ؟!

ومع الأسف الشديد ، يلجأ البعض إلى ما يشبه المؤامرة عندما تروج مقولة تزعم أن ما قيل هو مجرد تصورات مقترحة ، وليست قرارات ، وبالتالى فلا داعى لهذه الثورة !

وخبرتنا المؤلمة مع من يتولون المسئولية فى مصر ، أنهم عندما يبيتون أمرا ، ويجدون ثورة عليه واحتجاجا ، يقومون بما يشبه حركة انسحاب تكتيكى مؤقت ، إلى أن تهدأ العاصفة ، ويتم امتصاص طاقات الغضب بهذه الوسيلة أو تلك ، ثم يعودون لتنفيذ ما أرادوه ، ويكون الناس قد ملوا الاحتجاج ، وتعبوا من الكلام ، فيستسلمون ، وهو عيب أساسى فينا نحن أساسا ، لأننا لو كنا من ذوى النفس الطويل ، بحيث نصر على استمرار الاحتجاج ، ولا ننخدع ببعض التصريحات الرسمية ، أو بعض الخطوات الشكلية ، فسوف يتراجعون غالبا .

لقد صرح بابا الفاتيكان السابق بأنه نجح تحويل ما يقرب من ٤٠ مليون مسلم من بنجلاديش والهند ونيجيريا عن دينهم عن طريق التصاعد المستمر لحملات التبشير ، ومن ثم فإن اقتصارنا على ابتعاث دعاة لا يجيدون إلا الدعوة الكلامية دون أن يكونوا مصحوبين بأطباء وزراعيين ومهندسين ومعلمين وصيادلة وممرضات ..وهكذا ، يجعل الدعوة قاصرة ، وهذا كان هو الدافع الأصلى والحقيقى لتطوير الأزهر عام ١٩٦١ .

وإذا كان بعض نواب الجامعة قد أكدوا أنهم ، ومعهم رئيس الجامعة لا يوافقون على خطة نطيف ، فقد أكد النائب بمجلس الشعب " على لبن " – حسب ما نشرته جريدة الأسبوع فى ٢٠٠٨/١١/٨ ، أن رئيس جامعة الأزهر قد عقد العزم على تقليص كليات جامعة الأزهر منذ عام ٢٠٠٤ ، مشيرا إلى أنه يحمل وثيقة تؤكد ذلك ، وهى محضر الاجتماع السابع عشر للجنة التعليم بمجلس الشعب الذى انعقد فى التاسع من فبراير ٢٠٠٤ ، والتى ناقش فيها السياسة التعليمية لجامعة الأزهر فى إطار بيان الحكومة الذى ألقاه رئيس الوزراء فى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، وهو الاجتماع الذى رفضت فيه اللجنة خطة

الدكتور الطيب بإنشاء معاهد أزهرية حرفية (فوق متوسطة) بجامعة الأزهر لمخالفة ذلك قانون الجامعة ، ومع ذلك تم تنفيذ هذا الاقتراح فى العام الدراسى الحالة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، رغم رفض لجنة التعليم بالمجلس لهذه الخطة فى عام ٢٠٠٤ ، وعام ٢٠٠٨ .

وأكد النائب البرلمانى أن الطيب قد طرح خلال هذا الاجتماع فكرة تعديل قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية لتحقيق أكبرمساحة من الاتساق والتوافق مع قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وكذلك أن تتبنى جامعة الأزهر خطة لتوحيد المناهج مع الكليات المتناظرة فى الجامعات الأخرى ، معلنا عدم رضاه عن مستوى خريجى جامعة الأزهر ، ومؤكدا أنه يؤيد فكرة تقليص وانكماش الكليات الأزهرية من ٦٤ كلية إلى الكيات الشرعية الثلاث فقط ليحقق الجودة .

وكى يدعم النائب فكرته عن الطيب أنه منذ تولى الرجل رئاسة جامعة الأزهر لم تنشأ أى كلية أزهرية ، وتحولت بعض الكليات الأزهرية إلى التعليم العام ،وهناك كليات مغلقة فى أكثر من ٢٢ محافظة ، وإن كان الطيب قد دفع بأنه ليس المسئول عن توقيف افتتاح الكليات الجديدة ، بل هو رئيس الوزراء !!

فإلى متى يستمر الأزهريون مفعولا بهم " لا فاعلين ؟!!

(٢١)

ما الذى جرى للمعلم المصرى* ؟

حملت بعض الصحف ، يوم السبت ٢٠٠٨/١١/١ العناوين الآتية :

- محافظ الغربية يلغى تعاقد المدرس الذى ضرب التلاميذ بعصا المكنسة.
- إحالة طالبة في الإسكندرية للطب الشرعى اتهمت ناظرة ب " ضربها".

---

* جريدة الدستور فى ٤، ١١ / ٢٠٠٨ ، ولم أنشر المقال الثالث

- مدرسان يعتديان بالضرب على أب أمام أبنائه الأربعة في مدرسة حكومية بالقاهرة .

ومن قبل ذلك حملت الجريدة نفسها ، يوم الثلاثاء ١٠/٢٨ العنوان التالى :

- مدرس يقتل تلميذا بالإسكندرية لأنه لم " يحل الواجب " ، ضربه بقسوة حتى غاب عن الوعى ، وقال إنه أراد " تأديبه " فقط !

وفى يوم الإثنين ١١/٣ ، نشرت هذه الصحف أيضا الخبر التالى :

" أمر مدرس الرياضيات بمدرسة ابتدائية بالنزهة الطفلة خديجة علاء ، التلميذة بالصف الرابع ، هى وعددا من زملائها في الفصل بالخروج أمام السبورة لعدم إتمامهم الواجب المنزلى ، واستدعى عامل المدرسة وطلب منه إحضار عصا لضربهم ، فأصيبت الصغيرة برعشة شديدة وفقدت القدرة على الكلام ، ونقلت إلى المركز الطبى حيث فارقت الحياة " !!

أسبوع واحد ، هذه حصيلته تنشر أخباره على الصفحة الأولى ، وفى صفحة الحوادث ، كل هذا يرتكبه المعلم ، الذى درجنا على ترديد مقولة " قم للمعلم وفه التبجيلا ، كاد المعلم أن يكون رسولا "، فما الذى جرى لهذا المعلم ؟

المعلم المصرى الذى يردد بعض قادة الفكر والثقافة والاقتصاد ، كبار السن ، في عدة دول عربية أنهم يدينون بالفضل للمعلم المصرى الذى فتّح أعينهم على دنيا المعرفة والثقافة والأخلاق ، فما الذى جرى يجعله يستعد من حين لآخر للتحويل إلى النيابة تمهيدا لمحاكمته ، ثم جره مسلسلا إلى أحد السجون مع مهربى المخدرات والقتلة ؟!!

معظم البلدان العربية ، منذ نصف قرن أو يزيد ، وخاصة تلك التي كانت ما زالت تخطو خطواتها الأولى نحو ممارسة الاستقلال والتنمية والنهضة ، تمد أيديها إلى مصر طلبا للمعلم المصرى الذى راح ينشر العلم والنور والأخلاق في هذه الدولة وتلك ..

كاتب هذه السطور نفسه يدين بالفضل إلى مدرس اللغة العربية ، في المدرسة الابتدائية ، لأن يكون محتهدا على طريق الكتابة والبحث ، عام ١٩٤٨ ، عندما كتب هذا المعلم في كراستى، سطرين كاملين بالحبر الأحمر ، ما زلت أحتفظ به حتى الآن ، وما زلت أحفظ العبارة عن ظهر قلب رغم مرور ستين عاما على كتابتها : " لله درك من تلميذ جميل الخط ، جميل الأسلوب ، فإلى الأمام يا بنى فإنى أتوقع لك مستقبلا زاهرا إن شاء الله " ، وكذلك كان مدرس اللغة العربية بالمدرسة الثانويةعام ١٩٥١ ، الذى كان يعطينى من التقدير والتكريم ، فوق ما أتصور وأستحق فى تلك الفترة ، كان يترك لى تحديد أحد موضوعى التعبير لتلاميذ فصلنا ، أولى ثانوى (قديم) ، فماذا جرى ؟

صفحات كثيرة يمكن تسويدها ، إذا أردنا أن نسجل آيات تؤكد كيف أن المعلم المصرى قامت على أكتافه النهضة المصرية في عهد محمد على ٠٠وفى عهود تالية متعددة ٠

إذا أردنا أن نجيب عن هذا السؤال إجابة تحليلية علمية ، تكون أقرب إلى الصحة والصواب ، فلابد من إطلالة تاريخية سريعة للغاية ، للكشف عن أمرين ، أولهما اجتماعى ، والثانى تربوى ، يتصل بنشأة مؤسسات إعداد المعلم وتطورها ٠

فمما لا شك فيه أنه على الرغم من الأشعار التي قيلت تبجيلا للمعلم وتقديرا ، لكن الواقع الاجتماعى لم يعتبر مهنة المعلم من تلك المهن رفيعة المستوى ، عالية الشأن ، تماما مثلما نسطر العديد من السطور تقديرا للعمل اليدوى واحتراما له ، لكن ، عند حدود الحركة الاجتماعية ، قلما نسعى إلى تشجيع أبنائنا على الالتحاق بمدرسة صناعية أو زراعية أو تجارية ، إلا إذا كان لا مفر من ذلك ، ولا مهرب !

ولعل الأديب البارع نجيب محفوظ في الجزء الثانى " قصر الشوق " ، من ثلاثيته الشهيرة ، يظهرنا على ما كانت عليه مكانة المعلم إبان العقد الثانى من القرن الماضى ...

فعندما ينتهى ابن السيد عبد الجواد " كمال " من دراسته الثانوية ، وبدأ يستعد للالتحاق بإحدى المدارس العالية ، كما كانت تسمى في ذلك الوقت ، وسأل الأب ابنه عن عن المدرسة التي سوف يتقدم إليها ، ورد كمال بأنها " مدرسة المعلمين العليا " ثار الأب ثورة عنيفة ، فعلى ماذا استند في ثورته واعتراضه ؟

كان توصيفه للمدرسة أنها " يندر أن تجذب أحدا من أولاد الناس الطيبين " ، وأردف ترتيبا على ذلك قوله " ثم إن مهنة المعلم ..أتدرى شيئا عن مهنة المعلم أم أن علمك بها لا يعدو علمك بمدرستها ؟ هى مهنة تعيسة لا تحوز احترام أحد من الناس ...هى مهنة يختلط فيها الأفندى بالمجاور (طلاب الأزهر الفقراء الذين كانوا يتلقون إعانة مادية تمثلت فى " خبز ") ، خالية من كل معانى العظمة والجلال . لقد عرفت أناسا من الأعيان والموظفين المحترمين يأبون – الإباء كله – أن يزوجوا بناتهم من معلم مهما تكن مكانته " (ص ٥٥) .

ويمضى الحوار طويلا على هذا النحو ، مظهرا التحقير للمؤسسة التي تُعد معلمين ، حتى أنه طلب من ابنه أن يدله على تمثال واحد أقيم لمعلم ، على عكس ما يحدث بالنسبة لعظماء تخرجوا من تخصصات أخرى ، أبرزها في ذلك الوقت : الحقوق ، مع ضرورة ألا يخطر على بال أحد أن هذه مجرد رواية ، وأحداثها من نسج الخيال ، ذلك أن هذا الحوار الذى قد يكون من حيث الصياغة من نبت خيال الكاتب ، لكن ما يشير إليه كان متطابقا إلى حد كبير مع واقع المعلم ومدرسة المعلمين ، فمعاهد إعداد المعلم كانت لا تجد إقبالا عليها ، ومن هنا ، في الوقت الذى كانت فيه المدارس العليا تتقاضى مصاريف

كثيرة ممن يريد الالتحاق بها كانت مدرسة المعلمين دائما مجانية حتى تجتذب الطلاب ، فمن هم الذين أقبلوا عليها ؟ أبناء الفقراء ، وزاد هذا من تدنى المكانة الاجتماعية لهذه النوعية ، وإن كانت المعلمين العليا قد خرَّجت العديد من نوابغ الفكر والثقافة في مصر !

بل إننى أتذكر ، عندما أتممت دراستى الثانوية عام ١٩٥٥ ، وأخذت في الاستعداد للمرحلة العالية ، كان من البدائل التي طُرحت أمامى أن ألتحق بكلية المعلمين ، لا لشئ إلا لأنها كانت تمنح الملتحق بها مكافأة مالية ، وكنت في أشد الحادة إليها ، لكن ردنى عن ذلك أن مجموعى كان عاليا بمقاييس ذلك الزمان (٦٧% أدبى) ، فخفت أن يعايرنى الناس !!

لقد كان الانصراف عن الالتحاق بمعاهد إعداد المعلم باستثناء أبناء الفقراء ، ربما يكون أحد أسبابه ، هذه الهوة الواسعة بين الجهد المطلوب من المعلم بذله ، وبين الأجر المدفوع ، فالمعلم ليس مطالبا فقط بتعليم التلاميذ هذا المقرر أو ذاك ، بل مطلوب منه كذلك أن يحسن العلاقة مع أهالى التلاميذ ، حتى يكون على بينة بحال تلاميذه ، فهم ليسوا مجرد أوعية يُفرغ فيها المعلم مادة علمية ، بل بشر لهم أوضاعهم ومشكلاتهم المؤثرة من غير شك .

وهو مطالب بأن يشاركهم الأنشطة المختلفة ، فيلعب الكرة ، بأنواعها المتعددة ، معهم ، ويشارك فى ما قد يكون من أنشطة فنية ، ويخرج في الرحلات ، بل ولابد أن يكون يقظا فى ملاحظة حال الطفل ، فإذا لاحظ شيئا غير طبيعى يسارع بطلب تحويله إلى الطبيب ..وهكذا

ولو قارنا مثل هذه المهام ، بما يتلقاه من أجر ، لهالتنا الهوة ، مما جعله – في الغالب – لا يقوم ببعض هذه المهام ، فيبدو مقصرا في واجباته ، ويوجه إليه اللوم الشديد .

وإذا كان كليات التربية ، منذ التسعينيات قد حظيت بعد ذلك باستقطاب العديد من الطلاب المتميزين ، وإقبالا ملحوظا ، فلم يكن إلا لتغير فى المكانة

الاجتماعية للمعلم ، أو تغير فى مفاهيم الأجيال الجديدة ، فيما يتصل بمهنة التعليم ، وإنما حدث ذلك لاتزايد فى الإقبال لسببين ، أولهما أن خريجها كان هو الوحيد الذى يضمن الالتحاق بالعمل ، بل لقد كان هناك " تكليف " للخريجين بالعمل بوزارة التربية ، بينما معظم خريجى الجامعات يتخرجون فاقدين الأمل في العثور على عمل ٠ والسبب الثانى هو التزايد المستمر في الدروس الخصوصية وتزايد أسعارها ، والفرص الأكثر إتاحة للخروزج فى إعارة إلى إحدى بلدان النفط ، مما زاد من قدر المعلم ، وخاصة في زمن يُقَدر فيه الإنسان بمقدار ما يكون في جيبه !!

الأمر الثانى ، فى تفسير ما كان من تدن فى النظر إلى مهنة التعليم ، هو الاضطراب الشديد في مؤسسات إعداد المعلم نفسها ، وهو الأمر الذى لم تشهده مؤسسات إعداد المهنيين الأخرى مثل الحقوق والشرطة والهندسة والطب وغيرها ، ذلك أن مراحل التعليم مختلفة ، وكل مرحلة كانت تحتاج نوعية معينة من المعلمين يتم إعدادها في معهد خاص مناسب ، وفضلا عن ذلك ، فلم يكن القوم يعتبرون مهنة التعليم مثل سائر المهن ، تتطلب إعدادا علميا ومهنيا ، مثل الطب والهندسة والحقوق ، فيكون من الضرورى دراسة العلوم التربوية والنفسية ٠

وأدى اضطراب سياسة إعداد المعلم إلى أن نشهد العديد من الصيغ ، فمن مدرسة معلمين مركزية ، إلى مدرسة معلمين خديوية ، على مدرسة معلمين توفيقية ، إلى مدرسة معلمين سلطانية ، إلفى معهد معلمين خاص ،إلى دور معلمين ، إلى مدرسة المعلمين العليا ، إلى كلية المعلمين ٠

(٢٢)

وإذا كانت مؤسسات إعداد المعلم قد شهدت اضطرابا فى التنظيم والإنشاء ، فقد شهدت مدة الدراسة أيضا العديد من الاضطراب ، وخاصة في معاهد إعداد معلم المرحلة الأولى ، مما كان يسمى دور المعلمين ، ووصل الأمر إلى أن

يكون بالإمكان تخريج معلمين ، بعد الحصول على الإعدادية بثلاث سنوات فقط ، كى يُعَيّنوا فى المدارس الابتدائية ، مما كان يجعل فارق السن بينهم وبين التلاميذ بسيطا أذهب عنهم الهيبة وبعض التقدير والاحترام ، خاصة بالنسبة للتلاميذ صغار السن ، حيث يقيسون الأمر بما يرون عليه آباؤهم من كبر سن بعض الشئ ٠هذا فضلا عن التواضع الشديد فى المستوى العلمى ٠

وأدى كل هذا إلى أن تضم المدرسة بين جدرانها أنواعا شتى ، كل منهم ينتمى إلى فئة تختلف في تكوينها عن الأخرى ، بما يتصل بذلك من تباين فى الثقافة والتعليم والقيم والأعراف والتقاليد والمفاهيم ، فيكون تنازع ويكون تعصب مهنى ٠ ومن أشهر ما كانت المدارس تشهده ، ما كان يجرى بين معلمى اللغة العربية ، فهذه فئة تخرجت من دار العلوم ، وتلك من الأزهر ، وهذه من كلية التربية ، وتلك من آداب قسم اللغة العربية ، وكل فئة تنحاز إلى نفسها وتتعصب ، وهذا الأمر لم نكن لنجده مثلا بين خريجى الطب والحقوق والصيدلة وغيرها ، إذ مهما تعددت الجامعات ، فهناك أعراف واحدة ومقاييس متفق عليها ، ومستويات أكاديمية لا تتعدد ولا تتباين ٠

وكان من أبرز ما أحط بمهنة التعليم ، ما أثر عنها من أنها مهنة من لا مهنة له ، إذ كان أى خريج جامعى أو من المعاهد ، أو من الثانوى والفنى ، يمكن له أن يعمل بالتعليم ، بينما يستحيل ذلك ، مثلا " بالنسبة لمهنة المحاماة والطب والهندسة والصيلة وغيرها من المهن العالية ٠

وعلى الرغم من وجود معاهد للتأهيل المهنى والعلمى للمعلم ، لكن وزارات التربية والمعارف ، لم تكن " تدقق " فى هذا ف " كله عند العرب صابون " ، اعتمادا على مقولة خاطئة وهى أن كل من علم علما يستطيع أن يُعلِّمه للآخرين ، وبالتالى ، فلا حاجة لدراسة العلوم التربوية والنفسية ! ولا شك أن الف باء ما تحظى به المهنة أن تكون لها قواعد وأسس ممارستها ، وأن تكون هذه القواعد والأسس مبنية على بحث وعلم وتجريب واستقصاء وتحليل ، وما إلى

هذا وذاك من أصول العمل العلمى المنهجى ،وإلا عدنا إلى ما كان يعرف عندنا ب " حلاق الصحة " !!

إن هذا الجهل بأسس وقواعد لابد أن تقوم عليها مهنة التعليم بما يكفل لها الفاعلية العلمية والتربوية ما زال مستمرا حتى الآن مما يشكل فضيحة بكل المعايير ، فعلى الرغم من وجود عشرات كليات التربية ، فإن الدولة لم تعد تلتزم بالاعتماد عليهم ، وإنما تنشر إعلانا عاما فى الصحف – كصورة من صور تطبيق غبى للسياسة الليبرالية يمكن لأى خريج جامعى ، من غير كليات التربية أن يتقدم غليه وينجح ، ويصبح مدرسا ، وتنظم له دورة تدريبية عدة أيام ، بينما يجلس في البيوت آلاف من خريجى كليات التربية عاطلين ، بعد أن أنفقنا على كل منهم عدة آلاف من الجنيهات لتأهيله كى يكون معلما !!

بل إن مفكرا عظيما مثل طه حسين ، كان يسخر سخرية حادة من " الإعداد المهنى والتربوى " ، حتى إذا وصل إلى موقع الوزارة في عهد حكومة الوفد عام ١٩٥٠ ، وكانت مدرسة المعلمين العليا قد عادت عام ١٩٤٦ ، بعد أن كانت قد ألغيت عام ١٩٢٩ ، عندما أنشىء المعهد العالى للتربية ، قام بتحويل الأقسام الأدبية بالمدرسة إلى كلية للآداب ، والأقسام العلمية إلى كلية للعلوم ، ومن هذه وتلك ، وبعض المدارس العليا الأخرى أنشأ جامعة إبراهيم باشا (عين شمس الآن) ، وكان جهده لأن تكون بالقاهرة جامعة أخرى تضاف إلى جامعة فؤاد (القاهرة) عملا عظيما ، لكن هل كان من المحتم أ، يتم ذلك بذبح المعلمين العليا إلا تنفيسا عن ثارات قديمة كانت بين الجامعة والعلمين العليا شارك فيها طه حسين ؟

ومما يؤكد عشوائية التفكير في سياسة إعداد المعلم ، أن تنشأ لأول مرة كلية للمعلمين عام ١٩٦٥ بجامعة الإسكندرية ، دون تجهيز واستعداد ، حتى إننى لأذكر عبارة قالها الراحل الدكتور جمال الدين الشيال الذى كان عميدا لآداب الإسكندرية لأستاذى الراحل أيضا الدكتور أبو الفتوح رضوان ، الذى انتدب

عميدا للكلية الجديدة " صحوت يوما فإذا بى أجد لقيطا على باب كليتنا اسمه كلية المعلمين !!"

ولم تمر سنتان إلا وبدأت حركة إنشاء كليات أخرى ، فأنشئت كلية للمعلمين في طنطا ، وأخرى في المنصورة ، أيضا بالمنطق العشوائى نفسه ، مجرد عميد ، واختيار مبنى مدرسة متواضعة ، قد تكون مدرسة ابتدائية تكون مقرا ، بلا مكتبة ولا معامل ولا هيئة معاونة من المعيدين ، ولا أعضاء هيئة تدريس .

وعندما توحد مصدر إعداد معلم التعليمين الإعدادى والثانوى عام ١٩٧٠ فيما عرف بكليات التربية ، حيث كان التعدد يسبب نزعات وتعصبات وتحيزات داخل المدارس ، آملنا أن يستقيم الطريق ، وتصح الصنعة .

لكن الانتشار العشوائى بدءا من عام ١٩٧١ لكليات التربية في الأقاليم المختلفة ، بغير إعداد سابق من مبان وتجهيزات وأعضاء هيئة تدريس ، بذر بذور عجلة و" سلق " ، وأوجد مناخا يستحيل معه أن يكون صالحا لإعداد المعلم ، لأن معلم المعلم نفسه (أعضاء هيئة التدريس لكليات التربية) لم يكن متوافرا إلا بالندب .

ترى ، ماذا نتوقع من الحال التي يكون عليها أعضاء هيئة تدريس كثير من هذه الكليات ، عند الاختيار والتنشئة ؟!!

وعلى العكس من ذلك ، لو راجعنا كيفية إنشاء جامعة مثل جامعة أسيوط ، لوجدنا الاختلاف الصارخ ، حيث هُيئت لها المبانى ، وأُرسل المبعوثون إلى الخارج ليحصلوا على الدرجات العلمية العالية ، وبعدها بدأ التعليم في الجامعة ، وعندما تصح الأسس وتقوى ، تستطيع أن تطمئن إلى سلامة البناء ، وفى الجزء الذى كتبناه عن الذى جرى في الجامعات الإقليمية ، يرى القارئ الكثير من عوامل الإفساد والخلل الذى أصيبت به كليات التربية ، مما كان من الطبيعى معه أن ينعكس على عملية إعداد المعلم نفسها .

حتى ما يسمى بالكلية الأم تربية عين شمس ، حيث كانت هيئة التدريس مكتملة ، أو شبه ذلك في بعض التخصصات ، كان القبول لها من خريجي الثانوية العامة ، سنوات عدة يفوق طاقاتها الاستيعابية ، ذلك أن تصميمها الأول كان يستهدف أن تتسع لألف طالب فجاء عليها وقت ضمت أكثر من عشرين ألف ، والمساحة الكلية غاية في الضيق ، فكان لهذا أثره المؤسف فى تراجع في عملية التعليم وإعداد المعلم .

ومن هنا فقد كان طبيعيا أن يحدث تراجع فى القدرة على الإعداد الجيد للمعلمين ، خاصة وأن طبيعة النظام فى كليات التربية يضم كل من الإعداد التخصصى ، أى أن يدرس الطالب التخصص الذى سوف يكون مدرسا فيه ، سواء فى الدراسات الأدبية أو العلمية ، أو اللغوية ، بالإضافة إلى دراسة العلوم التربوية والنفسية ، بالإضافة إلى جرعة ثقافية .

وهذا النظام نفسه يبذر بذور الضعف والهشاشة فى التكوين ، فجملة ما يحصل عليه طالب التربية من علوم التخصص ، يساوى ثلثى ما يحصل عليه قرينه فى الكليات المماثلة فى الجامعات ،وهو ينظر غلى علوم التربية وكأنها " غريبة "عليه ، حيث يكون مندمجا فى تحصيل علوم التخصص ،وهذا وذاك يدفعه إلى أن يُقَصِّر فى التحصيل ،مما يضعف مكانته ويهز دوره العلمى والمهنى ، خاصة فى هذا العصر الذى يشهد تقدما معرفيا مذهلا ، يتطلب عدم الاقتناع بهذا الكم الضئيل الذى يحصل عليه طلاب التربية .

ولعل الأمر كان يمكن أن يكون أخف وطأة لو كان الإعداد فى علوم التخصص قد ترك فى كليات الجامعة مثل الآداب والعلوم ، فأهل مكة أدرى بشعابها ، بحيث تتفرغ كليات التربية لتعليم طلابها عددا من علوم التربية وعلم النفس .

لقد كان هذا مقبولا منذ عقود حيث كان المستوى المعرفى ما زال بسيطا تكفيه سنوات سنوات .

لو قارنا بين عدد من خريجى ما كان يسمى بالمعلمين العليا ، في العشرينيات والثلاثينيات ، والذى كانوا نجوم العلم والفكر والثقافة في مصر طوال هذه الفترة ، بمن تخرجوا من كليات التربية والمعلمين عبر العقود الماضية ، فلن تجد بينهم مثل هذه الكوكبة من رجال الفكر والعلم والثقافة ، باستثناء عدد محدود للغاية ، حيث تقدمت الجامعة لتحتل المكانة الأولى في صناعة النابغين والمفكرين والعلماء .

لا أقصد أن أُحمّل كليات التربية المسئولية ، فالحق ، أنه تراجع عام لثمرات العقل المصرى في التفوق والنبوغ ، في العقود الثلاثة الأخيرة ، نشير إليه في مواقع ومجالات عدة ، لكننا نفزع أكثر عندما يصيب مثل هذه التراجع والخلل المجتمعى هذه الفئة بصفة خاصة ، المعلمين ، فهم الذين نسلمهم فلذة أكبادنا عدة ساعات كل يوم ليبثوا في عقولهم المعرفة ، وفى قلوبهم القيم ، وفى أيديهم المهارات ، حتى إن التلميذ ، وخاصة في فترة الصغر ، ينظر إلى المعلم وكأن " إله " ، هو الوحيد مصدر المعرفة الصادقة ، ولو حاول أب أو أم أن تقول ما يخالف ما قاله المعلم ، فإن الطفل يهب مبديا احتجاجه بعبارة تنم بالفعل على مقدار التقديس الذى يحظى به المعلم .

(٢٣)

ولعل عاملا من العوامل الأخرى المهمة التى أضعفت قدرة كليات التربية على الإعداد الكفء للمعلم أن هذه الكليات أصيبت بما أصيب به الحال المصرى في السنوات الأخيرة من حيث التعيين بالواسطة ، في فئة المعيدين وخاصة قبل سيادة مبدأ التعيين وفقا لنظام التكليف ، فإذا بنا الآن نرى هذا الداء العام : مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ذوى علاقات قرابية من درجات مختلفة : الإبن ، أو الإبنة ، والزوجة ، والأخت والأخ ، وكليات التربية ليست فريدة في ذلك ، فمعظم المواقع في مصر أصبحت كذلك ، وهو ما يعبر عن تراجع ما يمكن أن نسميه " المجتمع الموضوعى " ، أى الذى يعتمد فى تنظيمه

وقواعده وعلاقاته على المعايير الموضوعية . ومن المعروف أن هذا مما يفرق المجتمع المتخلف القديم عن المجتمع المتقدم المعاصر ، وبالتالى فعدم قدرة المجتمع على تحكيم المعايير الموضوعية ، يمكن أن يكون مظهر بؤس ، وحدس بأن من المستحيل عليه أن يحرز تقدما ، فى هذا المجال أو ذاك ، على قدر ما يشيع فيه من قواعد موضوعية !!

ومما زاد الطين بلة ، هذا الذى حدث عام ١٩٨٨ في عهد الدكتور أحمد فتحى سرور عندما كان وزيرا للتعليم ، حيث أنشأ ما عرف بكليات التربية النوعية ، حتى وصل عددها إلى ما يقرب من العشرين كلية ، تضاف إلى عشرات كليات التربية القائمة فعلا أو التي استجد إنشاء بعضها ،وهو الأمر الذى تناولناه في موقع آخر من الدراسة الحالية ، ومثل هذا الأمر ، أعاد مرة أخرى ما كان سائدا من قبل من تعدد فئات المعلمين ،وبالتالى بذر بذور النازع والتحيز والتعصب .

ولابد أيضا أن نتذكر أعواما عدة كنا نرى فيها طوابير طويلة تبدأ منذ الفجر ، تقف على بعض قنصليات دول الخليج ، بحثا عن عمل ، وما كان يرافق هذا وذاك من مظاهر إهدار للكرامة وتصاغر ، حتى إذا حظى المتقدم بالجنة الموعودة ، واستقر في هذا البلد النفطى أو ذاك ، عاش على عكس ما كان أسلافه يعيشون ، مرهوبى الجانب ، ترتفع رؤوسهم إلى أعلى ، فهم قد جاءوا ليعلموا ويُنَوِّروا ، وأهل البلد المعار إليها المعلم يقدرون ذلك ويقرونه ، أما معلمنا منذ السبعينيات فقد نظروا إليه باعتباره أجيرا جاء ليحصل على مال ومعيشة لا يتوافران في بلده ، فهم – أهل البلد المعار إليها – سادة ، وهو كالعبد .

ومن نوادر الدهر أن تسمع عن معلم مصرى تمرد على هذا ورفضه ، لأن نظام " الكفيل ": يكبل العامل المصرى ويسلسله في مجموعة قيود لا يستطيع أن يفلت منها ، والقنصليات والسفارات المصرية ، حالها معروف

ومشهور من حيث مشاركتها الدولة الخليجية في إساءة المعاملة ، وأقسم بـــالله أننى خلال فترة قصيرة عملت فيها بإحدى الدول ، ولم أُكمل المدة والحمـــد الله احتجاجا ، واحتجت لتصديق القنصلية المصرية ، فاستعنت بآخر غير مصرى ، كى أنجز ما يخصنى من معاملات فى سفارة بلدى مصر !!

إن السنوات التي كان يقضيها المعلم المصرى في دولـــة خليجيـــة كانـــت تروضه على المذلة والخنوع والنفاق والطاعة العمياء ، وهو يجد نفسه مضطرا لتقبل ذلك ، لأن وطنه لم يضع من الشروط والمعاهدات والاتفاقيات ما يحفـــظ عليه كرامته ، فضلا عن يقينه أنه لا يجد ما يسد رمقه بالفعل في هذا الـــوطن المسكين ٠

فإذا ما بدأ المعلم المصرى في العودة ، عاد إنـــسانا يغلـــب عليـــه نمـــط الشخصية الاستهلاكية ، بحكم عاملين ، أولهما أن الموطن الخليجى نفسه الذى انهمر عليه المال بسخاء كبير ، فجأة ، لم ترتب له حياة تصنع منه مواطنـــا لا يكتفى بالاستهلاك ، وإنما يتعود المشاركة في الإنتاج ، ومعاشرة مجتمع يكون هذا نمط الحياة فيه ، عدة سنوات ، لابد أن يُحدث ما يسمى بانتقال أثر التدريب ، وتسرى عدوى الاستهلاكية في المعلم المصرى ٠

العامل الثانى نفسه ، أن الحال المـــصرى فـــي الفتـــرة الـــسابقة علـــى السبعينيات ، أبعدت الكثير من مظاهر الإنفاق الاستهلاكى عن السوق المصرى ، وغالبا نجد الإنسان الذى يعيش حياة يُحرم فيها من الكثير ، إذا انتقـــل إلـــى مجتمع آخر مغاير ، ، دون فترة تهيئة وانتقال ، يصاب بما يـــشبه " الـــسعار الاستهلاكى " ٠ ولو توقفنا لتحليل الحياة الاستهلاكية وأثرها على الشخـــصية لاحتجنا إلى المزيد من الصفحات والأوراق ٠

وإذا كانت وزارة التربية قد بدت كم يستجيب للطلب الملح على رفع مرتبات المعلم ، فإن الأمر قد سار وفق منطق يقوم على الإذلال والتركيع ، وهو مـــا عرف بارتباط الزيادة بمدى إحراز تقدم فى المستوى المعرفى والمهنى ٠

إن هذا فى حد ذاته مبدأ عظيم ولا يستطيع أحد أن ينكره ، لكن تمادى الوزارة نفسها فى تعيين المعلمين على سياسة الإعلان ، وفتحه لأى خريج جامعى ، دون الاقتصار على خريجى الكليات التى أقامتها الدولة لإعداد المعلم ، يحرم المعلم من البداية من قناة مهمة تضعه فى قلب الأصول المعرفية والمهنية للعمل .

ووفقا أيضا لفلسفة " آليات السوق " التى تحكم عالم المال والتجارة ، فقد تخلت الوزارة عن مبدأ " التعيين " أصلا لوظيفة مدرس ، ولجأت إلى ما يسمى بالعقود المؤقتة ،ومثل هذه العقود تعد مما يسمى بعقود الإذعان ، حيث يفرض صاحب العمل شروطه ، ولا قبل للمعلم المتقدم أن يعترض ، ليملى تعديلا أو شروطا أويطلب مميزات ، ف "اللى مش عاجبه ، الباب يفوت جمل " ، حيث يعلم أولوا الأمر أن المتقدم الذى لابد أن يكون قد عانى من البطالة مضطر أن يذعن .

وفى مثل هذا العقد أيضا ، نجد المرتب متدن إلى حد كبير ، مع افتقاد مزايا مفروض أن يتمتع بها العامل مثل التأمين والمعاشات . إنهم يسعممون هذا الأسلوب الذى يشيع فى القطاعات الخاصة ، دون وعى بأن وظيفة المعلم فى مثل مجتمعنا تختلف إلى حد كبير ، من حيث ضرورة شعوره ببعض الاطمئنان والثقة ، وإلا فسوف يجد نفسه دائما " على كف عفريت " ، فيشعر بقلق دائم ن أنه ممكن أن يُطرد فى أى وقت ،ومن الممكن ألا يُجَدد له العقد !

المشكلة أن المبدأ ربما يكون صحيحا ، لكن فى مجتمع مثل مجتمعنا الآن فهو يضر أكثر مما ينفع ، ويمكن أن يصبح مبدءا فعالا فى مجتمع تتيح فيه حركة التنمية تنوعا وتعددا وكثرة فى فرص العمل ،وبالتالى لا يسعر المعلم بالضعف الشديد إزاء صاحب العمل ،وتصبح المسألة قائمة على التفاوض والمساوة بين طرفين ، إن لم يكونا متساويى القوة ، فعلى الأقل لا تكون الفجوة

بهذا الاتساع الرهيب الواقع فى مصر ،وهو ما يجعلنا نؤكد أن الوضع يـؤدى بالعقود إلى أن تصبح عقود إذعان !

وهنا يمكن أن يكون لنقابة المعلمين دور ملحوظ فى التوسط بين الطرفين ، بحيث تحمى المعلم من سوء الاستغلال .

وفضلا عن ذلك ، فإن ما شهدناه فى صيف ٢٠٠٨ كان أقرب إلى الهزل وما كان جادا ،ذلك أن قد كان ضروريا أولا تنظيم برامج تدريب وتعليم وتجديد ، تشغرق عدة أسابيع لا عدة أيام كما حدث ، وكأن العملية شكلية ، وإلا ففـى ماذا كانوا المعلمون يُمتَحنون فيما سمى باختبارات الكادر ؟ لم يكن هناك إعداد علمى وخطة أخذت وقتها فى الإعداد والتجهيز ، فإذا بمهازل تحدث فى لجان الاختبار ، وإذا " بمنظر " المعلمين أنفسهم يثير السخرية والاستهزاء !!

ومن مظاهر الهزل التى أظهرتها النتائج ، ما جاء علـى لـسان بعـض المعلمين على صفحات جردية البديل ، فى عددها الصادر فى ٢٠٠٨/١١/٥ ، فعدد من المعلمين فوجئوا عند إعلان نتائجهم بارقام جلوس لهم غير تلك التـى دخلوا بها الامتحان ، مما يشير إلى النتيجة ليست نتيجتهم ،وليس هذا مبالغة ، ف " ميلاد خليل إبراهيم " مدرس أول اللغة الإنجليزية بشرق القاهرة ، فوجئ بنتيجة الكادر تقول إن مادة تخصصه هى اللغة العربية للمحرة الإعدادية ، رغم أنه لم يُدَرِّسها طوال حياته ، وأنه لم يجتز مادة اللغة العربية ومـادة الكفـاءة التربوية ، وأيضا مادة اللغة الإنجليزية !!

أما " محمد سعد ، مدرس تجارى بمدرسة ثانوية للبنين بالمنصورة ، فوجئ بنتيجته باعتباره مدرس زراعى ، وبرقم جلوس مختلف عن رقمه . ومـدرس ثالث ذكر أنه حضر الامتحان ، لكنه فوجئ بالنتيجة تقول إنه راسب وأن سبب الرسوب هو غيابه ؟!...وهكذا .

وإذا كان لكل مهنة ، بل وكل حرفة ، نقابة تقوم بالتنمية المهنية لأعضائها ، وتأمين مستقبلهم بعد الخروج إلى المعاش ، وتقديم بعض الخدمات الضرورية

مثل الإسكان والرحلات والترفيه ، والدفاع عن مصالح الأعضاء تجاه أصحاب العمل وملاكه ، فإن ما أشرنا إليه من قبل ، من حيث نشوء نقابة المعلمين في أحضان السلطة ، والحرص على أن يكون النقيب هو نفسه وزير التربيـــة أو الوكيل أو شخص آخر يحتل موقعا عاليا في القيادة الحكومية ، فرّغ النقابة من طبيعتها ، وجعل منها أداة سيطرة وهيمنة ، مما أشاع روح الخضوع والطاعة العمياء والخنوع .

وفضلا عن هذا فعندما يلمس المعلم أن لـــيس وراءه ظهـــر يحميـــه إزاء السلطة ، وتعبر عن طموحاته ، ويبث لها شكواه وآلامه لتعمل علـــى حلهـــا ، وليس أدل على ذلك من أن الضجة التى أحدثتها اختبارات الكادر ، لم نـــسمع شيئا من نقابة المعلمين ، ليس هذا فحسب ، بل كذلك بالنسبة لمعظـــم قـــضايا التعليم ، لا يشعر المعلم أن نقابته له صوت مسموع أو حتى موجود ! ولا شك أن من شأن استمرار مثل هذه الأحوال وما يرتبطبها من مشاعر إحباط ، مـــن شأنه أن يولد مشاعر أخرى تتضح بالكراهية والحقد ، والرغبة في الانتقـــام ، فلا يجد المعلم أمامه للتنفيس إلا هذا التلميذ المسكين الذى يذهب ضحية ظلـــم المجتمع للمعلم !!

(٢٤)

ما الذى جرى للتعليم الأجنبى فى مصر* ؟

منذ أن بدأ التدفق الكبير للأوربيين إلى مصر منذ أواخر عهد محمد علـــى فى منتصف القرن التاسع عشر ، بدأت بعض الجاليات تعمل لمستقبل أبنائها ، وذلك بإنشاء مدارس خاصة بهم ، دون نظر إلى ما كان فى مصر من مدارس ، على الرغم من أن التعليم المصرى نفسه اتجه إلى التعليم بلغة أجنبية ،

---

* جريدتا الدستور ، والمصريون فى ١٨، ٢٥ / ١/ ٢٠٠٨، ٢٠٠٩/١/١

إنجليزية أو فرنسية ، لكن هؤلاء أرادوا أن يستغلوا ما كان لهم من امتيازات فى الولايات العثمانية ، بحكم ما كان من فرمان يجعلهم ذوى معاملة خاصة فلا يحاكمون إلا أمام ممثليهم ، بحيث يكاد القنصل الأجنبى فى كل ولاية أن يكون هو الحاكم الحقيقى لبناء جاليته ٠

من هنا اختار الأجانب أن تكون لهم مدارسهم الخاصة ، وفيها أخذوا يُعلمون وفقما يريدون ، لا يجرؤ مسئول مصر ، مهما علا شأنه ، فى وزارة المعارف أن يطلب النظر والمراقبة لما يجرى داخل المدرسة الأجنبية ، وبالتالى يدرس التلميذ فى هذه المدارس تاريخ الأوربيين وجغرافيتهم وديـنهم ولغتهم ، لكن لا شأن له بما يتصل بالبلد المقيم فيها من تاريخ ولغة ودين وجغرافيا ٠

رسَّخ من هذا أمران ، أولهما : الضعف الشديد لحكام مصر ، خلفاء محمد على ، مثل عباس الأول وسعيد وإسماعيل وعباس الثانى ، وحسين كامل ، ثم فؤاد ، بل لقد زاد الطين بلة أن بعض هؤلاء الحكام ، وخاصة سعيد وإسماعيل كان يسخو بدرجة ملحوظة على هذه المدارس بإهداء الأراضى الواسعة ، والمنح العينية ، والهبات المالية الكبيرة ، فى الوقت الذى كانت فيه معظم المدارس المصرية تشكو الفاقة وضيق ذات اليد وقلة الحيلة ٠

أما الأمر الثانى ، فهو ما ساد من قانون " خلدونى " – نسبة إلى ابن خلدون – يقضى بأن " المغلوب مولع بتقليد الغالب " ، إذ لما كنا أمة ضعيفة ومتخلفة ، واجتمعت القوى المهيمنة منذ عام ١٨٤٠ على أن تعود مصر من حالة النهوض الحضارى الضخمة التى شهدتها أيام محمد على إلى ما كانت عليه من تخلف وتراجع ، بل ووقعت بعد ذلك فى براثن الاحتلال البريطانى لتكتمل حلقات القهر والسطو الاستغلال ٠٠نقول لما كان هذا الحال ، لم تقتصر المدارس الأجنبية على تعليم أبناء الأجانب ، بل بدأت تفتح أبوابها لعدد غير قليل من أبناء المصريين ٠

ترى أى فئات الشعب المصرى هى التى بدأت تتجه إلى المدارس الأجنبية ؟

إنها الحركة التى نراها دائما فى كل مكان وفى كل زمان .. الفئات المتيسرة ماديا واجتماعيا ، الحريصة على وجود علاقات ود وصداقة مع قوى السيطرة والهيمنة ، بحكم ترابط المصالح ، فهؤلاء الأثرياء المصريون بحاجة إلى مساندة السلطة ، كى تحميها من أى مكروه أو عرقلة ، والسلطة نفسها بحاجة إلى هذه الطبقة صاحبة النفوذ الاجتماعى على أبناء الشعب ، فتيسر للأجنبى مزيدا من السطوة والهيمنة . وبطبيعة الحال فإن تعلم أبناء الأغنياء فى المدارس الأجنبية ، يماثل بينهم وبين الأجنبى ، لغة وتقاليد وعادات وطرق تفكير .

وغنى عن البيان أن فى قولنا هذا لا نقطع باتباع " كل " الأغنياء هذا السبيل ، ولكن نرجح توجه الغالبية هذا التوجه .

وإذا وضعنا فى اعتبارنا كيف أن الطفل عادة يكون " مادة خامة " مستعدة لأن تتطبع بما يؤثر فيها ، أدركنا دلالة الفكرة المؤكدة أن شخصية الإنسان إذ تتكون وتتشكل بناء على جملة المؤثرات التى تمر به ، وخاصة ذات الطابع التعليمى من حيث قيامها على دراسة وعلم ومعارف وقيم واتجاهات وميول ومهارات ، أدركنا ، كيف عملت هذه المدارس على تشكيل نوعية من المصريين تعرف تاريخ أوربا ولا تعرف تاريخ مصر والعروبة والإسلام ، تتحدث بلغة أجنبية وتأنف التحدث بالعربية ، وإن تحدثت بها ، تحدثت بلكنة معوجة .. وهكذا

الأخطر من كل هذا ، ما يقر فى عمق شخصية المصرى المصنوع فى معاهد التعليم الأجنبى ، من فكرة ضعف الأمة وتخلفها ، وأن لا حول لها ولا قوة ، وأن " الآخر " هو الأقوى ، وهو الأعلم ، وهو الأفضل ، وهو الذى يجب أن يكون له القرار ، وأن من العبث أن نفكر فى مقاومته ، إذ لا قبل لنا بذلك

،واستمرار هذا ، يساعد على تقويته ، بل ونشره ، فإذا به يشيع حتى بين من لم يتعلم فى مدارس أجنبية .

ومن هنا فقد رأينا حرص المسئولين الأجانب على أن يقوموا هم أنفسهم بمبادرة إلحاق أبناء المصريين عامة ، وأبناء الأرستقراطية المصرية خاصة ، ولعلنا نتذكر كيف أن مدرسة مثل " كلية فيكتوريا " بالإسكندرية كانت تستقطب بعض من صاروا حكاما لا فى مصر وحدها ،بل فى بعض الدول العربية ، ولعل أشهرهم ممن تعيهم الذاكرة الملك حسين ، الملك السابق للأردن .

وإذا كان مفهوما أن يقيم الأجانب المقيمون فى مصر مدارس خاصة بأبنائهم ، فإن الذى يستثير التساؤل حقا هو مجئ " إرساليات دينية غربية " لنشر التعليم فى مصر ، ذلك لأن مثل هذه المدارس (مثل الفرير ، وساكر كير – القلب المقدس – ونوتر دام ، والجزويت ، وغيرها) لا تقوم بمهمة التعليم وحدها وإنما تقوم " بالتبشير " ، وأين ؟ فى بلد غالبية أهله من المسلمين ، والجزء الآخر من المواطنين ، مسيحيون ، يتبعون المذهب الأرثوذكسى ، إلى غير هذه الإرساليات التى كان معظمها كاثوليكيا ، وعندما انضمت أمريكا إلى الركب ، بدأ طوفان البروتستانتية .

إن الطلاب المصريين من المسلمين ، يؤمنون من غير شك – بحكم عقيدتهم – بنبوة عيس عليه السلام ، فماذا يعنى التبشير بينهم إلا أن يكون إخراجا لهم من دينهم ؟!

والطلاب المصريون من الأقباط هم مسيحيون بطبيعة الحال ، وإن اختلف مذهبهم ، فبما يبشرونه هؤلاء القادمون الجدد إلا بتهجيره من الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية أو البروتستانتية ؟

لقد أدرك بطريرك الأقباط فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر الهدف الخبيث لمدارس هذه الإرساليات ، فكان يحض الأقباط على عدم الذهاب إليها ، بل وما تعيه الذاكرة ، ما ذكره المفكر القبطى الراحل الدكتور وليم سليمان فى

مقال ما زلت أذكره نشر بمجلة الطليعة فى أواخر الستينيات ، أشار فيه إلى احتجاج البطريرك فى نقاش بينه وأحد المسئولين فى الإرسالية الأمريكية ، بأن المسيحيين فى مصر يعرفون المسيح قبل أن توجد أمريكا على خريطة الدنيا ، مؤكدا بذلك أن الهدف الدينى لم يكن وحده هو الباعث لهؤلاء ، بل كان هناك كذلك هدف تجارى واقتصادى ، يتخفى وراء الهدف الدينى .

ويكفى لبيان خبث التخطيط الأمريكى ، أنهم أول ما فكروا فى فتح مدارس ، كان للبنات ، وفى عقر دار الصعيد ، وكان ذلك أواسط القرن التاسع عشر !!

كان تعليم البنات بصفة عامة ما زال غير مرحب به فى مصر من قبل أكثر القطاعات الأهلية بحكم تركة التخلف الضخمة ، وكان الصعيد أكثر مناطق مصر ابتعادا عن أن يحظى بخدمات تعليمية تتناسب وعدد سكانه .

ومن واقع دراسات أنثروبولوجية وثقافية ونفسية ، فإن الذى تكون له حظوة " البدء " ، وافتتاح المجال ، يكون له الأثر الأبرز ، مما يؤكد لنا أن ما أنشأه الأمريكان من تعليم للبنات فى الصعيد فى هذا الوقت المبكر من التاريخ ، كان لابد له أن يكون أفعل الأثر وأبرز التوجيه والتشكيل .

وهكذا أراد القوم أن "يلعبوا " على تلك الأرض البكر للغاية ، فييسر لهم ذلك النفاذ إلى ما يريدون ، وكأن هذا الجهد ، سكين اتجهت لقطعة زبد !!

ولعلنا نتنبه إلى أن الجامعة الأمريكية التى أنشئت فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى ، كانت بفعل إرسالية دينية بروتستانتية أيضا ، وكان أستاذى الراحل الدكتور أبو الفتوح رضوان ، والذى كان مؤرخا للتعليم بارزا ، يؤكد أن بدء إنشاء الجامعة الأمريكية قد بث الخوف فى قلوب السلطات البريطانية ، حيث يدركون أن الجهد التعليمى يؤسس للنفوذ والسلطة والتشكيل والتكوين ، ومن ثم خشوا أن يزاحمهم النفوذ الأمريكى ، بعد أن نجح الاحتلال الإنجليزى فى زحزحة النفوذ الفرنسى الثقافى الذى كان مهيمنا فى مصر ، ومن هنا فقد

أوعزوا للسلطات المصرية أن تنتهز فرصة ما كانت الجامعة الأهلية فى مصر تعانيه من تعثر وتناقص التمويل وتناقص الإقبال عليها ، فتروج لضم هذه الجامعة إلى الحكومة ، حيث أن وجودها تحت مظلة الحكومة يمكن أن يتيح للإنجليز فرصة المراقبة أحيانا والتوجيه غير المباشر أحيانا أخرى ، فكان ما كان من انضمام الجامعة الأهلية المصرية عامة ١٩٢٥ إلى سلطة الدولة .

ودارسو تاريخ التعليم في مصر يعلمون من غير شك كيف أن مصر على يد محمد على منذ أوائل القرني التاسع عشر أخذت تعُبّ من ينابيع التعليم الأوربى الحديث ، مع الحرص على " تعريب " هذا العلم ، وترجمة عشرات الكتب الأجنبية إلى العربية ، وعندما استُقدِم معلمون أجانب لتعليم العلوم الحديثة للطلاب المصريين ، كان هناك حرص واضح على أن يصحب كلا منهم مترجم يترجم الشرح بالأجنبية إلى العربية ، ومن هنا كان تقدم مذهل ، لولا ما حدث من إغارة أوربية على تجربة النهضة المصرية كى توأد وتقع في سبات عميق !

وعندما جاء الاحتلال البريطانى عمل عن طريق عملائه ومحبيه في سلطة التعليم على جعل التعليم لكل المقررات باللغة الإنجليزية ، تحت الدعوى الشهيرة وهى أن اللغة العربية قاصرة عن مجاراة التقدم العلمى والتقنى المعاصر ، ومن ثم فإن التعليم باللغة الإنجليزية يتيح الفرصة للمصريين أن يواكبوا التقدم العلمى . والغريب أنه مرت على العمل على التعليم بلغة أجنبية بعد سنوات قليلة من الاحتلال عدة عقود ، ومع ذلك ظل المصريون متخلفين ، لا يستطيعون هذه المواكبة المأمولة !!

(٢٥)

لم تفكر الحكومة المصرية فى أن تراقب ما يحدث داخل المدارس الأجنبية إلا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى أواخر الثلاثينيات ، لكنها لم تنجح فى ذلك ، حيث أن عقد معاهدة ١٩٣٦ ، التى سميت معاهدة الشرف والاستقلال ، لم

ينجح حقيقة فى تحجيم النفوذ الأجنبى عامة والنفوذ الإنجليزى خاصة ، وربما كان للحرب العالمية الثانية أثر فى تقليص حجم المدارس الألمانية ، وهى بطبيعتها كانت قليلة ، وكذلك المدارس الإيطالية .

كان الجهد الحكومى الرسمى يتجه إلى ضرورة تدريس اللغة العربية ، وأن يكون لطلاب المدرسة الأجنبية من المصريين المسلمين الحق فى دراسة دينهم ، حيث كانوا طوال العقود السابقة على بدء ظهور هذا السعى الحكومى فى أواخر الأربعينيات من القرن الماضى ، يدرسون الديانة المسيحية ، وكذلك أن تكون رقابة على تدريس المواد الاجتماعية من تاريخ وجغرافيا ، بحيث يتم التعليم فيها ، تدريجيا باللغة العربية ! لكن هذا السعى لم يؤت أكله ، وظلت هذه المدارس تدرس ما تريد أن تدرسه .

فى جلسة بإحدى الهيئات الثقافية ، حيث كنت أشدد على ما أصبحت اللغة العربية تعانيه من كثرة المدارس الأجنبية وانتشارها ، عارض أحد الأساتذة الحضور مستندا في حجته إلى الإشارة إلى بعض كبار المفكرين ، وكيف أنهم فى غالبيتهم قد تعلموا فى مدارس أجنبية ، فهم قد تعلموا فى مؤسسات تعليمية مصرية بلغة أجنبية ، ومع ذلك أصبحوا مبرزين فى أسلوبهم عندما يكتبون ، وعندما يتحدثون ، بلغة عربية غاية ما تكون الفصاحة والطلاوة اللغوية .

لكننى نبهت إلى أمر كان قائما ثم اختفى الآن مع الأسف ، هذا الأمر هو أن الكثرة الغالبة من المتعلمين كانوا يبدؤن سلم التعليم بأن يذهبوا إلى الكُتّاب فيحفظوا قدرا لا بأس به من القرآن الكريم ، وبذلك نضمن لهم استقامة اللسان ، وصحة الفهم العربى ، حيث رضعوا من ثدى الثقافة العربية الإسلامية " رضاعة طبيعية " ، فعندما تكون هذه هى البداية ، لا نخشى بعد ذلك مما يتلقاه التلميذ من تعليم بلغة أجنبية ، مع أننا نظل على رأينا بأن هذا غير ضرورى ومضر .

وكان أبرز مثال قفز إلى ذهنى على الفور ، الراحل الكبير الدكتور زكى نجيب محمود ، الذى قضت ظروفه العائلية أن يدرس فى مدارس أجنبية ، لكن الذى يقرأ له يتصور أنه خريج التعليم الأزهرى ، وقد سألته بنفسى عن هذا ، فلفت إلى ما ننبه عليه وهو خاص بالسياق الثقافى العام ، فقد كان هناك اهتمام واضح لدى الشباب بالاطلاع على عيون الأدب العربى الأصلية ، وهنا أيضا يصبح الأمر منضبطا ، وكأن المتعلم قد تم حقنه " بمصل واق " ضد ما يكون من فيروسات التعليم الأجنبى .

ومن كان يطلع على كتابات عالم الكيمياء الراحل الدكتور أحمد زكى الذى كان أول من رأس تحرير مجلة العربى الكويتية عام ١٩٥٨ ، وتعلم فى مدارس كانت تعلم باللغة الإنجليزية ، وكانت الكتابات فى موضوعات علمية بحتة ، يخيل إليه أن الكاتب هو الجاحظ أو البحترى ؟!

وقد غير قيام ثورة ٢٣ يوليو المسار ، فالإرادة الوطنية بدأت تتشكل ملامحها وتتخذ مجرى الفعل الوطنى الذى يتغيا المصلحة المصرية ومصلحة أبناء مصر الحقيقية ، فى ضرورة دراسة لغتهم القومية العربية ، وما يكون من ديانة أبناء المسلمين ، وتعلم ما يخص التاريخ المصرى والعربى والجغرافيا المصرية والعربية .

ثم تجئ المناسبة الأهم فى تطور التعليم الأجنبى ألا وهى العدوان الثلاثى (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) فى أكتوبر عام ١٩٥٦ على مصر ، فقد انتهزت الدولة الفرصة لتقوم بعملية " تمصير "، وإن شئت الدقة فقل : " تأميم " لمعظم المدارس الأجنبية فى مصر ، تلك المدارس التى جُمعت فيما بعد تحت مظلة هيئة أُنشئت باسم " المعاهد القومية " .

وعلى الرغم من وطنية القرار ونبل الدافع ، إلا أن مسار الأحوال فيما تلا ذلك من أعوام ضيّع الكثير مما كانت تتميز به هذه المدارس ، فعلى الرغم مما نددنا به من آثار سلبية لهذه المدارس على الثقافة العربية والإسلامية ، لكن هذا

لا ينبغى أن يُغَيّب عنا جوانب أخرى إيجابية كانت لهذه المدارس ، وخاصة من حيث " البيئة التعليمية " ، تلك البيئة التى عليها معول كبير فى المساهمة فى تحقيق ما نبتغيه من أهداف ومقاصد تعليمية وتربوية ، فقد كانت مدارس واسعة المساحات ، تزخر بإمكانات هائلة من حيث نسبة الأرض الخضراء ، والملاعب ، والمعامل ، وغرف الأنشطة المدرسية المختلفة ، وتعليم الآداب الاجتماعية ورقة المعاملة • بل إن عددا منها كان يضم سكنا لبعض المعلمين و سكنا خاصا بناظر المدرسة •

هذا فضلا عن " إتقان " عملية التعليم والتعلم ، وحسن النظام ، ودقة الامتحانات وموضوعيتها ، والتشديد على ارتفاع مستوى المعلمين ، وكفاءة الإدارة المدرسية ، وما كانت تتميز به من نظافة وحسن ترتيب وتنسيق ومظاهر جمالية متعددة ، حتى أن بعض هذه المدارس ، كانت تعتبر أكثر تميزا من أى جامعة فى مصر ، وخاصة فى وقتنا الراهن !!

هل يمكن أن يتعارض هذا مع تحول المدارس إلى " المصرية " ؟

كلا ، لكنها يد الإهمال التى تمتد لتعبث بكل خطوة شريفة المقاصد ، وطنية النوايا ، فشيئا فشيئا أصيبت به هذه المدارس طوال الخمسينيات والستينيات بالفيروس نفسه الذى بدأ يهاجم جسم التعليم المصرى ، فتجعله أداة إفساد للشخصية وتخريب للتعليم ، من حيث تعيين البعض وفقا للعلاقة الشخصية لا وفقا للكفاءة ، والتناقص التدريجى للمساحات الخضراء ، واقتلاع غرف النشاط ، والسكن الخاص الداخلى ، والتزايد المستمر فى كثافة الفصول ، وما سار فى هذا المنحى المحزن حقا ، المؤسف فعلا •

ما لا يقل عن ذلك أهمية ، ولو أنه لا يعد عنصرا من التعليم الأجنبى ، لكنه ارتبط بالموقف من هذا التعليم ، ألا وهو الموقف من تعليم اللغة الإنجليزية فى المدارس العامة ، حيث اتخذت خطوات غير مسئولة بتقليص تعلمها ، فى عملية مؤسفة من الخلط بين ما يكون لنا من موقف سياسى يستدعى مواجهة

وعداء مع أصحاب هذه اللغة وبين المصالح العلمية المصرية ، إذ ما كان ينبغى أن يؤدى عداؤنا للإنجليز والأمريكان إلى ما حدث من تقليص لمساحة تعليم اللغة الإنجليزية ، فالحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أولى بها كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معبرا عن وجوب انفتاح العقل الإسلامى على ثقافة الغير ، يعبّ مما فيها من معارف ومعلومات ، طالما هو يحافظ على ثوابت دينه ، ولا نظن أن تعلم اللغة الإنجليزية كان مما يتعارض مع الثوابت الدينية أو الوطنية .

وأذكر أن مسئولا تعليميا كبيرا رحل عن دنيانا منذ مدة ، وهو الأستاذ أحمد خاكى ، حيث كان مسئولا عن تعليم اللغة الإنجليزية أشار فى جلسة فى أواسط الثمانينيات ، كنت أحضرها ، ذكر أن الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كانت أحد العوامل فى تراجع تعليم اللغة الإنجليزية فى مصر ، حيث كان عدد من السوريين من أنصار هذا !!

وكعادتنا فى تخلف طريقة التفكير ، وخاصة على المستوى القومى العام ، مع الأسف الشديد ، من حيث التراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، إذا بالسبعينيات من القرن العشرين تشهد عودة إلى كثافة التواجد للتعليم الأجنبى تزداد يوما بعد يوم ، مع تزايد النفوذ السياسى لقوى الهيمنة الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى بلغ هذا المد الذروة في السنوات الأخيرة ، فإذا بالإرادة الوطنية تكاد أن تكون مرهونة بالإرادة الأمريكية ، وأدى الوقوع في براثن الهيمنة الأمريكية تهاون أخذ يزداد مع مر السنين مع دولة الكيان الصهيونى على أساس أن الرضا الإسرائيلى أصبح لدى عرب اليوم هو الطريق إلى كسب الرضا الأمريكى ، وهم بحاجة إلى هذا وذاك لأنهم يعلمون علم اليقين أنهم لو تُركوا دون الحماية الأجنبية لطارت عروشهم وكراسيهم .

وإذا بظاهرة لم يكن لها وجود فى العهد الملكى ، ألا وهى ما أصبح معروفا بمدارس اللغات ٠٠٠مدارس مصرية ، لكن التعليم فيها يتم باللغة الأجنبية ، وهى بالفعل لا نستطيع القول بأنها جزء من التعليم الأجنبى ، لكنها كانت تعززه وتؤازره وتتسق معه التأثير السلبى على الهوية والثقافة العربية الإسلامية ٠

ومن هنا فإننا لم نقصد بالحديث عن " التعليم الأجنبى " ، تلك المعاهد والمدارس المملوكة للأجانب ويُعلِّمون فيها بلغتهم الأجنبية فقط ، وإلا فإننا لا نستطيع القول بأن التعليم الأجنبى قد انتشر في مصر ، لكن ما يهمنا بدرجة أساسية هو " الفلسفة " التي تقوم عليها المؤسسة التعليمية ، والأهداف ، والتوجهات ، وغير هذا وذاك مما يشير إلى أن المؤسسة لا تكون أجنبية فقط بلبس القبعة ، ولكنها تكون كذلك إذا كان المثال أمامها خارج الديار ، والهوى في قلوبها مع " الخواجات " ، لا من أجل النهج نهج العلم الحديث والتقنيات الحديثة فحسب ولكن من أجل التماثل والاحتذاء !

يحدث التعليم بلغة أجنبية بعد ما بذلت جهود وطنية حثيثة ، ومعارك ساخنة بين أنصار الاحتلال ، والموهومين بفكرة ألا تقدم يمكن أن تحرزه مصر إلا إذا استمر تعليم العلوم المختلفة بلغة أجنبية وخاصة الإنجليزية ، وبين القوى الوطنية ، بدءا من عام ١٩٠٧ لتعريب التعليم المصرى ٠

ودخلت الدولة على الخط ، تسعى إلى المنافسة ، لا إلى المقاومة ، فتنشىء ما عرف منذ عام ١٩٧٩ بالمدارس التجريبية للغات ، وهى مدارس حكومية ، لكنها أيضا ، وبأموال المواطنين المصريين ، وعلى أرضهم آلتي تملكها الدولة ، تُعلِّم باللغة الإنجليزية !

(٢٦)

والكارثة الأكبر أن " الأزهر " ، حامى حمى اللغة العربية ، قد دخل على الخط فأصبحت له معاهد تعلم كذلك باللغة الإنجليزية ٠٠وترتسم على شفاهنا

ابتسامات عندما نسمع " سيد مكاوى " يغنى " الأرض بتتكلم عربـــى ٠٠" لا ، ياشيخ سيد يرحمك الله ، لم تعد الأرض المصرية تتكلم عربى !

ولو أننا أحرزنا نتيجة هذا وغيره من الأمثلة التي سوف نشير إليها تقـدما علميا واضحا ، ومشاركة في إنتاج التقنيات الحديثـة ، وتطـورا ونهـضة ، لسكنت الخواطر وهدأت النفوس ، لكن التخلف مستمر ، بل ونكاد أن نقول أننا في حال تقهقر !

ومنذ السبعينيات أيضا إذا بجامعة مثل الجامعة الأمريكية التى كانت كما مهملا فى مؤسسات هذا التعليم ، تصبح اليوم " درة التعليم " فى مصر ، وتُذكَر كأحد المعايير التى تؤكد علو الكعب ورفعة المكانة ، والحظوة التى لا مثيل لها ، ويصبح أمل كل أب وأم في مصر أن يتبرك أبناؤهم ببركـة درة التعلـيم ، حيث يوقنون أن أبواب الحظ والعمل والكسب سوف تفتح لهم على مصراعيها ، بعكس الحال لو تخرج أحدهم من جامعة مصرية !!

كان أبرز ما ساد من سئ الآثار من عودة اللغة الإنجليزية كى تكون هـى لغة التعليم ، هو بدء الانقطاع بين الأجيال الجديدة وبين موروثنا الثقافى حيـث تحولت اللغة العربية وكأنها لغة هيروغليفية أو لاتينية قديمة ، يـصعب فـك طلاسمها ، وذلك كان من أقوى الأسباب التى جعلت الأجيال الجديدة تنـصرف تماما عن القراءة لطه حسين والعقاد والمنفلوطى وزكى نجيب محمود وأحمـد أمين ولطفى السيد ، وغيرهم من عظماء الفكر والثقافة ، بل أصـبحت هـذه الأسماء مجهولة لدى هذه الأجيال ٠

وإذا ينقطع الحبل السُّرى بين الأجيال الجديدة وبـين المـوروث الثقـافى العربى الإسلامى ، ينفتح الباب على مصراعيه لما يحل محله من ثقافات أخرى ، ويا ليت هؤلاء الذين أتقنوا لغة أجنبية عن طريق التعلم بها قد اتجهوا بالفعل إلى المظان العملية الأجنبية يَعبون منها ، فتنتشر المعرفة العلمية الحديثة ، لكن ذلك لم يتم بكل أسف ، وبكل أسى !!

وبالتدريج ، تبدأ بعض قسمات الشخصية المصرية فى الانمحاء ، ذلك أن الشخصية القومية هى جُماع الموروث الثقافى فى جزء كبير منهـا ، بـل إن تراجع قيمة هذا الموروث بدأ يؤثر فى تقييم كثيرين لأبعاد الزمـان والمكـان الخاص بمصر والمصريين ، ويكفى الإشارة لأمر قد يبدو شكليا ، لكنه بـالغ الدلالة على ما نقول ، أن معلم اللغة العربية الذى كنا نسميه – غالبا " الشيخ " فلان ، قد أصبح الآن يسمى " المستر " فلان !!

ومن المؤشرات المحزنة حقا فى التعليم الجامعى المصرى أن تشديدا قـد ساد على ضرورة التمكن من اللغة الإنجليزية حيث أصبحت امتحانات "التويفل " معيارا أساسيا لقبول الطلاب في مرحلة الدراسات العليا ، وهذا أمر لا يمكن أن نقلل من قيمته ، فمعرفة لغة أجنبيـة لطالـب هـذه المرحلـة ضـرورى ..ضرورى للغاية .

لكن هذا الاهتمام ، وتلك الضرورة ، ما كان ينبغى لهما أن يكونا العكس من ذلك بالنسبة للغة القومية ،إذ ما المانع أن تكون هناك معايير أخرى إضافية تشدد على إتقان اللغة العربية ؟ هل هذا يتعارض مع ذاك ؟

لقد سمعت من عضو هيئة تدريس فى قسم اللغة الإنجليزية بإحدى كليات التربية يقول أنه قد بدأ يدرس قواعد اللغة العربية حتى يمكن أن يكون مـاهرا فى ترجمة الكتب الإنجليزية ، وهذا إنسان ذو بصيرة حقا لأن فهم الإنجليزية أو غيرها من لغات أجنبية ، وخاصة إذا كنا بصدد ترجمة لا يستقيم بمجرد إتقان اللغة الأجنبية وحدها ، بل لابد من إتقان اللغة المترجَم لها كذلك ؟

ومن نكد الدنيا حقا ، أن واحدا مثل الدكتور فتحى يـونس أسـتاذ طـرق تدريس اللغة العربية بتربية عين شمس ، كان قد نجح فى تقرير مقـرر علـى طلاب الدراسات العليا التربوية بالكلية باسم " الكفاءة اللغوية العربية " من أجل "تحسين " موقف طلاب هذه المرحلة في اللغة العربية ، فإذا بما سُمى بتطـوير

كليات التربية يلغى مثل هذا المقرر ، حيث تتضح لنا علامة من علامات هذا التطوير المشبوه !

وإذا كانت مدارس مصرية خاصة قد تولت التعليم باللغة الإنجليزية ، فقد ظهر نوع جديد ، ما سمعنا به في كتب الأولين ، ألا وهو ما يسمى بالمدارس الدولية ، والدبلومة الأمريكية ، وكثير من هذه المدارس هى مدارس مصرية حيث يملكها مصريون ، لكنهم حصلوا على تراخيص من الخارج بحيث يُعلِّمون وفقما تكون عليه بعض المدارس في هذه الدولة أو تلك ، والغالب هو النموذج الأمريكى ، اتساقا بطبيعة الحال مع مدى النفوذ الأمريكى سياسيا واقتصاديا .

يحدث هذا وغيره كثير ،مما سار على الدرب نفسه ، في الوقت الذى تقف فيه سلطات التعليم بالمرصاد لكل من تسول له نفسه أن ينشئ مدرسة تنهج نهجا إسلاميا ، أى تزيد من جرعات تعليم القرآن واللغة العربية ، حيث كان من الطبيعى إزاء هذه الهجمة للتعليم الأجنبى أن تستنفر نفرا ممن ما زالت لديهم بقية ضمير وطنى وحس دينى أن يسعوا إلى إيجاد حركة تعليمية مقاومة ، فهنا تبرز العقبات والمشكلات ، ويكثر التفتيش وتغلوا الطلبات ، حتى ينتهى الأمر بتغيير نهج المدرسة أو إفشالها ، ليستمر النهج الأجنبى هو السائد !

لا أقول هذا ادعاء ، فبجوار منزلنا بالنزهة بمصر الجديدة ، مدرسة كانت قد أنشئت باسم " الجامعة الإسلامية " فإذا بهذه الحرب الرسمية تضع المتاريس ، وينتهى الأمر بأن تكون المدرسة ، عضوا آخر في كتيبة التعليم باللغة الأجنبية !

كذلك ، فقد كنت قد تلقيت دعوة منذ عدة سنوات ، وكذلك نفر من الزملاء ذوى المرجعية الإسلامية من أحد البارزين في عالم الصناعة بغية الاستنارة برأينا في كيفية إقامة مدرسة تربى وفق للنهج الإسلامى ، باعتبار ذلك صورة من صور الزكاة عن أرباحه ، وبعد مناقشات واجتماعات ، تبين لنا وتبين

لأصحاب الشأن أن الدولة لن تترك هذا يمر بسلام ، فالتهم جاهزة ، أبرزها التخويف بصلة ما بالجماعة المحظورة ، مع أن الرجل بعيد تماما عنها ، وكذلك نحن ، أو اتهام بتوفير بيئة للتطرف الدينى ، الذى يساعد على توليد العنف والتعصب ، فالإرهاب والعياذ بالله !

ماذا فعل القوم بعد أن تبينت لهم سماء سوداء ؟

تيقنوا من أن خير وسيلة لتحقيق الهدف المُعَرقَل هى أن يحصلوا على رخصة أجنبية ليفتتحوا مدرسة أجنبية ، حتى يهربوا من الملاحقة الحكومية ، حيث أن مثل هذه المدارس يمكن أن تعمل تحت الحماية الأجنبية ، بعدما كانت قد ألغيت عام ١٩٣٦ ، فتركَنا القوم وتركناهم ، ولم أعد أدرى ماذا حدث بعد ذلك !!

وابتدعت الجامعات المصرية ، منذ عدة سنوات ، نوعا من الدراسة داخل بعض الأقسام في بعض الكليات ، يُعَلِّم بلغة أجنبية ، نظير رسوم مرتفعة ، فإذا بهذا يدرس " تجارة إنجليش " ، كما سبق أن أشرنا في الجزء الخاص بمجانية التعليم ، وتسأل عن العلة ، غير مسألة مزيد من الخطوات للالتفاف على مجانية التعليم ، فإذا بالرد : أن هناك الآن البنوك الاستثمارية والأجنبية وعديد من الشركات المماثلة ، وكل هؤلاء لا يتعاملون إلا بالإنجليزية ، فحتى يجد المتعلم في هذه الكلية أو تلك فرصة عمل ثمينة ، عليه أن يدرس بهذه اللغة الأجنبية .

المنطق وجيه ، والحجة منطقية حقا ، لكن السؤال هو : ولماذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية أجنبية بهذه الدرجة وعلى هذا المستوى ؟ هل لو اتجه اقتصادنا إلى الاقتصاد الإنتاجى الوطنى ، لا الوقوف عند حدود الاقتصاد الريعى والخدمى ، أفلا يصبح قادرا على إتاحة فرص عمل مصرية عربية لأبناء الجامعات المصرية ؟

هنا يتضح لنا البعد السياسى للمسألة ، فأصحاب الشأن في هذا المجال ، كما تشير مجريات الأحوال ، لا يؤمنون بالقدرة المصرية الوطنية ، ويقابلون التطرف الذى كان قائما بإدارة الدولة لكل شئ ، بأن يقوموا ببيع كل شئ للقطاع الخاص ، والذى جزء منه أجنبى ، بل إن المصرى منه غالبا ما يكون توجهه كذلك أجنبى !

إننى أتعامل مع أحد البنوك الخاصة الوطنية المصرية ، ومع ذلك فكل خطابات البنك لى مكتوبة باللغة الإنجليزية ، وأتساءل بينى وبين نفسى : إذا كان البنك يتعامل مع جهات أجنبية في الخارج أو حتى بالداخل ، واضطر إلى استخدام اللغة الإنجليزية ، فقد يكون له عذر ، لكننا هنا مواطنون مصريون ، لم لا يخاطبنا بلغتنا الوطنية ؟!

أقول هذا لأن هذا الانتشار الواسع في دوائر العمل التي لا تتعامل إلا بلغة أجنبية ، تولد الحاجة المستمرة إلى خريجى التعليم الأجنبى أو التعليم المصرى الخاص بلغات ، وفى الوقت نفسه ، تنغلق الأبواب ، وتضيق المساحات أمام خريجى مؤسسات التعليم المصرية الوطنية !

وإذا كانت الدولة قد أعلنت أنها لا تستطيع أن تقوم وحدها بعبء التعليم الجامعى ولابد من مشاركة القطاع الخاص ، فقد أدى بها هذا إلى إصدار القوانين المنظمة لذلك ، وتم بالفعل إقامة عدد من الجامعات الخاصة ، إلا أن " الحمى الأجنبية " كان لها أن تسارع إلى الظهور هنا كذلك ، فإذا بنا نرى جامعة بريطانية ، وأخرى فرنسية ، وثالثة كندية ، ورابعة ألمانية ..إلخ ، لتتحول المسألة إلى ما يشبه " الوباء " ، لدرجة أننا أصبحنا يمكن أن نتوقع أن نرى مسجدا فرنسيا وآخر دانماركيا ، لينتهى الأمر بوجود حكومة صينية أو يونانية !!

إنها جامعات في الحقيقة مصرية ، أصحابها مصريون ، ولو كانت أجنبية حقا لرأينا فروعا لجامعات أجنبية في مصر كما رأينا في بعض دول الخليج ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

(٢٧)

ما الذى جرى لأساتذة الجامعات* ؟

اتصلت بها تليفونيا ساعيا إلى الاطمئنان عليها ، فهى من تلاميذى المجتهدين فى إحدى كليات التربية ، وعاتبتها أنى لم أرها منذ مدة ، ولم تهاتفنى أيضا منذ فترة ..

فإذا بها تقول : إنه النظام الجديد الذى يوجب " التواجد " ما لا يقل عن سبع ساعات لأربعة أيام فى الأسبوع ، مع أن عدد المحاضرات قليل ..

فلما سألتها : ماذا تفعلون فى هذه الساعات إذن وأنا أعلم علم اليقين ، أن الغرفة لا تسع إلا لشخص واحد (٢×٣) ، لكن حُشر فيها أربعة ، والمكان يخلو من المكتبة ، وبالتالى يستحيل على أى من أعضاء هيئة التدريس أن يفتح كتابا ليقرأ أو يمسك قلما ليكتب ، " فالرغى " هو الوسيلة الأساسية لتمضية الوقت ، فضلا عن الأحاديث التليفونية بالمحمول ، طالبا أو مطلوبا وكذلك الزوار المستمرين من الطلاب والباحثين والأصدقاء؟

قالت : لا شئ !! ولو كان المنزل قريبا ، أو حتى السوق ، لأتيت معى ببعض الخضار أجهزه للطعام ، بدلا من الانتظار لحين عودتى مساء إلى البيت ، فأكون متعبة ولا أستطيع أن أفعل شيئا لأسرتى ، حيث أصبحنا نعيش على الأكلات السريعة الجاهزة ، مع ما هو معروف عن أضرارها ! قلت لها سائلا : وما الذى يجبركم على هذا ؟

---

* تحت النشر فى إحدى الصحف .

قالت بحكم الاستمارة التى وقَّعناها بقبول النظام حتى تُصرف لنا الزيادات فى المرتب التى وعدونا بها مشروطة ، حيث أن المرتب الحالى لا يكفى أكثر من أسبوع أو اثنين ، كما لابد أنك تعرف هذا !!

وقالت ما هو أفظع من ذلك ، فعميد الكنية ، قد عين فريقا للمرور على المكاتب للتفتيش على من هو حاضر ، ومن " زوغ " ، حتى يُكتب اسمه فى قائمة المحرومين من " الحوافز الهلالية " ، بل والمرور على قاعات التدريس للتفتيش على الأساتذة للتأكد أنهم موجودون ويُدَرّسون أم لا ؟ وتبليغ إدارة الكلية فورا ، ويضطر عضو هيئة التدريس ، أن يتابع الأمر بنفسه ، فقد يسهى " المفتش " فيكتبه من الغائبين أو يكتبه فى عدد أقل من المحدد ، ويسأله كما عادل إمام " اسمى مكتوب " ؟!

سألتها : ولم ترضون بهذا ؟ لِم لا تحتجون ؟ لِم لا تمتنعون ؟

قالت : إننى تلميذتك ،وأحمل الفكر الذى تحمله ، والتوجه الذى تدعو له ، ولكن بحكم شغلى لأدنى درجات أعضاء هيئة التدريس ، لا أستطيع أن أفعل ذلك وحدى ، لأن الجميع قد رضخ واستكان ، وإن فعلته وحدى فسوف يعتبروننى مُحرِّضة على الخلل بالنظام وتعطيل العمل ، وبالتالى يمكن أن أُحَوّل إلى التأديب !

ها هنا مربط الفرس ، عندما يقول الفرد أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك " وحده " ، وأنه لا يضمن إن تحرك ألا يجد نفسه منفردا بمثل هذا التمرد ، فيرضخ ويستكين ، ذلك أن الجمهرة الكبرى غير راضية ، بل وساخطة ، لكن كل واحد يردد الحجة نفسها : لا أستطيع أن أفعل ذلك وحدى ، مع أن كل واحد لو تشجع ووقف وقفة اعتراض واحتجاج ، فسوف يجد أنه لم يقف وحده ، بل عشرات ، ولو صمد هؤلاء العشرات لأصبحوا مئات ، ولو صمد هؤلاء لصبحوا آلافا ، ولو صمد هؤلاء لرضخ الطغاة وركع المستبدون ، بدلا مما هو

حادث الآن ، فنحن الراضخون ، ونحن الركع السجود ، لا لله هنا وإنما لفرعون ذى الأوتاد ، الذين طغوا فى البلاد فأكثروا فيها الفساد !

وهذا الذى قالته تلميذتنا ، إنما هو نقطة من بحر ، أو قل محيط ، فلقد أصبح الأمر أدخل فى باب السخرة التى اكتملت كثير من أركانها ، والقادة الفراعين متيقنون أن ما أمروا به سوف يكون ، وسوف يستمر ، لأن الناس قد فقدت المناعة ..ولم تعد قادرة على المقاومة ، من كثرة الإرهاق الذى أثقل كاهل الجميع ، لا أساتذة الجامعات فقط ، بل المواطنمين جميعا على وجه التقريب ، إلا إذا استثنينا شريحة النّهابين والنصابين وحاملى الدفوف ،ورافعى رايات التهليل والتصفيق حتى لمن يخنقون ويقهرون !

قادة النظام الجديد ومفتوه ، لم يعودوا يسمعون الشكاوى والصرخات والاحتجاجات ، لأنهم أصبحوا على دراية جيدة بطبيعة النظام الحاكم الذى دأب على النظر إلى احتجاجات الناس باعتبارها "شغبا " ، واعتبار إبداء الآراء المغايرة والمواقف الجديدة محاولة " لوى دراع " ، والحاكم المستبد لا يقبل هذا المنطق ، فهو الذى يرى وحده ، وهو الذى يقرر وحده ، وهو الذى يعرف مصلحة البلاد وحده ... درجة من درجات " الشّرك " المعاصر ، وما على الجميع إلا الطاعة والرضى !

ومن ثم فإن قادة التعليم ومؤسساته مطمئنون أن هذا الموجات الاحتجاجية التى تتبدى فى مقالات أو وقفات أو بيانات ، هى نقش على الماء ، لا تلبث أن تزول بعد ثوان ، فضلا عن تيقن قادة التعليم ، أن جماهير الأساتذة لا رأى لهم فى اختيارهم ، حتى يكون لهم تأثير فى رحيلهم ، بل بالعكس ، إنهم أصبحوا يعرفون أنه كلما كثرت الاحتجاجات والمعارضة لوزير أو مسئول ، كلما ضمن البقاء ، لأن الاستجابة إلى الاحتجاجات هى رضوخ " ولوى دراع " ، وهذا ليس من العقيدة السياسية القائمة !!

ومن أطرف الصور التى تستحق أن تندرج فى فئة " الضاحك الباكى " أن رئيس قسم ملّ ما هو مطلوب منه من المتابعة والمراجعة للاستمارات ، وفى قلبه طِيبة ملحوظة ، فكثيرا ما ينادى سكرتيرة القسم ، بعد أن دربها على " العملية " مطالبا إياها بملء الاستمارات ، مع التوصية بالتنويع فى إعطاء الدرجات على كل بند من بنود الاستمارة ، فمرة ممتاز ، ومرة جيد جدا ، وإقلال من جيد ، فما تحت ، وتدريبها على ألا يأخذ كل عضو نفس الدرجة أو التقدير فى كل بند ، وفى كل استمارة ، فهنا أيضا يكون التنويع مطلوبا !!

نظام ، بتركيبته الشاذة ، يبذر بذور الغش والخداع ، ويقنن للشكل دون المضمون ، تماما كما كنا نسخر من العمل فى المكاتب الحكومية ، حيث يحرص نظام العمل على بقاء الموظف على مكتبه عددا معينا من الساعات ، بغض النظر عما يعمل ، حتى ولو كان يحل الكلمات المتقاطعة أو يقرأ جريدة ، أو يتسلى بأى شئ !

روى صديق أنه كان يحضر اجتماع لجنة فى إحدى الهيئات الثقافية ، ومجمل العمل يدور حول المهمة نفسها التى تقوم بها كليات التربية ، وكان عميد الكلية التى بها الصديق حاضرا بحكم عضويته ، فسأله عضو : أنا الآن خارج الكلية يا سيادة العميد ، أمارس هنا عملا يعزز دورى فى الكلية ، فما هو وضعى بالنسبة لمقاييس النظام الجديد لربط الأجر بالأداء ؟ ولم يستطع العميد أن يعاند منطق العضو السليم ، وحجته الدامغة للنظام اللامعقول ، فأقر الرجل بأن العمل القائم لابد من اعتباره وتقديره !!

ترى هل قال العميد هذا صدقا أم لأنه هو أيضا عضو فى هذه اللجنة التى تجتمع بعيدا عن الكلية ، وتابعة لهيئة مغايرة كثيرا ؟!

بدءوا هذا عام ١٩٩٤ ، عندما تم إلغاء " رائحة ديمقراطية " كانت باقية ، حيث كان اختيار العميد بالانتخاب ، فأصبح بالتعيين ، نظير بعض الزيادات المالية ، ويصدق المثل الشهير " أُكلنا يوم أُكل الثور الأبيض " ، الذى أخشى

من ملل بعض القراء من كثرة استخدامه ، لكن ، ما العمل يا قارئنا العزيـــز ، ونحن لا نتعلم من تجربة الأمس لتصحيح وضع اليوم ، والتحسب ليوم الغد ؟!

يقوم بعض " أحرار الجامعة " بالدعوة إلى الاضراب أو التجمع للاحتجاج ، فلا يستجيب إلا عشرات ، من بين آلاف ، مع أنهم لا يهتفون هتافات عدائية ، ولا يُكَسِّرون ، ولا يحملون الحجارة والرصاص ، بل كثيرا ما يكون الاعتصام أو الاحتجاج أو الاضراب " صامتا " ، ومع ذلك ، فـــالجمهرة الكبـــرى مـــن أعضاء هيئة التدريس رضيت أن يكونوا هكذا : " يشخط " فيهم عسكرى الأمن المركزى ، فيفرون ٠٠٠ يرسل إليهم " هلال " هذا الأمر أو ذاك ، فلا يناقشون ويعترضون ويطلبون التعديل ، إلا هؤلاء " الأحرار " ٠٠لكنهم قليلون ، ومـــن هنا أخذت مكانة أستاذ الجامعة تتراجع ، وتتبدد هيبته ، وكلمته غير مسموعة ، خاصة وأن قوى الأمن تحيط به من كل مكان ٠

(٢٨)

أبدا ، ليست المشكلة هى لقمة الخبز وحدها ، التى يمكن أن يستند غليهـــا البعض فى تبرير رضوخ مقيت ، وخنوع مذل ، وإنما " القيمة الشخصية " و" الكرامة الجامعية " ، والدور الطليعى الذى يجب أن يكون لأســـتاذ الجامعـــة ، وهو لو تمسك بمثل هذه المقاصد ودافع عنها واستمات فى الـــدفاع ، لجـــاءت معها لقمة العيش ، بل و " وجاتوهها " !

وهم إن استمروا على هذا النهج من حيث الخنـــوع والمـــسايرة ، فـــسوف يجدون كثيرين يصيحون فى وجوههم " تستهالوا " !!

لا أستطيع أن أصور للقارئ مقدار الرهبة والتقدير الذى كنا نشعر به ونحن طلابا فى الخمسينيات ، تجاه أساتذتنا ٠٠كنا نتصور أنهم ملائكة ، أو أنصاف آلهة ، مع الاعتذار – دينيا – عن هذا التشبيه ، وتبرز على الفور صور أساتذة عظام من أساتذة الفلسفة والاجتماع وعلم النفس فى آداب القاهرة ، برحمهم الله جميعا : يوسف مراد ، زكى نجيب محمود ، أحمد فؤاد الأهوانى ، عثمان أمين

، مصطفى الخشاب ، توفيق الطويل ، ومتعه الله بالصحة والعافية ، الدكتور مصطفى سويف ،وغيرهم ٠

أين أمثال هؤلاء الآن ؟

كلا ، لم يعد هؤلاء الذين كنا ننظر إليهم ونحن طلاب باعتبارهم شموع التنوير والشجاعة والرفعة والتقدير ، أساتذة للجامعات ٠٠لقد أصبحوا " موظفين " بدرجة أستاذ ، لا نقول هذا للتقليل من مكانة " الموظف " ، ولكن لأن أستاذ الجامعة المفروض أنه " قائد " و " رائد " يسوق المثل ويقدم القدوة في الشجاعة واحترام الذات ، فإذا افتقد كل هذا ، فكيف يمكن أن نثق فيه مربيا ومعلما نسلمه آلافا من شباب الأمة ، قادة العمل فيها كي يربيهم ويعلمهم فيكونون نسخة منه : متواضعو القيمة ، حانيو الرؤوس ، لا ينطقون إلا بما يعبر عن المطاوعة والمسايرة ، أما إذا رأوا ما لا يرضى به الضمير المهنى ، تبدو ألسنتهم وقد قطعت ، وعقولهم وقد أصيبت بالسكتة !!

لكننا لا نريد أن نغفل مجموعة من العوامل والسياقات التى جعلت من مثل هذا وذاك ، مما ذكرن ومما لم نذكر ، وكأنه مما يدخل فى باب " الجبر الذاتى " ، على رأى أستاذنا الراحل زكى نجيب محمود ٠

فمنذ سنوات قليلة هلت علينا وزارة التعليم العالى بما يسمى ب " تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس " ، وكما نقول دائما فى مثل هذه الأحوال من حيث التسليم بصحة المبدأ وسلامته ، نكرر القول أيضا بصفة مستمرة ، أن أعظم المبادئ ، يمكن أن تنقلب إلى عكسها إذا لم تتوافر الشروط الأساسية لتطبيقها ، حتى ولو فى حودها الدنيا ٠

لقد كان هناك تمويل ضخم أغرى البعض من الواصلين على أن يروجوا للمشروع ويسوقوه ، فلما نضب ضرع البقرة أو الجاموسة ، بدأ الحماس يفتر ،وتغلب عليه الشكلية ، ويثور تساؤل : من يدرب من ؟ فكم ممن لم يكونوا مأهلين لذلك مارسوا العمل ، ليثيروا بذلك مئات من أعضاء هيئة التدريس

سخرية واستخفافا بما يتم ، لكن الجميع ، كالعادة ، استسلموا ، لأن القانون أصبح يلزمهم بالمرور على عدة دورات حتى يستحق وضعه الوظيفى !

المصيبة أن قانون الجامعات لسنة ١٩٧٢ كان قد أوجب على كل عضو هيئة تدريس أن يتلقى ، ضمن برنامج تأهيل أعضاء هيئة التدريس عددا من الساعات التى تستغرق عادة ثلاثة أسابيع مستمرة ، فى علوم التربية وعلم النفس ، على أساس أن الحصول على " الشهادات العلمية " أيا كان مستواها ، لا يضمن دائما " حسن التعليم " ، والقدرة على نقل المعلومات إلى الطلاب ، وقطعت بعض الجامعات سنوات طويلة فى هذه الخبرة التى كانت تتطور وتنمو مع مر السنين ، فلماذا تركوا هذا النظام ، وابتدعوا النظام الجديد ؟ ألم يكن من الأفضل تقييم الخبرة السابقة ، وبحث ما قد يكون فيها من أوجه قصور والتفكير فى تلافيها ،وفيما يمكن أن يجعلها أفضل ؟ لكنه العقل غير العلمى الذى يحكم قيادة التعليم الجامعى ، وهو ، والحق يقال ، متوارث فى الحكم لدينا على وجه العموم ، بهدم ما يكون قائما وإحلال بدله ، من غير دراسة للخبرة السابقة ، بل هو ليس متوارثا فحسب ،وإنما هو ايضا " شائع " ، حتى أصبح بالإمكان وصفه بأنه " ظاهرة " !

لكنك لو تابعت كيف أصبح عضو هيئة التدريس يُختار الآن ، بدءا من أولى درجات السلم " معيد " فسوف تتساءل معى على الفور " إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر ؟ " .

كنت فى سلسلة أخرى من المقالات ، عما جرى فى التعليم قد أشرت إلى سوءات عديدة فى تكوين كليات التربية ونشأتها ، فإذا بزميل فاضل " الدكتور محمد شرف " يكتب لى أن المسألة لا تقتصر على كليات التربية ، حيث من العسير عقلا ومنطقا أن تنفرد بما اشرنا غليه من صور فساد ، ففى بعض كليات الحقوق ، يستغل بعض ضباط الأمن فرصة وجودهم ومكانتهم ،

فيواصلون الدراسات العليا بحكم أنهم إذ يتخرجون فى كليات الشرطة يكونون حاملين لدرجة الليسانس فى الحقوق .

وهم بحكم " السطوة الأمنية " يستثمرون ما لهم من وضع فيحصلون بكل يسر على التسهيلات اللازمة ، ويستطيعون أن يحصلوا على الماجستير والدكتوراه ، ربما فى أقل فترة ممكنة ، مما يتيح لهم الانتقال من السلك الأمنى إلى سلك أساتذة الجامعات ، بل ويصل بعضهم إلى موقع العمادة ، أو قل يكون مثل هؤلاء هم الأكثر تأهلا لاقتناص المواقع العليا فى القيادات الجامعية !

وبدون تعميم ، فلابد أن يشيع البعض من هذه " العينة " مناخا يتلاءم مع التكوين والتنشئة فى أجواء الأمن بما تحمله هذه الأيام من التشكيك فى الآخرين واختراق العوالم الخاصة للآخرين ، وكتابة التقارير ، وإشاعة أجواء الطاعة ، وما إلى هذا وذاك مما لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل عما يُتوقع فى أجواء يسيطر عليها من يمارسون " الأمن " تحت مظلة النظام القائم ، حيث أن هناك بلدانا أخرى يشيع جوها الأمنى مناخ سكينة واستقرار وطمأنينة ، لأنه أمن " وطن " ، وليس أمن " نظام " ، بل إن أمن الوطن هو أمن النظام فى مثل هذه البلدان ، التى لابد أن تكون من البلدان المتقدمة !!

وكان شغل الوظائف الخالية بالجامعات يتم عن طريق " الإعلان " بحيث يكون هناك تنافس حقيقى ، وتستطيع الجامعة أ، تختار أفضل العناصر .

الغريب أن هذا النظام كان ساريا طوال العهد " الاشتراكى " فى مصر ، فلما أوغلت فى التقدم إلى عالم الرأسمالية (وإن كانت مما يمكن بعض أهل الخبرة والاختصاص ، بالرأسمالية المتوحشة)، إذا بالجامعات تلجأ إلى نظام " التعيين بالتكليف " ،وهو نظام يتناقض مع النهض الرأسمالى .

أصبحت الجامعات وفق هذا النظام تغذى نفسها من داخلها مع الأسف الشديد ،وترتب على ذلك ثلاث سوآت:

أولا ، حرمان الجامعة مما هو معروف فى عالم الوراثة ، حيث من المفضل التزاوج بين أصول متباعدة لتتم الاستفادة أكثر ،ومن ثم فقد حرمت الجامعات من اجتذاب عناصر أعدت فى جامعات أخرى ، بل وفاقم هذا ، التضييق بشدة على الاستعانة بعضو هيئة تدريس من جامعة أخرى !

ثانيا ، ما نراه فى بعض الكليات من " تحريك " الأمور قبل التخرج حتى يتم الدفع بهذا أو ذاك من أبناء المحظوظين ليتصدر قائمة الخريجين فيتم تعيينه معيدا ! فضلا عما يحدث من توسيع نطاق التعيين عندما يُراد أن يُطال من جاء ترتيبه متأخرا من أبناء المحظوظين من الأقارب أو أبناء أصحاب السلطة ، أو العكس ، فإذا بنا نلمس تضييق نطاق التعيين ، حتى يُحال بين بعض غير المرغوب فيهم وبين التعيين !

ثالثا ، هناك ممن لم يحالفهم الحظ بالتكليف ،وخرجوا للعمل فى السوق من يواصلون الاجتهاد والبحث والدراسة ، فيحصلون على الماجستير والدكتوراه ، لكن نظام التكليف قد سد الطريق أمام هؤلاء ، ففترت همم البعض عن مواصلة البحث والدراسات العليا ، حيث من حقه أن يتساءل بينه وبين نفسه : ثم ماذا بعد ما دام الطريق أصبح مغلقا ؟!!

(٢٩)

ونجئ مرة أخرى للعقبة الكأداء ، ألا وهى ما يجعل المجتمع الذى يعيش شروخا ضخمة فى منظومته القيمية ، " مُعديا " بحيث يصيب سائر لمنظومات بالعطب والخلل ، فعلى الرغم من روعة نظام الإعلان عن الوظائف والدرجات الخالية بالجامعات ، وقيامه على مبدأ المنافسة لاختيار أفضل العناصر ، نجد البعض – أحيانا – ما يُفصّل فى شروط الإعلان بحيث لا تنبطق إلا على أفراد بعينهم ،ويحرم متميزون جديرون بالوظيفة من شغلها !!

وإذا أردنا تفسيرا لما شاع بين كثير من الأعضاء مع الأسف الشديد من " تصاغر " ، فسوف نجد الباب قد انفتح على مصراعيه على كثير من الأسباب

والعوامل ، مما يحتاج إلى دراسة مستقلة ، لكننا كنا قد أشرنا إلى أبرز هذه العوامل فى ثلاث مقالات سابقة نشرناها عن " السطوة الأمنية فى الجامعات " ، مما لا نجد معه مجالا للتكرار ، فقط لابد أن نؤكد أن شدة الضغط والقهر من أعلى واستمرارها عددا طويلا من السنوات ، يرسخ لمَنْهَجَة هذا الأسلوب فى القيادة والإدارة ، فإذا بكل مستوى ، إذ يشعر بأنه مقهور من أعلى ولا يستطيع أن يعترض ، يعوض هذا بأن يمارس القهر على من يصغره فى المستوى الوظيفى ، ومن هنا يدهش الإنسان حقا ، عندما يرى قياديا " يتفرعن " على من هم دونه ، بينما لو رأيناه وهو يتعامل مع من يعلوه ، فكأنه مجرد " ذيل " يتحرك بتحرك من يملكه ، مطأطئ الرأس ، لا يملك من الاستجابة إلا " حاضر " و " آمين " و " أوامرك يا يا باشا " !

وإذا كانت الجامعات قد عرفت منذ زمن بعيد ما يعرف باللجان الدائمة للترقيات ، حيث تمثل ما يشبه " القضاء " العلمى الذى يحكم لهذا العضو بالترقى إلى درجة أعلى أو عليه بألا يرقى ، لكن نظرية الأوانى المستطرقة تبرز بقانونها المعروف ، فالتراجع الكبير الذى تشهده بلادنا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود ، قد عرف طريقه إلى ما يفترض أنه أغلى وأعلى وأرفع خلايا الجسم الجامعى ..

كنا فى أوائل الثمانينيات نجتمع كلجنة يصل أعضاؤها إلى خمس وعشرين عضوا من أقدم الأساتذة فى التخصصات التربوية والنفسية ، وعندما تُحال بحوث عضو إلى لجنة من ثلاثة ، يُطلب من كل منهم أن يقرأ تقريره أمام الجميع ، ويُناقَش فيه ، لِمَ أعطى هذا التقدير أو ذاك ، وقد لا تقتنع اللجنة مجتمعة برأى اثنين وتقتنع برأى العضو الثالث وحده ، فترجحه ، وقد تطلب من هذا المُحكِّم أو ذاك تخفيض تقديره أو العكس ، رفعه ، فكانت بذلك أقرب ما يكون إلى العدل والموضوعية والشفافية .

ثم إذا بخطوة تُتخذ إلى وراء ، ويتم تحكيم أعضاء من خارج ، ولا يحضرون بالضرورة ، ويترجمون تقديراتهم إلى درجات ، وما يكون للجنة العامة إلا جمع درجات المحكمين الثلاثة واستخراج المتوسط ، ولا دور لها – عمليا – إلا التسليم ،حتى كان بالإمكان لمُحَكِّم أن يتفق مع زميله على الخسف بالمتقدم ، أو العكس ، فيتم ما يُراد بكل أسف !!

ولا نريد المزيد من التفصيل لما حدث من تطورات ، ولكن لنتوقف قليلا أمام التراجع " الهلالى " الأخير ...

طلبوا من جميع الأساتذة أن يكتبوا على " النت " بياناتهم العلمية كاملة حتى يمكن اختيار اللجان بتشكيلها الهلالى الجديد .

سألت أستاذا كبيرا سمعت أنه لم يتقدم ببياناته ، لِمَ لَمْ يتقدم ؟ فأجاب : لِشَكِّى الكبير فى معايير الاختيار ...إن هذا الذى سيفعلوه ، مما ينطبق عليه القول : كلمة حق يراد بها باطل ، ذلك لأن أحدا – غير مسئولى الوزارة – لن تتوافر لديه بيانات الجميع ، فيحكم ، إن كان الاختيار قد تم بالفعل وفق المعايير العلمية أم لا ؟ وهذا بالفعل ما حدث ، تم اختيار هذا أو ذاك ، مما لا نشك فى قيمة بعضهم ، لكن السؤال يرتفع : ولماذا لم يتم اختيار لان وعلان ،وهو لا يقل قيمة علمية عمن تم اختياره ؟

وكان الوضع السابق يحتم اختيار رئيس اللجنة بالانتخاب من قِبَل أعضائها ، فتم إلغاء هذا ليجئ الاختيار من أعلى بالتعيين ، اتساقا مع المنظومة القائمة ، ألا يكون لرأى هذه الفئة أو تلك القول الفصل فيمن يقودهم .

وانتهى الأستاذ الكبير من رده على سؤالى بقوله : أنه سأل : من الذى سوف يختار الأعضاء والرؤساء ؟ فلما عرف ، قال فى نفسه : أبشر بطول سلامة يا مِرْبَعُ ، خير لى أن أجلس على " الرصيف " بكرامتى ، من أن أستقل مركبا أعرف مقدما أنه سوف يبحر فى بحر الظلمات ، دون أن يفسر لى ماذا يعنى بالظلمات هنا ؟!

وهكذا ، لم تترك فيروسات التشويه المنظومةَ الجامعية ، حتى هذا الموقع الذى نظر إليه الجميع باعتباره " خط الدفاع الأخير " !!

وإذا كانت " الأستاذية " هى أعلى مراحل السلم الوظيفى فى الجامعات ، لكنها لم تكن تعنى أبدا أنها " الأخيرة " فى النمو العلمى والمهنى ، فبحكم وضع الأستاذ الجامعى ومركزه ، يظل ممن تنبطق عليه المقولة الإسلامية الشهيرة " منهومان لا يشبعان : طالب علم ،وطالب مال ، لكن الأوضاع العامة ، مجتمعيا وجامعيا ، أبت إلا أن تفسد هذه المقولة بحيث تتحول الأستاذية لدى بعضٍ ، يتزايد عددهم شيئا فشيئا ، وكأنها " سدرة المنتهى " ، أو كأن صاحبها قد " ختم " العلم ، ولم يعد بحاجة إلى مزيد ، فتتوقف القراءة والمتابعة للجديد فى المعرفة ، ويتوقف الإسهام فى المزيد من الإنتاج العلمى ، وكأنه لم يكن يقرأ ويبحث إلا لكى يترقى ويحصل على هذه الدرجة أو تلك !

إن النظام الإدارى الجامعى ، له دوره المُفسد ، بكل الأسى وبكل الأسف ، فهناك تركيز على البعض فى تولى المواقع والمناصب ، بحيث يدور ويلف طوال يومه: من اجتماع إلى آخر ، ومن مقابلات وسفريات وفحص لأكداس من الأوراق ، حتى إنك يمكن أن تشك فى إمكان أن يجد مثل هذا الأستاذ دقائق يمكن أن يتفصح خلالها جريدة يومية ، فما بالك بقراءة الكتب المتعمقة والمراجع الضخمة ، ومتابعة الجديد فى المعرفة ، فضلا عن أن يقوم هو ببحث أو دراسة أو تأليف كتاب ، فيكون هناك هذا الباب السرى المؤسف ، أن يعتمد على آخرين يكتبون له !!

وحتى إذا لم يتول الأستاذ أكثر من منصب ، واقتصر على موقع واحد ، تأبى النظم الإدارية إلا أن تغرقه فى كم رهيب من المكاتبات واللجان والاجتماعات والخطابات بحيث يغرق لأذنيه ، حيث لا يعرف نظامنا مسألة " التفويض " ، و" توزيع المسئولية " .

كنت أستاذا زائرا لإحدى كليات التربية بإحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١ ، فإذا بى أرى أن هناك إدارة مستقلة خاصة بشئون الطلاب ، وأخرى خاصة بالامتحانات والتقويم ، وثالثة خاصة بالنظافة والترميم والتجهيز المادى للقاعات والمكاتب ، ورابعة خاصة بالمكتبات ، وخامسة خاصة بكذا وكذا من المهام والمسئوليات ،ولا علاقة لعميدة كلية التربية أبدا بأى إدارة من هذه الإدارات ، بحيث تفرغت العميدة لوظيفتها الأساسية تماما، ألا وهى الوظيفة العلمية والتعليمية البحتة ،ومن ثم لابد أن نتوقع تواصلا فى النمو العلمى والمهنى ، وإنجازات علمية تترك بصمات حقيقية على طريق البحث العلمى !

فى العام نفسه كنت رئيسا لقسم بكلية التربية ،ووصل الأمر مرة بعضو يجئونى شاكيا من أن " لمبة " الكهرباء بالمكتب قد احترقت ويريد غيرها ، فقلت له ، فليذهب إلى أمين أو مدير الكلية ، فقال أنه رد بضرورة أن يكتب طلبا بذلك يوافق عليه رئيس القسم !! وجاء عضو آخر يشكو من أنه اكتشف اختفاء خطاب له من على مكتبه ٠٠٠إلى غير هذا وذاك مما هو مخجل ويدعو إلى الشفقة حقا ، فكان أن قلت للجميع : لعن الله الإدارة والرئاسة ، وطلّقت هذا المسار نهائيا منذ أوائل الثمانينيات لأتفرغ لمهمة البحث والدرس والقراءة والكتابة ٠

ويطول بنا المقام لو تابعنا مثل هذه القضايا والمشكلات ، لكن ، قبل أن ننهى هذه الجزء ، علينا أن نسجل أسفنا الشديد على انشغال كثيرين بما يمكن تسيته " بالمعارك الصغيرة " ،ويلجمنى أدب الكتابة أن أستخدم صفات أخرى ،وأبسط ما يمكن أن نسمى به بعض هذه المعارك بأنها " تصاغر " محزن بدأ يطل برأسه أخيرا ، كتعارك حول إشراف على هذا أو ذاك من الباحثين ، بل وقد يصل الأمر إلى عملية " خطف " ، وفرض ، خاصة إذا كان هناك استناد إلى موقع سلطوى !

ونعود إلى التأكيد على أن الكثير من كل هذا ، وهناك غيره ممـــا لا يتـــسع المقام للإشارة إليه ، إذا كان مما يمكن اعتباره مفروضا من قوى خارجيـــة ، لكن منطق الشجاعة والعقل يؤكدان من جهة أخرى أن الريـــاح الخارجيـــة لا تسقط من أوراق الشجرة أو غصونها إلا ما جف وسهل إسقاطه ، وأن المناعة الداخلية هى الساتر الوحيد الذى يحمى الجميع من السقوط ، وبالتالى فإن الحل يكمن فى أعضاء هيئة التدريس أنفسهم إذا توافر الوعى بقيمتهم الحقيقية لديهم قبل أن يتوافر لدى الآخرين ،وإذا هم " سعوا " بأنفسهم لا بغيرهم للقضاء على كل ما أشرنا إليه فى تضاعيف مقالاتنا !

أنت ٠٠٠كم تساوى* ؟!

" كل شئ بثمنه " ٠٠ عبارة تقليدية تسمعها من البائع إذا أعجبتك سلعة وأردت شراءها وسألت عن ثمنها فوجدته مرتفعا ، وفق تقديرك ٠٠

وهكذا ينبغى أن تسمع العبارة نفسها حتى فى عالم السياسة ، كيف ؟

منذ عامين تحركت الآلة العسكرية للعدو الصهيونى نتيجة أسر جندى إسرائيلى من قِبَل المقاومة الفلسطينية ، حتى يتمكن الفلسطينيون من مقايضته بالعديد من أسراهم فى السجون الصهيونية ، ثم ازداد العجب عندما أسرت المقاومة اللبنانية التى يقودها حزب الله ، جنديين ، فإذا بما يشبه يوم القيامة ، فعاثت الآلة الصهيونية قتلا وتخريبا وتدميرا فى أنحاء لبنان ٠

صحيح أن البعض أكد أن العدوان الصهيونى كان معدا من قبل ، وظل يتحين الفرص ، حتى لاحت هذه الواقعة فاتخذها ذريعة لتنفيذ المخطط المعد سلفا ، لكن ، لا ينبغى أن ننكر هذه الحقيقة ، ألا وهى أن " المواطن الإسرائيلى " فى حد ذاته له " سعر " غال فى نظر دولته ، يستحق من أجله أن تقوم القيامة ضد كل من تسول له نفسه أن ينتزع منه حياته ٠

وتزداد تلك الحقيقة نصوعا عندما نتأمل كيف أنهم سعوا أكثر من مرة إلى استعادة " رفات " من يكون قد قتل على أرض أخرى ، وكأن " تراب المواطن نفسه " له سعره الغالى ، وإلا فماذا تكون قيمة الوطن ، إن لم يكن مواطنه على مثل هذا القدر المرتفع ؟ فالوطن ليس مجرد " أرض " ذات نبات وماء وهواء ودواب ٠٠٠إن قيمتها الحقيقية تكمن فى " الإنسان " الذى يسكنه ، يرخص الوطن برخص مواطنه ، ويغلى بغلاء مواطنه ٠٠يُحترم

---

* جريدة الدستور ، فى ٢٠٠٨/٩/٢٨

الوطن وترتفع قامته باحترام مواطنه وارتفاع قامته ، ويسقط فى الهاوية بسقوط مواطنه .

ولا يقتصر الأمر بطبيعة الحال على إسرائيل ، وإنما تجده فى كافة الدول المتقدمة ، مما يفسر لك ، لماذا تثور الدنيا فى هذه الدولة أو تلك من الدول الغربية عندما يقع مواطن أو أكثر منها قتيلا بفعل حادث إرهابى ، أو يُختطف ، حتى ليخيل إليك أن هذا المواطن الإيطالى أو الألمانى أو الفرنسى ..إلخ هو شقيق أوابن أو والد أو أم أو بنت من يحكم هذا البلد أو ذاك ، من فرط هلعه عليه !!

وانقل المشهد سريعا إلى بعض الوقائع والأحداث على أرض وطننا مصر ، فبماذا تنبئوك حقا ؟

هل تذكر ما تناقلته مصادر أنباء متعددة ، موثوقة ، عما حدث لمئات الأسرى من العسكر المصريين فى حرب ١٩٦٧ بصفة خاصة ، وكيف كانوا يساقون طوابير ليطلق عليهم الإسرائيليون الرصاص ويتم التخلص منهم ، أو يُدفنون أحياء ، وترتفع أصوات هنا وهنا ، تصرخ بضرورة التحقق والتحقيق ، والوقوف موقفا صلبا مما يكون للقتلى الشهداء ووطننا الجريح من حقوق تؤكد عليها القوانين والمعاهدات والأعراف الدولية ، لكنك – دائما – تقابل بصمت القبور ...

أفلا تعودت على أن تقرأ بين الحين والآخر عن قتيل أو أكثر من المصريين ،عسكريين ومدنيين على الحدود المصرية الفلسطينية بيد جنود إسرائيليين ، وتنتظر متوقعا تحركا ما من أهل الحكم ، حفاظا على حقوق هؤلاء المواطنين المصريين القتلى بلا ذنب ارتكبوه ، فلا تجد من يفتح فمه من المسئولين ، بل لربما تطوع بالتماس العذر للقتلة ، بأن الأمر إنما هو خطأ فى التقدير ، وبغير قصد !

ولعل غرق أكثر من ألف مواطن مصرى فى البحر الأحمر لا يفارق ذاكرتك ، وعندما تسأل : وماذا كانت النتيجة ؟ لا شئ ، فما زال القاتل يرفل فى النعيم خارج الوطن ، لأن له " ظهرا " لدى بعض أهل السلطة الحاكمة ، أغلب الناس تذكره بالإسم وتشير إليه ، لكن لا أحد يجرؤ على البوح بهذا الاسم ، فضلا عن أن " القرائن والأدلة المادية المؤكدة للتواطؤ غير متوافرة مع الأسف الشديد !

ولعلك تسمع وتقرأ وتشاهد ، ما يحدث كل شهر ، ولك أسبوع من ضياع أرواح ألاف من المصريين تسيل دماؤهم على أسفلت الشوارع ، طوال سنوات عدة ، ثم لا ترى أن هذا يزعج أحدا من المسئولين فيسارع بالأمر بمتخصصين يجوبون شوارع مصر الرئيسية فحصا فنيا لها لما قد تكون عليه من سوء حال يكون سببا من الأسباب الرئيسية ، وتهب أجهزة المرور لتفرض فحصا فنيا على ما يمر من مركبات نقل خاصة أنها المتسببة رقم واحد فى كل هذه الحوادث ..إلى غير هذا وذاك من عوامل وأسباب قد تكون وراء هذا فيؤدى التصدى لها لا نقول إلى منع الحوادث ، بل التقليل منها بقدر الإمكان ..

لكن ، لا شئ من هذا يحدث بطبيعة الحال ..

المئات من المصريين الذين " يموتون " فى بعض المستشفيات نتيجة خطأ هنا أو هناك ..

عشرات الأمثلة والوقائع والأحداث التى تسير جميعها فى اتجاه واحد يصرخ فى وجهك أنت أيها المواطن المصرى بأنك رخيص السعر ..رخيص الثمن ، بل وأحيانا بلا ثمن ،عند من ؟ عند من استؤمنوا على حياتك ..عندما من نُكبت بهم ! هل تدرى لماذا ؟ لأنهم يعرفون أن لا يد لك فى مجيئهم أو ذهابهم !!

كنت فى مهمة علمية فى كلية بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١ ، وفى طريقى إلى هذه الكلية ، أردت أن أتخذ مسارا يختلف عما

تعودت عليه ، فإذا بى أجد نفسى مضطرا لأن أعبر تقاطع طـرق ضـخمة ، متسعة اتساعا ملحوظا ، السيارات التى تجرى عليها تجرى فى سرعة واضحة ، وظللت لحظة حائرا : كيف أتمكن من هذا وأنا أتوكأ على عـصاى الطبيـة بحيث لا أستطيع القفز مسرعا ، وفق ما نسلك ونرى فى شوارعنا المصرية .

وفى لحظة ، هممت بالبدء فى العبور ، ونزلت من على الرصـيف حيـث بدأت بوضع عصاى أسفله ، على الطريق ، ثم إذا بى أجد حركة المرور وقـد توقفت !!

لأول وهلة ،تصورت أن " رونالد ريجان " – الذى كان رئيسا للولايـات المتحدة فى تلك الفترة – لابد أنه يمر ، ومن ثم ، فلابد أن تتوقف له الدنيا كما تعودنا ونشأنا فى بلداننا ، واستقر فى ثوابتنا الوطنية ! وأخذت أتلفت حـولى ، فإذا بواحد يصيح بى أن أعبر ، حيث أن توقف حركة المرور إنما كـان مـن أجلى أنا ، العبد الفقير إلى الله ، والذى لا حول له ولا قوة فى عـالم الـسلطة ... لكن – كما قيل لى – كنت أملك سلطة " العصا الطبية " التى أتوكأ عليها مما يعنى أننى " ضعيف " طبيا ، فلابد أن تقف لى الدنيا حتى أمر ، وتكون لى الأولوية الكبرى !

أنا أول من يلعن أمريكا وحكام أمريكا ليل نهار وأراها شيطان العصر حقا ، وأتمنى لو كنت قادرا على تدمير ما تصل إليه يداى من منـشآتها العـسكرية والسياسية ، لكن ، لابد أن أعترف أن نظامها يضع المواطن – هنـاك – فـى القلب والعقل ، فى أعلى عليين !!

قارن هذا بما يحدث لآلاف المصريين الذين ينكبون فى الطريق عندما يمـر موكب رسمى لرئيس الدولة ...

كم من سيدة تعانى مخاض ولادة يريدون أن يذهبوا بها إلى المستشفى ، أو مريض يعانى ألاما مبرحة ، تسعى سيارة إسعاف إلـى أن تـذهب بـه إلـى المستشفى ..

وكم من مسافر بقطار أو طائرة أوسيارة يريد أن " يلحق " موعده ...

وكم من مواطن ربما يكون بأشد الحاجة إلى أن يدخل إلى دورة مياه ...

كل هؤلاء وكأنهم ملعونون من قبل سادتنا الحكام ، فليذهب المواطنون إلى الجحيم ، هم وأمثالهم ..المهم أن يمر موكب السلطان .. ولينتظر ألوف الناس ما تقدره قوى الأمن من وقت ...لأننى أنا وأنت ، ليس لنا " سعر " لدى أهل القمة ، وبالتالى لا قيمة لنا !

وتستطيع أن تقول مثل هذا فى الكثرة الغالبة من الدول العربية ، وتستطيع بذلك أن تعرف أحد الأسباب المركزية فى ضعف هذه الدول وقلة شأنها أمام العالمين ، لأن المواطن فيها لا تحترمه الدولة ، ولا تقيم له وزنا ، وقيمة أى نظام تكمن فى القيمة التى يحتلها الإنسان فيه ، وقوة أية دولة تكمن فى قوة المواطن الذى هو عمودها الفقرى .

فى الغرب ، لا يحتاج الرئيس أو الملك إلى جيوش جرارة تحرس موكبه السائر على الطريق ، لسبب بسيط ..إنه لا يخشى المواطن العادى ، فالمواطن فى مثل هذه الدول هو " السيد " ، وهو الحاكم الحقيقى ، وما هذا المتربع على كرسى الحكم إلا " نائب " أو وكيل " لهذا المواطن ، الذى إذا رأى الوكيل أو النائب مقصرا فى مهامه التى تفرضها الوكالة أو النيابة ، طلب منه أن يغادر موقعه فورا ، وهناك الإجراءات القانونية التى تكفل حدوث هذا بكثير من اليسر والسلاسة .

من أجل هذا لا يفكر المواطن الغربى أن يقتل هذا الحاكم أو ذاك ، إذ لماذا يرتكب جريمة قتل يمكن أن يفقد حياته نتيجة لها ، ما دام قادرا على التخلص ممن تولى السلطة وقصّر فى مسئولياته ؟!

وانظر إلى هذه المنطقة التى تعيش فيها ، تجد الكثرة الغالبة من حكامها جاءوا إما بوراثة ، أو على ظهر دبابة ، أو " صدفة " !! ولن تجد أحدا أتى به مواطنوه !

لماذا إذن يفكر حاكم فى أن " يعمل حسابا " لمواطن ليس له أى دور فى الاختيار وصنع القرار ؟

ألا تعرف الشعار التجارى الشهير " الزبون دائما على حق " ؟ إنه هو نفس المنطق الذى يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى الدول المتقدمة ، فالمواطن هو الزبون ، والحاكم مثله مثل من يدير محلا تجاريا ، فيكون المواطن هو " السيد " الحقيقى !

لعلك بعد ذلك لا تجد غرابة فى أن تشهد قاضيا مصريا يضربه رجال أمن بالنعال !

لا تلم أهل الحكم ، ووجه اللوم لنفسك أنت ، فالمفروض أنك أنت الحاكم الحقيقى ، وأنت السيد الحقيقى ، لكنك لا تعرف قيمة نفسك ، فهنت على من يحكموك ، وبيدك أنت تحديد سعرك ، وتحديد قيمتك !!

كيف يمكن لحزب الحكومة منافسة الإخوان* ؟

أقول الحق ..لم يطاوعنى قلمى أن أصدر العنوان بعبارة " الحزب الوطنى " ، لأن هذا الاسم يرتبط فى ذهنى وقلبى بصفحات مشرفة من الوطنية الحقة والصدق والتضحية ..مرتبط بكواكب تلألأت بها سماء مصر ، عبر تاريخ مضى امتلأ بزعماء شرفاء مخلصين مثل مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ، وفتحى رضوان ، ومرتبط فى ذاكرتى بمبادئ حقيقية تربط بين المصرية والإسلامية ، دون إقصاء للعناصر الوطنية الأخرى .

أما الكيان الحالى فقد تمت سرقته من التاريخ الوطنى لإضفاء قناع مشرف لوجه قبيح . فرضه رئيس الدولة الراحل السادات ، ولم يلفت نظره كيف هرول إليه آلاف كانوا فى حزب الحكومة القائم الذى كان يترأسه رئيس الوزراء ممدوح سالم مما يؤكد من اللحظة الأولى أنه مجرد تجمع ، بغير مبادئ ، والجامع بين الكثرة هو الانتفاع بالسلطان : نفوذه وماله ، خاصة فى بلد مثل مصر مشهور فيها أن رئيسها أو ملكها هو دائما " الكل فى الكل " يتصرف وكأنه " ظل الله على الأرض " !!

وإذا كان هذا هو رأيى فى هذا الكيان القائم ، فلِم أتطوع ببث الحياة الحقيقية فى عروقه ليصبح حزبا حقيقيا يستحق الاحترام ؟

الحق أننا منذ سنوات غير قليلة نشهد صورا متكررة من العبث السياسى يُراد من خلاله وضعنا بين اختيارين : إما الإخوان وإما حزب الحكومة ، وكأننا فى عملية اختيار بين الخير والشر ، وهناك ملايين من المصريين لا

---

* جريدة المصريون الإلكترونية فى ٢٠٠٨/٨/٢٠

يريدون الإخوان ، خاصة وأن أهل السلطة وكتابهم يصورون الإخوان باعتبارهم مجموعة من التتار تخلفت من قرون بعيدة ، يريدون أن يمسكوا بزمام البلاد بالحديد والنار ، وإذا كان الحكم الحالى هو كذلك يستند إلى الحديد والنار ، لكن الإخوان – هكذا يُصَوّرون من قبل مغايريهم – سوف يستندون فى قهرهم واستبدادهم إلى السند الدينى ، وكأن الحلال هو ما يقولون به ، والحرام هو ما يقول به غيرهم ، بينما ما يجئ عن طريق حزب الحكومة – على سوئه – هو أفعال بشرية يمكن أن نختلف حولها من غير تحليل أو تحريم دينى .

هكذا سمعت الفكرة من أديب مشهور كنت أشارك معه فى أحد الاجتماعات ، فجاء ذكر " مصائب " و " فضائح " تنهمر علينا عن طريق النظام القائم ، فلما تساءلت : ولم نسكت عليه ؟ إذا به يجيب : المصيبة أن البديل هو الإخوان ! قال ذلك وكأنه يضع يده على شر مستطير ينتظر البلاد إذا راح النظام الحالى وحل محله الإخوان ! وبالتالى فكل المصائب التى تقع على رؤوسنا فى العهد الحالى من سرقة أراضى ، ونهب بنوك ، وذيلية للأمريكان ، وتهاون مهين مع الإسرائيليين ، وتصاغر المكانة الإقليمية والدولية ...إلخ ، كل هذا هو أهون مما ينتظرنا لو جاء الإخوان إلى الحكم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

إن هذا هو بالضبط ما يسعى النظام الحالى لترسيخ أقدامه ، ودفع كثيرين إلى الرضا بتغيير شكلى هنا وتغيير هناك ، دون اقتلاع للنظام نفسه ،بما دام البديل على هذه الدرجة من السوء ؟!

لكن ، هل حقيقة لا خيار لنا إلا هذا أو ذاك ؟

كلا ، فمن بين الثمانين مليونا هناك ملايين يمكن أن تتكون منهم جماعات سياسية فاعلة ، لكن المشكلة الكبرى أن النظام القائم حريص أشد ما يكون الحرص على ألا يسمح باللعب على أرض الحزبية إلا كيانات هشة لا حول لها ولا قوة ، ولا أثر لها خارج مقارها وصفحات جرائدها التى انصرف عنها

القراء ، ولولا الملامة لأغلقت أبوابها ، فإذا ما ظهرت علامات صحة وعافية فى حزب قام النظام بعمل اللازم لشق صفوفه ومحاصرته وبث بذور الفتنة بين أعضائه ، حتى لا يبقى أمام الناس إلا هذين اللاعبين " تـوم " و " جيـرى " ٠٠ القط والفأر !!

على أية حال ، نحن أمام مشهد يلفت النظر حقا :

كيان سياسى مفتعل ، لكن بيده كل السلطات ، ولا تكاد تلمس فرقا بين هذا الكيان و " الدولة " ، مليارات الجنيهات فى خزانة الدولة التى تكاد أن تكـون ملك يمين حزب الحكومة ، وهو يجمع بين سلطة التشريع وسـلطة التنفيـذ ، ويكاد أن يكون متواجدا ، ولو من وراء ستار فى بعض مواقع السلطة القضائية ، على الأقل ، تلك ذات الطابع الحكومى ٠

وفى المقابل جماعة مهددة ، مشردة ، مطاردة ، غير معترف بها ، تمـر عشرات السنين وهم بين سجون ومعتقلات ومـشانق ومحـاكم ومـصادرات ومحاصرة ، وتضييق إلى غير هذا وذاك من أساليب المطاردة الشرسة ٠

فكيف يتأتى لأعداد غير قليلة من المصريين أن يختاروا الانضمام إلى هذا المعسكر الثانى ، بكل ما فيه من تشريد ومطاردة وسجن ومحاكمـة وفقـر ، ويتركون الأول ، بكل ما فيه من عز وجاه وسلطة ومال ونفوذ ؟

وتدل شراسة الحرب المعلنة من النظام على الإخوان على أمر مهم ألا وهو عكس المتوقع ، فالمتوقع أن يخشى الإخوانُ النظامَ ، لكن الحادث أن النظام هو الذى يخشى الإخوان ، كما تؤكد على هذا شراسة الحرب التى يـشنها علـيهم دون رحمة أو هوادة ٠

وغباء النظام يحجب عنه الرؤية الصحيحة ، وهى أنه لن يستطيع أبـدا أن يمسح الإخوان من على الساحة ، مهما فعل ، لأن الإخوان – مهمـا اختلفنـا حولهم – بيدهم سلاحان فعالان : أولهما " الفكر والعقيدة "، والآخر هو خدمـة جماهير الناس ٠

حكاية رويتها عدة مرات فى مقالات سابقة ، لا أملُ من تكرارهـا لفـرط مغزاها المهم ...

فقد كنا مجموعة من الأصدقاء لهم اهتمام بالسياسة ، على الرغم من أننـا لم نكن نتجاوز وسط العقد الثانى من أعمارنا إلا القليل منـا ، فـى المدرسـة الثانوية ، ودفعنا إعجابنا بأحمد حسين وجماعة مصر الفتاة أن نفتح فرعا غاية فى التواضع فى بلدتنا المرج عام ١٩٥٢ ، على وجه التقريب، لكننا لاحظنا أن " شعبة الإخوان " كان يتقاطر عليها أناس كثيرون ، بينما نحن قليلو العدد للغاية ، فدبت الغيرة فى قلوبنا وأخذنا نتناقش : كيف لنا أن ننـافس هـؤلاء النـاس الإخوان ؟

هل فكرنا أن نقذفهم بالحجارة والطوب أو " نبلغ " عنهم أمن الدولة وندس لهم ؟

هدانا عقلنا الصغير ، قليل الخبرة ، أن البيوت لا تؤتى إلا من أبوابهـا ، ولا يفل الحديد إلا الحديد ، فلماذا يسعى الناس زرافات ووحدانا إليهم لا إلينا ؟

لاحظنا أنهم لا يحصرون أنفسهم فى الشأن السـياسى بمعنـاه الـضيق " ممارسات السلطة " وإنما يمدون أيديهم إلى الكثير من شئون حياة الناس ، ومن ثم فما أن تخرج أحدهم من كلية الطب ، حتى خصصوا له غرفة يستقبل فيهـا المرضى فى شكل مستوصف ، ولا يزيد الكشف عن خمسة قروش ، وكان هذا حدثا جللا فى البلدة فى ذلك الوقت ، فتقاطر العشرات من الناس إليهم .

كذلك كانوا ينظمون مباريات رياضية ، ويقومون برحلات ، ويفتحون مكتبة للقراءة ، ويقومون بإعطاء دروس تقوية للبعض ، ولا يشترطون لمن يـشترك فى أنشطتهم أن يكون عضوا منهم .

وهكذا اتضحت لنا الطريقة ..التنافس على البر والتقوى لا علـى الإثـم والعدوان .

لم تكن الكهرباء قد دخلت القرية ، فشوارعها وحاراتها مظلمة أشد ما يكون الإظلام ، فبرز اقتراح ، قمنا بتنفيذه على الفور ..حادثنا أهل بعض الحارات أن يتبرع أهل كل بيت بخمسة قروش نشترى به فانوسا كبيرا نعلقه وسط الحارة أو على بابها ، ويتعهد كل بيت " بتعمير " اللمبة الجاز التى تنيره ، بالدور ، كل ليلية ، فإذا بعدد من الحارات تنير فجأة ويبدأ الناس يتساءلون : من فعل هذا ؟ أعضاء حزب مصر الاشتراكى ! ولم ؟ لأنهم يعملون لخدمة بلدهم ووطنهم ! إذن فهم يستحقون أن يُتعاون معهم ، لكن الفرحة لم تتم ، فقد قامت الثورة وألغت الأحزاب ، مع الأسف ، وبقى الإخوان ..إلى حين !!

إن مشكلة حزب الحكومة هى وضعه الشاذ الذى يجعله متلبسا الإدارة الحكومية ، فلا يلمس الناس أن الخدمات التى تقدم هنا أو هناك هى خدمة " أهلية " حقيقية ، ولو استطاع أولو أمر هذا الحزب أن يفكوا الارتباط بينه وبين السلطات المحلية ، وقاموا بتقديم الخدمات المختلفة للناس ، فسوف " يبيض " هذا وجوههم ، ولو بالتدريج !!

وحزب الحكومة بحاجة إلى أن يعود إلى مصر ، بل نكاد أن نقول ، أن يعيد إلينا مصر التى أصبحت رهينة للقوى الأمريكية والصهيونية ، تحت غطاء زائف يسمونه الدول المعتدلة ، فما من موقف على الساحة الدولية إلا ونجد الآن تطابقا بين ما يعلن لنا من مواقف ، والموقفين الأمريكى والصهيونى ، إلى الدرجة التى نستشعر فيها الخطر من إيران ولا نستشعره من أمريكا وإسرائيل ، وإلى درجة أن نشارك – بالصمت أو الفعل – فى محاصرة فلسطينيى غزة ، وإلى درجة السعى إلى تزييف الوعى بسحب مظاهر بطولة المقاومة الإسلامية اللبنانية ، وأبرزها هزيمة العدو الإسرائيلى ، ومحاولة إظهارها على العكس من ذلك ..وهكذا .

وحزب الحكومة بحاجة إلى أن يخلع نفسه من أحضان مصاصى الدماء وناهبى الأرض ومحتكرى السلع الاستراتيجية ، ولصوص المال العام ،

والغارقين فى أحضان المطربات والراقصات ، فسوف يجد الأمان أكثر والدفء فى أحضان الملايين الفقيرة الغلبانة ...الفئة الأولى قد تبدو ملجأ أمان وقوة وسلطة ونفوذ ، لكنها سلطة مزيفة ونفوذ لصوص وأمان مؤقت مفروض بالقهر ، بينما الأمان الحقيقى فى أحضان الناس الغفيرة ، وقبل هذا ، تحت مظلة العقيدة والإيمان ، وإذا كانوا دائما ما ينظرون إلى السيد الأمريكى ، والسيد الأوربى نظرة انبهار ، فلينتبهوا أن السر الحقيقى هو أن حكامهم – حقيقة لا تزييفا – جاءوا على أكتاف الناس ، ويعيشون بين الناس ، ويتوجهون بالعمل والخدمة إلى الناس ...

لو فعل حزب الحكومة هذا الذى نقول ، فلن يحتاج إلى محاربة الإخوان ، ولن يحتاج إلى التضييق على الأحزاب الأخرى وتهميشها ، لأنه سوف يصبح " بجد " : الحزب الوطنى الديمقراطى ، أما الآن فهو غير هذا وذاك بكل المقاييس !!

من القبقاب إلى " الجزمة " *!

من منا لا يحب " أم على " ؟

إنها تلك الحلوى التى تتميز باحتوائها على بعض قطع " الرقاق " مع الحليب ، وشيء من المكسرات ، وقدر من السكر ، ولابد أن تكون " ساحنة " ، ومن هنا تجد الوعاء الذى يحتويها فى الفنادق الكبرى دائما فوق نار هادئة خفيفة حتى تظل على " طعامتها " ؟!

هذه أم على التى نأكلها الآنَ ....

لكنها عند هؤلاء العالمين بتاريخ مصر منذ قرون ترتبط بصورة من عذابات الشعب المصرى ، حيث الدماء والمعارك والدسائس .

كانت " شجرة الدر " زوجة لعز الدين أيبك ، أحد الحكام المماليك ، لكنه أبلى بلاء حسنا فى حروبه دفاعا عن الإسلام والمسلمين وأراضى الإسلام والمسلمين ضد الغزاة الأوربيين الذين عرفوا باسم " الصليبيين " ، لكن مؤرخينا القدامى كانوا أذكى وأوعى ، حيث أيقنوا أن النصرانية دين محبة وسلام ، ولا يمكن أن تدفع إلى دماء وحروب وعنف ، فسموا حرب غزاة الأمس من الغربيين " حرب الفرنجة " .

ولم تكن شجرة الدر امرأة عادية ، فقد كانت على قدر من الذكاء وقوة الشخصية حتى ملكت عقل وقلب زوجها أيبك ، إلى الدرجة التى جعلت منها مشاركة فى الحكم بالفعل ، وكان من شأن هذا أن يشعل حريق الغيرة فى قلب زوجة أخرى لأيبك ، والتى لم يشفع لها أن أنجبت له ولدا أسماه " على " .

بعد أن مات أيبك ، وأصبحت شجرة الدر وحدها ، عزمت " أم على "

---

* جريدة المصريون الإلكترونية ، فى ٢٠٠٦/٧/٢٦

على أن تنتقم منها وتمسحها من الوجود ، فكان أن استعانت بعدد من الأعوان الذين ساعدوها على استدراج شجرة الدر ، حتى " حُبست " في الحمام ، ودخلت عليها أم على ليدور عراك وتشابك بالأيدى ، لكن أم على استخدمت سلاحا فتاكا هو " القبقاب " ، الذى أخذت تضرب به على رأس شجرة الدر فأردتها قتيلة !!

كانت أم على قد نذرت أنها إن انتصرت على شجرة الدر فسوف تجعل أهل القاهرة يأكلون نوعا مخصوصا من الحلوى أعد خصيصا لهذه المناسبة ، وعرفت هذه الحلوى باسم التى أمرت بصنعها وتوزيعها على القاهريين ليشاركوها الفرحة والانتصار (أم على) .

من هنا كانت البداية ...

وسيلة من وسائل الضرب والعقاب والصراع من قبل طرف من أطراف الجهاز الحاكم ...ألا وهو القبقاب ، والذى تطور ، فأصبح فى أوائل القرن الحادى والعشرين ، عصر ثورة المعلومات وتفجر المعرفة ، " جزمة " تنصب على رأس هذا أو ذاك ..

تراها ترتفع فوق رأس قاض فى الطريق ...

وتراها ترفع تحت قبة البرلمان ...

وتراها ترفع على أعلى المستويات فى شرفات الاستاد ، وأمام كاميرات التلفزيون !!

ومن زمن بدأوا يستخدمون فيه القبقاب ، إلى زمننا الحالى ، حيث الجزمة ، سالت أنهار ودماء ودموع لتعلن أن أولى الأمر يرون من يتولون أمرهم لا يستحقون إلا الضرب بالجزمة ، بدلا من القبقاب الذى أصبح موضة قديمة !

عندما كنا صغارا نلهوا ونلعب فى حارات قريتنا " المرج " وشوارعها الضيقة المترية ، لم يكن هناك حجاب يحول بين أقدامنا وبين تراب الأرض

وطينها ، والذى كان غالبا ...كانت العلاقة بينهما مباشرة ، تنتقل حرارة الأرض ، بقيظها وببردها إلى أجسامنا مباشرة عن طريق القدم أداة التوصيل المباشر ...

فلما دخلنا المدرسة الأولية عام ١٩٤٤ على وجه التقريب ، وربما قبل ذلك بعام ، لا أذكر ، كنا – كجرى العادة – على نفس الحال ، حفاة الأقدام ، والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه !

ثم إذا بوزارة جديدة كانت قد أنشئت تسمى وزارة الشئون الاجتماعية ، نتيجة المآسى التى خلفتها الحرب العالمية الثانية التى كانت مستعرة ، وكان من مشروعات الوزارة الجديدة ، مشروع باسم " محاربة الحفاء " ، خوفا من أن تتسرب البلهارسيا والإنكلستوما من خلال أقدامنا ، إلى بقية الجسم ، وبدأ هذا المشروع بالمدارس الأولية فى الريف فكان من نصيبنا أن وزعوا على كل تلميذ منا " صندل " ، فكان هذا أول عهدى بلبس شئ ما فى القدم .. عام ١٩٤٤ أو ١٩٤٣

ولم أكن قد اطلعت بعد على حكاية كل من شجرة الدر ، وأم على والقبقاب ...

وآخر مرة اخترق سمعى فيها وصفع عيناى حديث ، بل أحاديث وصور ، عن " الجزمة " ، فقد كان فى الأسابيع القليلة الماضية .

وتداولنا الكثير من الأسماء التى تشير إلى " لبس " نلبسه أقدامنا ، مثل " البلغة " و " الصرمة " و " الشبشب " و " النعل " و " الحذاء " و " الجزمة " و " الخُفّ " و " الصندل " ، فضلا عن " القبقاب "!

ومن بين أول مرة أرى فيها " الصندل " عام ١٩٤٤ وآخر مرة تفيض الدنيا من حولى حديثا عن " الجزمة " أرى تاريخ مصر فى تطوره ...!

من فترة قدموا لنا " الصندل " ...نحن الفقراء المساكين ، وسيلة تحفظ أقدامنا وتحمى أجسادنا من المرض وسوء الصحة ...إلى فترة أخرى ينهالون

فيها بالجزمة على رؤوس الناس ..لا يهم المستوى ، قاض ..مدرس ...محام ، المهم ، الاشتراك فى التهمة : أن يكون صاحب عقل يمارس مهمته التى خلقه الله كى يمارسها ..التفكير ، والاختيار ...إن فعل هذا فهو مستحق للضرب بالجزمة !

أرأيت إلى أى مدى ذهب بنا السير ؟

أرأيت إلى أى طريق يُسار بنا ؟

أرأيت أى قيمة تحملها أنت وأنا ، وهو وهى ، إن نحن عبرنا عن خالص عقولنا وفكرنا وانتقدنا ورفعنا صوتنا بالاعتراض ؟

وعندما سمع أحد المعتقلين " سابقا " بما حدثته فى فكرة هذا المقال ، إذا به يقول أن الأمر وصل به ، وبكثيرين أمثاله أن يترفق بهم القائمون بالتعذيب فيضربوهم بالجزمة رحمة بهم بدلا من أشياء أخرى تتسف أى كرامة لأى لإنسان !

أنا والغريب على أخويا وابن عمى* ؟!

ليس في عنوان خطأ ، فنحن نعلم هذا المثل الشعبى المعروف : أنا وأخويا على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب ، الذى يعكس ترتيبا في الأولويات في علاقات التحالف والمواجهة ، فإذا كانت هناك مواجهة مع ابن عمى ، فلابد من التحالف مع أخى ، فإذا ما انتقلت المواجهة إلى مواجهة غريب ، فلابد أن يمتد التحالف ليشمل أخى وابن عمى ، وهذا نفسه ما تحث عليه الأدبيات الدينية التي تؤكد على أن الأقربين أولى بالمعروف ، وابدأ بنفسك ثم بمن تعول .

لكن ، ما نص عليه عنوان المقال هو عنوان لحالة العلاقات بين بعض الدول العربية بعضها بعضا ، مما كان علنيا وواضحا في مؤتمر القمة العربى الذى عقد في دمشق فى مارس ٢٠٠٨ .

وهذا الموقف يكاد يلخص جوهر الانحدار الذى وصل إليه ما يمكن تسميته بالنظام العربى ، والذى بدأت ملامحه منذ الغزو العراقى للكويت في صيف عام ١٩٩٠ ، حيث بدأ التماهى تدريجيا فى المواقف والأهداف بين بعض الدول العربية والمصالح الأمريكية الإسرائيلية ، فالكارثة الكبرى حقا عندما ترسى قواعد خطأ استراتيجى كبير فيحدث تحول كبير في تقدير هذه الدولة أو تلك لمن هو العدو ومن هو الصديق ؟

ودون الدخول في تفاصيل وشروح فنحدد مثالنا بما هو حادث في لبنان من حيث اختيار رئيس للجمهورية الأمر الذى ظل معلقا عدة شهور ...

فالمواقف المعلنة من الدول التي قاطعت مؤتمر قمة دمشق الأخير ، هى اتهامها سوريا بأنها وراء ما كان من عرقلة اختيار رئيس للبنان ، وأنه

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٨/٤/٦

لا يصح انعقاد مثل هذا المؤتمر ولبنان بغير رئيس ؟!

وسوف نغض الطرف عن توجيه إصبع اتهام أو تشكيك ، عدما نتذكر كيف صدرت أصوات الإدارة الأمريكية من قبل طالبة التريث في المشاركة في مؤتمر دمشق !!

ولكننا نتساءل بدهشة : منذ متى هذه الانتفاضة حرصا على وجود رؤساء عرب ؟

فنحن نتذكر جيدا مؤتمر القمة عندما عقد في بيروت ، وأراد ياسر عرفات أن يلحق بالمؤتمر باعتباره رئيسا للسلطة الفلسطينية فمنعته إسرائيل ، فماذا فعل الزعماء العرب ؟ لا شئ !

بل لقد حدث العكس ، وهو تقديم ما سمى بالمبادرة العربية التي فيها تنازل كبير عن بعض المواقف العربية تجاه إسرائيل ، سعيا نحو مد جسور السلام معها ومع ذلك ، فقد رفضتها !!

وإضافة إلى هذا ، فقد ظل ياسر عرفات محاصرا ، دون أن نرى مظاهر لهذا الحرص على كرامة رئيس عربى .

وتداعت الأمور إلى حد أن تم تسميم عرفات ، دون أن تهتز الكرامة العربية ، وأكاد أقطع بأن الزعماء العرب يعرفون من الذى سمم الرجل ؟ وكيف ؟ وأكاد أقول بعلمهم المسبق !!

ومن قبل هذا ، عندما بدأت الجيوش الأمريكية ، ومعها جيوش بعض الدول الغربية في غزو بلد عربى ، هو علامة ضخمة في بناء الحضارة العربية الإسلامية عدة قرون ، وهو كان من أقوى الأركان في البناء العربى في العصر الحديث ألا وهو العراق ، فأين كانت الكرامة المزعومة ؟

سوف يقولون أن الأمر كان يتعلق بنظام يقف على رأسه طاغية هو صدام حسين ، ومن الممكن الرد بالمقولة المسيحية المعروفة : من كان منكم بلا

خطيئة فليرمه بحجر ، لكننا ننبه إلى وجوب التفرقة بين نظام حاكم وبين وطن ، فإذا كان الهدف هو التخلص من نظام صدام ، فلم استمر الاحتلال بعد سقوطه ، مفككا للدولة ، مُسَرِّحا للجيش ، مثيرا للفتن والحرب الأهلية ، مدمرا للمنشآت الحيوية ؟! وهل التخلص من حاكم يساوى موت ما لا يقل عن مليون عراقى ، فضلا عن ضعف هذا العدد من الجرحى ، وتشريد ما يقرب من ثلاثة أو أربعة مليون عراقى خارج العراق ؟!!

فأين هى انتفاضة الكرامة العربية ؟!!

ولابد أن الزعماء العرب سمعوا عن دولة اسمها الصومال ، وأنها عضو في الجامعة العربية ، ترى ، أين ضمائرهم التي فزعت للبنان ، أفلا يستحق الصومال شيئا من هذا الفزع ومصيبته أشد وطأة من مصيبة لبنان ، فالصومال غزته دولة مجاورة هى إثيوبيا ، فضلا عن الحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات !

وكانت حكومة السنيورة السابقة قد قاطعت هى الأخرى بزعم أنها بغير رئيس يمثلها في القمة ، فأين كان رئيسها عندما حضر رئيس وزرائها مؤتمر القمة الإسلامية ، في الوقت الذى سبق أن أبدى البعض من اللبنانيين عدم رضاهم من عضوية لبنان للمنظمة الإسلامية حيث من الصعب اعتبار لبنان دولة إسلامية بحكم التكوين الطائفى لها ووجوب أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا .

وإذا كانت سوريا تملك تأثيرا – كما يقولون – على قوى معارضة ، ومن ثم كانوا يطالبونها بالضغط على هذه القوى لحلحلة عملية اختيار الرئيس اللبنانى ، أفلم يكن المنطق نفسه مؤديا بنا إلى مطالبة القوى الأخرى التي تملك تأثيرا على أهل الموالاة في لبنان أن تضغط هى الأخرى على أعوانها كى يساعدوا في الحلحلة ؟ لماذا نلقى اللوم على طرف ، وننسى أن طرفا آخر يحمل نفس القدر من المسئولية ؟!!

الإجابة عن كل هذه التساؤلات ، وغيرها مما يجرى مجراها هو مرة أخرى يكمن في القضية المركزية وهى : من هو العدو ومن هو الصديق ؟

الأصوات تصدر من البعض بأن إيران تشكل خطرا على المنطقة العربية ، وأن سوريا هى المعبر الذى يمكن لها هذا ، وأنها تسعى إلى الهيمنة عن طريق مد قوى مقاومة فلسطينية مثل حماس بصفة خاصة ، وفى لبنان ، حزب الله ، بالأسلحة !

ولو حللت ما يصدر عن دولتى العدو : إسرائيل وأمريكا من اتهامات فسوف تجد تطابقا عجيبا في المواقف ، فهل هذا مما يتفق مع المصالح الاستراتيجية العربية حقا ؟

نحن نذكر كيف كانت إسرائيل تملأ الدنيا صياحا قبل غزو العراق محذرة العالم من العراق وكيف أنها تملك العديد من أسلحة الدمار الشامل ، واستطاعت بقوى إعلامها واتصالاتها ونفوذها أن تعبئ الرأى العام العالمى عامة والأمريكى خاصة ، حتى تم لها ما أرادت وتم تدمير العراق وإعادتها عدة قرون إلى وراء ، وتبين للعالم كله أن العراق لم يكن يملك هذا الذى صدعونا به من قوى التدمير الشامل المزعومة .

والآن لا تسمع من إسرائيل صياحا محذرا ومنددا إلا وتجد موضوعه إيران ، لماذا ؟ لأن إيران تكاد أن تنفرد بين دول العالم بالعداء الصريح إسرائيل ، ودعنا نقولها علنا ، بل وهى في ذلك أعلى صوتا من الدول العربية ، فإذا كان مفهوما أن تعادى إسرائيل إيران ، فهل يكون مفهوما أن تعادى دول عربية إيران ؟

وإذا كانت إيران تساعد حماس (كيف وهى محاصرة ؟!!) ، كما تساعد حزب الله ، فهل نحمد لها هذا أم نعاديها ؟

ألم تعقد السلطة الفلسطينية اتفاقا منذ خمس عشرة سنة (أوسلو ١٩٩٣) مع إسرائيل ، فماذا جنى الفلسطينيون منذ ذلك الوقت حتى الآن ؟ هل إسرائيل جادة بالفعل في قضية السلام ؟

وإذا كان مطلوبا تفاوض ، أفلا يعلم دارسو السياسة وممارسوها أن الموقف في المفاوضات إنما يعكس صراع القوى على الأرض ؟ فما الذى تملكه السلطة الفلسطينية من أوراق يمكن أن تضغط بها على إسرائيل ؟ لا شئ !

بل إن من أغرب المهازل أن يفرح عباس بالاجتماع بأولمرت ، وهو على وشك الاستقالة بسبب محاصرته بالاتهام بالرشوة ، فضلا عن قراره ببناء مئات الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية جهارا نهارا !

من هنا يكون وجود المقاومة مصدر قوة في التفاوض ، وإلقاء السلاح كلية ، استسلام ورضا بالرضوخ لشروط الطرف الآخر .

ومن هنا يكون صاحب اليد المساعدة على المقاومة هو بالفعل الصديق الحقيقى ، بينما يكون صاحب دعوى اتهام المقاومة بأنها إرهابية هو العدو الحقيقى !!

ولم يعد خافيا على أحد أن المسألة اللبنانية فى أصلها الحقيقى ، لم تكن تكمن في اختيار رئيس ، ولكنها في حقيقة الأمر صراع بين قوى تريد أن تفرض المشروع الأمريكى الإسرائيلى في المنطقة العربية ، ولا يمكن أن يتم تحقيق هذا إلا بتدمير حزب الله إن لم يكن مباشرة ، فتدريجيا عن طريق حكومة لبنانية موالية . أما الطرف الآخر للصراع فهى قوى عربية وإسلامية ترى ضرورة إبعاد هذا المشروع الأمريكى الإسرائيلى لكى يكون أمر المنطقة لأهل المنطقة .

فإلى من يجب أن يكون الانحياز ؟

إن إسرائيل هى التي خطفت وطنا عربيا إسلاميا هو فلسطين ، كما تؤكد على هذا وقائع التاريخ القريب ، وشردت آلافا ودمرت ما يصعب حصره ، فهل فعلت إيران بنا ذلك ؟

إن إسرائيل هى التي تملك الكثير من الأسلحة النووية ، فهل يكون هذا حلالا لها بينما يكون حراما على إيران أن تبدأ في السير على طريق استثمار الطاقة النووية ؟

لم أكن أريد أن يصل الموقف بى يوما إلى أن أقف بجانب النظام السورى ، فهو مثل سائر النظم العربية في كثير من سوءاتها ، واستبدادها ، والشرعية المشكوك فيها ، لكننا ، مرة أخرى ، نفرق بين نظام حاكم قد يختلف البعض معه ، وقد يختلف بعض آخر ، وبين " وطن عربى إسلامى " يقف سدا أمام المشروع الأمريكى الإسرائيلى .

٠٠٠هكذا تفسد

الحياة السياسية في مصر* !

عندما نقول " الحياة السياسية " في بلد من البلدان ، فإنما نقصد بذلك جملة التفاعلات الأساسية التي تمارسها القوى الرئيسية الفاعلة ، وما تؤدى إليه هذه التفاعلات من توفير "مناخ " يكاد يكون هو الحاكم لما يلى من تفاعلات ، فكأن " المناخ " هنا إذ يكون " نتيجة " ، فهو يكون كذلك " سببا " ، في صورة من صور ألغاز هذا الزمان ، وخاصة عندما يكون الشأن السياسى متعلقا ببلد مثل مصر ، في حقبة من الزمن ، لا نظن أن قد مر على مصر منذ قرون ما هو أعجب ، وأخشى أن أقول ما هو أسود منها ولتعس !!

بيد أنك لا تستطيع أن تفهم حركة التفاعلات هذه ما لم تبصر " الهدف " الحياتى الذى من أجله تتخذ حركة التفاعل هذا الاتجاه أو ذاك ، تتخذ هذه الوسائل أو تلك .

والقوة الكبرى الفاعلة على مسرح الحياة السياسية في مصر هى تلك المجموعة المحدودة التي تمارس السلطة بحكم الدستور ، ومعها مجموعات من القوى المنتفعة التي لا يحكم عملها نص دستورى ، لكنها بحكم " الجوار " ، وتمثيلها " لأدوات الحاكم الدستورى ، ربما يصبح لها من الفاعلية والقوة ما لا يخطر على بال ، إلى الدرجة التي يمكن أن يكون بعضها هو " القوة " الحقيقية ، وهى الظاهرة التي لا نراها إلا في النظم المتخلفة ، المستبدة .

في مثل هذه النظم ، تكون " السلطة " هى " سدرة المنتهى " ، وخلاصة الحياة ، أو إكسيرها العجيب ، الذى يستحق خوض المعارك في سبيلها ،

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٨/٣/٢٣

وتفصيل الدساتير وتزييف الوعى ، وممارسة أبشع ما يمكن تصوره أو لا تصوره من أساليب البطش والقهر والتنكيل ...فى سبيلها تأتى من التصرفات ، وتقيم من النظم ، وتنشر من الثقافة ما يكون سذاجة منك أن تستخدم المنطق والعقل في تفسيرها ، ذلك لأن الفاعلين هنا يفعلون ما يفعلون ، وقد غابت عقولهم ، وتحجرت قلوبهم ، وكأن لسان حالهم يردد : أنا وبعدى الطوفان !!

فالحياة السياسية الصحية ، تتطلب تفاعلا مستمرا بين قوى متقاربة ، أو على أقل تقدير ، متساوية في فرص العمل ، مثل الأحزاب مثلا . لا مانع من وجود حزبين أو ثلاثة تكون لديها القوة الأكبر ، ولا مانع من وجود بعض الأحزاب الهامشية الصغيرة ، لكن تظل الفرص المتاحة للقوى الأكبر متكافئة ، كما يقضى بذلك منطق العدل ، وكما يقضى منطق اللعبة السياسية .

لكن ، تأمل الساحة السياسية في مصر ، فتجد تجمعا ديناصوريا يقال له – شكلا – الحزب الوطنى ، رأسه رئيس الدولة منذ سبع وعشرين عاما ، فكأن هذا الحزب قد ورث التنظيم السياسى الوحيد الذى ساد فترة الستينيات ، وشطرا من السبعينيات ، والذى ورث هو بدوره الاتحاد القومى ، ، ومن قبله هيئة التحرير منذ الخمسينيات .

قل لى بالله عليك ، بماذا تسمى حكما ينفرد به تنظيم سياسى واحد منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ، ويرعاه ويحميه رئيس الدولة ؟

وفى مجتمع مثل المجتمع المصرى المعروف ، بحكم ظروف جغرافية وتاريخية متعددة ، بتقديسه السلطة ومن يملكها ، يصبح التكافوء المشار إليه آنفا بين القوى السياسية حلما من الأحلام ، وبالنسبة للقوى الحاكمة " كابوسا " من الكوابيس المزعجة ، وتصبح اللعبة السياسية عبثا ولهوا بحيث يكون الأحرى بنا أن نسمى الأمور بأسمائها الحقيقية !!

وتسأل : ما هى مبادئ هذا المسمى بالحزب الوطنى ؟ ما فلسفته ؟ فلا تجد إجابة علمية حقيقية ، فهو مجموعة من المنتفعين بالسلطة ، التي هى الرابط والجامع الوحيد ، حتى لكأنك لا تخطئ إذا وجدت " تماهيا " بين هذا التجمع وبين الدولة ، فالدولة هى الحزب ، والحزب هو الدولة ، حتى أننا – على سبيل المثال – في حياتنا الجامعية ، نلاحظ أنه إذا تم تعيين عميد أو رئيس جامعة ، ولم يكن عضوا بما يسمى بالحزب الوطنى ، سارع بملء استمارة العضوية ، تأكيدا على تلك الحقيقة المؤلمة ، وهى أنه لا يحظى بخير الدولة ومنافعها إلا من كان عضوا في هذا التنظيم !!

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فوسائل الإفساد ما زال رصيدها يزخر بكل ما هو صارخ ومستفز ... ، فالجهة التي لها حق السماح بقبول إنشاء حزب جديد أو رفضه يرأسها أمين ما يسمى بالحزب الوطنى ، ومن ثم ، فمن البديهى ، إذا رأى أن الحزب المتقدم مما يمكن أن يشكل منافسا قويا لحزب الحكومة لجدية القائمين بأمره ، وما يطروحه من برامج ، أن يتم رفضه ، وعلى العكس من ذلك ، إذا لمس أن الحزب المقترح سوف يكون مجرد صورة ، وخيال مآتة ، فالموافقة تتم فورا ، وبهذا تظل الساحة أمام أصحابنا لينفردوا ويحتكروا الحكم !

لكن العصبة الحاكمة ورثت بعض الأحزاب القوية نوعا ما ، مثل الوفد والتجمع والناصرى ، فماذا تعمل ؟

كان أول هذه الأحزاب ، هو حزب التجمع ، وكانت الظروف العالمية مواتية ، فالنظم الاشتراكية في أول التسعينيات كانت قد بدأت تتهاوى ، وبدأ الفكر الاشتراكى يخسر العديد من أنصار الأمس ، وكانت هناك انتخابات قررت معظم الأحزاب مقاطعتها عام ١٩٩٠ ..فإذا بنا نلمس وكأن " ترويضا " تدريجيا قد بدأ لحزب اليسار ، الذى يمكن أن نرصد له مظاهر شتى ، لكن ليس هذا موضوعنا، وأصبح هناك هدف مشترك يجمع بين النظام القائم

والتجمع ألا وهو الحرب ضد ما سمى بالتطرف الدينى " الإسلامى " ، وتحت هذه المظلة حدث ويحدث الكثير ، مما جعل الحزب يتراجع مكانة ووجودا ٠

ولأن النظام الحاكم لا مبدأ له ولا منظومة قيم إلا الاحتفاظ بالسلطة ، نجده يتربص بحزب آخر ، وقف في جهة مقابلة لحزب التجمع ، ألا وهو حزب العمل الذى كان قد أصبح أقوى بوقوف المفكر الراحل عادل حسين وراءه ، وصحيفة الشعب التي ارتفع توزيعها كثيرا وأصبحت صوتا صارخا يرصد مهازل النظام وسوءاته ، فإذا بحجة واهية من تأليف أمن الدولة وإخراجها بفبركة " تنازع " على رئاسة الحزب فيتم تجميده وإيقاف إصدار جريدته عام ٢٠٠٠، مع أن حزب الأحرار يعانى منذ سنوات من هذا – حقيقة لا تزييفا وفبركة – ومع ذلك لا يجمد الحزب ولا توقف جريدته لسبب واضح ، لأنه لا يشكل خطرا على عصبة السلطة ٠ ويحصل حزب العمل وجريدته على العديد من الأحكام القضائية ، لكن لا حياة لمن تنادى ٠٠الحكومة ، المسئولة عن إقامة العدل ، ترفض تنفيذ أحكام القضاء لأنها في غير صالح عصبة السلطة !!

وظل حزب الوفد بدوره شوكة في ظهر النظام المستبد ، فهو حزب ليبرالى عريق ، يستند إلى تراث شعبى مصرى تاريخى ، ومن ثم يمكن أن يسحب البسط من تحت أقدام النظام ٠ وهنا حانت الفرصة عندما " تجرأ " زعيمه الدكتور نعمان جمعة وصدق التمثيلية الخاصة بانتخابات الرئاسة فرشح نفسه منافسا للحاكم الأوحد ، فكان ما كان مما ظهر على السطح من أحداث أطاحت بجمعة ، ليفقد الحزب الكثير من رصيده وقوته ٠

ودهش الناس مرتين من موقف لجنة الأحزاب ، حيث وافقت على إنشاء حزب الغد بزعامة أيمن نور ، الحزب الذى بشر بنجاح كبير ، وكانت المرة الثانية ، هى الموافقة على حزب الجبهة الديموقراطية بزعامة فقيه دستورى كبير هو يحيى الجمل ٠

لكن ما إن مر وقت قصير حتى ظهر الفخ الكبير لحزب الغد عن طريق حكاية التوكيلات المزورة التي يعلم القاصى والدانى كيف تمت ، وجرى ما جرى من مهزلة إسقاط عضوية الرجل من مجلس الشعب ، ثم يزداد العقاب عندما تجرأ نور بتصديق مسرحية انتخابات الرئاسة فرشح نفسه ، فكان ما كان من إضعاف وتشقق في حزبه حتى صار هيكلا لا أثر له ، وانتهى مصير نور إلى السجن حتى يتعظ غيره فلا يفكر لحظة ، ولو في سرير نومه حالما ، بأن يقرب من كرسى السلطة !

أما حزب الجبهة ، فقد تلقى الحزب ، وزعيمه الفقيه الدستورى الكبير – قبل استقالته من الحزب – الدرس بسرعة ، عندما أجريت انتخابات تكميلية في المقعد الذى خلا باستقالة النائبة شاهيناز ...لقد تصور فقيهنا أن هناك انتخابات ، فإذا به يرى بعينيه التزييف الكبير العلنى ، فإذا بالرجل – فضلا عن عوامل أخرى تجرى في السياق نفسه – يشعر بألا أمل في مثل هذه التمثيليات الهزلية وآثر الاعتزال !!

وتشهد الأسابيع الماضية تتويجا لفُجر سياسى لم تشهد له مصر في تاريخها الحديث له مثيلا ، حتى لتتضاءل أعمال إسماعيل صدقى الذى ضرب به المثل في التزوير والعنت والفجور السياسى ، فإذا بكل ما تمتلكه الدولة من قوى بطش وتنكيل تتجمع لتسجن وتعتقل كل من سولت له نفسه أن يتقدم للترشح في انتخابات المحليات ، ممن لا يرضى عنهم النظام ، وإذا بسيارات الأمن المركزى تتجمع لتحاصر المقار والمكاتب لتمنع ، وإذا بعشرات العراقيل توضع ، وإذا بعشرات الأحكام القضائية تمزق ويرمى بها عرض الحائط ...فلا شئ يهم ، على رأى راحلنا إحسان عبد القدوس ، بالنسبة لهؤلاء الناس ، في سبيل ضمان أن تخلص المجالس المحلية لأعوان السلطة ، حتى تضمن الاستمرار لمن تريد !!

ولا يكتفى محتكرو السلطة بكل هذه الألاعيب المبتذلة الغبية المكـشوفة ، وإنما لابد لهم من تجييش نفر من الكتاب ، يقومون بالتسويغ والتبرير ، وعندما تساءل واحد مرة وهو يسمع التبريرات الساذجة السخيفة من أحد كتاب السلطة : هل فعلا يصدق ما يقول ؟ رد عليه آخر ، لو ذقت النعيم الذى أُغرقوا فيه ، و " اللمعان " الذى يتمتعون به ، لربما أصابك ما أصابهم من عمـى الألـوان بحيث ترى الأسود أبيضا والأبيض أسودا !

والحل ؟

سعيت إلى إمعان التفكير في الإجابة ، ثم إذا " بالدستور " تعفينى من ذلـك ، عندما طالعت المانشيت الرئيسى لعدد اليوم ، ٢٠ مارس : الشعب الذى يخاف لا يجد العيش الحاف !!

هذا الصمت المريب* ..؟!

في كتابه (الآن أتكلم) ، صفحتى ٢٣٠ و ٢٣١ ، كتب " خالد محيى الدين " ، أطال الله عمره ومده بالصحة والعافية ، ما أذهلنى عندما قرأته منذ أن صدر الكتاب عام ١٩٩٢ ، وكيف يمكن " صناعة " مواقف ، يمكن من خلالها اغتيال الخصوم وتشويه صورته وتلطيخها بما ليس حقيقيا ، بل افتراء ، يقول خالد بعض وقائع عام الثورة الأول :

" ...وفى هذه الأثناء فكر صلاح سالم في أن يحدث " فرقعة " تمكن الثورة من أن تضرب خصومها قبل أن يتحركوا أو حتى يفكروا في التحرك ، وأعلن أنه يمتلك وثيقة هامة تفيد أن السفارة الأمريكية تتصل بالساسة القدامى وتتآمر معهم للإعداد للتحرك ضد الثورة .

" ووقع الجميع في الفخ ، وعقد اجتماع جماهيرى في ميدان عابدين ، وقف فيه صلاح سالم معلنا أنه يمتلك وثيقة خطيرة ، وتحدث نجيب – محمد نجيب – وجمال عبد الناصر منددين بالمؤامرة (!!) التي تحاك ضد الثورة ، وأعلن عن تشكيل " محكمة الثورة " لمحاكمة المتآمرين " !!

ثم يكتب خالد أيضا : " وعندما عقدت المحكمة لكتشفنا حقيقة " الفرقعة " التي أوقعنا صلاح سالم في مطبها ، فلم تكن هناك مؤامرة ، فقط تمت مراقبة أفادت بزيارة موظف بالسفارة الأمريكية لإبراهيم عبد الهادى (رئيس وزراء سابق في العهد الملكى) في بيته ، ولا شئ آخر " .

بقى أن تعرف عزيزى القارئ ، أنه بناء على هذه المؤامرة " المفبركة " ، أصدرت المحكمة حكمها بإعدام إبراهيم عبد الهادى ، لولا يقظة ضمير بعض الضباط مثل خالد ، لشنق الرجل ظلما وبهتانا ، فقد خفف الحكم من الإعدام

---

* جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٧/١١/٢٤

إلى الأشغال الشاقة !!

وروى خالد كذلك أن جمال عبد الناصر قد تحدث معه شاكيا من صلاح سالم وقال : " إنه ورطنا في هذا الأمر قائلا إن هناك وثيقة ، وبعد ذلك اكتشفنا أنها مجرد كلام عادى ، وأنها لا تشكل دليلا ضد أحد ، وبعد الإعلان عن المؤامرة تورطنا وكان لابد من تقديم أشخاص للمحاكمة " !! هل هذا كلام ؟!

وكانت هذه الواقعة من الخطوات المؤسفة التي أوقعت الثورة في سنتها الأولى في جُبّ استبداد دفعنا جميعا ثمنا غاليا له ، وما زلنا .

إن النظم المستبدة لديها من الجرأة على الحق ما يسهل لها أن تختلق الذرائع والأسباب المجانبة للحقيقة ، ومن هنا فما من وقت يمر إلا ونشهد غارة من النظام القائم حاليا على صرح من صروح الحرية أو العمل الوطنى ، طالما كان هذا الصرح أو هذا العمل لا يسبح بحمده ويسعى في ركابه ، ويشارك في افتراءاته.

لكننا ، من حسن الحظ حقا ، نلمس في الوقت نفسه يقظة تقف بالمرصاد لمثل هذه التجاوزات التي تسعى إلى اغتيال حق الإنسان المصرى في العمل مستقلا أو التفكير بغير منطق المسايرة . لعل أبرز الأمثلة الحالية ذلك التضامن الشعبى والثقافى والاجتماعى المساند لهذه الكوكبة من رؤساء تحرير عدد من الصحف الوطنية وبعض صحفييها من إغارة النظام وأعوانه عليها بهدف إدخالهم بيت الطاعة .

وهناك قضايا أخرى متعددة ، سابقة ، وحالية ، لابد أن نحمد بالفعل هذه اليقظة المواكبة المساندة ، لأن المؤشرات كلها تشير إلى افتئات النظام ، بحكم طبيعته " الإرهابية " ، ذلك لأن الإرهاب بكل ما يتضمنه من اغتيال لأبرياء وتخريب وتدمير بغير حق ، ليس إرهاب أفراد أو جماعات فحسب ، بل إن ما هو أخطر منه ما تمارسه النظم المستبدة ، كما نرى كثيرا منها في عالمنا العربى مع الأسف الشديد ، في الوقت الذى تقف فيه هذه النظم من القوى

الكبرى موقفا يتسم بالتفريط والخنوع ، وكذلك نرى هذا من النظم العنصرية مثل إسرائيل وما تقوم به إزاء الفلسطينيين ، والدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كما يتبدى لنا في أفغانستان والعراق حاليا .

لكن هناك قضية أخرى على درجة عالية من الخطورة ، لا تحظى باهتمام مماثل من قِبَل القوة الضاربة للمثقفين ، وأجنحة مختلفة من الرأى العام ، ألا وهى القضية الخاصة بمجموعة معظمها من بناة الاقتصاد الوطنى بغير مضاربات ولا نهب أموال بنوك عن طريق الاقتراض ، ثم الهرب ، وعلماء على درجة عالية من العبقرية والإبداع ، وأساتذة جامعات عرفوا بين طلابهم بالإخلاص والعلمية ، ولأن كل هؤلاء ينتمون إلى جماعة يخاصمها النظام ويخشى منها على نفسه من اتساع دائرة شعبيتها ، وعلى العكس من ذلك ، اتساع دائرة الكراهية له ، لم يتورع عن التذرع بالعديد من الأسباب التي تجانب الحقيقة كى يحيلهم إلى محاكمة عسكرية استثنائية ، لم يُحل إليها من أغرق أكثر من ألف مصرى ، ومن تسببوا في التعذيب والتشريد ، وسرقوا أموال آلاف المصريين في البنوك .

لنختلف مع الإخوان ما شئنا ، ولنتغاير معهم في النهج والهدف ، ولكن إزاء مثل هذه المحاكمات العسكرية لابد من التآزر والتكاتف لرفع الظلم الواقع على مجموعة من خيرة المواطنين الشرفاء .

أعرف أستاذا جامعيا كان يكتب ضد إحدى الدول ، ثم تصادف بعد سنوات أن ذهب إليها معارا ، فإذا بطالب يطلب زيارته ، فلما تمت الزيارة ، وخرج الطالب إذا بقوات أمن تقتحم شقة الأستاذ ، حيث كان الطالب قد ترك مظروفا به كم من المال ، بالاتفاق مع الأمن وتدبيره ، ولم ينتبه الأستاذ وهو يودع طالبه إلى ذلك مع الأسف ، واتهموه بناء على ذلك بالرشوة ، وتم سجنه ليلوث شرفه !

وأعرف كذلك أستاذا كبيرا في التربية كان يرأس جمعية علمية ، لم تترك مفكرا أو مثقفا من كبار المثقفين والمفكرين في مصر إلا وعقدت له ندوة كبيرة ، بحيث تحولت هذه الجمعية إلى أكبر ساحة ثقافية مدة عشر سنوات ، ثم جاء أحد وزراء التربية ليحاول أن يجعل من الأستاذ والجمعية أبواقا له ، فلما رفض الأستاذ ، لجأ إلى تلك الوسيلة المعروفة : تلويث الخصم بأى صورة ، وتمت الإغارة على الجمعية وحلت ، وفُصل الأستاذ وأشاعوا عنه ما يدخل في باب الافتراء والكذب ، حتى لقد وقع أحد المساهمين في المؤامرة بلسانه لصديق مشترك بينه وبين الأستاذ حيث قال :" لو لم نفعل ذلك فسوف يظهر كشهيد رأى أمام الناس ، ونكون نحن المتهمين " !!

وهكذا ، هناك حكايات ووقائع متعددة ، كلها تشير إلى هذا النهج الغادر الذى يخشى المواجهة الحقيقية ، لأنه يعرف حقيقة نفسه وشرف خصمه ، فيعمد إلى التشويه بغير حق ، ويسعى إلى التلويث افتراء ، فيسهل له ذلك افتراس الخصم أو القذف به في غيابات السجن ، حتى لقد عبر المثل الشعبى عن ذلك بالقول (يا ما في الحبس مظاليم) !!

عندما تحدثت مع أحد الأصدقاء بموضوع المقال قبل كتابته ، لم يوافقنى حقيقة على ذلك ، وكانت حجته أننى كتبت منذ أسبوع في جريدة الدستور أبدد فيه شائعات غير صحيحة يصور فيها البعض تعاطفا لى مع الإخوان المسلمين ، وكان ردى للصديق أن الجهر بالحق هو صورة من صور قول " الشهادة " التي أمرنا الله عز وجل بألا نكتمها ، وإلا فسوف نكون في نظره سبحانه وتعالى ممن ينطبق عليه الوصف القرآن " آثم قلبه " !!

بل إن المقال الحالى يعزز النفى الذى أشرت إليه ، وكيف أننا ، فيما نكتب هنا وهناك ، إنما نسعى لرفع ظلم ، وتبديد فكر خاطئ، وكشف فساد ، لا يحدونا في ذلك إلا وجه الحق ، ودليلنا القوى ، والذى يعرفه جيدا كل من اقترب منا ، أننا بعيدون تماما عن شبهة الطمع في منصب أو الوقوع في

إغراء مال ، ويكفى اننا تجاوزنا السبعين من العمر ، لم نغير فيه نهجنا منذ عشرات السنين ، وكان يمكن أن يتغير حالنا " المادى " و " السلطوى " كثيرا ، لكن ، حمدا لله الذى منحنا القدرة على " الاستغناء " ، والذى نراه هو الغنى الحقيقى والسلطة الفعلية !!

وقديما انتقد الفيلسوف الإغريق الشهير " أرسطو " أستاذه " أفلاطون " ، فلما عاتبه البعض على ذلك ، كان رده حكيما حقا ، حتى لقد أصبح حجة وحكمة يعتد بها على مر القرون ، فقد قال أرسطو أن أستاذه أفلاطون حو حقا عزيز عليه ، ولكن الحق أعزَ لديه من أستاذه ، وأنا أقول ، ربما بوجه آخر مختلف : أن سجناء المحاكمة العسكرية من جماعة لا أنتمى إليها ، لكن هذا لا يجعلنى أتقاعس أبدا عن قول الحق لصالحهم ، ما دمت مقتنعا بذلك ، بناء على متابعة .

إن ما يؤلمنى حقا أننى كثيرا ما أجد استفارا من كتاب كثيرين للدفاع عن كتاب صودر ، ويكون الاستفار كبيرا ، وأنا كثيرا ما أجد بالفعل أن مصادرة الفكر أيا كان هو مصادرة لحق الإنسان في التعبير ، وأن الوسيلة المثلى هى أن يصدر المخالفون كتابا مغايرا يشرحون فيه وجهة نظرهم ويناقشون من يخالفهم ، وأن المصادرة تخدم صاحبها فتروج لكتابه ويصبح مشهورا .

أما وجه الألم ، فهو أننا لا نرى استفارا مماثلا عندما تصادر ملايين من الجنيهات كانت تسهم في بناء الوطن ، فتغلق مصادر كسب حلال ورزق لمئات من العائلات لا ذنب لهم ، وتعطل مصالح ، وتتواصل أنهر من المآسى والدموع في عشرات البيوت .

بل ولعل هذا أيضا يذكرنى بهذه القضية المأساة المسكوت عنها ، وهى مصادر حزب كبير مثل حزب العمل ، وصحيفة كانت من أخطر الصحف المعارضة (الشعب) ، رغم حصولهما على ما يزيد على ١٣ حكما قضائيا ينصفهما ...ولا نجد أحدا يصرخ من أجل هذا .

لماذا لو كانت القضية تتصل بإسلاميين ، لا نجد مساندة وتدافعا للدفاع عن حقوق تهدر وحريات تصادر ، ومصالح تهدد بالخراب ؟

إننا نطالب بحق كل مواطن في التعبير عن حقه في حرية التفكير والعمل ، مهما كان توجهه ، ومهما كانت عقيدته ، ومهما كان مستواه الاجتماعى والاقتصادى ، فإذا خرج عن الأصول والقواعد ، فهناك الطريق العادل : الحوار والمناقشة ، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه هذا هو محاكمة المواطن أمام قاضيه الطبيعى ، لأننا بالفعل نثق في عدالة القضاء .

إن السكوت على إهدار حرية الآخرين ، إذا كنت مختلفا معهم ، إنما يفتح الطريق للسكوت على إهدار حرية أى مواطن ، بل وكل مواطن ، ذلك لأن الحق لا يتجزأ ، والحرية هى الحرية ، سواء لى أو لك ، ما دام المعيار هو الحكم العادل !

فـــخ الحرة *

مساء الأربعاء ٢٠٠٤/٧/٧ ، اتصل بى أحد الإعلاميين قائلا أنه يعمل بقناة (الحرة) الأمريكية المعروفة ، وكنت أعرفه منذ سنوات حيث أجرى معى حوارا حول الأزهر على قناة M.B.C ، وأنه يريد منى المشاركة فى حوار فى الحرة ، وبادرت بإظهار عدم ترحيبى بذلك ، لكنه أكد أن القناة تذيع آراء البعض ممن ينتقدون السياسة الأمريكية ، وذكر عددا من الأسماء ، وللأسف لم يسعدنى الحظ بمشاهدتهم ، حيث أجد بنفسى انصرافا كليا عن مشاهدة هذه القناة . وبسرعة حدثت نفسى قائلا : وما المانع إذا كنت متأكدا أن صوتى سوف يحمل آراء مناهضة للتوجه الأمريكى ، خاصة وأنه على الهواء مباشرة ولا احتمال فيه لأى عمليات حذف وتشويه ؟ ووافقت.

فى اليوم التالى ذهبت إلى استديوهاتها فى مبنى مجاور لمبنى التلفزيون المصرى ، وكان المشاركون - نسيت أسماءهم مع الأسف الشديد - باحث من السعودية ، وآخر من لبنان ، وثالثة أستاذة بكلية جون كنيدى بجامعة هارفارد ببوسطن بأمريكا ، ولها كتابات تتصل بما يسمونه بالإرهاب.

كان الحوار ، منذ لحظاته الأولى صادما لى إلى حد كبير ، إذ لم أتصور أن تصل البجاحة إلى درجة الهجوم السافر والتشويه الفاضح بصورة أشد مما يروجه قادة اليمين العنصرى الحاكم لأمريكا الآن ، ظنا منى أنهم يريدون بهذه القناة أن تؤثر على أفكار واتجاهات العرب والمسلمين وتبنى توجهات الولايات المتحدة ، وأن تحقيق مثل هذا مفروض أن يقوم على عدم الدخول فى مصادمات مباشرة مع كثير من المفاهيم الدينية الإسلامية ، وأن يكون التوجيه قائما بأساليب غير مباشرة ، ناعمة ، تدس السم فى العسل ، لكنى وجدت العكس " على عينك

---

* آفاق عربية فى ٢٠٠٤/٧/١٥

يا تاجر " و " اللعب على المكشوف. "

كانت أسئلة مقدم البرنامج ، وهو عربى لبنانى ، مستفذة ، يسأل عن هؤلاء الإرهابيين - كما يقول - الذين يروعون الناس ويقتلون أنفسهم انتحارا ويقطعون الرقاب ويتخفون وراء الدين ، وأن التعليم الدينى يشجع على ذلك ، وأن المؤسسات الدينية تقابل كل هذا بصمت مريب ، مما يجعلها مشاركة ومشجعة ، وأن حزب الله حزب إرهابى ، وأن رجال الدين لهم دور كبير فى التشجيع على كل هذا بإصدار فتاوى تكفر وتدعو إلى العنف ومخاصمة الآخر ، وأشد لفتا للنظر استخدامه لفظ " المحمديين " ، لا المسلمين ، معلنا بذلك - علنا وصراحة -إنكاره للإسلام دينا سماويا...

وعلى الرغم من أننى حقيقة فوجئت بهذه الأفكار التى حملها إلينا المذيع العربى ، لكننى بينى وبين نفسى قلت أنه معذور ، فهو يتسلم مرتبه من الأمريكان ، ويعيش فى واشنطن ، ولم أحزن على ما قالته الأستاذة الأمريكية ، فمن حق كل إنسان أن يروج لمقولات بلده ، وما يسير على طريق مصالحها بغض النظر عما إذا كان هذا يرضينا أو لا ، لكن أشد ما أحزنى تلك السموم التى روجها كذلك المحاور من بيروت ، وأشد من هذا إيلاما ، المحاور السعودى ، الذى قلت بينى وبين نفسه ، أن السعودية بما نعرفه من حرصها على تربية تلاميذ المدارس على ثقافة دينية واسعة ، وأنها ترتبط فى أذهننا بأنها أرض الحرمين الشريفين ، سوف تجعه ينهض للدفاع وكشف المغالطات ، فإذا به يشارك فيها ، وكأنه أمريكى يلبس جلبابا وشماخا.هو شاب صغير ، ويبدو أنه ممن خدعوا بالثقافة الأمريكية ، ولدينا فى مصر مثله.

كان مما ذكره المحاور البيروتى أن " العقيدة " الوهابية - هكذا سماها - تروج لأفكار تقوم على كره الآخر ، وأن قتل غير المسلم لا عقاب عليه.

وعلى الرغم من أنى لا أحب الصوت الزاعق فى المناقشة ، بل وفى الحياة

بصفة عامة ، ولا أحب الانفعال فى الحوارات الفكرية ، لكن كمية ونوع مثل هذه الأفكار المفتراة وما سار على دربها جعل الدماء تغلى فى عروقى ، خاصة وقد وجدت نفسى فردا واحدا ينازل أربعة : المذيع ، الأستاذة الأمريكية ، الباحثان : السعودى ، والبيروتى!

وحرصت ألا يعتقلنى المذيع فى أسئلته الموجهة إلى ما يريد ، فيجرنى إلى ملعبه ، وأننى لابد أن أفعل العكس ، فنبهت إلى أن هناك حرصا واضحا على الحديث عن (نتائج) ظاهرة العنف والإرهاب ، بينما العلمية تقتضى أن نفكر قبل ذلك فى " الأسباب " ، ومن هنا أكدت على أن العرب والمسلمين عاشوا فترات طويلة تحت نير الاحتلال الأوربى حيث ذاقوا مرارة العيش والمذلة والفقر نتيجة نهب ثرواتهم ، وأن قوى الاحتلال حرصت على زرع نظم تفرض القهر والبطش على المواطنين وتحرمهم من حرية التعبير ، ويشارك مسؤولون فى نهب المال العام ، ويحرم الملايين من الحد الأدنى للمعيشة الآدمية ، وأن من شأن شيوع كل هذا وما يصاحبه من إحباط وقنوط ويأس أن يوفر بيئة صالحة لنمو صور التطرف والعنف والإرهاب ، وخاصة بين الشباب.

بل وتساءلت : لماذا ينسب إلينا التعصب والعنف والإرهاب ، بينما أوربا نفسها أذاقت العالم كله الكثير منه خلال حرب عالمية استمرت ست سنوات ، راح ضحيتها عشرات الملايين ، بأيدة النازية والفاشية ؟

وعلا صوتى أكثر : لماذا تشيرون إلى التعليم الدينى فى بلداننا فقط : افتحوا الكتب التى تدرس فى المدارس الإسرائيلية كلها ، لا الدينية فقط ، سوف تجدون كما من صور الحض على الكراهية والعنف تجاه العرب والمسلمين أضعاف ما يشاع عن مدارسنا الدينية ، لكن هذا لا يعلن عنه ، لأننا ضعفاء والضعيف متهم دائما ، والقوى هو البرئ حتى لو كان آكل لحم بشر!!

عندما أشار المذيع إلى أن لى كتابين أحدهما بعنوان (القرآن الكريم ، رؤية تربوية) ، والآخر (السنة النبوية ، رؤية تربوية) ، وكل منهما قد يزيد على

الخمسمائة صفحة ، انطلقت أقول أننى طوال هذه الصفحات التى بلغت ألف صفحة قدمت العديد من النصوص والشواهد ، من القرآن الكريم والسنة النبوية التى تؤكد على الكثير من قيم الحوار وحسن التعامل مع الآخرين مثل :

- (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ٣٤) ، سورة فصلت .

- (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ... (١٣٥) سورة النساء .

فإذا المحاور البيروتى ، يقول أن المسألة ليست مجرد نصوص ، وأنه يلاحظ أن الآيات المكية هى التى كانت تركز على مثل هذه المعانى ، أما الآيات المدنية فكان لها توجه آخر !

عندها صحت منبها أنهم يغرقون فى التنظير والتحليق فى أجواء التجريد ، ويبعدون عن " وقائع " هى الشاهد الحقيقى ، وسقت مثلا لتوضيح ما أريد : لى حفيد يقل عمره عن العشر سنوات .. لم يكن نتاج تعليم دينى ، ولا يعرف شيئا عن الآيات المكية والمدنية ، ولم يسبق له التعرف على الوهابية ، ولا هو على صلة باسامة بن لادن ، أو أبو مصعب الزرقاوى لكنه كان جالسا معى عندما كنت أشاهد نشرة أخبار فرأى هذا الطفل بيوتا تهدم ، وأراضى زراعية تجرف ، وأطفالا ونساء ومسنين يقتلون ، بأسلحة أمريكية وإسرائيلية ، وعرف أنهم عرب مسلمون من أهل فلسطين ، فإذا به ، وعلى الفور يقول " نفسى يا جدو أتعلم إزاى أقتل اليهود والأمريكان " !

هل يكون حفيدى هذا عضوا فى تنظيم القاعدة دون أن ندرى ؟!

للتنبيه لا للتخويف* !

فى قديم الزمن كان معيار القوة بين الشعوب هو القوة العضلية والتى تجلت بعد ذلك فى القدرة على الكر والفر والمبارزة بالسيوف ، والمهارة فى الإصابة بالرماح والنبال ...

وفى العصر الحديث تمثلت القوة فى الأسلحة العسكرية التى تحمل أكبر طاقة من النيران والتدمير ...

ثم انتقل مركز القوة بعد هذا إلى الاقتصاد ، وأصبحنا بعد منتصف القرن العشرين نرى دولتين مثل اليابان وألمانيا لا تملكان قوة مسلحة ذات شأن وجيوشا جرارة ، لكن قوتهما الاقتصادية جعلت لهما موقعان متقدمان على خريطة القوى العالمية ...

ومنذ سنوات قليلة برز معيار آخر مختلف تماما فى التفرقة بين الأقوياء والضعفاء ، بين المتقدمين والمتخلفين .. إنه : التنمية البشرية التى هى " حزمة " من المعايير تتناول جوانب متعددة تحكم فى النهاية بأن هذا البلد يستحق أن يقع فى المرتبة كذا أو كذا ، تماما كما نرتب الطلاب فى كشوف بعد إعلان نتائج الامتحانات آخر العام .

وفقا للتنمية البشرية فالمسألة ليست أن متوسط دخل الفرد فى هذا البلد أعلى من بلد آخر وبالتالى يكون أعلى منه على سلم التنمية ، ولا هى بنسبة عدد الأغنياء أو عدد الشركات العملاقة ، ومن هنا فقد أصبح هناك اتفاق على أن التنمية البشرية تضم الجوانب الأربعة التالية :

- مدى تمكين الناس من زيادة إنتاجيتهم ومن المشاركة الكاملة فى توليد الدخل وفى العمالة بأجر ، لا يتأتى هذا إلا بزيادة فرص التعليم

---

* الوفد فى ٢٠٠١/٤/٥

- مدى اقتران النمو الاقتصادى بالتوزيع العادل ، ومن ثم وجوب إزالة جميع الحواجز التى تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية لكى يتمكن الناس من المشاركة فى هذه الفرص ومن الاستفادة منها .
- مدى كفالة إمكانية الحصول على الفرص ليس فحسب بالنسبة للجيل الحالى ، بل أيضا للأجيال المقبلة ، ومن ثم وجوب تجديد جميع أشكال الفرص الرأسمالية – المادية والبشرية والبيئية .
- الاقتناع بأن تكون التنمية من صنع الناس ، وليست من أجلهم فقط ، ومن ثم وجوب أن يشارك الناس مشاركة كاملة فى القرارات والعمليات التى تشكل حياتهم .

ومن هنا حرص البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة U.N.P.D على نشر تقرير كل سنة يصور حالة التنمية البشرية فى مختلف دول العالم ، ومن استقراء عدد من هذه التقارير يتبين لنا أن هناك عددا من المظاهر التى قد تدفع إلى التفاؤل ، منها نرى من الآتى :

- فقد نالت أغلبية الدول استقلالها .
- وبانتهاء الحرب الباردة أصبح العالم أكثر آمنا ، بدرجة متزايدة من خطر حدوث محرقة نووية ، لما هو معروف مما يسمى بتوازن الرعب النووى ، وبانخفاض الإنفاق العسكرى العالمى ، أصبح هناك عائد محتمل للسلام يمكن تعبئته من أجل التنمية البشرية .
- وكانت سرعة التنمية البشرية سرعة غير مسبوقة ، حيث أن سرعة البلدان النامية تجاوزت ثلاث مرات السرعة التى كانت البلدان الصناعية قد حققتها قبل قرن .
- وأدى الإبداع البشرى إلى فتوحات تكنولوجية كثيرة ، لا سيما فى مجال المعلومات والاتصال والطب واستكشاف الفضاء .

- وتجتاح موجة عارمة من الحرية الإنسانية أراض كثيرة – وبدأت الروح الإنسانية ، التى طال قمعها ، تجد صوتا لها .

وعلى الرغم من هذا التقدم الذى يبعث على التفاؤل ، إلا أن هناك مؤشرات أخرى ، ربما ، على العكس من ذلك ، تؤكد لنا على أنه ما زالت هناك قائمة مهام ضخمة مطلوبة :

- فما زلنا نعيش فى عالم يوجد فيه جوع وفقر وتفاوتات متزايدة .
- ونعيش أيضا فى عالم تناقضات مقلقة ، حيث يوجد جوع فى بعض الأراضى وتبديد للأغنية فى أراض أخرى ، وحيث يوجد تفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة يتزايد باستمرار .
- وتُبتلى الدول الفقيرة ، وكذلك الدول الغنية بكرب إنسانى متزايد ، فى شكل ضعف النسيج الاجتماعى ، والتهديدات للأمن الشخصى وإحساس بعزلة الفرد آخذ فى الانتشار .
- ولم تعد التهديدات للأمن الإنسانى شخصية أو محلية أو وطنية ، فقد أصبحت عالمية – حيث تجتاح العالم المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والإرهاب والتلوث .
- وتوجد الآن صراعات داخل الدول أكثر من الصراعات الموجودة بين الدول وبدأ النسيج الاجتماعى والسياسى لعدة دول يتفكك .
- واكتسبت المسألة الأساسية المتعلقة ببقاء الإنسان على كوكب يئن تحت وطأة أخطار بيئية مفزعة ، طابعا يتسم بالإلحاح المستمر .

وفى وسط هذا العالم ، ما موقعنا نحن فى مصر وخاصة فى هذا المحيط الذى نعيش فيه ، ألا وهو مجموعة لدول العربية ، وهذه الجارة غير العزيزة التى سنظل نعيش معها فى صراع دائم ؟ إن كنا قد أدخلنا فى مصر السيوف فى غمدها ، لكن الصراع الحضارى لا ينتهى ، وهو أكثر خطرا وأشد وطأة .

فى ظل المعايير التى تم الاتفاق عليها للتنمية البشرية نجد مصر والدول العربية ، وإسرائيل تحصل على الترتيب التالى خلال سنوات ثلاث من بين ١٧٤ دولة فى العالم ، لابد من التأمل فيها بكل عمق وتبصر حتى يتضح لنا مدى التقدم أو التراجع :

عام ١٩٩٥		١٩٩٨		٢٠٠٠	
الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
٢١	إسرائيل	٢٢	إسرائيل	٢٣	إسرائيل
٤٤	البحرين	٤٣	البحرين	٣٦	الكويت
٤٥	الإمارات	٤٨	الإمارات	٤١	البحرين
٥٦	قطر	٥٤	الكويت	٤٢	قطر
٦١	الكويت	٥٧	قطر	٤٥	الإمارات
٧٣	ليبيا	٦٤	ليبيا	٧٢	ليبيا
٧٥	تونس	٦٦	لبنان	٧٥	السعودية
٧٦	السعودية	٧٠	السعودية	٨٢	لبنان
٧٨	سوريا	٧١	عمان	٨٦	عمان
٨٠	الأردن	٨١	سوريا	٩٢	الأردن
٨٥	الجزائر	٨٢	الجزائر	١٠١	تونس
٩١	عمان	٨٣	تونس	١٠٧	الجزائر
١٠١	لبنان	٨٧	الأردن	١١١	سوريا
١٠٦	العراق	.....		.....	
١٠٧	مصر	١١٢	مصر	١١٩	مصر

أما باقى الدول العربية ، مثل السودان واليمن والصومال وجيبوتى وموريتانيا والمغرب ، فإن ترتيبها يأتى بعد مصر ، حيث حرصنا على التركيز على الدول التى سبقت مصر .

ومن خلال هذه الأرقام يتبين لنا ما يلى :

- أن إسرائيل تسبق الدول العربية كافة من حيث التقدم وفقا للجوانب التى تكون جوهر التنمية البشرية التى أشرنا إليها ، والأسبقية هنا بمسافة واسعة بكل الأسف وبكل الأسى .
- اختفى العراق من السنوات ٩٨ و ٢٠٠٠ نظرا لظروف الحصار القاسية والتى لم يشهد التاريخ لها مثيلا ، مما يجعل المقارنة ظالمة .
- التقهقر واضح لمكانة مصر ، حيث هبطت من المركز ١٠٧ إلى ١١٢ إلى ١١٩ منذ عام ١٩٩٥ ! وشاركت كل من سوريا وتونس والأردن مصر فى مثل هذا التقهقر .
- ربما يقول البعض أن الدول العربية سبقتنا لأنها دول بترولية ، وهذا ليس دائما صحيحا فهناك دول سبقتنا ليست من دول " اليسر " ، مثل تونس وسوريا والأردن ولبنان
- من الدول العربية التى حافظت على الصعود ، الكويت والبحرين .

نعرض هذه الصورة على القراء ، وهى صورة مختصرة للغاية ، ذلك أن التنمية البشرية إنما هى عباءة واسعة تضم العديد من المؤشرات التى تكشف عن درجة الرفاه التى يحصل عليها الإنسان فى هذا المجتمع أو ذاك ، وبالتالى فليست المسألة أن تنشر الحكومة أرقاما خاصة بسرعة النمو الاقتصادى ، على فرض صحة هذه الأرقام ، فهذا مؤشر أصبح غير ذى معنى فى ظل غياب درجة توزيع هذا الدخل ، وغير هذا وذاك من مؤشرات مختلفة . وأن يجىء ترتيب مصر التاسع عشر بعد المائة من بين ١٧٤ دولة

فهذه كارثة والله لا أعرف كيف تغمض للحكومة عين مع استمرار هذه الحقيقة المفزعة ، بل وهذا التقهقر المستمر .

إن دول العالم تعيش اليوم " عارية " أمام بعضها البعض ، عوراتها مكشوفة ، بفضل ما لا حصر له من وسائل الكشف عن الحقائق وطوفان المعلومات وأجهزتها ودقتها وانتشارها وتقدمها ، مما لا يفيد معه أن تظل تلك التصريحات الوردية المخدرة ، تصدر من هذا المسئول أو ذاك ، ففى استمرار هذا استهزاء بقدرة الناس على الفهم ، واستخفاف بعقول الناس ، وتوهم أننا ما زلنا قوما على قدر كبير من السذاجة والغفلة ، والتراجع عن هذا الموقف المشين ، هو الخطوة الأولى نحو المواجهة .

إن الديناصورات " الحيوانية " إذا كانت قد اختفت منذ آلاف السنين ، لكن أنواعا أخرى من الديناصورات قد أصبحت تحيط بنا من كل مكان ، وأقربها منا هذا الديناصور " الإسرائيلى " المتوحش الذى يزداد قوة وشراسة ونهما ، وهناك ما لا حصر له من القوى الداخلية والخارجية ، وجميعها تتازع على البقاء والسيطرة ، ولن يبقى إلا الذى يستطيع المقاومة والمنافسة والتغلب . وإذا كانت الأجيال الحالية قد شاء لها حظها العاثر أن تعيش مثل هذا التقهقر المشار إليه ، فإن أمانة الحكم ، وشرف هذا البلد الذى يمتد فى عمق التاريخ آلافا من السنين ليستنفرنا إلى السعى لإنقاذ الأجيال القادمة .

هل تسقط

المشكلة السكانية الغرب* ؟

كلنا نذكر جيدا ما حدث عام ١٧٩٨ الذى شهد انقلابا فكريا وعلميا بطله توماس مالتوس ، من حيث إعلانه ما سوف يحدثه الانفجار السكانى من أخطار على مسيرة التقدم البشرى ، مما استنفر العديد من الجهود النظرية والعلمية والعملية فى محاولة لاهثة فى درء هذه الأخطار المتوقعة ، ما دام عالمنا يشهد هذين المسارين المتناقضين : محدودية الموارد ، والتزايد فى عدد السكان .

لكن ما شهده العالم من قفزة سكانية من ٢,٥ مليار نسمة عام ١٩٥٠ إلى ست مليارات فى الوقت الحالى دون أن تحدث الكارثة المتوقعة ، أو على الأقل بالدرجة المتوقعة ، يشير إلى أن نبوءة مالتوس قد أخفقت إلى حد كبير ، أو يمكن أن تخفق ، ذلك أنها ما زالت وجيهة ومقبولة بالنظر إلى الوضع السكانى فى دول العالم النامى ، الذى يشهد أوضاعا مؤسفة غاية ما يكون الأسف من حيث تردى الأوضاع المعيشية فى كثير من بلدانه . ومن بين العديد من الأسباب التى يمكن أن تكمن وراء شدة الفقر فى هذه البلدان يبرز التزايد السكانى الذى لا يواكبه نمو اقتصادى ، لكن فى الدول الغربية بصفة خاصة نجد الأمر معكوسا ، حيث أن التقدم المذهل فى مجالات العلم والتكنولوجيا قد أفشلت النبوءة المالتوسية .

ومنذ أسابيع قليلة رفع جمع من خبراء الأمم المتحدة متخصصون فى المسألة السكانية تقريرا لعرضه على المنظمة الدولية لمتابعة قضية السكان فى اجتماع تعقده بنيويورك ، وأهم ما يلفت النظر فى هذا التقرير ما يشير إليه من

---

* جريدة الأخبار فى ٢٠٠٤/٥/٨

احتمال تغيير فى مؤشرات النمو السكانى على المدى البعيد ، ذلك أنه على المدى القريب ، فسوف تواصل معدلات النمو ارتفاعها ربما عدة عقود محدودة آتية ، لكن الجديد فى الأمر أن معدلات النمو هذه سوف تميل تدريجيا إلى التباطوء . وفى هذا السياق تنبأ أحد اساتذة الجامعة الوطنية فى استراليا وهو جون كالدويل ، بأن العالم سوف يشهد تناقصا فى معدلات النمو السكانى بعد ما يقرب من مائة عام .

والراصد للحالة السكانية فى بعض دول العالم النامى ، التى يخرج منها الكم الأكبر من المواليد الجدد يمكن أن يلحظ بالفعل تناقصا لا تخطئه عين ، وعلى سبيل المثال فالنساء فى تونس كان معدل إنجابهن فى الستينيات يصل إلى سبع أطفال للمرأة الواحدة ، فإذا به الآن يصل إلى ٢,٣ على وجه التقريب ، وكذلك انخفض هذا المعدل فى البرازيل إلى ٢,٢٧ بعد أن كان ٦,١٥ خلال ما يقرب من خمس وأربعين عاما مضت .

لكن هذا الفرح الذى تبديه المنظمات الدولية لمظاهر انخفاض معدل النمو السكانى فى بعض دول العالم النامى ، سرعان ما يتحول إلى ما يقرب من " مآتم " فيما يتصل بالعالم الغربى بصفة خاصة ، إلى الدرجة التى دفعت واحدا مهما فى الولايات المتحدة أن يتخذ من التناقص فى معدل النمو السكانى فى الغرب مؤشرا على بدء العد التنازل له كى ينزل عن عرشه فى قيادة الحضارة البشرية ، فماذا عن هذه " المناحة " الجديدة ؟

صاحبها هو باتريك جيه بيوكانان ، الذى كان مستشارا فى وقت سابق لاثنين من رؤساء الولايات المتحدة من الجمهوريين هما ريتشارد نيكسون ورونالد ريجان ، وهو حاليا أحد كتاب الأعمدة الذين ينطلقون من منطلق يمينى . ومما يشير إلى توجهه هذا كتاب سبق أن أصدره بعنوان : (A Republic ; Not An Empire) ، " جمهورية ، وليست إمبراطورية " .

لكن ما يتصل بموضوعنا هو كتاب له صدر مؤخرا بعنوان : (The Death of The West) ، " موت الغرب " ، حيث تصدر قائمة أكثر الكتب مبيعا فى الولايات المتحدة فى صحيفة النيويورك تايمز ، والذى عرض له عرضا سريعا (جونان آلتر) فى عدد ماض من مجلة نيوزويك حاملا عليه حملة تشع بالتهكم والسخرية من جملة أفكاره .

والكتاب يشير إلى عدد من الحقائق الرقمية التى يصعب إنكارها ، وعلى سبيل المثال ، فمن بين عشرين بلدا تعد أكثر بلدان العالم من حيث انخفاض معدل المواليد توجد منها ١٨ دولة فى أوربا !! وبينما كانت الشعوب ذات الأصول الأوربية تشكل فى عام ١٩٦٠ ربع سكان العالم ، إذا بها اليوم تشكل سدس سكانه فى عام ٢٠٠٠ . وإذا سارت المعدلات الحالية فى اتجاهها فإن هؤلاء سوف يصبحون عشر السكان عام٢٠٥٠ وبالنسبة لبعض الأمثلة الجزئية يشير بيوكانان إلى أن إيطاليا ستفقد ما يقرب من ثلث سكانها فى خمسين عاما ، أما ألمانيا وأسبانيا ، فستخسر كل منهما ربع السكان !

والنتيجة التى يخلص إليها هى أن أوربا تكاد أن ترتكب جريمة انتحار سكانى عام !

وفى تعليقه على هذا يسجل (جونان آلتر) سخريته الواضحة ، مؤكدا أن العالم الغربى عامة (والولايات المتحدة خاصة) إذا كان قد شهد تعالى صيحات ، منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تنبئ بقرب موت الحضارة الغربية ، فإن هذا أمر مبالغ فيه إلى حد كبير ، وأن الأمر الذى يغيب عن (الشامتين) هو أن الغربيين عندما يرون حياتهم تتعرض للخطر ، فإنهم سوف يقاتلون مع بعضهم البعض ، كما حدث من خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكما حدث طوال الحرب الباردة والتى انتهت بسقوط مظومة الدول الاشتراكية التى أُعتبرت خطرا على الحضارة الغربية ، وكذلك ما حدث داخل المجتمع الأمريكى عقب سبتمبر الماضى .

لكن آلتر نسى أمرين :

أولهما ، سنة الله فى خلقه التى تؤكدها مسيرة الحضارة البشرية منذ عهود سحيقة ، والتى تؤكد قانون الغروب والشروق للحضارات ، مما عرض نظرية فوكوياما عن نهاية التاريخ لكثير من صور التفنيد والدحض .

ثانيهما ، الدور الكبير والخطير الذى تقوم به منظومة القيم ، الأخلاقية خاصة ، فى المسيرة الحضارية ، والتى تشكل ما يمكن أن نسميه (الأسمنت) الذى يمسك لبنات البناء الحضارى بحيث يشد بعضه أزر بعض ، فيكسبه قوة . وبدون أن ندخل فى جدل طويل ، فهناك ما يصعب حصره من مظاهر خلل تتزايد يوما بعد يوما للمنظومة القيمية الأخلاقية فى الحضارة الغربية .

إن هذا لا يعنى سقوطها ، ولكنه يعنى سقوط الأيدى التى تحملها ، لتتلقفها أيد أخرى ترفعها لتضيف إليها وتطور وفق منظومة قيمية جديدة .

المستجيرون بالرمضاء من النار*

معظم العرب كانوا يضعون أيديهم على قلوبهم أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٠ ، خوفا من أن يفوز آل جور على جورج بوش (الإبن)، حيث كان الأول يطلق تصريحاته الصاروخية العلنية المؤيدة بلا قيد أو شرط لإسرائيل ، ويغتبط العرب عندما ينجح بوش ، ويتولى الرئاسة ، ويتلهف كثيرون على " العطايا " التى تصوروا أن سوف يغمرهم بها أبانا الذى فى واشنطن . ثم تمر الأيام والأسابيع والشهور ، فإذا بك : " تسمع بالمعيدى خير من أن تراه " !! فما من يوم يمر إلا ويقدم بوش دليلا تلو دليل لا على أنه لا يقل عن آل جور تحيزا لإسرائيل ، بل ربما فاقه بمراحل ، مما يؤكد لغفلى العرب بأن المسألة ليست فى أن يتولى س أو ص رئاسة الولايات المتحدة ، ذلك لأن للسياسة الأمريكية ثوابتها التى لا تختلف من رئيس إلى آخر ، وفى مقدمة هذه الثوابت : حماية إسرائيل ، والمحافظة على تفوقها على جملة الدول العربية ، وأن تظل هى القوة الإقليمية المهيمنة .

فعندما روج شارون فى الدوائر الغربية عموما والأمريكية خصوصا أكذوبة أن عرفات هو المسئول شخصيا عما أسموه بالعنف الفلسطينى ، وخاصة عن طريق القوة ١٧ ، صدق عرب سذج ما روجته بعض الأوساط الأمريكية من أن واشنطن لم تحمل أكذوبة شارون محمل الجد ، ثم إذا بتصريحات بوش تعكس رد فعلها فى تصديق ما روجه شارون بإطلاق تحذيرات شديدة اللهجة لياسر عرفات ، وبسرعة عجيبة ومطالبته بالدعوة علنا لوقف ما يسمونه بالعنف ، بل واتخاذ موقف صارم من هؤلاء الذين يساعدون على هذا العنف من الفلسطينين ! صرح بوش بهذا غداة أن قامت الطائرات

---

* آفاق عربية فى ٢٠٠١/٥/٢٤

والدبابات الإسرائيلية بقصف المنازل الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة بوحشية بالغة .

وبوش لم ير المدافع الإسرائيلية التى يحملها جنودهم وهى توجه إلى صدور أطفال ونساء وكهول ، وإنما رأى هذه الحجارة التى يقذف بها أطفال دفاعا عن أعراض أمهاتهم وأخواتهم وبيوتهم التى تهدم وأراضيهم التى تجرف ودماء أهلهم التى تسيل ، فكان هذا الطلب الذى يعبر عن الرقة والشفقة على الدماء الإسرائيلية التى نادرا ما تسيل ، لأنها دماء " زكية " يخشى عليها من الإهدار، أما الدماء الفلسطينية ، فهى ليست إلا مياه ملوثة من المفضل إراقتها على الأرض !

لسنا ممن وقعوا والحمد لله فى شراك سذاجة تتصور أن الأمريكيين يمكن أن يتوقفوا عن الانحياز لإسرائيل ، ولكننا فى الوقت نفسه لم نتشاءم إلى الدرجة التى تتخذ عندها الإدارة الأمريكية بسرعة مثل هذا الموقف العنيف والذى يتعارض مع توجهات كانت تظهر بها إدارة كلينتون ، فقد كانت العادة عندما ينهش الذئب الإسرائيلى أظفاره ومخالبه فى الجسم الفلسطينى الأعزل المقيد والمعتقل ، فيكون من الطبيعى أن يصرخ صاحب هذا الجسم ، نجد التصريحات الأمريكية تنطلق بغير حياء ، داعية الجميع بضبط النفس ووقف العنف المتبادل !

وعندما تولى شارون الحكم ، بما هو معروف عنه من وحشية ودموية باعتراف الجميع شرقا وغربا ، كان المتوقع أن يكون نهج الإدارة الأمريكية هو محاولة " التهدئة " من عنفه ومحاصرة وحشيته لا خوفا وشفقة على الفلسطينيين ، وإنما حتى لا ينقلب الوضع ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وحتى لا يلفت هذا أنظار العالم أن الإسرائيليين يعتدون ويرهبون ، وأن الفلسطينيين يُعتدى عليهم ، لكن فيما يبدو – وهو الأرجح – أن حالة التردى العربى العامة

فى الرضا بالمهانة والمذلة ، بل والاستمتاع بهما ، أغرت الإدارة الأمريكيـــة بالمزيد من التحيز جهارا نهارا وبصورة بشعة مكشوفة ، لأنها آمنة أن الجسد العربى ملقى على الأرض لا حس له ولا خبر ، بل هو إذا صُفع علـــى خـــده اليمنى لم يكتف بأن يدير لهم خده اليسرى ، وإنما يظهر اســـتعداده وترحيبـــه ورضاه لأن يهيئ قفاه للصفعة التالية ، بل ويعرض ومؤخرته لركلـــة قويـــة ، مقسما أن أخلاقياته النبيلة تملى عليه كذلك أن يجهز مؤخرته لأن تتلقى ركلـــة قدم !

والسؤال هو : حتى نكون متبعين للنهج الأمريكى الذى نعشقه ، فلم لا نفعل مثلهم فى أن نقيم علاقاتنا معهم وفقا لمعيار المصلحة القومية الخاصـــة بنـــا لا مصلحتهم هم ؟

المستجيرون بالرمضاء من النار* !

هناك نقاش يحتدم عادة حول ما يعرف بنظرية المؤامرة ، وهى محاولة تفسير ما يحدث فى بلد ما بأنه نتيجة لتآمر قوى أخرى ، غالبا ما تكون خارج هذا البلد ، إذ هناك من يسخرون من وجهة النظر هذه على اعتبار أنها مجرد " شماعة " يعلق عليها ما نواجهه من مشكلات ، أو ما نقع فيه من كوارث ونكسات أو هزائم ، دون الأخذ بعين الاعتبار القوى والعوامل الداخلية . ويمكن للمؤيدين للتفسير التآمرى أن يجدوا أمثلة من أحداث ووقائع ، وكذلك من يدحضون هذه النظرية ، يمكن لهم أيضا أن يقدموا شواهد وأدلة على ما يقولون .

والحق أننا ننظر إلى هذه القضية الخلافية نظرتنا إلى العديد من القضايا الأخرى التى تتخذ شكل " إما ..أو " ، ونقول بأن نظرية المؤامرة نظرية صحيحة ، لكن ليس فى كل الأحوال ، ودون أن نغفل أبدا مسئولية القوى والعوامل الداخلية ، إذ ما المانع أن تجتمع قوى خارجية وأخرى داخلية على هدف واحد يسعى إلى البغى والعدوان ؟ بل إننا لنؤكد أنه ما من بغى خارجى إلا واعتمد على قوى وعوامل داخلية تهيئ له الطريق ، وتنتشر اليأس والإحباط ، وتزين له ما ينوى فعله ، وتقدم له المعينات والتسهيلات ..إلخ . ولعل الحرب القائمة الآن – ولنكن صرحاء فى ذلك – التى تشنها " الويلات " – ليست خطأ مطبعيا – المتحدة الأمريكية على ما يسمونه " الخطر الأخضر " ، كناية عن مصطلح " الخطر الإسلامى " ، والذى تمثل فى غزو واحتلال قطرين إسلاميين ، هما العراق وأفغانستان خير برهان على ما نقول .

---

* جريدة آفاق عربية فى ٢٠٠٣/١٠/١٦

فهل كان يمكن " للويلات " المتحدة أن تطأ بأقدامها أرض أفغانستان دون ما قدمته باكستان لها ؟ وهل كان يمكن لأفغانستان أن تقاوم أمريكا بما كانت عليه من حال التخلف شديد الوطأة ، وسنوات طوال من الحرب الأهلية ، بعد سنوات من الحرب مع قوى الغزو السوفيتى السابق ؟

لكن ما نود لفت النظر إليه ليس مبررات البغى الأمريكى ، فهذا معروف ومتداول ولا مزيد فى ذلك ، لكنها المبررات التى يسوقها المتخاذلون المتعاونون مع قوى البغى من أبناء الأمة الإسلامية نفسها . لقد أشبعوا حكم طالبان فى أفغانستان كما من الاتهامات المعروفة من حيث تخلفهم ، وضيق أفقهم ، وجمودهم ، والنظر إليهم على اعتبار أنهم يعيشون بعقلية العصور الوسطى الظلامية ، وأنهم أهانوا التاريخ واعتدوا عليه بتدمير تمثالى بوذا ، ويتعاملون مع المرأة ، وكأنها " شئ " يدخل فى ممتلكات الرجل الذى لابد أن تكون له السيطرة الكلية ، وأن المرأة كلها عورة لا ينبغى لها المشاركة فى الحياة الاجتماعية خارج منزلها ، وإن خرجت تخرج " ملفوفة " فيما يشبه الكفن ، وأنهم يخاصمون كل المخترعات الحديثة والنظم المتقدمة ..إلخ .

ومن ثم ، فمجئ الأمريكان إلى أفغانستان يحمل لها الخير كله ، بل يحمل للعالم كله – حتى المسلمين – شيئا من هذا الخير ،ما دام سيقضى على نظام يشوه وجه الإسلام ! والسؤال هو : وهل النظام الذى استحدث قام بالفعل بفتح أنهار الخير لأفغانستان ؟

للإجابة عن هذا السؤال نتذكر حكمة شعبية تقول بالعامية المصرية " فيه حداية بترمى كتاكيت " ؟! على أساس أن الحدأة – فيما هو معروف – من خصائصها أن تنقض على صغار الدجاج فى حركة فجائية لتخطفها وتلقمها ، ومن ثم فهذه الحكمة تقال سخرية من الذى يتوقع خيرا على يد من وظيفته عكس ما هو متوقع ، وقياسا على هذا : كيف نتوقع تحريرا على يد قوة

احتلال؟ كيف نتوقع نصرة للدين على يد من همهم محاصرة هذا الدين ومحاربته بكل الوسائل الممكنة ؟

هل التقدم الذى كان منتظرا لأفغانستان هو دخول محلات وجبات الطعام السريعة الأمريكية ، وإقامة عدد من الفنادق الحديثة ، وسفلتة عدد من الشوارع ، ودخول السينما لعرض الأفلامي الأمريكية ، وحرية التلفزيون والنساء فى الغناء والكشف عن الوجوه والأجساد ؟ إن بعض هذا مهم ومطلوب ،ولكن هل هو طريق النهوض والتنمية ؟

ما الجهود التى تبذل على طريق التنمية وتوفير فرص العمل ؟ ما الجهود التى تبذل على طريق نشر التعليم والحرص على أن يكون محتواه قائما على حرية التفكير والنقد والعلمية ، منهجا ومضمونا ؟ ما الجهود التى بُذلت للم شمل القوى والطوائف الاجتماعية والمذهبية المختلفة فى مجتمع واحد ينعم بالوحدة الوطنية ؟ ...إلى غير هذا وذاك من تساؤلات .

سيقولون إن البلد خرج محطما ، وأن إعادة بنائه عملية طويلة تستغرق سنوات وسنوات . وهذا منطق فيه الكثير من الحق ، ولكن ، هل يمكن أن نأمل فى تحقيق هذا بمساعدة قوات الغزو والاحتلال ؟

استقرئوا عشرات القرون من التاريخ ودلونى على مثل واحد قامت فيه قوة بغى واحتلال على تعمير وتحرير دولة خضعت للبغى والاحتلال ؟

أليست معظم دولنا من أشهر وأقرب الدول التى حدث لها هذا منذ القرن التاسع عشر ، وحتى ما يزيد على أواسط القرن العشرين ؟ ألم تكن هذه الأمانى الكاذبة هى التى كانت تزعمها قوى البغى والاحتلال السابقة ؟ وأشهرها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ؟ مَن مِن هذه القوى صدق فى زعمه ؟ وهل ترضى عقول قوم من أبناء أمتنا أن يكرروا ما سبق كذبه على مر القرون ؟ ألا يعلنون بهذا عن عدم احترامهم لعقولهم وأنفسهم ، بل وعدم احترامهم لعقولنا جميعا ؟

لقد قالوا أن الذى يميز الإنسان عن الحيوان حقيقة هو أن الإنسان يبنى خبرة اليوم على ما استفاده من خبرة الأمس فيجئ يومه أفضل من أمسه ، ويكون غده أفضل من يومه ،أما الحيوان فهو يكرر ما يسلكه مهما مرت عليه القرون والأعوام ، فهل نرضى أن نكون ممن وصفهم الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز (لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩)) ، سورة الأعراف .

ولذلك كانوا مستحقين لما أخبر به المولى فى مقدمة الآية القرآنية السابقة (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ) ، وهذا إنذار خطير لكل من لا يحسن استثمار ما وهبه الله من وسائل الوعى والفهم والإدراك والمعرفة ؟

هل نحول نظرالقارئ العراق إلى مأساة العراق وما قيل بشأن بشاعة حكم البعث وصدام ؟

دولتان مسلمتان ، انطلقت من أرضهما قوات الغزو والاحتلال ودول إسلامية أخرى قدمت تسهيلات وتيسيرات للقوى الباغية الغازية ، ودول أخرى شاركت بتبنى مقولات هذه القوى ومزاعمها ، ودول أخرى شاركت بالسلبية والصمت !

قالوا إن النظام غاية فى الاستبداد والطغيان ، فهل هو وحده فى ذلك بين حكام المسلمين ؟

قالوا إنه يملك أسلحة دمار شامل ، وها هى تقاريرهم أنفسهم تبين أن هذه إشاعة مخربة ، وثبت ألا أسلحة ولا يحزنون ! ومن ثم فلم تكن هذه الأكذوبة إلا غطاء لما بيتوا النية عليه من عدوان ونهب واستغلال !!

من الذى أجاع أبناء العراق وامتص معظم طاقاتها أكثر من عشر سنوات قبل الغزو والاحتلال ، ثم جاءت صواريخه وطائراته تحطم وتدمر وتتسف

وسائل الاتصال والكهرباء والماء ، لتقول الآن إن إعادة الإعمار تحتاج إلـــى مليارات وسنوات ؟

ذهب صدام ونظامه ، فماذا كسب أبناء العراق ؟ حتى الآن مئات الألوف لا يجدون عملا ، وما زالت مناطق شاسعة تعانى العطش فى بلاد الرافـــدين ، وما زال كثيرون يعيشون بغير كهرباء لينعموا ب " نور " الاحتلال والغزو ؟

إنها حكمة معروفة : لا ينبت الشوك عنبا ٠

إذا أردت أن تحصد خيرا ، فلابد أن تزرع خيرا ٠ إن اردت أن تحـــصد تفاحا ، فلابد أن تزرع تفاحا ، أما أن تزرع شوكا ، وتنظر أن تحصد عنبـــا ، فهذا كذب وتدليس ، فهل يرضى قادة وزعماء أن يمارَس عليهم وعلينا ، جهارا نهارا كذب وتدليس ؟

أكثر من مسمار جحا* !

كلنا يعرف حكاية مسمار جحا وكيف اتخذ ذريعة لما يشبه استمرار إقامة جحا فى المكان الذى افترض أن يتركه ، ونحن نهون الأمر كثيرا عندما نشبه المستوطنات الإسرائيلية بأنها أشبه بمسمار جحا ، فهى أكثر من ذلك ، لأنها ليست مستوطنات مدنية بحتة ، فالمستوطنون غالبا ما يمتلكون أسلحة مختلفة ، وهم مدربون على بعض صور القتال ، وللأسف الشديد فقد كانت هناك غفلة واضحة منذ بداية طريق التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن خطورة هذه المسألة ، ودعونا نقرأ معا بعض ما ورد بتقرير لم يكتبه عرب ، حتى لا نتهم بأننا نستند فى ذلك إلى شهادات متحيزة .

هو تقرير عن الإستيطان الإسرائيلى فى الأرض المحتلة كتبه " جيفرى أرونسون " عام ١٩٩٨ ، حيث أشار إلى أن أريل شارون ، وخاصة عندما كان وزيرا فى وزارة سابقة كان دائم التجول مزودا بخرائط تمسح كل شبر من أرض الضفة الغربية المحتلة لأنه يعى تمام الوعى تلك الضرورة القصوى لمعرفة دقيقة بالأرض ، وكان من الواضح أن الإسرائيليين استثمروا هذا الوعى الدقيق أثناء مفاوضات أوسلو بدرجة جعلت لهم اليد الطولى فى الثمار التى أنتجتها تلك المفاوضات .

وعلى العكس من ذلك مع الأسف الشديد ، لم يكن المفاوضون الفلسطينيون على نفس القدر من الوعى والاهتمام والدراسة والمعرفة ، ربما لأن وضعهم لم يكن يتيح لهم مثل هذا كما أتاح للإسرائيليين ، وربما لأنهم نظروا إلى مسألة

---

* صوت الأزهر فى ٢٠٠١/٦/١

المستوطنات وكأنها مسألة فرعية ، أو للسببين معا ، فضلا عن غفلة تسم فى بعض الأحيان مفاوضتنا مع هذا العدو الشرس ، وإذا كان من الواضح أن القادة الفلسطينيين كانوا يدركون خطورة مستوطنات مثل معالى أدوميم وجيفات زئيف والتوسع فى ضواحى القدس ، لكنهم كانوا يكتفون بإبداء الدهشة عند ذكر مستوطنات مثل دوليف أو تالمون أى معالى أدوميم وجيفات زئيف الغد !

والذى يتأمل فى النهج الذى سارت عليه الدبلوماسية الفلسطينية فى المفاوضات الأولى بصفة خاصة يستطيع أن يلمس بكل سهولة ويسر أن هذا النهج قد ضيق من هامش حرية الحركة لديهم بالنسبة لما كان ينبغى أن يُطلب من حيث التحول الواجب فى إبطاء معدل الإستيطان أو السياسة الإسرائيلية الإستيطانية .

وإن المرء ليدهش لما بدا من ضعف اهتمام لدى المفاوض الفلسطينى إزاء هذه القضية ، والوعى بأن بقاء هذه القواعد الأمامية الإسرائيلية يضع الأسس الشرعية لاستمرار التسيد العسكرى الإسرائيلى على الأرض الفلسطينية ، وينسف بالتالى محاولات تحقيق السيادة الفلسطينية على أى جزء من فلسطين المحتلة. وربما تصور المفاوضون الفلسطينيون أنه من الممكن فيما بعد التخلص من هذه المستوطنات مثلما تخلصت مصر من مستوطنات سيناء ، وخاصة المستوطنة الشهيرة " ياميت " والتى حرص الإسرائيليون على أن يحرثوها حرثا حتى لا يبقى منها شئ يمكن أن يفيد منه المصريون ، وبالفعل فقد أتيح لنا أن نرى أطلال هذه المستوطنة فى أوائل الثمانينيات .

بيد أن هذا القياس لم يكن صحيحا ، ذلك أن السادات على الرغم من كثير مما قيل عنه تساهله أحيانا فى المفاوضات بصدد بعض المسائل ، إلا أنه كان من الوعى بحيث كان صريحا وحاسما بالنسبة للمستوطنات وأصر على أن تزال كلية . ويشير الإسرائيليون أنفسهم إلى أن المفاوضات الخاصة بسيناء كانت بين دولتين قويتين : مصر وإسرائيل ، أما بين إسرائيل والفلسطينيين ،

فالأمر لم يكن كذلك . لكن الحق يقال أن مفاوضا فلسطينيا واعيا مثل الدكتور حيدر عبد الشافى الذى كان مسئولا فى خطوات المفاوضات الأولى كان مصرا على ضرورة وقف التوسع فى المستوطنات معتبرا هذا شرطا أساسيا لابد من الاتفاق عليه ، ومن المحزن حقا أن مثل هذا المفاوض العنيد اضطر إلى البعد عن المشاركة فى المفاوضات !

ويشير التقرير الذى نعتمد عليه ، أن ياسر عرفات ، عندما كان يقوم البعض بإطلاعه على خبايا وخطورة سياسة الاستيطان من خلال عدد من الخرائط لم يكن هذا ينعكس بشكل واضح على قراراته فى المفاوضات ، وإنما لا يبدو عليه إلا الصمت والذهول . ولم يحاول المفاوضان الرئيسيان محمود عباس (أبو مازن) ، وأحمد قريع (أبو العلاء) أن يعاينا على الطبيعة ما كان موجودا من مستوطنات ، بل يؤكد التقرير على أنه – فيما يبدو – لم يتوافر لديهما وعى كاف بالدور الخطير الذى لعبته – وما زالت – المستوطنات فى السياسة الإسرائيلية على مر السنوات ، لا منذ قيام الدولة ، بل ومن قبل ذلك .

وعندما بدأت هذه القضية تأخذ حيزا واضحا على مائدة المفاوضات ، وتقدم الأمريكيون باقتراحاتهم ، كان من الواضح مع الأسف أن المبادرة الأمريكية لم تكن محددة القيود الخاصة بالتوسع الاستيطانى حيث تضمنت موافقة إسرائيل على التوقف عن بناء مستوطنات جديدة أو الشروع فى أى توسع أساسى Substantial expansion فى المستوطنات الواقعة خارج المناطق المتصلة Contiguous areas. والمشكلة المعروفة هى أن الإسرائيليين على الرغم من هذا فقد استمروا فى سياستهم الاستيطانية حيث أنهم آمنون من العقاب ، ذلك أن هذا الذى يسميه العرب براعى السلام الأمريكى هو فى الحقيقة حامى التوحش الإسرائيلى! فضلا بطبيعة الحال عن السذاجة ، أو قل بصريح العبارة " التواطؤ " لبعض النظم العربية !!

لكن أخطر ما نبه إليه تقرير جيفرى أرنسون حقا هو الآثـــار الخطيـــرة للمستوطنات من النواحى الاجتماعية والاقتصادية مما لـــه دوره فـــى الـــسير بمعادلة التوازن إلى مزيد من الاخـــتلال لـــصالح إســـرائيل بحيـــث يجنـــى الإسرائيليون العنب والتفاح واللبن والعسل ، ولا يجنى الفلسطينيون إلا الحنظل والمر والشوك ، ذلك أنه قد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الصورة الحقيقيـــة للاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة هى شكل من أشكال الهيمنـــة علـــى الموارد الرئيسية ألا وهى الأرض والمياه ، وبالتالى تعد المستوطنات تعبيـــرا صارخا عن نوايا إسرائيل على عدم التراخى أبدا فى إحكام قبضتها على هـــذه الموارد الحياتية ، ويبقى الفلسطينيون فى حصار دائم يعتمدون على ما يمكن أن تمن به إسرائيل عليهم ، وتظل الفرصة دائما مهيأة لمحاولة خنق الفلسطينيين عندما تأخذ العلاقات فى التوتر كما رأينا منذ أن اشتعلت انتفاضة الأقـــصى ، وعند أية حركة احتجاج تسعى إلى تهديد أمن إسرائيل !

وإذا أردنا أن نمثل لما حدث بالنسبة للأرض الزراعية كما يشير التقريـــر فسوف نجد العديد من المؤشرات الدالة علـــى تراجـــع واضـــح فـــى ملكيـــة الفلسطينيين للأرض ، فقد تراجعت من ٢,٣٠٠ كم٢ عام ١٩٦٧ إلـــى ١,٩٤٥ كم٢ عام ١٩٨٩ ، وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٤% عام ١٩٦٦ إلى ١٥% عام ١٩٩٤ . وبالنسبة للوظـــائف التى كان يوفرها القطاع الزراعى فقد كان من الطبيعى أن تتناقص فرصـــها ، حيث انخفضت من ٥٥,٠٠٠ (٤٣% من إجمالى الوظائف) عام ١٩٦٦ إلى ٤٠,٠٠٠ وظيفة (أى ٢٢% من إجمالى الوظائف) فى عام ١٩٩٣ ، فما بالنا بما أصبح عليه الحال الآن ؟!

ولما كانت حركة الاستيطان تتطلب بصفة مستمرة توافر المياه اللازمة ، وكانت إسرائيل ، بكثرة مشروعاتها تستنزف الكثير من المورد المائى ، كـــان عليها أن تغرف من المخزون الخاص بالضفة الغربية وغزة ، على أســـاس أن

يكون ذلك على حساب الاستهلاك الفلسطينى فلا يتجاوز حدودا معينة ضئيلة تكفى بالكاد ، بينما يتم توفير أضعاف هذا القدر بطبيعة الحال للمستوطنين ، ويكفى أن نعلم أنه فى عام ١٩٩٣ كانت مساحة الأراضى الزراعية بالنسبة للفرد الواحد من المستوطنين اليهود تبلغ سبعة وثلاث عشرة مرة مساحة هذه الأراضى على مستوى الفرد فى غزة والضفة الغربية ، وفقا لما جاءت به التقارير الإسرائيلية نفسها كما يشير تقريرنا ، فهل ما زال السلام مع هذا العدو الشرس المراوغ هو خيارنا الاستراتيجى ؟!

لماذا القدس حقا* ؟

" القدس تراث لنا ، كما هى تراث لكم ، فمن القدس صعد نبينا إلى السماء ، وفى القدس تجتمع الملائكة ، فلا تتصور أبدا أن بمقدورنا أن نتخلى عنها ، كما ليس بمقدورنا أن نتخلى عن حقوقنا فيها ، فهى أرض إسلامية ولأمة الإسلام " .

إنها كلمات بعث بها صلاح الدين الأيوبى إلى قائد الحملة الصليبية ريتشارد قلب الأسد ، وهى يمكن أن تشكل إجابة على بعض التخرصات التى تهمس فى الفترة الأخيرة بأن الفلسطينيين كانوا قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق مع حكومة باراك ، لكن السلطة عاندت ، وضاعت الفرصة ، لأننا مشهورون بإضاعة الفرص ! وهذا من التخرصات لأن ما كان معروضا كان لا يتيح فرصة سيادة حقيقية للفلسطينيين إلا على داخل المسجد تماما كما يكون للمسجون سيادة على الحجرة المسجون فيها ، وأهم من ذلك أن القدس على الرغم من أنها توجد على أرض الفلسطينيين ، لكنها ليست شأنا ينفردون به ، وإنما هى شأن كل المسلمين ، بل هى كذلك شأن هام للمسيحيين ، كيف ؟

لقد جاء فى السفر الثانى لصموئيل فى العهد القديم أن الملك داود عليه السلام قد أقام دولته الإسرائيلية على أرض القدس حوالى سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد ، وأن هذا يعطى اليهود الحق التاريخى فى المدينة ، لكن الذى ينساه اليهود أنهم ليسوا بداية التاريخ الفلسطينى ، فعندما جاءها إبراهيم عليه السلام قبل ذلك بعدة قرون كان الكنعانيون يقيمون على أرضها . كذلك فقبل إقامة الدولة الإسرائيلية القديمة كان القدس يسكنها قوم يسمون "اليبوسيون" ، فضلا

---

* صوت الأزهر فى ٢٠٠١/٢٥

على أن طائفة دينية أخرى كان لها موضع على جبل صهيون ، ولم يذكر أن النبى داود حاول أن يقضى على ما لدى هذه الطائفة من معتقدات ، لكنه سعى إلى أن يدمجها بالأفكار الإسرائيلية ، ضاربا بهذا مثلا لإمكان أن يكون هناك تعايش سلمى مع سكانها السابقين ، واحتراما لما لديهم من ثقافة ، لأنه نبى يهتدى بهدى الله ، ولم يكن جبارا فى الأرض يذبح ويقتل بغير حق كما أصبح خلفاؤه من الإسرائيليين الصهاينة فى العصر الحديث . والذى لا يمكن إنكاره حقا هو أن الفترة التى تلت ذلك ، وحتى تخريب الرومان للهيكل عام ٧٠ م فإن المدينة كانت بالفعل يغلب عليها العنصر الإسرائيلى .

وحتى عندما عمل الإمبراطور الرومانى هدريان على إعادة بناء القدس ، فقد عد هذا الأمر بمثابة الكارثة بالنسبة لليهود ، ذلك أنه أفقدها إلى حد كبير ما كانت قد اكتسبته من طابع يتسق مع التقاليد والثقافة الإسرائيلية ، وتحولت القدس إلى مدينة مغايرة إلى حد كبير وقد اكتسبت الكثير من سمات الرومانية ، وبالتالى فكأنها مدينة جديدة تماما ، وكان جبل الهيكل قد أصابه الإهمال .

ثم يعتنق الإمبراطور قسطنطين الديانة الجديدة ، الديانة المسيحية ، وتبدأ المدينة تعرف طريقها إلى الوعى المسيحى . صحيح أن الفترة الأولى من المسيحية لم ترتبط فيها المشاعر المسيحية بالقدس كثيرا ، حتى لقد أطلق عليها أحد الأساقفة الأوائل : " المدينة الآثمة " ، على اعتبار أن المسيح عليه السلام قد قتل فيها ، أو" شبه لهم " كما ينص على ذلك القرآن الكريم ، لكن الموقف بدأ يختلف بعدما أمر الإمبراطور قسطنطين سنة ٣٢٥ م بإزالة المنشآت الوثنية التى كان هدريان قد أقامها ، والكشف عما اعتقدوه قبرا للمسيح .

وبذلك فإن القدس احتلت مكانها فى قلوب المسيحيين باعتبارها المكان الذى اعتقدوا أن المسيح قد صلب فيه ، وفضلا على ذلك ، فقد شهدت المدينة فى عام ٣٠ ، ولمدة سنتين قيام أول فئة مسيحية ، تلك الفئة التى عادت مرة أخرى للمدينة عندما تعرضت للتخريب عام ٧٠ ، وكانت تلك الفئة نواة صلبة

لتكاثر مسيحى بعد ذلك ، فهى الفئة التى بدأت طريقا شاقا طويلا من العذاب الذى وقع عليها من السلطات الرومانية فى العهد الوثنى ، وهى الفئة التى حملت فى قلبها وعقلها وروحها التعاليم المسيحية الأولى ، وأصبحت المدينة مدينة مسيحية منذ بدايات القرن الرابع حتى تسلم مقاليدها الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضوان الله عليه .

وعندما بدأت شمس الإسلام تشرق على العالم ، شهدت المدينة حادثا جللا عبرت عنه آيات القرآن الكريم فى قوله عز من قال : فى أول سورة الإسراء :(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .

وعندما فتح المسلمون القدس عام ٦٣٨ ، تذكر مصادر تاريخية متعددة أن المسيحيين العرب من سكانها كانوا يساعدون المسلمين على هذا هربا مما انحدر إليه الرومان من مظاهر استغلال وفساد وقهر . إذ على العكس مما شهدوه من اضطهاد هم واليهود تعهد عمر بن الخطاب للسكان غير المسلمين بأن يحافظ المسلمون علي حياتهم وما يمتلكون من عقار وأموال ، وما يعتنقوه من معتقدات ومذاهب وأفكار ، وأن تكون لهم حرية ممارسة عباداتهم . هذا فى الوقت الذى ينسى فيه اليهود أنهم قبل ذلك ، ولمدة تقرب من ثلاثة قرون كاملة أو ما يزيد على ذلك ، كانوا محرومين من العيش فى هذه المدينة المقدسة ، بل وعمل عمر على أن ينظف جبل الهيكل ، بعدما ظل سنوات طويلة مكانا للقمامة على يد البيزنطيين .

ثم نترك القارئ كى يقارن بين هذا وبين ما حدث للقدس على يد الصليبيين عندما احتلوها عام ١٠٩٩ ، فقد لقى عشرات الآلاف من المسلمين واليهود حتفهم ذبحا وقتلا بمختلف الوسائل ، ووضع الصليب على قبة الصخرة ، وبنيت مراحيض داخل المسجد الأقصى ، لا نقول ذلك إلقاء لتهمة على كاهل المسيحيين ، فحاشا لله هذا ، إذ من المعروف أن الطابع الغالب على الحملات الصليبية أنها حملات استعمارية سياسية اقتصادية تزيت برداء دين لا يعرف

مثل هذه الوحشية التى تمت ، ولا يشجع على التعذيب والتشريد للآخرين ، فهو دين محبة ودين تسامح ٠

ثم يتكرر النموذج الإسلامى العظيم حقا على يد صلاح الدين عندما استعاد المدينة المقدسة ، فبعد ٥٠٠ عام من عهد عمر لغير المسلمين ، يعود لهم أمنهم وتعود لهم حريتهم فى العبادة ٠وعندما دخلها العثمانيون عام ١٥١٦ أصبح فى وسع اليهود أن يعودوا بأعداد كبيرة إلى القدس ، وتتاح الفرصة لهم كى يطهروا جبل الهيكل

وإذ نقفز بالتاريخ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة تلك الفترة التى سبقت قيام دولة الصهاينة ، نجد أن عصابات الأرجون وشتيرن والهاجاناه التى كانت مدربة تدريبا عسكريا عالى المستوى ، فضلا على نزعة تتسم بالرغبة فى التشفى ، وقلوب يملؤها الحقد والغل الأسود ، تشن هجمات متتالية على عرب فلسطين ، وخاصة فى منطقة القدس بغية تطفيشهم إن بالهجرة والهرب أو بالقتل ، وأدت هجماتهم تلك التى تمت فى أوائل أبريل عام ١٩٤٨ إلى الاستيلاء على القدس الغربية ، ومن خلال هذا الهجوم تم الاستيلاء على مئات من المدن الصغيرة والقرى ، وتمت مذبحة دير ياسين على يد وحدات من الأرجون وشتيرن ، كانت نتيجتها ذبح ما لا يقل عن ٢٥٠ من المدنيين !٠

وإذا كان صيف عام ١٩٤٨ الذى أعقب قيام الدولة قد شهد طرد الأغلبية من سكان فلسطين العرب ، فإن هذا العام لم يكن لينصرم إلا وقد تم طرد ما لا يقل عن ستين ألف فلسطينى من سكان القدس الغربية حتى تصبح المدينة يهودية بالكامل ، ولم يتبقى من الفلسطينيين إلا ٣٥٠٠ ألف من السكان ، وعوملت أملاك المطرودين باعتبارها أملاك غائبين ٠ وعلى هذا فبعد أن كانت نسبة ما يمتلكه الفلسطينيون ٤٠% من أراضى القدس الغربية ، و٣٤% منها ملكا للأوقاف والكنائس وحكومة فلسطين ، واليهود ٢٦% ، إذا بنصيب اليهود يصبح ٨٥% فى عام ١٩٤٩ ، ويستمر الاغتصاب الإسرائيلى ٠٠٠

راعى السلام .. القاتل* !

من العبارات التى أتميز غيظا عند سماعها أو قراءتها ، تلك العبارة التى تصف الولايات المتحدة بأنه راعية السلام بين العرب والعدو الصهيونى ، ولا أدرى حقا هل بلغت درجة السذاجة العربية إلى هذا الحد الذى تصور لنا فيه الولايات المتحدة باعتبارها حكما عدلا بيننا وبين هذا العدو ؟ ولو أردنا أن نسوق الأمثلة النافية لهذه الأكذوبة التى نشارك بكل الغفلة فى ترويجها ، لاحتجنا إلى كل صفحات الجريدة ، وأيضا ، من غير أن نوفى الموضوع حقه كاملا ، لكننا هنا إذ نشير إلى جانب بعينه ، فلأن الحديث ليس من مصدر عربى ، وإنما هو من مصادر أخرى من الصعب أن تتهم بالتحيز ، وفقا للمقولة القرآنية الشهيرة " ..وشهد شاهد من أهلها .."

وأول ما يمكن الاستعانة به هنا هو تلك المعلومات التى تضمنها التقرير الصادر من لجنة التحقيق الدولية المنبثقة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، مما فضح حقيقة الوحشية الإسرائيلية ، فكان أن تحركت الولايات المتحدة حتى لا ينال هذا التقرير من سمعة طفلها المتوحش المدلل إسرائيل ، ومن هنا فقد مارست ضغوطا لا تخفى على المفوضية السامية لحقوق الإنسان (مارى روبنسون) فكان أن اضطرت هذه السيدة إلى أن تعلن بصراحة مرة ، أنها لا ترغب فى خوض غمار الانتخابات التى سوف تجرى لاختيار من يشغل هذا المنصب بعد ذلك ، ولم تخف أنه قرارها هذا جاء نتيجة ضغوط وقعت عليها .

ووفقا لما جاء فى التقرير أن هناك استخداما مفرطا للقوة ، فحتى الحادى والعشرين من شهر فبراير الماضى كانت حصيلة القتلى من الفلسطينيين هى

---

* صوت الأزهرفى ٢٠٠١/٥/١١

٣١١ قتيلا نتيجة هجمات شنتها قوات الجيش الإسرائيلى التى يسمونها قوات جيش " الدفاع " !، وفى مقابل ذلك كان الحصيلة فى الجانب الإسرائيلى لا تزيد على ٤٧ قتيلا. أما عدد الجرحى فمذهل ، إذ وصل جرحى الفلسطينيين ١١٥٧٥ جريحا ، وفى الجانب الإسرائيلى ٤٦٦ جريحا . وبالنسبة للأطفال فإن قتلاهم على الجانب الفلسطينى وصل إلى ٨٤ طفلا ، وسنهم جميعا يقل عن سبعة عشر عاما ، وعلى الجانب الإسرائيلى لم يقتل إلا طفل واحد ، وجرح خمس عشرة طفلا ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك آخرين قد لا تكون الفرصة لمن يلاحظون ويحصون قد رأوهم !

ومما ثبت كذلك ، أن نسبة لا تقل عن ٩٣% من القتلى الفلسطينيين إنما كان بسبب الذخيرة الحية ..

ويؤكد تقرير اللجنة أن الهجمات التى قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية المحصنة وراء سواتر والمزودة بأسلحة متطورة هى المسؤولة وبشكل قاطع عن الارتفاع الهائل فى أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين ، بينما لم ينل القوات الإسرائيلية نفسها حوادث قتل ، لسبب واضح لكل ذى عينين ، ألا وهو ضعف التسليح الفلسطينى المؤكد .

ووفقا لأدلة متعددة جمعتها اللجنة تبين لها أن القوات الإسرائيلية حرصت على مواجهة تلك المظاهرات التى كانت تتسلح فقط بالحجارة بقدر غير قليل من أشكال القوة المفرطة ، على الرغم مما تتفق عليه الأعراف الدولية بضرورة توافر تناسب فى استخدام القوة ، إلى الدرجة التى وضح عندها أن الهدف لم يكن تفريق المتظاهرين ، بل انتهاز فرصة التظاهر لقتل الفلسطينيين أو إصابتهم إصابة جسيمة .وعلى الرغم كذلك مما اجتمعت عليه الأعراف الدولية من الحرص على التفرقة فى الأهداف بين ما هو مدنى وما

هو عسكرى ، فإن شيئا من هذا لم يحدث بحيث أصبح كل ما هـو فلـسطينى مستهدفا .

وربما يكون مفيدا أ، نستند فى حديثنا على شهادات أجنبية حتى لا نـتهم بالتحيز ، وفقا لمبدأ " وشهد شاهد من أهلها " ، فقد كتبت " سوزان جولدينبرج " فى صحيفة الجارديان البريطانية عن الهجوم الوحشى الإسرائيلى على مخـيم خان يونس ، أنه مع ما كانت ترتكبه القوات الإسرائيلية قبل هذا الهجوم ، من حيث اقتلاع كم يبلغ الآلاف من أشجار الزيتون وتدمير مساحات شاسعة مـن البيارات والبساتين فى غزة ، إلا أن الهجوم على هذا المخيم دخل مرحلة جديدة من التطرف حسب ما قال " بيتر هانسن " ، مفوض " الأنروا " ، وكـان ممـا شهد به أن هدم ما يزيد على ٣٢ مأوى تأوى ما قد يزيد على أربعمائة شخص لهو أسوأ عمل تدميرى يواجهه الفلسطينيون منذ انـدلاع الانتفاضـة . ومـن المعروف أن سكان خان يونس هم أبناء أولئك الذين اضطروا إلى الفرار مـن بيوتهم غداة قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ ، ويبلغ عددهم فى الوقت الحالى حوالى ٦٠,٠٠٠ لاجئ .

تلك هى نتيجة الحصد والتوحش والقتل والتدمير ، التى لا شك أن الأيدى الإسرائيلية هى ، بكل تأكيد التى كانت تقتل وتذبح وتدمر ، فهل لم يكن هنـاك شريك ؟

فى التحقيقات الجنائية نعرف أن الذى يعطى أداة الجريمة إنما هو مشارك ، فإذا ما كان هذا المشارك يظهر أمام الجميع بأنه يرعى العدالة ، فإنـه يـتهم بتضليله لهذه العدالة ، ويدخل ضمن المتهمين الأصليين ، فهل ينطبق هذا على راعى السلام الأمريكى ؟

وفقا لما كتبه " روبرت فيسك " الصحفى الشهير الممتخصص فى قضايا الشرق الأوسط على وجه العموم والصراع العربى الإسـرائيلى علـى وجـه الخصوص كتب تقريرا على جانب كبير من الأهمية على صفحات صـحيفة (

الاندبندانت) يؤكد فيه أن كلا من مصانع لوكهيد مارتن فى فلوريدا ، والمختبرات الفيدرالية فى بنسلفانيا كان لها دورها البارز فى ما تم من قتل وتدمير وذبح للفلسطينيين ومنشآتهم .

ومن أمثلة هذه الأسلحة الأمريكية صاروخ جو أرض أميركى من طراز هيلفاير (نار جهنم) ، كما تكرر إطلاق القوات الإسرائيلية قذائف غازات من نوع سى . إس على بيت لحم ، وبين الفلسطينيون أن هذه الغازات عندما أطلقت على أطفال الحجارة ، فإنها أصابت جهازهم التنفسى بأضرار بالغة ، وقد تبين أن هذه القذائف مكتوب عليها : " المختبرات الفيدرالية سالتسبورج بنسلفانيا ١٥٦٨١ ، أما ما يحيطها من غلاف معدنى فهو يحمل عبارة " قذيفة بعيدة المدى " .

ومن التعليمات التى تحملها القذيفة من قبل المصنع الذى ينتجها ، نجد : " المحتوى غاز مسيل للدموع شديد التأثير على العينين والأنف والبشرة وجهاز التنفس ... فإذا تعرض إنسان له فلا ينبغى أن يحك المكان المصاب " ، وبطبيعة الحال فإن الأطفال الذين أطلق عليهم هذا الغاز لم يقرءوا هذا ، وبطبيعة الحال أيضا فإن ما كانوا يشعرون به من آلام كان يدفعهم إلى " حك " المكان لمصاب مما كان يضاعف إلى حد كبير من الآثار الضارة لهذا الغاز الكارثة .

وبشكل شبه منتظم تحرص الدبابات الإسرائيلية على إطلاق العديد من القذائف على بيت جالا ، بحجة أن الفلسطينيين يطلقون رصاص بنادقهم الرشاشة على مستعمرة (جيلو) اليهودية المجاورة ، علما بأنها مستعمرة غير شرعية تم بناؤها بعد عملية اغتصاب لأرض أصحابها من أهالى جالا الفلسطينيين ، وبالتفتيش فى هذه القذائف نتبين أنها أمريكية الصنع عليها عبارة (فيرز ب ١٨ د) .

ويبدو أنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تريد أن تفهم بأن الطلب الذى كانت حكومة شارون قد تقدمت به ، والذى يلح على الوقف الفلسطينى غير المشروط للعنف قبل أن تستأنف المفاوضات ، إنما هو فى الواقع يعنى مطالبة الفلسطينيين بأن يقبلوا باستمرار الاحتلال .

لكن المسألة المحزنة حقا هى أن إسرائيل لم تعد بحاجة إلى تغيير الأمر الواقع . ذلك أن الاختلال الشاسع فى ميزان القوة بين العدو الصهيونى وبين الفلسطينيين قد غطى على حقيقة استعمال إسرائيل لتلك القوة بهدف الحفاظ على هذا الأمر الواقع ، ألا وهو الاحتلال . ومن المضحكات المبكيات حقا أن هذا الاحتلال نادرا ما يراه الإسرائيليون ، أو المجتمع الدولى لجوءا إلى العنف ، وإنما يرون الانتفاضة فقط هى التى تشكل عنفا ...إنه منطق القوة المعروف من قديم الزمان !

عودة الروح* !

هو عنوان شهير لرواية الراحل توفيق الحكيم لم نجد أدق منه تشخيصا لما يجرى على الساحتين العربية والإسلامية ، بل لقد هزتنى بشدة عبارات أرسلها أخ مسيحى لبرنامج كان يُذاع مساء الجمعة السادس من أكتوبر على قناة الجزيرة يطلب فيه هذا الأخ الفاضل ألا تُستخدم كلمة " المسلمون " عند تصوير حركة الاحتجاج المنتشرة ضد المذابح الإسرائيلية ، وأن الأفضل استخدام " المؤمنون " لأن المسيحيين أنفسهم يشاركون فى هذا الاحتجاج بحكم ما لهم كذلك من مقدسات فى الأرض الفلسطينية ، فضلا عن وقوفهم بشدة ضد هذه الأعمال الإسرائيلية الوحشية .

ونحن نؤكد على " عودة الروح " لأننا منذ سنوات ، وخاصة بعد غزو العراق للكويت وما أعقبه من تداعيات ، كنا قد تعودنا على قراءة وسماع العديد من العبارات التى كانت كلها أو معظمها تصب فى خانة الانكسار والمذلة التى وصل العرب إليها والهوان الذى غرق فيه الجميع ، إلى الدرجة التى بدأت فيها روح اليأس والقنوط تخيم على كثيرين ، وكأن حالة التردى قد أصبحت مصيرا لا مفر منه وقدرا لا فكاك منه ، ثم إذا بجموع متعددة من الشعب الفلسطينى على اختلاف فصائله ، تفتح صدورها للرصاص دفاعا عن الأقصى والقدس ، وإذا بجموع فى كل مكان من العالمين ، العربى والإسلامى تخرج إلى الشارع غير عابئة ولا خائفة مما يمكن أن تعرض له من مصادمات مع قوى الأمن .

فلم يكد السفاح الشهير " شارون " يطن عن زيارته للأقصى حتى تحرك الفلسطينيون فى محاولة لمنعه من ذلك ، فأكد الرئيس عرفات ، ومن

---

* الوفد فى ١٨/١٠/٢٠٠٠

قبله المجلس التشريعي الفلسطيني أن تلك الزيارة تمثل " عملية خطيرة ضد المقدسات الإسلامية " ، وذكرت حركة حماس أن " شارون يستفز الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية " ، لكن شارون بصلفه المعهود حط بأقدامه الثقيلة الدنسة داخل الساحة الشريفة مصطحبا معه عددا من نواب حزب الليكود ، ولم يكن أمام الشباب الفلسطيني إزاء هذا الاستفزاز إلا أن يهاجموه وأن يشتبكوا مع القوات الإسرائيلية التي حضرت لحمايته . وكان من جراء ذلك حدوث مصادمات ، كان ممن أصيبوا فيها " فيصل الحسيني " المسئول عن ملف القدس في السلطة الفلسطينية ، وكذلك النائب الفلسطيني في الكنيست " أحمد الطيبي " .

ولم تحرك الحكومة الإسرائيلية ساكنا لتلافي اشتعال الموقف ، بل على العكس من ذلك رأينا " يوسي بيلين " وزير العدل الإسرائيلي ، والذي يصنف باعتباره من معسكر السلام في إسرائيل ، يبدي دهشته للغضبة العربية من زيارة شارون ، فيقول : إن زيارة جبل الهيكل أمر مشروع ، حتى وإن كان شارون قد حول زيارته إلى عمل استفزازي ! وبيلين هذا هو نفسه هو الذي التقى منذ فترة في واشنطن مع مجموعة من الشباب اليهودي وقال فيما يتصل بالقدس : إن الإسرائيليين ليسوا أمام محاكمة ، ببساطة لأنهم هم القضاة ، وهم الذين سيقررون مصير الملفات العالقة ، ويقولون فيها الكلمة الفاصلة ...فإنهم يدركون جيدا أنهم لا يريدون السلام بأي ثمن (بينما يريدون منا نحن أن نقبل السلام بأي ثمن !!) ، ويعرفون تماما أنهم لا ينبغي أن يرضخوا للفلسطينيين .. ولابد أن يعرف الجميع بوضوح حقنا في بناء الهيكل أو المعبد اليهودي إلى جوار المسجد الأقصى وقبة الصخرة " . ويؤكد بيلين : " إن على الفلسطينيين أن يفهموا أن عودة اللاجئين هي أكثر الخطوط الحمراء احمرارا في إسرائيل ، وأنه ليس هناك فوارق في إسرائيل أو خلاف حول هذه القضية ،

لا صقور ولا حمائم ، ولابد أن يعلموا أنه لا يمكن قيام دولة فلسطينية إلا بموافقتنا ، وأنه لن يكون هناك الحل إلا من خلال المفتاح الذى نملكه " !!

لكن الصحفى البريطانى الشهير " روبرت فيسك " استطاع أن يشخص بقدر كبير من الموضوعية ما حدث ، فى عنوان مقاله الذى نشرته جريدة " الإندبندنت " بعنوان مثير وهو (دماء على قبة الصخرة) ، حيث نقل اعتراف رئيس الشرطة الإسرائيلية " يهودا ويلك " بأن الجنود الإسرائيليين تعمدوا إطلاق النيران بصورة عشوائية داخل الحرم الشريف مثلما فعلوا من قبل وأثناء غزوهم للبنان عام ١٩٨٢ ، وأشار فيسك إلى أن شارون يمثل لدى الفلسطينيين مهندس مذبحة صابرا وشاتيلا وجزار عمليتها التى راح ضحيتها ٢٠٠٠ فلسطينى بمخيمات اللاجئين بلبنان منذ ١٨ عاما .

ويسجل فيسك دهشته من تصريحات شارون الاستفزازية ، وكيف أنها ترديد لنفس العبارة التى سبق أن أطلقها موسى ديان بعد استيلاء إسرائيل على القدس عام ١٩٦٧ عندما أعلن " أن اليهود عادوا لأماكنهم المقدسة ولا يمكن أن يرحلوا عنها ثانية " ، ويعقب فيسك عقب إيراده مثل هذه العبارة بقوله : " على الرغم من أن المسجد الأقصى ومدينة القدس كانا فى حوزة المسلمين منذ أكثر من ٥٠٠ عام " ، وإن كانت المدة المشار إليها هى ضعف هذه الفترة ، لكنه فيما يبدو يحسبها منذ الحروب الصليبية فقط .

وقد أكد عدد من المحللين على تواطؤ باراك وشارون فى إشعال الموقف ، وذلك استنادا إلى أنه بعد أن تفجرت المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال ، لم يحاول باراك كبح جماح الجنود الإسرائيليين ومنعهم من إطلاق الرصاص الحى على الفلسطينيين ، بل إنه فى أول تصريح له عن الأحداث لم يتحدث بشئ عن زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف ، فضلا عن أنه ألقى اللوم على الفلسطينيين واتهم عناصر فلسطينية بالتحريض على العنف ! وأيد فيصل الحسينى هذا التواطؤ وأضاف : " أن الحكومة الإسرائيلية لم تستمع

إلينا ، ولم تتدخل لإلغاء الزيارة ، ولكن أستطيع القول أنه فى محصلة الأمور ، الإسرائليون لم يثبتوا أن لهم السيادة ، وكان واضحا أن الجذور الفلسطينية هى الأعمق والأقوى " ٠

وقد بثت المحطة الثانية فى التلفزيون الإسرائيلى مشهد سبعة من رجال الشرطة الإسرائليين وهم يعتدون بالضرب على الدكتورة نسرين عسلى ، وهى طبيبة نفسية إكلينيكية من الناصرة ٠وقالت الدكتورة نسرين أنها وجدت رجال الشرطة فى حالة هياج فسألتهم عن السبب ، وانهال عليها شرطى ضربا ، وتبعه رفاقه ، وسقطت على الأرض ، ثم فقدت وعيها عندما ضربت بعقب بندقية على رأسها ، وضرب شاب حاول مساعدتها بعنف ، وصور التلفزيون الإسرائيلى الحادث كله ٠

ولم تكن الخطوة الشارونية ، بكل ما تبعها من مجازر دامية ، هى الأولى والأخيرة فى محاولات إسرائيل اقتحام المسجد الأقصى وتدميره ، ولابد أن نعيد إلى الذاكرة مرة أخرى واقعة حرق المسجد الأقصى ، وواقعة اقتحام بعض آخر من الإسرائيليين له وهم مدججين بالسلاح ، فى محاولة لقتل المصلين ، تماما مثلما حدث فى المسجد الإبراهيمى !

وفى باريس وصف الرئيس الفرنسى جاك شيراك ما يجرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من مواجهات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين بأنها " مأساة " ٠ وحمّل الرئيس الفرنسى إرييل شارون زعيم تكتل الليكود المتطرف مسئولية اشتعال الموقف ، وقال – فى تصريحات للصحفيين يوم الثانى من أكتوبر عقب استقباله لمادلين أولبرايت بقصر الإليزيه – إن زيارة شارون للمسجد الأقصى استفزاز غير مقبول ، ودعا شيراك إلى ضرورة العودة إلى عملية السلام مؤكدا أنه لا يمكن محاربة مشاعر شعب بالمدرعات ٠

كذلك انتقدت أولبرايت زيارة شارون للحرم القدسى ، وفى إشارة لزيارة شارون للحرم ، قالت للصحفيين بعد اجتماعها مع الرئيس الفرنسى ، من

المؤكد أنه كان لها مردود عكسى . وطالبت حركة شعبية فرنسية بمحاكمة زعيم الليكود الإسرائيلى إرييل شارون أمام محكمة دولية ، وذكر بيان " للحركة ضد العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب " أن شارون يتحمل مسئولية كبيرة فى الدم الذى أريق فى الأيام الأخيرة ، ويجب أن يحاسب على أفعاله . ومع ذلك فقد شجب السفاح الإسرائيلى الانتقادات الأمريكية بسبب اقتحامه المسجد الأقصى ، وقال فى رسالة وجهها إلى وزيرة الخارجية الأمريكية : أن الملاحظات التى تشير إلى أن دخوله الأقصى قد فجر أعمال العنف الدامية ، خاطئة وتستند إلى حملة للتشهير به قام بها الفلسطينيون ، وعبر عن أسفه لإعلان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر أن الزيارة تسببت فى خلق أجواء من التوتر والاضطرابات . وفى تشبيه بالغ التعبير ، اعتبرت صحيفة " لومانتيه " الفرنسية المعروفة أمس أن شارون قد ضغط على صاعق حساس جدا عندما دنس الحرم القدسى ، ووصفت شارون بأنه " نحس " لإقدامه على هذه الخطوة .

وأكد الاتحاد الأوربى استعداده المساهمة فى لجنة تحقيق دولية لتقصى حقائق الوضع فى الأراضى الفلسطينية ، ودان فى بيان عقب اجتماع عقده مفوض العلاقات الخارجية كريس باتن مع وفد السفراء العرب تفجر أعمال العنف ، معربا عن أسفه للاستخدام المفرط للقوة دون تمييز ، وبصورة غير متناسبة ، وكذلك الأعمال الاستفزازية فى دولمة الأحداث التى قامت ، مما يظهر أنه " ما من بديل عملى للسلام العادل والشامل الذى يقتضى تحقيقه تقديم تنازلات مؤلمة " .

والحق أن الطرف الفلسطينى ، منذ أن بدأت عملية التفاوض فى مدريد وهو يقدم التنازل تلو التنازل ، مرورا بأسلو الأولى والثانية والخليل والقاهرة وشرم الشيخ وواى ريفر ، حتى لم يبق إلا ما يشكل الحد الأدنى للبنية الأساسية للحق الفلسطينى التى يستحيل على أى مفاوض فلسطينى أن يتنازل عن ركن

من أركانها ، بل لا أحد يملك الحق فى التنازل عن هذه البنية الأساسية ، وفى مقدمتها القدس ، وهو ما فسروه بأنه تشدد من جانب القيادة الفلسطينية فى الفترة الأخيرة ، والعكس هو الصحيح ، فقد استطاعت القيادة الفلسطينية ، وعلى رأسها ياسر عرفات ، أن تستعيد الكثير مما فقدته من شعبية فى مراحل سابقة ، ويعود إلى صورته التى عرفها الناس عن عرفات من حيث كونه ثائرا ومناضلا .

وقدم بعض المحللين تفسيرا يستحق الكثير من النظر بعين الاعتبار ، وهو أنه على المستوى العام ، فإن شارون أراد أن يستغل قضية القدس على النحو الذى جرى وشاهدنا فصوله المأساوية من أجل إيقاف العملية السلمية عن طريق تصعيد وتعبئة المشاعر حولها بما يحول دون عقد أو قبول أى اتفاق محتمل بشأنها وبواسطة استفزاز الفلسطينيين والعرب ، ودفعهم لأخذ المبادرة بوقف المفاوضات السلمية ، وإيجاد تداعيات من شأنها وضع الصعاب أمام مواصلة العمل فى هذا الطريق .

ويرى أصحاب هذه الوجهة من النظر فى التحليل رأيا على درجة عالية من الأهمية ألا وهو أن هذا الهدف يمثل مصلحة استراتيجية لشارون والليكود والمعسكر القومى الدينى الذى يتزعمه داخل إسرائيل . أما من حيث التوقيت والظروف والملابسات فتأتى فعلة شارون المستفزة أيضا وكأنها تلبية لمصالح تحالفات متصارعة فى الساحتين الإسرائيلية والأمريكية ، وبحيث لا يبدو اقتحام شارون الأقصى والتداعيات الناجمة عنه بمعزل عن عزل مارتن أنديك سفير الولايات المتحدة بتل أبيب ، والقانون الذى أقره مجلس النواب الأمريكى منذ أسبوعين بفرض عقوبات على الفلسطينيين إذا أعلنوا دولتهم المستقلة من جانب واحد .

لكن هذا يجعلنا نتوقف نتساءل عما إذا كانت هذه الخطوة الشارونية ، كما تصور البعض ، مثلت عقبة حقيقية أمام خطط باراك فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ؟

الحق أننا نتفق تماما مع الأستاذ صلاح الدين حافظ فى تأكيده على أن خطوة شارون دعمت موقف باراك إلى الدرجة التى تجعلنا نشك بالفعل فى أن يكون هناك تنسيق قد تم بينهما على صعيد توزيع الأدوار ، ويدعم هذا الرأى ما كتبه الكاتب الإسرائيلى " ميرون بنفستى " فى صحيفة هآرتس يوم ٢٨ سبتمبر من العام الحالى ، فقد كتب يقول ما نصه :

" إن تسارع حركة البناء الحثيث داخل نطاق البلدة القديمة (القدس الشرقية) وفى المستوطنات المحيطة بها ، يجرى بشكل واضح وليس له علاقة بالمفاوضات التى كانت دائرة على التسوية الدائمة ، لكنه يجرى ليرسخ أمام الجميع وضعا راهنا جديدا يجب على الفلسطينيين الخضوع له والتوافق معه إن كانوا يرغبون فعلا فى إبرام تسوية فى القدس ، بعد ما تعلم الفلسطينيون منذ تاريخ بعيد من الإسرائيليين الأهمية السياسية القائمة على فرض الحقائق على الأرض ".

يأتى هذا فى الوقت الذى فشل فيه مجلس الأمن فى محاولته الأولى فى الثانى من أكتوبر من حيث الاتفاق بعد مشاورات استمرت ست ساعات على مشروع بيان رئاسى يندد فيه الأعضاء بالعنف واستخدام إسرائيل المفرط للقوة فى القدس الشرقية والأراضى الفلسطينية الأخرى ، وذلك فى انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، ثم استأنف المجلس فى وقت لاحق مناقشاته ، وذلك فى جلسة علنية تحدث فيها أكثر من ثلاثين مندوبا . وبعد مفاوضات مغلقة استمرت ست ساعات قالت نانسى سودربرج المندوبة الأمريكية : إننا أجرينا مناقشات مطولة بشأن بيان رئاسى ولم يتحقق توافق كاف فى الآراء للموافقة عليه .

وطبقا لإحدى المسودات التى طرحت وافقت المندوبة الأمريكية على بيان يدين الاستخدام الزائد للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين • وقال دبلوماسيون إنها ظلت على اتصال دائم بدنيس روس المبعوث الأمريكى للسلام فى الشرق الأوسط ، لكن مندوبى الدول الأعضاء بالمجلس قالوا إنها رفضت اتهام إسرائيل بانتهاك معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التى تحمى المدنيين فى أثناء الحرب وبها مواد تنطبق على ما حدث فى الأراضى المحتلة • بل لقد صرح ناصر القدوة مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة بأنه يفضل ألا يصدر مجلس الأمن بيانا على الإطلاق بدلا من أن يصدر بيانا ضعيفا ، لا يشير إلى معاهدة جنيف •

ولم تكن المظاهرات الحاشدة التى اندلعت فى كثير من البلدان العربية والإسلامية بالأمر الغريب ، قياسا إلى موقف حكوماتها المعروف ، ذلك أن المشاعر العديدة بالإحباط المتراكمة فى القلب العربى والإسلامى وجدت الفرصة سانحة لكى تعبر عن رفضها القاطع للتفريط فى أحد أهم القضايا الأساسية عند التسوية النهائية •

بل إن بلدانا لم يكن أحد يتصور أن تندلع فيها المظاهرات ، فإذا بها تشهد تحركا جماهيريا غاضبا ، وذلك مثل ما رأينا فى دولة قطر التى لم تكن شهدت مثل هذه الحركة الاحتجاجية منذ استقلالها ، وهى الدولة التى أحيطت بعلامات تعجب من علاقات ودية بإسرائيل ، وخاصة منذ أن انعقد بها المؤتمر الاقتصادى الشهير والذى شهد فشلا واضحا كان أحد أسباب احتقان طال العلاقات المصرية القطرية بسبب مقاطعة مصر له مما ساعد على إفشاله • وكذلك مثل ما رأينا من مظاهرات فى تركيا ، وهى الدولة التى تشهد كل فترة توترا فى العلاقات بينها وبين إسرائيل ، ولعل هذا يؤكد للصفوة العسكرية المحركة الحقيقية للسياسة التركية أن البعد الدينى ما زال حيا فى الشعور

واللاشعور التركى على الرغم من هذه السنوات الطويلة من محاربة معظم مظاهر التدين ٠

وحسنا فعل الأزهر بتنظيمه لقاء لمؤازرة الموقف الفلسطينى ، ففى هذا اللقاء أكد الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر أن ما قام به رئيس حزب الليكود إرييل شارون وزمرته بتدنيسه ساحة المسجد الأقصى تستنكره جميع الشرائع السماوية ، وأن ذلك لون من ألوان الفسق والفجور والغرور فى الأرض ويجب أن يقابل بالردع ٠ كذلك أكد د٠محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف أن مقدسات الأمة العربية الإسلامية أمانة فى أعناق أبنائها لا ينفكون عنها ولا يجوز لهم التهاون فى الدفاع عنها والتضحية من أجلها ، لأن هذه المقدسات جزء من عقيدتنا ، فالتمسك بالحق السليب فى فلسطين فى الأراضى المقدسة التى باركها الله تعالى وبارك حولها هى مسئولية كل مسلم غيور على عقيدته ووطنه وشرفه وعرضه ٠

عرب ٤٨ فى الكيان الصهيونى*

عندما قامت الحرب الأولى بين العرب والصهاينة على أرض فلسطين عام ١٩٤٨وقام الصهاينة بما قاموا به من تدمير بيوت الفلسطينيين وتشريدهم ، فضلا عن أعمال القتل والتعذيب والمطاردة ، هاجر من هاجر وبقى من بقى داخل حدود الكيان الصهيونى ، وظلت الكثرة منا لا تعلم إلا النادر عن الفلسطينيين الذين أجبروا على التجنس بالجنسية الإسرائيلية ، بل وأصبح البعض منا ينظر إليهم وكأنهم خونة رضوا بأن يذوبوا فى الكيان الصهيونى ، وفى الوقت نفسه لم تنظر إليهم الدولة الصهيونية باعتبارهم مواطنين إسرائليين عليهم ما على الإسرائيليين ولهم ما لهم ، وبهذا أصبح هؤلاء الفلسطينيون فى وضع لا يحسدون عليه حقا .

حتى إذا ما انتفض الشعب الفلسطينى على أرض الضفة الغربية وغزة منذ الثامن أو السابع والعشرين من شهر سبتمبر الماضى ، إذا بمشاركات عرب ٤٨ ضد الكيان الصهيونى تضامنا مع عرب الضفة وغزة ، ولفت هذا أنظار الصهاينة ، فإذا بهذه القضية تستقطب عددا من الصحف والمجلات الإسرائيلية ، كما نرى من خلال مقتطفات متعددة فى المختارات الإسرائيلية التى نشرها مركز الدراسات السياسية بالأهرام فى عددها الحادى والسبعين ، فى الشهر الحالى نوفمير ٢٠٠٠ .

وعلى سبيل المثال فهذا استطلاع رأى أجرته صحيفة " يديعوت أحرونوت " فى ملحقها الأسبوعى الصادر فى السادس من أكتوبر ٢٠٠٠ شارك فيه ٤٠٣ ممن يسموهم " عرب إسرائيل " ، فعندما سئلوا عما إذا كانوا يتعرضون للظلم أم لا ؟ أجاب بنعم ٧١% ، ورأى ٢٤% أن الوضع سوف يتفاقم فى السنوات

---

* صوت الأزهر ، فى ١٧/١١/٢٠٠٠

الخمس القادمة ، ورأى ٣٣% أنه لن يطرأ عليه تغيير ما . ولما سئلوا عما إذا كانت حكومة العدو سوف تتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين أم لا ، أجاب بالنفى ٦٤% . وبالنسبة لمشاركة عرب ٤٨ فى الانتفاضة سئلوا : هل ردود فعل عرب إسرائيل تعبر عن مشاعرك ، أجاب ٨٤% بنعم ، بل وصرح ١٨% منهم بأنهم شاركوا فى ردود الفعل هذه . ولما سئلوا إلى أى جانب سيكون ولاؤهم فى حالة الصراع ، أجاب ٦٦% بأن ولاءهم سوف يكون بالضرورة لدولة فلسطين ، بل إنهم لما سئلوا عن توجه الولاء حتى فى حالة قيام إسرائيل بتحقيق المساواة بين الصهاينة وبينهم ، أجاب ٥٠% بأن ولاءهم سوف يكون للفلسطينيين ! وأخيرا فعندما سئلوا عما إذا كان باراك موضع ثقة أم لا ، كانت إجابة ٧٠% بأنه ليس موضعا للثقة .

وأجرى " شارون جال " فى صحيفة " هآرتس " مقابلة مع عضو الكنيست عبد الملك الدهامشة الفلسطينى فى منزله فى كفر قانا الذى يقع على مقربة من الناصرة ، نشرت فى ٣ من أكتوبر ٢٠٠٠ ، والدهامشة هو رئيس كتلة القائمة العربية الموحدة ، وممثل الجناح الجنوبى للحركة الإسلامية بالكنيسيت ، وأكد الدهامشة بأن الانتفاضة لم تدهشه بأى حال من الأحوال ، مشيرا إلى أن زيارة شارون للأقصى قضت على الخط الأخضر " إننا نشهد حربا سيشارك فيها كل مسلم " .

والدهامشة الذى كان يبلغ من العمر خمسة وخمسين عاما ، وقد ولد فى قرية قانا لأسرة تنتمى إلى الشريحة المتوسطة ، وتلقى تعليمه الأساسى فى قريته ثم تلقى تعليمه الثانوى فى مدرسة دينية بالناصرة ، ودرس القانون بالجامعة العبرية بالقدس ، وحصل على ترخيص بممارسة المحاماة بعد فترة من اشتغاله بها .

ويعد الشيخ أحمد ياسين أكثر المتعاملين مع مكتب الدهامشة ، وهو يتحمس له حماسا واضحا ويعلق صورته فى منزله ، وقال بأنه رأى بعينه مدى

التعذيب الذى تعرض له الشيخ أحمد ، وكيف أن رجال جهاز " الشين بيت " حرقوا صدره فما لان الرجل ولا تخاذل ٠

ويشير الصحفى الإسرائيلى إلى أن الدهامشة كان قد أدلى بتصريحات بالغة الحدة ، وأنه يحرص دائما على أن يكون متواجدا فى مواقع الأحداث ، وقد أصدر مستشار حكومة العدو للشؤون القانونية أمرا بإحالته إلى التحقيق بسبب تصريحاته التى وصفوها بأنها متشددة ، إذ ذكر فى أحد الإجتماعات بأحد المساجد أنه يتعين على المتظاهرين تحطيم أيادى وأرجل جنود الشرطة ٠ وقد أدلى بتصريحات شبيهة عقب إزالة بعض المنازل فى حى " كوفسى " الواقع بالقرب من قرية ناحف بالجليل الغربى ، وقد ذكر عند وقوفه بجوار بقايا المسجد المتحطم إن المسجد سيعاد بناؤه من جديد حتى ولو سفكت الدماء من أجله ٠ ونسب إليه قوله :

" ضحينا عام ١٩٧٦ بستة شهداء ، لقد حانت اللحظة التى يتعين علينا فيها أن نناضل بكل قوتنا ولو استلزم هذا الأمر سفك الدماء فنحن مستعدون ، إن القتال هو الذى سيضع حدا لسياسة مصادرة الأراضى "٠

وتساءل الدهامشة : كيف أكون مواطنا متمتعا بالحقوق وأن أحرم من الأرض ؟ ولماذا يحق للجيش الإسرائيلى خنق " سكنين " التى يقطنها ثلاثون ألف عربى فى الوقت الذى يسيطر فيه مجلس " ميسجاف " الإقليمى على مساحات شاسعة من الأراضى ؟ إن الوضع القائم مقزز والرسالة الوحيدة ، هى أننا نبتغى قتلكم ويتعين عليكم البحث عن طريق للخروج من هذه الدولة ، وفى ظل هذا الواقع فلا يملك المواطن العربى سوى أن يقول : من حقى أن أقاتل من أجل بيتى وأرضى وحياتى ، وليس من الممكن اقتلاعنا من الأرض٠٠ إن عرب إسرائيل لا يتبنون موقفا تطرفا ، وإنما لم يعد بمقدورهم احتمال الوضع القائم "!

وكعادتهم فى قلب الحقائق ، نجد صحيفة " هاتسوفيه " فى عددها الصادر فى الثالث من أكتوبر ٢٠٠٠ تصف عرب ٤٨ بأنهم " طابور خامس " يريد أن يقوض دعائم الدولة الصهيونية ، وخاصة أعضاء الكنيست العرب ، وتتدد بالآلاف من عرب ٤٨ الذين خرجوا ، فى حركة تلقائية ، يعلنون تضامنهم مع " مثيرى الشغب " الفسطينيين " الذين نكلوا باليهود الذين وضعوا أساس منازلهم فى الخليل التى تعد واحدة من المدن الأربع المقدسة لشعب إسرائيل فى أرض إسرائيل " .

وتستثير الصحيفة العداء ضد عرب ٤٨ ، فتقول : " وفى ظل هذه الظروف ، فيجب ألا نكتفى بأن نكظم الغيظ إذ من الضرورى أن نتخذ إجراءات أكثر فاعلية ضد مثيرى الشغب وبخاصة ضد أعضاء الكنيست العرب الذين يتضامنون مع من يضمرون العداء والكراهية لدولة إسرائيل " ، بل وتصل درجة التحريض إلى حد أن تطالب الصحيفة " لقد حانت اللحظة التى يتعين علينا فيها القضاء على الطابور الخامس المقيم بيننا .. " ! وبالنسبة لأعضاء الكنيست من العرب ، " ليس من الممكن أن يكون لهم فى بيت مشرعى الدولة أى بالكنيست " !

ثم نصل إلى الذروة على لسان " رفائيل إيتان " وزير دفاع إسرائيلى سابق ، ورأيه الذى سنعرض له ليس رأيا فرديا بطبيعة الحال بل هو رأى يعبر عن موقف الكثرة الغالبة فى الكيان الصهيونى ، فعلى صفحات صحيفة معاريف فى عددها الصادر أيضا فى الثالث من أكتوبر ٢٠٠٠ يصف الدولة الصهيونية بالبلاهة ، ويصف الصهاينة أنفسهم بأنهم " مغفلون " ، والسبب ؟ أن ردود فعلهم تجاه عرب ٤٨ يتسم – هكذا يتصور – بالرخاوة ، بينما هم يستحقون الضرب على أيديهم بيد من حديد ، فهو يصف عرب ٤٨ بأنهم : " عدو " (والمرفروض أنهم مواطنون إسرائيليون) .

ومن هنا يقول هذا الصهيونى : " لو كان الأمر بيدى لأوصيت بالتصرف بشكل آخر حيال هذا العدو ، معظمهم ، باستثناء قلة ، فى حكم العدو الذى يريد فناء الدولة . لابد أن تقال الأمور بوضوح . إننا نرى النتائج هذه الأيام ، وما زالوا يرفضون فهم أن هذه معركة أخرى للعرب ضدنا ... لقد اجتزنا منذ فترة بعيدة نقطة اللاعودة فى علاقة المواطنين العرب بالدولة ، فقط البلهاء لدينا لا يفهمون ذلك " !

وهناك الكثير من الشواهد التى تكشف الطابع العنصرى والنازى للدولة الصهيونية ، وتؤكد أن تصور إمكان قيام سلام حقيقى بين المغتصب وبين من وقع عليه الاغتصاب ، بين القاتل والمقتول ، إنما هو وهم كبير ، آن لنا أن نفيق منه .

تحية له فى ذكراه*

كنت فى الصف الثانى الابتدائى ، أبلغ من العمر أحد عشر عاما ، حيث كانت تسبق المرحلة الابتدائية مرحلة تعليمية كانت تسمى " التعليم الأولى " ، عندما حملت الصحف ، فى أواخر عام ١٩٤٨ خبرا رئيسيا ينبئ بمصرع رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، محمود فهمى النقراشى ، رئيس ما كان يسمى بالهيئة السعدية ، ساعتها بكيت على الرجل ! فعلى الرغم من صغر سنى فى ذلك الوقت ، لكن ، لجملة ظروف ، وجدت نفسى متابعا للأحداث السياسية ، لكن المشكلة كمنت فى أن المصدر الأساسى الذى تفتحت عيناى على متابعة الأحداث من خلاله ، كان هو صحيفة أخبار اليوم ، وبعدها بفترة قليلة ، أضيفت إليها مجلة روزاليوسف ، ثم اتسعت الدائرة بعد ذلك لتشمل صحفا ومجلات أخرى ، كان أبرزها صحف مصر الفتاة .

كان غائبا عن وعيى بطبيعة الحال الموقع السياسى والاجتماعى لكل من مصطفى أمين وعلى أمين صاحبا أخبار اليوم ، وخاصة الارتباط بدوائر القصر الملكى وأحزاب الأقلية عامة ، والهيئة السعدية خاصة ، وكذلك الدوائر البريطانية والأمريكية ، فكان أن ارتسمت للنقراشى صورة فى ذهنى تجعل منه أعظم الرجال ، وبالتالى فإن مقتله مثل لى كارثة وطنية ، مما رسب فى قلبى مشاعر غضب على من أشارت إليهم الصحف بإصبع الاتهام ، وزاد فى ذلك أن أصدر الدكتور " نظمى لوقا " كتابا عن النقراشى ، كل صفحاته ، تدعم هذه الصورة التى ارتسمت فى ذهنى عن النقراشى ، وقد قدم له عباس محمود العقاد الذى رثاه بقصيدة طويلة .

ومن هنا ، فعندما حملت إلينا الأنباء فى فبراير من عام ١٩٤٩ نبأ

---

* آفاق عربية فى ١٤، ٢٠٠٢/٢/٢١

مصرع البنا ، لم أشعر بحزن يتفق مع الخسارة التى ترتبت على مقتل الرجل ، حتى عندما بدأت عملية مطاردة للجماعة على يد حكومة إبراهيم عبد الهادى ، لم أشعر بشفقة على أحد ، وكنا نتابع أخبار مطاردة محمد مالك بصفة خاصة وكأننا نتابع قصة مسلية عن " الشجيع والحرامية " !!

أقول الحق ، كلما تذكرت مشاعرى فى تلك الفترة ، أشعر بكثير من الندم ، وكأنى ارتكبت ذنبا كبيرا ، وفى الوقت نفسه أشعر بمدى الخطورة التى تمثلها أجهزة الإعلام فى تشكيل وعى الناس ، فما بالك إذا كانت تحت سيطرة " محور الشر " الحقيقى على مصالح الأمة الحاضرة والمستقبلة .

فلما قربت أكثر من توجهات أحمد حسين ، وجماعة مصر الفتاة عن طريق متابعة ما كانت تصدره من صحف ، بل والمشاركة فى تأسيس فرع فى قريتنا لحزب مصر الاشتراكى ، الاسم الذى عرفت به مصر الفتاة فى أول الخمسينيات ، زادت مشاعر غير ودية تجاه الإخوان المسلمين ، وزادها أن بعضا من طلاب قريتنا ، المحركين الأساسيين لشعبتهم الفرعية ، لم أكن أيضا أشعر تجاههم بالود ، وفى تلك المرحلة من العمر ، كان يمكن بالفعل أن تؤثر المشاعر الشخصية على التوجهات الفكرية للفرد منا .

وكما رويت فى مناسبة سابقة ، ربما أكثر من مرة ، فقد حدث لتفكيرى تحول كبير نتيجة مناقشة بينى وبين صديق ، وكان ذلك فى صيف عام ١٩٥٣ ، عندما ألح على أن أقرأ كتيبا صغيرا لحسن البنا بعنوان الرسائل الثلاث ، حيث اقتنعت ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، بوجوب أن تكون المرجعية الفكرية ، هى المرجعية الإسلامية باعتبار الإسلام منهجا متكاملا ، شاملا ، للحياة المجتمعية والفردية ، وأدى بى هذا أن أتابع مختلف الكتابات التى يصدرها مفكرو الجماعة ، وإن لم يؤدى بى هذا إلى الانخراط فى التنظيمى ، لنفور شخصى منى تجاه الممارسة السياسية العملية .

وعندما أتيحت لى فرصة قراءات يصعب حصرها الآن تتعلق بشخصية حسن البنا ، عبر سنوات عدة ، أصبحت أنظر إلى مقتله على اعتبار أنه بالفعل كان كارثة أصيبت بها الأمة .

خيوط الخسة والتآمر ، كيف تحيكها سلطة الحكومة نفسها كى توقع بالرجل وتقتله ليقع على أرض شارع رمسيس أمام مبنى جمعية الشبان المسلمين ، ويكون القتلة من كلاب الحراسة التابعين للدولة نفسها ، ويتعمدون التأخير فى إسعاف الرجل حتى يلفظ أنفاسه ، وهم الذين أوهموا الجميع بأن هناك بين رسول الحكومة وبين الشهيد ، مفاوضات ، ولم يسكتهم أن الرجل أعلن فى بيان شهير تبرؤه من أحداث العنف المسلح التى تمت ، فكيف تجنح سلطة الدولة إلى أن تسلك سلوك العصابات السرية المسلحة ، وهى تملك سلطة القانون ومؤسسات القضاء ، وسلطة الأمن ، وهى كلها سلطات تتيح لها فرصة محاكمة المخطئ وتوقيع العقاب عليه إذا ثبت خطؤه ؟! أليس هذا هو ذروة الإرهاب ؟ تماما مثلما تفعل حكومة النازيين الصهاينة فى دولة العدو الإسرائيلى ؟

وفيما بعد ، وعندما تتابعت قراءاتى عن الرجل ، كان لابد أن يلفت نظرى ، ربما بحكم التخصص المهنى ، والأكاديمى ، أن حسن البنا ، كان (معلما) ، لكنه طور من مهمته ، فأصبحت غير محدودة بفصول دراسية داخل مبنى مدرسى ، وإنما اتسعت لتشمل مصر كلها ، لا ، بل زاد اتساعها لتشمل الأمة الإسلامية كلها ، ومن هنا ، فعلى الرغم من مرور ثلاث وخمسين عاما على مقتل الرجل ، لا تجد بلدا من بلدان العالم تزوره الآن ، على وجه التقريب ، إلا وتجد له تلاميذ يتعلمون على أفكاره ونهجه ، مما يؤكد غباء قتلة الأمم عندما يتصورون أنهم بقتل شخص مثل هذا الرجل ، فسوف يدفنون معه آراءه وأفكاره ، فالأراء والأفكار غير قابلة للسجن والاعتقال ، فضلا عن القتل

والإعدام ، ومن هنا استمر حسن البنا حيا فى قلوب ملايين من المسلمين فى الكثرة الغالبة من بلدان العالم !

ونتيجة الهجمة الشرسة التى قامت بها حكومة ثورة يوليو على الجماعة عام ١٩٥٤ ، لفت نظرى مقال كتبه الراحل يوسف السباعى ، ربما فى مجلة كان يصدرها باسم (الرسالة الجديدة) ، أراد أن يواكب حملة الهجوم ، فإذا به ، من حيث لا يدرى ، يجعل القارئ أكثر تقديرا لحسن البنا ، فقد حكى أنه كان يمر مرة فى منطقة (الحلمية) حيث كان مقر المركز العام للجماعة ، فإذا به يسمع صوت خطيب ، ويبدو أن المركز ضاق بالجمهور ، فاحتشد كثيرون خارج المبنى ، فوقف السباعى ، بحكم حب الاستطلاع ، يستمع معهم إلى الخطيب ، وكان هو نفسه حسن البنا ، فإذا بعدة ساعات تمر وهو واقف يستمع ، دون أن يشعر بالوقت ، واستنتج من هذا أن رجلا يملك مثل هذه القوة السحرية على الناس ، يشكل خطرا على مستقبل المصريين ، لأنه – كما رأى – يمكن أن يوجههم توجيها مدمرا !!

وحسن البنا بحكم تكوينه مربيا ، تجده قد حرص فى تكوين الجماعة على أساليب فى التربية السياسية فذة حقا ، لم يستطع أى تنظيم سياسى فى مصر حتى الآن أن يصل ولو إلى جزء منها ، فقد كانت هناك برامج ومناهج تعليمية ومراحل يمر بها العضو لينتقل من مستوى إلى آخر ، فضلا عن نظام دقيق فى المحاسبة والمتابعة بغير ديماجوجية ، ولا شقشقة لفظية ، وقد امتدت البرامج لا لتكون مجرد الحصول على (معرفة) دينية واجتماعية وسياسية ، وإنما تدريبات عملية ، وأنشطة رياضية ودعوية واقتصادية ، وربما كان الخطأ القاتل هو امتداد هذا ليشمل أيضا تربية عسكرية ، وإن كانت الظروف العامة لمصر فى الأربعينيات يمكن أن تبرر هذا ...رحم الله الشهيد ، الذى وصل إلى مرتبة لم يصلها أحد أبدا على مر التاريخ الإسلامى فى العصر الحديث .

أكلنا يوم أكل الثور الأبيض* !

قيل الكثير فى التفرقة بين الإنسان والحيوان ، وما من معيار للتفرقة يقال إلا وينهض البعض ليبين أنه موجود بالحيوان ولو بدرجة دنيا . وأشهر المعايير هو الذى يمايز بينهما بالعقل ، لكن ها هم علماء النفس يثبتون أن العقل ليس (إسما) لمسمى يكمن داخل الجمجمة ، ولكنه (صفة) تصف السلوك عندما يتوافر وعى بما بين السلوك وبين النتائج المترتبة عليه ، والعقل ، حتى بهذا المعنى تتوافر منه درجات ما فى سلوك بعض الأنواع الحيوانية .

وأخيرا ، برز المعيار الذى لم يجد أحدا ينقضه منذ فترة غير قصيرة .. هذا المعيار هو أن الإنسان هو الكائن الحى الوحيد الذى يتوافر لديه الوعى بالتاريخ ! كيف ؟

إنه ما من موجود إلا وله تاريخ ، لأنه ، بالضرورة لابد أن يكون قد شغل بقعة من مكان ولحظة على الأقل من زمان .. فهذا القلم الذى أكتب به له تاريخ ، وهذه السيارة التى جئت بها لها تاريخ ، وهذا الكلب الذى ينبح خارج منزلى ويقطع على حبل أفكارى أحيانا، له تاريخ .. وهكذا ، مثل الإنسان سواء بسواء .

لكنك لو تأملت سلوك الحيوانات منذ آلاف السنين فسوف تجد أنه إلى الآن هو هو لم يتغير ، لماذا ؟ لأن ما يمر بكل جيل منها من أحداث لا يحظى بالبقاء فى الوعى ، حتى يفيد منه الجيل التالى ، فيكرر أخطاءه على مر التاريخ ، ويجئ يومه مثل أمسه ، وغده مثل يومه ، على عكس الإنسان، الذى يعى ما حدث له ، ويحرص على تعليمه لمن يأتى بعده

---

* الوفد فى ٢٠٠٢/١/١٤

فيتجنب الأخطاء ويعزز الإيجابيات ، وبالتالى يجىء يومه أفضل من أمسه ، وينبئ غده بمستقبل أفضل من يومه فيصير تقدم فى الغالب ، بحيث يمكن القول بأن الحضارة الإنسانية إن هى إلا ثمرة وجود (ذاكرة) لدى الإنسان فردا وجماعة .

ومن هنا تجئ عبقرية مفكر عظيم ، مثل (عبد الرحمن بن خلدون) عندما يضمن كتابه فى التاريخ – فضلا عن مقدمته الشهيرة ، كلمتى " المواعظ والاعتبار" ، فليس التاريخ مجرد سرد لأحداث ووقائع وإنما الغرض منه (الاعتبار) ، أى الفهم والوعى واستخراج الدلالات فيتم (الاتعاظ) ، وبدون ذلك ، فلا قيمة له .

ولهذا أيضا نفهم لماذا لا نجد فى قصص القرآن الذى يروى أحوال أمم سابقة ، اهتماما بتحديد المكان والزمان ، على الرغم من أنهما قوام عملية (التأريخ) ، ذلك لأنه لا يهدف إلى (تأريخ) بقدر ما يهدف إلى إبراز الدلالات والمعانى ، ولذلك فهو يلحق كل قصة بآية أو آيات مثل " فاعتبروا يا أولى الأبصار " ، أو لعلهم يتفكرون " وما شابه .

لكن ، ماذا نقول عن قومنا الميامين .. العرب والمسلمين ؟ إنهم يعلنون كل يوم أنهم يفتقدون هذه المزية الأساسية للإنسان ، ويتفوق بها على غيره من مخلوقات الله ، ويتصورون أنهم بالمساعدة على التهام الثور الأبيض سوف يكونون بمنجاة من الالتهام !!

عندما علم بعض الصحفيين بخطة موشى ديان لحرب ١٩٦٧ لاحظوا تشابها كبيرا مع ما تم فى حرب ١٩٥٦ ، فلما أعلنوا له عن هذا قال ما معناه : لا بأس فى ذلك ، فالعرب لا يقرأون التاريخ !

ولو شاء الدقة لأكمل : وإذا قرأوه ، لم يفهموه ، وإذا فهموه ، لم يتعظوا !

وآية هذا ، أن الأحداث التى تنبحنا وتلقى بنا " فى غيابات الجب " .. جُب التاريخ ، نكررها مرات ومرات ، دون " اتعاظ " ، وكأننا أمة قد فقدت الذاكرة !

كل هذا على الرغم من الاتهام الشهير بأننا قوم " ماضويون " نجتر أمجاد أمس مضى ، دون أن ننظر إلا حاضر مذبوح ، ودون أن نتطلع إلى مستقبل مشكوك فى أمره !

ولهذه المأساة تاريخ نحتاج إلى أن ننعش ذاكرتنا ببعض معالمه ، " لعل الذكرى تنفع المؤمنين " !

كانت أولى النكسات التاريخية ، ما حدث بالأندلس ..

فمن منتصف القرن الرابع الهجرى ، وحتى أواخر هذا القرن ، كانت دولة العرب فى الأندلس على قمة من قمم القوة والترابط ، تحت لواء عظماء تاريخيين مثل عبد الرحمن الناصر ، والحكم المستنصر ، والحاجب المنصور ، ثم إذا بها فى الفترة التالية تبدأ عمليات انحدار رهيبة وتفتت مشين ، عندما تبدأ دول الطوائف ، فيُعمل التاريخ قانونه الذى لا يحيد .. أن تضيع الأندلس العربية ، ولا تقوم لها قائمة حتى الآن ، سنة الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا !

أما السبب أو الأسباب ، فلذلك قصة طويلة ترويها كتب ضخمة ، لكن يكفينا أن نقتطع هذا النص ليلخص لنا المسألة كلها ، وهو لابن الخطيب ، يقول فيه : " وذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق ، إلى حيث لم يذهب كثير من أهل الأقطار ... ليس لأحدهم فى الخلافة إرث ، ولا فى الإمارة سبب ، ولا فى الفروسية نسب ، ولا فى شروط الإمامة مكتسب . اقتطعوا الأقطار ، واقتسموا المدائن الكبار ، وجبوا العمالات والأمصار ، وجندوا الجنود .. وانتحلوا الألقاب .. وأنشدهم الشعراء .. ووقفت بأبوابهم العلماء .. وهم بين محبوب ، وبربرى مجلوب ، ومجند غير محبوب ، وغفل ليس فى السراة بمحسوب .." .

وشيئا فشيئا تبدأ قرون وعهود الغروب والدخول فـــى كهـــوف التخلـــف والضعف والذيلية بين الأمم !

ويتكرر المشهد فى الربع الأول من القرن العشرين ، ظانين أننا بمنجـــاة مما حدث للثور الأبيض!

كانت الدولة العثمانية مهيمنة على بلدان المشرق العربى ، بكل ما أصبحت عليه من ضعف فى البنية الداخلية ، وفى الوقت نفسه ، تمارس جبروتا وتعسفا مع سكان هذه البلدان ..

وكانت الحرب العالمية الأولى قد اشتعلت عام ١٩١٤ ، واختارت تركيـــا الوقوف ضد الحلفاء .. بريطانيا وفرنسا ، وبدأ الصيد فى الماء العكر ، وبدأ سيل التصرفات العربية الحمقاء ..

بدأ التفكير فى التطلع إلى (آخرين) يحلوا لنا المشكلة ، دون أن نفكر فى أن يجئ الحل على أيدينا نحن وبجهدنا نحن ، وبعرقنا وبدمائنا .

لوحت بريطانيا للعرب بالاستقلال ، إن هم وقفوا بجانبها ضـــد الدولـــة العثمانية ، ووقع العرب فى الشرك .. الاستجارة من الرمضاء بالنار !

كان الشريف حسين – الذى أدرك خلال إقامته الإجبارية فى استنبول مـــا كانت عليه الدولة العثمانية من ضعف – قد سعى منذ ربيع ١٩١٤ إلى الاتصال بالبريطانيين فى مصر بواسطة ابنه عبد الله ، أملا فـــى أن يـــساعدوه علـــى الستقلال عن دولة الخلافة ، فلما دخلت تركيا الحرب أعلن استعداده لأن يصم أذنيه دون دعوة (شيخ الإسلام) إلى الاشتراك فى الجهاد أو الحرب المقدســـة . ولكن بريطانيا كانت تطمع فى أن تستدرجه إلى المشاركة الفعلية فى الحرب ضد الأتراك بعد أن أخفقت فى محاولتها حمل عبد العزيز آل سعود على مثـــل ذلك .

وشهد التاريخ جملة ما سمى بمراسلات بين الشريف حسين والمنـــدوب البريطانى السامى فى مصر (مكماهون) حيث يبدى الأول للثـــانى اســـتعداده

لتجميع القبائل العربية لمحاربة تركيا والوقوف بجانب قوات الحلفاء ، ويمنيه الثانى بوعود معسولة ، لكن بعبارات مطاطة زئبقية ، يسهل التحلل منها عند اللزوم ، ويخلص الأول ، ويتراجع الثانى ، وأثناء هذا الحلم الزائف الذى (نام عليه) الزعيم العربى الكبير ، كانت هناك مباحثات فى بطرسبرج فى مايو ١٩١٦ بين وزير الخارجية الروسى (سازونوف) والخبير البريطانى فى الشؤون الشرقية (مارك سايكس) ، والقنصل الفرنسى العام فى بيروت (ف٠جورج بيكو) ، حيث رسمت خطة لاقتسام الإمبراطورية العثمانية فى المستقبل ٠

وقامت (الثورة العربية) عام ١٩١٦ ، وكان فيلسوفها ومرشدها وموجهها العظيم هو الجاسوس البريطانى الشهير (لورانس) ، ونجحت الثورة فى أن تساعد على انهيار الدولة العثمانية ، لكن العرب لم ينالوا الحلم الموعود ! ضحكت عليهم بريطانيا، ولم ينالوا الاستقلال إلا بعد سنوات عدة أراقوا فيها الكثيرمن الدماء ووقع خلالها آلاف الضحايا ، وضاعت قطعة غالية من سوريا (الإسكندرونة) لتذهب إلى تركيا ، ويبدأ ضياع فلسطين ٠٠ الأندلس الثانية ! وتبدأ مرحلة عصيبة لا تنقطع منذ ذلك الوقت حتى كتابة هذه السطور ، من العرق والدموع وأشلاء القتلى والأرض المجرفة ، والمنازل المهدمة ، والأرض المحروقة ، والأموال المهدورة !

وعندما برزت الولايات المتحدة على سطح السياسة العالمية لترث بريطانيا وفرنسا كان من الواضح أن أساليب الاستعمار القديم التقليدية قد عفا عليها الزمن ولم تعد مقبولة فكان أن لجأت إلى إيهام النظم العربية " ببعبع " يبث الرعب فى أوصالها حتى تدخل فى حلف تتزعمه ، وتكون النتيجة أن يدور النظام وتدور الدولة فى الفلك الأمريكى تحت مظلة نوع جديد من الاستعمار ، وكان البعبع الذى خوفت به أمريكا النظم العربية هو (الخطر الشيوعى) !

ومما يحمد لثورة يوليو حقيقة ، ولزعيمها جمال عبد الناصر ، الوعى بحركة التاريخ ، فلم تنطل عليه اللعبة الجديدة ، وكان يردد دائما أن الخطر على العرب لا يكمن فى الشيوعية بقدر ما يكمن فى سوء أوضاع العرب الاقتصادية والسياسية ، وكذلك جيوب استعمارية بريطانية كانت ما زالت قائمة فى جنوب الجزيرة العربية ، والخليج ، فضلا عن الخطر الصهيونى الكبير .

ولأن عبد الناصر سعى إلى أن يجنب العرب من الوقوع فى فخ الاستعمار الجديد ، إلا أن ذلك لم يكن ليفت فى عضد قوى البغى العالمية بقيادة أمريكا ، فكان ما كان من حصار وحروب مستمرة ، حتى وقعت الواقعة الكبرى بهزيمة يونية ١٩٦٧ ، لتبدأ فترة أخرى بعد حرب أكتوبر نخطو فيها خطوة خطوة إلى " بيت الطاعة الأمريكى " ، مباركين لأكل الثور الأبيض ، متوهمين أننا بذلك ننجوا من المصير نفسه !

لم ننتبه إلى أن الضربة الموجعة لم تكن نتيجة خطأ فى النظرية التى أكدت لنا فكرة الصراع والمواجهة ، وفى المنهج الذى يفرض المقاومة ، فعززت الهزيمة العودة إلى النهج القديم .. أن ننتظر الحل على يد (الآخر) ، متوهمين أنه يمكن بالفعل أن يكون حكما عدلا ، مع أن كل الشواهد تصرخ فى آذاننا وتصفع أعيننا بأننا أمام ذئب أكبر شرس ، لا يمكن أن يكون حكما بين ابنه وتلميذه (الذئب الصغير) وبين " حمل " تميز بالسذاجة والغباء .

وعندما استطاعت إيران أن تشق عصا الطاعة على السيد الأمريكى بثورتها سنة ١٩٧٩ ، سارعت أمريكا إلى ضخ ما لا حصر له من صور تلطخ بها وجه الثورة الإيرانية ، وتكرر لعبتها المعتادة ، فتجعل من إيران (البعبع) الجديد الذى يريد أن يلتهم النظم العربية ، " فزقت " العراق ليشن حربا غبية ، طوال سنوات ثمان لم تثمر إلا عن خصم كبير من القوة العربية والإسلامية ، وإضافة إلى القوة الأمريكية والإسرائيلية ، ووقفت دول تناصر إيران وغالبية تناصر العراق ، ولم تكن إيران هى العدوة الحقيقية للعرب ، ولم يكن من

المفروض أن يكون العراق عدوا حقيقيا لإيران ، وتركوا الأعداء الحقيقيين ، ولم يعد خافيا أن الدوائر الغربية كانت تترك الباب لتسريب أسلحة وأموال إلى إيران كى تعينها على محاربة العراق ، فى الوقت الذى تحث فيه دول الخليج خاصة ، وكذلك مصر إلى حد ما ، بضرورة مساعدة العراق حتى يمكن محاصرة الخطر الإيرانى ، ويتم استنزاف الطرفين معا ، وليتساقط القتلى بالآلاف معا !

ويأبى العرب إلا أن يكرروا المواقف الغبية ، وكأنهم يحرصون على كسب كأس الأمية التاريخية ، فتحدث تلك الفتنة الكبرى ، والخطوة التى بلغت ما لم يكن متصورا من وحشية ضد حاضر هذه المنطقة ومستقبلها على يد سفاح معروف هو صدام حسين ، والذى تنامى شره بفعل ما (نفخناه) به فى الحرب الإيرانية العراقية ، مصورين إياه أنه هو حارس البوابة الشرقية ، متغاضين عن جبروته وقهره للشعب العراقى منذ أن ولى السلطة ، فإذا به يشن هذا العدوان القذر على الكويت فى صيف ١٩٩٠ ، ويبدأ طريق مأساوى آخر ، لا نحصد منه إلا المرارة والهوان والفرقة والديون.

نفس السيناريو .. نهرع إلى السيد الأمريكى ، الذى هو فى الحقيقة عدو ، نلتمس على يديه الحل ، ونسخر من أصوات كانت تلح على أن يكون الحل عربيا ، معلنين عجزنا عن التجمع لمواجهة صدام . فماذا ننتظر بعد أن يتم تحرير الكويت بالقيادة الأمريكية ، على الرغم من الحقيقة التى تقول أنه لولا المساعدات السعودية والمصرية لما أمكن للقيادة الأمريكية أن تقود نصرا على العراق ؟

تحررت الكويت ، ولكن تم احتلال عدد من دول الخليج من قبل القوات الأمريكية ، بنفس الحجة : التخويف من البعبع الجديد .. صدام ، مع أنه لم يعد يملك أسنانا أو أظافر ، ويتم اعتقال شعب عربى بأكمله .. عشرين مليونا

من العراقيين ، منذ ذلك الوقت ، حتى الآن ، ولا تهتز شعرة فى رأس نظام عربى ، ونصرخ ، كفى !

وشهدت بلداننا العديد من مظاهر العنف والإرهاب ، ٠٠ لم نفكر أبدا تفكيرا علميا فى التصدى لهذه الظاهرة المخجلة ، والتصرفات المجنونة المجرمة ، لم نفكر فى أن الإرهاب ينبت أكثر ويترعرع فى ظلال القهر وتكميم الأفواه ، والفقر المدقع ، ونهب الكبار وفسادهم ، والاستقطاب الطبقى ، والفراغ الفكرى ، وشيوع الخزعبلات والتفكير الخرافى ، ونهج التواكل ، والانصياع لدول البغى العالمى بغير قدرة على المقاومة ٠٠ فوقع كاهل مواجهته على قوى الأمن وحدها ، وعندما ندرت حوادثه فى الفترة الأخيرة ، تصورنا أنه تم القضاء عليه ، ناسين نظرية الأوانى المستطرقة ، فهو ينتشر فى الكثير من البقاع ، إذا اختفى من مكان فلكى يظهر فى آخر ، ويتصور السذج أنه ما دام يقع بعيدا ، فهم فى مأمن منه ، فإذا به يظهر فى أبشع صورة وأشرس طريقة ، فى واشنطن ونيويورك ، لتكشر أمريكا عن أنيابها وتعلن أنها سوف تتولى بنفسها قيادة وقهر الإرهاب بكل ما أوتيت من قوة وشراسة ٠

لم تنهض الدول الإسلامية لتواجه بنفسها هذا الخطر الذى أعلن أنه جاء من موضع أو أكثر فيها ، وتتنادى وتتعاون وتتآزر بينها وبين بعض لتشكل قوة مقاومة ، ولكنها ركنت إلى النهج العربى المخجل ٠٠ الانتظار حتى يقوم (الآخر) بالحل ، ونقدم المساعدات والتسهيلات والمقالات والخطب والدراسات التى تعزز البطش الأمريكى لأفقر بلد فى العالم ، وقتل آلاف من مساكينه ، وحرق وتدمير كهوف وأكشاك وخيام وعشش المساكين بأقوى أسلحة البطش التى لا مثيل لها فى التاريخ ٠

وعندما يتقدم التحالف الشمالى على متن الدبابات الأمريكية ، وتحت الرايات الأمريكية ، يظنون أنهم قد ظفروا بتحرير بلادهم ، ولا يتصور ما

سوف تأتى به الأيام المقبلة ، حيث لابد أن تتحول أفغانستان إلى محمية أمريكية .

وعندما تحاول أن تحسب كم ونوع المكاسب والخسائر ، فلابد أن تجئ إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا ، فى مقدمة الرابحين ، ولابد أن يأتى العرب والمسلمون فى مقدمة الخاسرين ، وسوف تثبت الأيام أن أكثر دولة سهلت لأمريكا ما قامت به وهى باكستان سوف تكون أكبر الخاسرين ، بعدما أصبحت قنبلتها النووية التى كانت تستند إليها وتباهى بها ، مكشوفة الغطاء لأمريكا وإسرائيل ، ولن تحصل على ما توهمته من حل عادل لقضية كشمير .

وعندما تشتد الضربات الصهيونية على الشعب الفلسطينى ، يصرخ عرفات متوسلا أمريكا أن تكبح جماح شارون ، مع أنك لو سألت طفلا صغيرا لقال لك أن إسرائيل تفعل ما تفعله بمباركة أمريكية ، بل وبمعونات أمريكية .

وها هو عرفات ، ينضم للفريق الذى ينظر – للأسف – إلى الهجمات (الاستشهادية) على اعتبار أنها (انتحارية) ، ويصف المقاومة التى تقوم بها كل من حماس والجهاد بأنها إرهاب يقسم أن يتصدى له حتى ينام الإسرائيليون فى هدوء وطمأنينة ، فى نظير ماذا ؟ أن يقبل السفاح شارون بالمفاوضة !

إن المشكلة ليست عويصة على الفهم ، فما الذى ظهر أولا : الاحتلال أم المقاومة ؟ فمنذ ١٩٦٧ لم تكن هناك مقاومة بمثل هذه الدرجة التى شهدناها فى الشهور الماضية ، فهل سعت إسرائيل للجلاء عن الأرض المحتلة ؟

وها هى إسرائيل ، وبعد خطاب عرفات الذى سعى به أن ينهى الانتفاضة رضوخا للمقولة الزائفة التى تدعى أن المقاومة هى التى تستفز الإسرائيليين ، تواصل التقتيل والاغتيال ، فهل المطلوب من الفلسطينيين أن يزغردوا وهم يشيعون قتلاهم ، ويوسعوا الإسرائيليين تقبيلا ؟

لا أجد على لسانى ما أردده – عدة مرات – إلا ما قالته السيدة مريم ، عليها السلام – مع اختلاف المبرر – : "ليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا " .

إوعى العسكرى ..!*

إذا كان السيد بوش يبث الرعب فى قلوب دول العالم وشعوبه ، وفى مقدمتها شعبه نفسه تخويفا مما يسميه الإرهاب حتى أصبح لحنه المميز الذى يردده على لسانه ولسان أجهزته ليل نهار ، ويكاد البعض يراهن على أنه أحيانا ما يردد وهو نائم عبارة " إوعى القاعدة " ، فإن أمى يرحمها الله ، على الرغم من أنها لم تذهب إلى مدرسة قط ، كانت أسبق منه فى تخويفنا دائما ب " إوعى العسكرى " ، وذلك حتى نرتدع ونخضع لما تراه وتريده . لكن الفرق واسع بين أمى وبوش ، فالراحلة العظيمة كانت " تهوش " ، فقط ولا ترتب على تحذيراتها صورا من العقاب ، فضلا عن ثقتنا من أنها كانت تريد الخير لنا وإن أخطأت الوسيلة ، لكن بوش يصدق ما يقول ، ويرتب عليه صور عقاب مدمرة ، ونثق ثقة لا حدود لها بأنه يريد الشر بنا .

لقد تمادى الرجل فى ترويع الدنيا ، والمصيبة الكبرى أنه يقف على رأس أكبر قوة فى التاريخ ، فيصدقه زعماء العالم ، وتسير الأمور فى الاتجاه الذى يريد ، حتى ترسخت صورة فى الأذهان عن أن " القاعدة " هذه قوة منتشرة خطيرة فاقت فى سطوتها ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية والاتحاد السوفيتى الشيوعى ، إلى الدرجة التى أخشى فيها أن يجئ علينا يوم ، فنفسر فياضانات مدمرة تجتاح دولة فتدمر الكثير وتشرد الآلاف بأنها من تدبير تنظيم القاعدة ، أو أن يشتد حر وتقسو أشعة شمس ، فتردد وكالات الأنباء أن هذا من فعل فرع جديد لتنظيم القاعدة يتخفى فى كوكب آخر !

أقول الحق ، لا أدرى لماذا أشعر بشكوك عديدة تجاه كل هذا الذى يثار

---

* آفاق عربية فى ٢٠٠٤/٨/١٩

عن هذا التنظيم ، بدءا بالحدث التاريخى الأكبر ، ١١سبتمبر ٢٠٠١ ..لا أملك دليلا ، وأعرف أنه فى الكتابات العلمية ليس هناك ما يمكن الاستناد إليه من مجرد " الشعور القلبى " ، ولكن ، فليسمح لى القارئ بهذا التجاوز فى المنطق العلمى لأصارحه بشكوكى !

وإن شئت أن تنبه العالم إلى قوة الإرهاب الحقيقية ، فهى الولايات المتحدة نفسها ، فمنذ سنوات تكوينها الأولى ، نجد أنها تخلقت من خلال أفعال إرهاب بكل صنوفها ...

فى أوائل الستينيات كان الموضوع الذى سجلته لأحصل به على درجة الماجستير يدور حول فلسفة التربية البراجماتية ، والتى اشتهرت بأنها فلسفة المنفعة ، أو تقييم أى فكرة على مقدار أساس ما تجلبه من منفعة ، إلى الدرجة التى دفعت أحد مؤسسيها (وليام جيمس) لأن يؤمن بالله ، من منطلق الفائدة والمنفعة ، إذ قارن بين فكرة أن يكون الإنسان ملحدا وبين أن يكون مؤمنا ، فوجد أنه فى الحالة الأولى يكون قلقا متشائما ، بينما فى الحالة الثانية يكون مطمئنا سعيدا ، لذا انتهى إلى اختيار الإيمان .

وكان من منطلقات دراساتنا التربوية ، أن الفهم الحقيقى لأى فكر لا يتم إلا من خلال استقراء دقيق وواع ومتعمق لجملة السياقات المجتمعية التى أنبتت هذا الفكر . من أجل هذا أخذت أستقرئ العديد من الكتب الأمريكية التى تروى سنوات التكوين ...

جماعات مختلفة جاءت من أقطار شتى ، من مختلف أنحاء العالم فارة من بلادها ، نتيجة معاناة من اضطهاد دينى ، أو ظلم اجتماعى ، أو بطالة ، أو جريا وراء الأحلام ، ووجدوا أرضا بكرا تمتلئ بالكنوز يسكنها هنود حمر ، فماذا يفعلون لفرض سيداتهم على البلاد ؟

لا تاريخ يستندون إليه ، ولا قانون دولى ، ولا أصول سياسية واجتماعية ، وإنما هى " القوة " ، وبعد فترة برز " المال " يغرون به الضعفاء ، فترسخ

فى الوجدان الأمريكى هذا المنطق للحكم والسيادة : القوة والمال . وهى الفكرة نفسها التى حللها بتوسع وعمق ، محمد حسنين هيكل فى مقالاته عن الامبراطورية الأمريكية التى نشرت على صفحات مجلة الكتب وجهات نظر .

ولعل هذا يمكن أن يفسر جانبا من هذا التعاطف المفضوح العلنى مع الإرهاب الإسرائيلى ، حيث نشأت بالطريقة نفسها ... مجموعات مهاجرين جاءوا من أنحاء شتى من العالم إلى أرض يسكنها شعب ، فكان من الضرورى ترويع السكان الأصليين بكل مختلف وسائل وأدوات وسياسات الترويع من حرب وطرد وتجويع وقتل وتجريف ، إلى الدرجة التى تجعل بوش لا يرى ولا يسمع أى عمليات قتل وتجريف وتدمير يقوم بها الإسرائيليون تجاه الفلسطينيين ، وإن رآها وسمع بها ، فسرها بأنها تدخل فى باب الدفاع عن النفس ، لأنه فى الحقيقة لا يدافع عن إرهاب إسرائيلى ، وإنما يدافع عن إرهاب أمريكى قديم ما زال مترسخا فى العقل الباطن للأمريكيين .

وكانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى التاريخ ، حتى الآن ، التى استخدمت أسلحة الدمار الشامل ، المتمثلة فى القنبلة الذرية عندما أسقطتها على هيروشيما ونجازاكى فى اليابان فقتلت عشرات الألوف ودمرت ما لم يره التاريخ من قبل من الزروع والضروع ، وتركت ما يصعب تلخيصه من آثار على السكان وأعقابهم حتى الآن .

والولايات المتحدة تملك أقوى جهاز مخابرات فى التاريخ أيضا ، من ضمن وظائفه أن يقوم بما تتهم به القاعدة ، فلا بأس فى خططه من ارتكاب بعض الأعمال القذرة ، مثل قتل بعض الشخصيات ، أو تشجيع ذلك ، بالمعاونة أو بتهيئة السبل أو غير هذا وذاك من وسائل . وهذا الجهاز يدبر انقلابات عسكرية وسياسية لإسقاط نظم لا ترضى عنها الولايات المتحدة أو لإحلال نظم أخرى عميلة ، أو تسريب معلومات للمحافظة على زعامات عميلة ، أو تيسير

سبل حراسة دقيقة للمحافظة على أمن بعض هؤلاء . ولو طبقنا أى معايير لمفهوم الإرهاب فسوف نجدها تنطبق تماما على كل هذه الأفعال .

ولو تساءلت عن كثير من النظم القهرية التى عاشت طويلا – وما تزال – فسوف تجد أن عين الولايات المتحدة تحرسها ، على الرغم من كل هذه الأنهر من الكلمات والتقارير عن المطالبة بالإصلاح والديموقراطية ، لأن المعيار الأساسى هو : هل هذا يجلب منفعة للولايات المتحدة ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، إذن فليستمر النظام مهما كان طاغيا ، والعكس ، فإذا كان النظام يؤازره الشعب لكنه لا يحقق النفع والفائدة للولايات المتحدة ، فلابد أن يزول بأى السبل ...

إذا كانت أمهاتنا قديما قد خوفتنا ب (إوعى العسكرى) ، وإذا كان بوش يخوف العالم اليوم ب (إوعى القاعدة) ، فأنى أصرخ فى كل العقلاء والأحرار ب (إوعى الولايات المتحدة) !!

المواطن أولا* !!

من " الفرقعات " الإعلامية التى " طُنطن " بها منذ مؤتمر حزب الحكومة فى سبتمبر ٢٠٠٣ هذا الشعار (المواطن أولا) الذى لا خلاف بأى حال من الأحوال على أنه يعتبر حلما يداعب خيال وضمير، لا كل مصرى فحسب ، بل وكل عربى . وقد ذكرنى هذا الشعار بما كانت دول المنظومة الاشتراكية " سابقا " تصف به نفسها بأنها جمهورية كذا الشعبية ، أو الديموقراطية ، أو الإثنين معا ، حيث أثبتت التجربة أن هذه الدول كانت على عكس كل من الصفتين تماما ، فلم تكن " شعبية " لأنها لم تكن من اختيار الناس ، ولا كانت " ديموقراطية " تسمح لهم بحرية التعبير ، فى الوقت الذى لا تجد فيه انجلترا أو فرنسا – مثلا – تصف فيه كل منهما بأنها شعبية أو ديموقراطية ، مع أن الحكومة فى كل منهما من اختيار الناس ، وحرية التعبير فيهما مكفولة .

إنه مرض " متوطن " فى ثقافتنا السياسية ، حيث تروج فيها كلمات هى أشبه " بشيكات " بدون رصيد وفق تعبير أستاذنا الراحل زكى نجيب محمود ، إذ أن كل كلمة إنما جاءت لتصف " مسمى " بعينه ، أو رصيدا من الخبرة ، فإذا ما وجدنا كلمة أو عبارة لا رصيد لها فى دنيا الخبرة والواقع ، قلنا أنها بالفعل " شيك " بدون رصيد . وإذا كان إصدار شيك بدون رصيد جريمة يعاقب عليها القانون ، فإن من المحزن حقا أن الكلمات التى لا رصيد لها لا عقاب عليها ، ومن هنا فقد امتلأ سوق الثقافة بالكثير منها ، فحدث انفصام مخيف بين دنيا الثقافة وواقع الناس .

حتى اسم حزب الحكومة نفسه..هو " شيك " بدون رصيد ، إذ لو سألت

---

* آفاق عربية فى ٢٠٠٤/١/٢٢

عن رصيد " الوطنية " فيه ، فسوف تجد العكس تماما ، لأننا أمام حزب الحكومة ، لا حكومة الحزب ، والفرق بين المصطلحين واسع لا نريد أن نشق على القارئ ببيانه ، إذ لن يغيب عن فطنته ، وأبرز ما هو مشهور عنه أنه تجمع لكل من يريد أن يكون جزءا من السلطة أو قريبا منها ، طمعا فى ذهب المعز ، ونفرة من سيفه ٠٠ يريد أن يكون فى مأمن ، أو يريد أن يعزز من نفوذه ٠ كما تغيب الوطنية عن النظام الحاكم نفسه ، عندما يحرم تحريما يكاد أن يكون تاما أن يضم ، لا على مستوى الوزراء والمحافظين مثلا ، وإنما على مستوى قيادات العمل الوطنى ، أيا ممن يغاير الحكومة ويقف على الرصيف الآخر ! أما صفة " الديموقراطية " ، فحدث ولا حرج ، وحديثها يحتاج منا أكثر من مقال طويل منفرد ٠

تذكرت كل هذا وأنا أتصفح عدد مجلة الأهرام الاقتصادى الصادر فى الأول من شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٣ محللا لبيانات وأرقام وردت فى رد التجارة الخارجية على طلب إحاطة كان قد تقدم به عضو مجلس الشعب محمد مرسى عن واردات مصر من طعام الكلاب والقطط فى الربع الأول من العام الماضى ٢٠٠٣ !

وقبل أن أشير إلى مثل هذه الأرقام أسجل تقديرى البالغ للكلاب والقطط ، فهى كائنات حية خلقها الله لحكمة ، وفائدة كل منهما للإنسان معروفة لا تحتاج إلى شرح ٠

كذلك أسجل مقدما أننى لا أصدر فى كلامى التالى عن " حقد " على الكلاب والقطط ، مرددا " جبنا نيلة فى حظنا الهباب " !! فلها حق الحياة ، ولها حق أن تأكل وتشرب باعتبارها كائنات حية !

لكن الكلاب والقطط المعنية فى هذا المقال ليست بالضرورة من " الجماهير " الكلابية والقططية ، لأن أفراد هذه الفئة نراهم يجوبون الشوارع والأزقة والحارات والنجوع والكفور يلتقطون طعامهم مما يتساقط من بقايا أكل

البشر أو مما يستغنون عنه ، وهى تعيش هكذا وتمارس حقها فى الحياة منذ ألاف السنين . لكن الكلاب والقطط المعنية هنا هى الكلاب والقطط الأرستقراطية بالضرورة ، وفقا للقاعدة التى تقول : قل لى ماذا تأكل ، أقل لك من أنت !! فمثل هذه الكلاب والقطط تعيش فى فيلات وقصور ، وأضعف الإيمان فى شقق فاخرة " ترمح " فيها الخيول !

فوفقا لبيانات قطاع التجارة الخارجية ، بلغت واردات مصر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣ من السلع الآتى بيانها الكميات التالية ، مقدرة بسعر الدولار :

الكمية بالطن	القيمة بالألف دولار
- أغذية كلاب وقطط- ٣٦٠	٣١٢,٠١
- محضرات هذه الأغذية- ٦٤٠	٥٨٨,٧٠
- مواد ونفايات نباتية أخرى- ١٠	٢١,٧٣
- تغذية حيوانات بريمكس- ١٤٩٠	٢٧٨٥,٨٨
- محضرات أخرى لهذه التغذية- ٣٣١٠	٢٢٣٤,٠٤

ومن ثم يصبح إجمالى المستورد من مأكولات هؤلاء فى ربع العام خمس ملايين وثمانمائة ألف دولار ، أى ما يزيد على الأربعين مليونا من الجنيهات فى ثلاثة شهور ، يعنى ما يزيد على المائة وستين مليونا من الجنيهات فى عام كامل !

كم مدرسة يمكن أن تفتح بهذا المبلغ ؟

كم مستشفى يمكن أن تقام بهذا المبلغ ؟

كم خريج جامعى يمكن أن يعمل بهذا المبلغ ؟

وكم ٠٠ وكم ٠٠وكم ؟ إن الشعار الحقيقى الواقع هو : الكلاب والقطط أولا ، لا: المواطن أولا !!

ولا يعترض علينا معترض بأن هذه المبالغ ربما تنخفض فى بقية الشهور ، ذلك أن الاتجاه دائما فى تصاعد ، فقد بلغت واردات مصر من أغنية الكلاب والقطط عام ٢٠٠١ ، مبلغ ٢٨٠ ألف دولار ، ارتفع عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٦٢٠ ألف دولار فى الشهور التسعة الأولى .

ومع ذلك فلا نريد أن نذهب بعيدا ، فحتى لا يمتلئ قلب أحد من " المواطنين " بالحقد على الكلاب والقطط ، فليطمئن قلب القارئ ، ذلك أن " المواطن " ، كان له نصيب لا بأس به ، حيث تم – خلال نفس الثلاثة شهور الأولى من عام ٢٠٠٣، " كونتشينة " ب ٩٠ ألف دولار ، أى ٦٣٠ ألف جنيه ، حتى " يتسلى " ويفرغ همه فى لعب الكونتشينة ! وليس هذا فحسب ، بل تم استيراد دبابيس للشعر ب ١٠٠ ألف دولار أى ٧٠٠ ألف جنيه فى الفترة نفسها ، حتى تكون " الشعور " جميلة ، فى مواجهة " الشعور " بالكآبة والحزن !

لكن ، ربما كان " المواطن " فى مصر أسعد حظا ، فقد حملت جريدة الرأى الأردنية خبرا فى اليوم الثانى من العام الجديد ٢٠٠٤ ، بشرى للمواطنين فى إحدى الدول العربية ، حيث تقول هذه البشرى أن شركة للذهب والمجوهرات تقوم بإنتاج ملابس مصنوعة من الذهب الخالص وفق تقنية إيطالية معقدة تبدأ من ثلاثة آلاف دولار وتنتهى بسعر مفتوح .

لكن الخبر يحمل نبأ محزنا نرجو ألا يقلل من الفرحة ، هذا النبأ المحزن يقول أن هذه " التقنية " المتقدمة من الصعب توطينها فى الوقت الراهن !.

وتعمل هذه الشركة العربية على تصنيع ملابس داخلية ومايوهات وعبايات وصديرى ومفروشات منزلية من الذهب بعد تحويل المعدن إلى خيوط . وأوضح مسئول بالشركة أن سعر الملابس الداخلية الذهبية المكونة من قطعتين يبلغ ٦٩٣٣ دولار مصنوعة بالكامل من الذهب ، فى حين يبلغ سعر الصديرى ١٤٩٣٣ دولارا !

وهكذا تطمئن قلوبنا حقا ، فليست الكلاب والقطط وحدها فى بلادنا التى تعيش فى نعيم دنيوى مقيم ، فهناك آدميون آخرون فى أحد بقاعنا العربية الإسلامية ينعمون أكثر من الكلاب والقطط .

معذرة ... لقد وجدت نفسى أمسك الورقة والقلم لأحسب حسبة معينة ، فأنا أستاذ جامعى منذ اثنين وأربعين عاما ، علّمت آلافا فى طول الوطن العربى وعرضه ، وكتبت مئات البحوث والدراسات ، يبلغ مرتبى الآن – بعد الستين – ما يقرب من مائتى دولار وخمسين شهريا ، أى أننى أحتاج لمرتب ثمان وعشرين شهرا حتى أستطيع أن أشترى " غيارا " واحدا من هذا النوع من الملابس الداخلية !

اكتأبت كثيرا .. لأننى لن أستطيع أن أدخر المرتب كله لمدة ثمانى وعشرين شهرا ، فهناك العديد من أوجه النفقات المطلوبة ..

ثم إذا بخبر آخر أقرأه فى اليوم التالى يجعل من هذا الحال أخف وطأة مما حمله الخبر السابق .. والخبر الجديد ، أن إحدى راقصات مصر التى كانت لها قصة مشهورة منذ فترة مسيئة للخلق " تجلت " فى ليلة رأس السنة ، فرقصت خمس مرات فى أماكن عدة ، فى هذه الليلة ، وتقاضت عن كل " نمرة " مائتى ألف جنيه ، أى مليون جنيه فى ليلة ! أى راتب خمس وخمسين شهرا لأستاذ جامعى يكدح منذ اثنين وأربعين عاما حتى بلغ من العمر عتيا ، ووهن العظم منه واشتعل الرأس شيبا !

لا أدرى ، لماذا قفزت من خزان ذاكرتى فى التو واللحظة وأنا أختم هذا المقال عبارة مشهورة لأبى ذر الغفارى : " عجبت لمن يبيت جوعانا وجاره شبعان ، كيف لا يخرج إليه شاهرا سيفه ؟ " !!

ربنا إنا لا نسألك رد القضاء ولكنا نسألك اللطف فيه !

.. وأصبحوا يتوقعون نهاية الدولة*

عندما يتحدث بعض منا عن أن الدولة الصهيونية مآلها بالضرورة إلى اضمحلال واختفاء ، فلربما عد بعض آخر ذلك من قبيل الأمانى والأحلام ، لكن ، ما الرأى إذا كانت هناك بعض أصوات فى داخل إسرائيل نفسها بدأت تتنبأ بهذا ؟

والصوت الذى نشير إليه ليس صوت شخص عادى ، فهو يبلغ من العمر ٦٦ عاما ، وهوأحد ابرز العلماء المتخصصين فى الجغرافيا فى إسرائيل ، وله من الخبرة ما يصل إلى ثلاثين عاما توفر فيها على بحث العلاقة بين الجيش والديموغرافيا ، أو الجوانب السكانية . أما اسمه فهو أرنون سوفر ، وهو رئيس قسم علوم الاستراتيجية ونائب رئيس مركز الأبحاث للأمن القومى فى جامعة حيفا ، ومحاضر فى كلية الأمن القومى .

وخلاصة رأى أرنون سوفر أن الوضع الحالى إذا استمر يسير بهذه الصورة القائمة فإنه لابد أن يؤدى إلى تدمير الدولة الإسرائيلية لجاء تحذير سوفر هذا فى مقابلة أجراها معه شرى مقوفر نشرتها جريدة معاريف . ونحن نسوق ما ذكره سوفر حتى يكف هؤلاء المذعورون الذين لا يرون ضوء الفجر بعد هذه الظلمة الحالكة ، وما تقوم به الانتفاضة هو الذى يُسرع بالفلسطينيين إلى ضوء الفجر، بل يمكن لك أن تقول أنها تسرع بنا جميعا إلى فجر جديد طال انتظاره .

فمن الناحية السكانية لفت سوفر الانتباه إلى أنه ، وللمرة الأولى منذ قيام دولة العدو يصلون إلى تعادل مع العرب والأجانب ، حيث يعيش فى الوقت

---

* آفاق عربية ، فى ٦ ، ٢٠٠٢/٦/١٣

الحالى خمسة ملايين يهودى ، فى حين يصل عدد الآخرين ، ويقصد بذلك :

العرب والروس والعمال الأجانب ، وبائعات الهوى من مولدوفيا ، إلى عـدد ممائل .

ويضيف إلى ذلك أن اليهود إذ ينجبون ما يقرب من مائة ألف طفل فـى العام ، إلا أن الفلسطينيين ينجبون ١٦٠ طفلا ، وبالتالى فسوف نجد فى العام ٢٠٢٠ أن من يعيشون فى إسرائيل من اليهود لا يزيد عددهم عن ست ملايين ونصف المليون يهودى ، بينما يصل عدد الفلسطينيين ، وفقا للمعدل المشار إليه آنفا ، إلى ثمانية ونصف المليون ، غير مليون آخر من الأجانب ، مما يحـول اليهود إلى أقلية !!

ولما طرح المحرر أمامه احتمال تحقيق السلام مع الفلـسطينيين ، أبـدى سوفر تشاؤمه فى المستقبل القريب ، وبرر ذلك بأن تحقيق هذا الأمل يقتـضى من إسرائيل أن تواجه عددا من المشكلات والقضايا الملحة الحاسمة ، وهى :

أولا : القضية الخاصة بالقدس والحرم ، فموقف كلا الطرفين متباعد عـن الآخر ولا يبدو أن بالإمكان التوفيق ، فأحدهما يقوم على نفى الآخر .

ثانيا : المعضلة الخاصة باللاجئين ، واستشهد سوفر بتصريح سابق لعرفات وافقه عليه ، وهو أن عدم حل هذه القضية ، لا يمكن أن يؤدى إلـى سـلام ، ونقل البروفيسور الإسرائيلى كذلك أقوالا لطالبات فلسطينيات قلن له أن الشعب الفلسطينى انتظر خمسين عاما ، ولا مانع لديه من انتظار خمسين عاما أخرى ، والمهم عندهم هو أن يعودوا جميعا إلى أرضهم ، وأن هذا أمر لا مفر منـه بأى حال من الأحوال .

ثالثا : هناك الفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسـرائيليين تجعل من العسير بالفعل أن يعيشا معا فى سلام تحت مظلة واحدة ، وضـرب

البروفيسور مثالا على ذلك بأن الإسرائيلى إذا كان يكسب ما يقرب من ١٥ ألف دولار فى اليوم بينما لا يزيد ما يكسبه الفلسطينى عن ألف دولار ، فإن هذا من شأنه بالضرورة أن يولد مشاعر عداء .

رابعا ، يؤكد عرب إسرائيل – عن حق فى رأى البروفيسور – أن الإسرائيليين قد نهبوا منهم أربعة ملايين دونم من الأرض ، وهم من ثم يريدون استرجاعها ، ومن هنا يؤكد سوفر باعتباره عالم جغرافيا أن النزاع غير قابل للحل !!

وفى السياق نفسه نشرت جريدة يديعوت أحرونوت ل كريتمان وعوزى ديان عن ظاهرة الهروب الذى يتزايد يوما بعد يوم من أرض الميعاد ، فإسرائيليون كثيرون قرروا نقل أموالهم للخارج وشراء بيوت هناك كاستثمار أو كمكان يلجأون إليه وقت الطوارئ ، كما قرر آخرون نقل مشاريعهم التجارية أيضا ، وأكدت الصحيفة أيضا أن التقارير التى يرسلها الملحقون الاقتصاديون فى الولايات المتحدة تضمنت شكاوى من أن شركات التكنولوجيا المتطورة تقوم شيئا فشيئا بنقل مراكزها التجارية من إسرائيل إلى أمريكا الشمالية .

وهناك بلدان عرف عنها أنها أكثر جاذبية للإسرائيليين مثل استراليا ونيوزلندا ، تكاثر حديث القنصليات الأجنبية فيها عن ارتفاع فى عدد الطلبات ، إلى درجة أن مواقع انترنت خاصة قامت لتحقيق هذا الغرض .

ونقلت الصحيفة عن زوجة ضابط المظليين الذى أصيب فى حرب لبنان واستقر الآن فى سيدنى باستراليا ، أنها حتى قبل أسابيع لم تكن قضية المكان الذى تنتقل فيه مسألة مطروحة ، وكل وما أرادته فقط أن تخرج من الهوة ، والآن فقط عندما أصبح الأمر ملموسا وواضحا بدأت تهتم بالتفاصيل.

ونشر ضابط احتياط إسرائيلى يدعى ايشاى مينوخين فى جريدة نيويورك تايمز مسجلا احتجاجه على استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية ، مؤكدا أن هذا الاحتلال الذى استمر حتى الآن لعقود ، والذى يجعل إسـرائيل تتحكم فى حياة وحريات ثلاثة ملايين ونصف إنسان هو الذى دفعه ، أى ضابط الاحتياط ، ودفع غيره من مئات العسكريين وعشرات الألوف من الإسرائيليين الآخرين ، لمعارضة سياسات الحكومة الإسرائيلية فى استبقاء الاحتلال والدفاع عنه . بل إن هذا الضابط يسجل أنه لن يطيع الأوامر التى تطلب منه قتل الذين يريدون القيام بعمليات عسكرية أو (انتحارية) !

هل نزلت الرحمة فى قلوبهم فجأة بعد سنوات طويلة امتلأت فيها أيـديهم بالدم الفلسطينى ؟

هل استقام التفكير لديهم مؤخرا فكفوا عن ألا يروا الحـق إلا مـن خـلال منظور المشروع النازى الصهيونى؟

كلا ، وإنما هى لغة القوة التى بدأ الفلسطينيون يمارسونها معهم فبدأت تنزع الغشاوة من على أعينهم ليبدءوا فى رؤية الحقائق بغير زيف غرور القوة .

المرعوبـــــون* !!

مثلما يشيع بين كثيرين بأن السلعة الأجنبية أفضل جودة من سلعنا ، مما اصطلح على تسميته بعقدة الخواجة ، يبدو أن الحكم بأن الإسرائليين صاروا مذعورين ومرعوبين من الفلسطينيين يمكن أن يقنع كثيرين عندما يطلعوا على كتابات إسرائيلية وأمريكية تشير إلى ذلك ، بينما لو كتب مثلنا مثل هذا فسوف يبادر البعض إلى اتهامنا بترويج مخدرات فكرية مثلما كان يحدث فى سنوات خلت ، عندما عبر الشاعر على محمود طه (صاحب قصيدة الجندول) بغير ما حدث بقوله:

طلعنا عليهم طلوع المنون فصاروا هباء وصاروا سدى

وغناها محمد عبد الوهاب ، بمناسبة حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ ، ترافقها أنغام راقصة فرحة مبشرة لنا بالنصر العظيم ، والذى لم نكن نطم ، نحن عامة الناس ، أن الهزيمة كانت فادحة .

فهذا ريتشارد كوهين يكتب فى صحيفة واشنطن بوست الأمريكية يصف رهانات شارون بمقابلة المقاومة الفلسطينية بمزيد من العنف ، بأنها رهانات خاسرة ، حيث لا تلوح فى الأفق أى نهاية ، ثم يكتب ما نصه : " إسرائيل وما يمكن أن يجمع ليصبح فلسطين تتحاربان ، وإسرائيل تخسر الحرب . ليس بمقدور إسرائيل أن تعيش فى رعب إذا لم يؤثر ذلك على شئ فعلى الأقل سيحزم الناس أمتعتهم ويرحلون عنها "!

وعندما نقل الكاتب قول شارون " الهدف هو زيادة الخسائر على الجانب الآخر . لن نتمكن من عقد أية محادثات ما لم نسحقهم أولا " علق على ذلك بقوله " جنون ...جنون مطلق " .

---

* جريدة العربى ، فى ٢٠٠٢/٤/٢٨

أما دانيل وولف ، فهو محام أمريكى خدم فى الجيش الإسرائيلى خلال الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، فقد كتب فى الواشنطن بوست أيضا راويا ما أثارته الأحداث الحالية من ذكريات خلال الانتفاضة الأولى : " كان اليأس يغمرنى وأنا أنظر إلى الكراهية فى عيون الأطفال الفلسطينيين الذين يمرون بنا فى طريقهم إلى روضة الأطفال ، وكنت أشعر بالعار عندما تختفى المراهقات خلف آبائهن عندما كنا نقوم بتفتيش البيوت الفلسطينية بحثا عن الهاربين " .

وعلى الرغم من أن السلاح الفلسطينى الذى ساد فى الانتفاضة الأولى كان هو الحجارة فقط ، فإن هذا العسكرى الإسرائيلى السابق يعترف بأنهم كانوا يمتلئون خوفا من الفلسطينيين ، فها هو يكمل: " كان هناك شئ مثير للحزن بشأن القوات الإسرائيلية المدججة بأسلحة ثقيلة وهى تواجه شباب الحجارة ، حيث يجثم أفرادها بين حين وآخر ، متخذين وضع إطلاق النار لبث الرعب فى صفوف المحتجين، وربما ما لم يدركه المحتجون أننا ، نحن أيضا ، كنا خائفين ممن يفوقوننا عددا ..." !!

أما بالنسبة للانتفاضة الحالية فقد وصف غيء باخور فى صحيفة يديعوت أحرونوت الجمهور الإسرائيلى بأنه جمهور يشعر بالكآبة والعجز وحتى اليأس من الوضع فى الدولة : " جمهورنا ، كما يبدو ، مصاب بما يشبه الجنون الاكتآبى فى كل ما يتعلق بما يحدث " .

ونشرت الصحيفة نفسها يديعوت أحرونوت مقالا ل عمير ربابورت تلمس فيه مظهرا آخر من مظاهر الرعب التى أصبح العسكريون الإسرائيليون يعيشونه ، ويؤكد المقال أن جنود الاحتياط لم يعودوا يخجلون من الحديث عن الخوف ، فقد اعترفوا قائلين " لم تعد خدمة الاحتياط مخيما صيفيا " .

ومن الحالات الواقعية المصورة ذلك ، حالة شوكت لاسرى ، أعزب فى السابعة والعشرين من عمره من القدس ، يعمل كرجل مبيعات ، روى عما حدث فى الحاجز قرب شعارى تكفا بأن العملية فى (عيون الحرمية) أثرت

عليه وعلى رفاقه بالتأكيد ، وقال : " إن خدمة الاحتياط هذه مخيفة أكثر بكثير من الخدمات السابقة التى قمت بها " .

ومع كل هذا فأنا ايضا أشعر بقدر من الخوف ، إزاء هذا الذى أصبح مسلما به على ألسنة الكثرة الغالبة من المسئولين العرب وفى مقدمتهم مسئولو السلطة الفلسطينية بالتأكيد على ما يسمونه " تفاهمات " أو خطة (تينيت) ، فهى فى مجملها تحرص على توفير الأمن للإسرائيليين وفى المقابل أن تعود القوات الإسرائيلية لسابق وضعها قبل الانتفاضة ، إذ يبرز هنا التساؤل المهم : ولماذا كانت الانتفاضة أصلا ؟ وما الثمن المقابل لمئات القتلى من الفلسطينيين وآلاف الجرحى والدمار والتخريب الذى حدث لمئات المنازل والمحال والمزارع ؟! مجرد مفاوضات !!

ومن هنا لابد أن نضع أمام القارئ نصوصا أساسية فى خطة تينيت هذه ، وقبل قراءتها لابد من تذكير القارئ بأن تينيت هذا هو مدير وكالة المخابرات الأمريكية المركزية الذى ننتظر الفرج والسلام وعودة الحقوق على يديه ! تقول الخطة :

- توقيف واستجواب وسجن أعضاء المنظمات الفلسطينية الراديكالية الذين تتهم إسرائيل بالتحضير لعمليات إرهابية والذين سلمت بشأنهم لائحة إلى السلطة الفلسطينية تتضمن عشرات من أسمائهم . – تقديم أسماء الأشخاص الموقوفين إلى لجنة أمنية مشتركة .
- مصادرة مدافع الهاون والأسلحة الأخرى التى يحوزها الفلسطينيون بطريقة غير شرعية فى انتهاك لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ .
- تسليم إسرائيل جميع المعلومات الخاصة بالتخطيط لهجمات .
- إغلاق ورشات قنابل الهاون .
- منع تهريب الأسلحة .

- وضع حد للتحريض الرسمى على العنف والهجمات ضد إسرائيل والمستوطنات اليهودية .

وفى المقابل فإن الخطة تطالب من إسرائيل :

- الامتناع عن مهاجمة المؤسسات المدنية أو العسكرية التابعة للسلطة الفلسطينية .
- الامتناع عن استخدام الأسلحة القاتلة لتفريق المتظاهرين .
- اتخاذ التدابير اللازمة ضد مواطنيها المسئولين عن عمليات انتقام أو حض على العنف ضد الفلسطينيين .
- التحقيق فى مقتل الفلسطينيين الذين لم يتورطوا فى أعمال إرهابية .
- الإفراج عن الموقوفين الفلسطينيين الذين لم يتورطوا فى أعمال إرهابية.
- إعادة نشر القوات الإسرائيلية فى مواقعها السابقة لبدء الانتفاضة .
- رفع الإغلاق عن الأراضى الفلسطينية والحصار المفروض على المدن الفلسطينية .

خيارنا الاستراتيجى .. المقاومة* !

هل يمكن أن يقوم سلام بين الحق والباطل ؟

هل يمكن أن يكون وئام بين خير وشر ؟

هل يمكن يتعايش الظلم مع العدل ؟

استقراء وقائع التاريخ البشرى ، فى مختلف عصوره ، وفى شتى البقاع يؤكد أن (الصراع) هو القانون الذى يحكم العلاقة بين الطرفين دائما ، فإذا ما انتصر الحق ، وساد العدل ، وسرى الخير ، انطلقت طاقات الإنسان وقدراته تتفجر منها إبداعات ومبتكرات وتجديدات على مختلف الأصعدة ، فكريا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا وعلميا .

ماذا كانت مهمة الأنبياء والمرسلين منذ فجر التاريخ ؟

يدعون إلى الإيمان بالله ، لكن : ماذا يعنى الإيمان بالله ؟ إنه يعنى أن يسود الحق على الباطل ، وأن يزيح الخير صور الشر ، وأن يحكم العدل بين الناس ، ولا غرو فى ذلك ، فالإيمان بالله هو المجمع الكلى لقيم الحق والخير والعدل .

فهل كان طريق الأنبياء والمرسلين مفروشا بالورود والرياحين اعتمادا على أن دعوتهم هى إلى الحق ، والخير والعدل ، وأن هذا وذاك مما يطمح إليه الإنسان فى كل زمان ومكان ؟

كلا ، لأن هناك فئات أخرى ، لا تقنع ما يمكن أن ينالها من حق وخير وعدل ، وتسعى إلى الاستئثار بأكبر قدر منه ، مما يدفعها هذا إلى الإغارة على آخرين تسلبهم الحق والخير والعدل ، فيكون باطل وشر وظلم ، وبالتالى تصبح المقاومة فريضة وضريبة ونهجا وسنة .

---

* آفاق عربية ، فى ٢٠٠٢/٤/١١

كان محمد صلى الله عليه وسلم يرى بعينيه العديد من مظاهر الفحش والرذيلة والظلم والباطل والشر تشيع بين كفرة مكة ، وبحسه الداخلى ، وقناعاته الشخصية ، وقبل أن يأتيه الوحى الإلهى ، يشعر بسوء هذا الحال ، فكان أن اعتزل قومه فى كثير من الأحوال حتى لا تطول ثيابه نيران الحريق ، فلما جاءه البشير النذير ، ودوى صوت الحق تبارك وتعالى : " يا أيها المدثر ، قم فأنذر ..." انطلق يقاوم ما كان من كفر وفسق وفجور ... كانت المقاومة بالبعد عن سوء الأفعال ، والدعوة إلى الله بالكلمة والموعظة الحسنة .

فلما أحس صلى الله عليه وسلم أنه ، مع من آمن بالدعوة قد وقفوا على أقدامهم قوة بأس ، تحولوا إلى المقاومة المسلحة ، حتى أصبحت كلمة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى ، وجاء الحق وزهق الباطل ، فانطلق الإنسان المسلم وقد تحول كل فرد إلى قوة نووية حضارية تحطم أركان الظلم والباطل والشر ، وتبنى العلم والمعرفة والجسور وتشق الطرق وتؤلف الكتب وتقيم المستشفيات ومعاهد التعليم وتؤسس نظم السياسة والاجتماع والإدارة التى من شأنها أن تحفظ الحقوق ، وتقيم العدل ، وتنظم الجهود وتقود إلى أمام .

ولم تكن تلك هى سنة الله فى الاجتماع البشرى فى حال الأنبياء والمرسلين فقط ، ولكنها كانت ، وسوف تظل ، كذلك مع المصلحين وطلاب الحق ، وعاشقى الحرية والاستقلال .. شرقا وغربا ، فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية طوال قرون مضت ، ولعل الثورات : الفرنسية والأمريكية والروسية من أشهر صور المقاومة

وعندما ابتليت بلدان عربية مثل الشام ومصر والجزائر ، على سبيل المثال ، بوباء الاحتلال الأجنبى ، كانت المقاومة هى الطريق الوحيد الذى عن طريقه نالت هذه البلدان حريتها .

وعندما صدقت الثورة العربية – مثلا – فى الشام عقب الحرب العالمية الأولى أن الشيطان المتمثل فى فرنسا وبريطانيا ، زعيمتا الاستعمار فى ذلك

الوقت ، يمكن التحالف معه والعيش بسلام ، ضاعت كثير من الحقوق .. تمزقت الشام إلى دول أربع : سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ، وكان من المحتم أن يعود العرب إلى طريق الصواب .. المقاومة ، فيستطيعون تحرير سوريا ولبنان .

ونحن اليوم نشهد أمرا عجبا ... ففى الوقت الذى انزاح فيه الاحتلال العلنى العسكرى من كل دول العالم ، ما تزال فلسطين ، دون سائر البقاع هى الوحيدة المحتلة ، لا بجيش وإنما بجيش وشعب جاء ليقيم ويعيش على أساس أنه هو البديل للشعب الفلسطينى وأنه هو صاحب الحق الذى كان له منذ ألفى عام !! فهل نطبق المنطق نفسه ونطالب بأسبانيا والبرتغال لنستعيد الأندلس ؟ وهل نطالب بأراض عدة فى جنوب أوربا كانت تستظل براية الإسلام فى عهد الدولة العثمانية ؟

بطبيعة الحال ، هذا لا يطرأ لنا على بال ، ولكن القضية أن البعض منا ما زال يتصور إمكان تفاوض مع من جاء مغتصبا ، يؤمن بأنه هو صاحب الأرض كلها ، فقتل وشرد وهدم وخرب وطرد ، وإلا فليقولوا لنا ماذا كانت نتيجة المفاوضات التى جرت طوال السنوات الماضية ؟

لم تحصل مصر على حقها فى إجلاء الصهاينة من سيناء عن طريق مفاوضات جرت وانتهت باتفاقية كامب ديفيد ، ولكنها استطاعت ذلك ، بعد أن حاربت وقاومت وسالت دماء آلاف من أبنائها فى حربى الاستنزاف ، وأكتوبر ٧٣ .

وإذا كان السلام هو حلم بشرى عام ، وحلم عربى بصفة خاصة ، لكنه يتحول إلى أضغاث أحلام إذا تصورنا إمكان حدوثه بين نازية صهيونية لغتها القتل والتدمير والنهب ، وفلسفتها هى نفى الآخر حتى تستطيع العيش ، وسلامها هو فى اختفاء الفلسطينيين ، أو على أقل تقدير أن يعيشوا خدما وعبيدا

وركعا تحت الأقدام ، أما أن يعيشوا تحت مظلة دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، فهذا لن يسمحوا به أبدا حتى ولو تفاوضنا معهم عشرات السنين .

لقد سادت مقولة أيام المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مقولة التوازن النووى الذى فرض عدم قيام الحرب الساخنة بينهما ، ويبدو أننا فى الوقت الحالى ، وعلى الأرض الفلسطينية بحاجة إلى ظهور مقولة أخرى هى (توازن الرعب) بين الفلسطينيين والنازية الصهيونية ، فإذا كانت دولة العدو تبث الرعب بين الدول العربية بترسانتها النووية ، والأسلحة التى لا قبل لنا بها ، فإن استمرار المقاومة بالصورة التى ظهرت بها فى الفترة الأخيرة ، من شأنها أن تبث الرعب فى قلب العدو ، واستمرار هذا فترة قد تطول هو وحده السبيل إلى أن يسلموا بما وجب عليهم التسليم به من الحقوق الفلسطينية المنهوبة .

عبقـــرية ثـــورة* !

على المستوى الشخصى ، فإن ثورة التحرير الفلسطينية قد فتحت أمامى ، وبطبيعة الحال أمام كثيرين مثلى ، باب الأمل فى هذه الأمة العربية ، فـــالحق أقول ما كنت أرى أبدا أى بصيص نور ، فكل المعطيات فى المنطقة كلها كانت تتطق بالفعل بأن العرب سوف ينضمون إلى أمم سابقة كانت لها أمجـــاد ثـــم اندثرت ، وصور الإحباط كانت تعشش فى كل رجأ من أرجاء العالم العربى ، وكأن العرب قد تمثلوا أمام أنظارنا وأنظار أبنائنا رجلا كسيحا لا حول له ولا قوة ملقى على قارعة الطريق ، يتلقى ضربة من هنا وضربة من هناك ، على رأسه ، وعلى قفاه ، وعلى مؤخرته ، وربما ما هو أكثر من ذلك ، وهو فاغر فاه يبتسم ابتسامة الأبله !

ومن باب الصدق والصراحة ، فقد كنت قد فقدت الثقة سنوات طويلة فى الفلسطينيين بصفة خاصة ، من حيث إمكان أن تقوم لهم دولة ، وطالما شعرت أن الطابع الغالب للنضال كان ذا طابع إعلامى ، يضر أكثر مما ينفع ، فـــضلا عن كثرة الخطب الرنانة والمقالات الحماسية حتى لقد وقعت فى المقولة التـــى طالما رددها السادات بأنهم مناضلو ميكروفونات . كذلك فقد شاعت أفكار بين كثير منا عن أن الفلسطينيين سارعوا بالهروب الكبير خـــارج أرضـــهم ولـــم يصمدوا ، بل وباع بعضهم أرضه لليهود ، وأن الكثير من القيادات يستمرؤون الوضع للاستحواز على الكثير من المعونات ، ويسيحون بـــين بلـــدان العـــالم يتمتعون بالإقامة فى أفخم الفنادق !

ويبدو أن بداية الخطأ فى المسيرة السابقة للحركة الفلسطينية أنها تركـــت أمر تحرير الأرض الفلسطينية للدول العربية منذ حرب ٤٨ ، وكانت كل الدول

---

* صوت الأزهر فى ٢٠٠٢/٤/٢٦

العربية على وجه التقريب فى ذلك الوقت لا تملك أمر نفسها بكل صدق وصراحة ، فما بالك أن يتم توكيلها لتحرير أرض أخرى غير أرضها الوطنية ؟ ! هذا فى الوقت الذى نعلم فيه علم اليقين أن التاريخ يخلو تماما من حركة تحرير تمت عن طريق التوكيل . وقد أثبتت التجربة المريرة أنه ما من مرة تقدمت فيها الدول العربية بغية إنقاذ الأرض الفلسطينية إلا ومنيت بهزيمة منكرة ، وضاع المزيد من الأرض ، لا أرض فلسطين وحدها بل وأرض من أراضى الدول العربية التى حاربت .

وإذا كانت هزيمة ٤٨ قد أسفرت عن ضياع شطر كبير من الأرض الفلسطينية قامت عليه الدولة الصهيونية ، فإن هزيمة ٦٧ أضاعت الضفة الغربية وقطاع غزة لتصبح الأرض الفلسطينية جميعها تحت أسر الاحتلال ، أما الحرب الوحيدة التى تمم فيها انتصارعربى عام ٧٣، فقد كانت لتحرير ما أحتل من أرض مصر وسوريا.

وإذا كانت القضية الفلسطينية قد كانت أحد أهم أسباب قيام ثورة يوليو فى مصر ، فإنها تحولت فى كثير من المواقع العربية إلى (تجارة) يحاول عن طريقها البعض أن يكسبوا نظمهم قدرا من الشرعية ، فشاعت تلك الشعارات الرنانة : القضية الفلسطينية هى قضية كل العرب .. لا تفريط فى الحقوق الفلسطينية ..تحرير كامل التراب الفلسطينى ..تطهير أرض الأقصى من الدنس الصهيونى ...إلخ ، وأخشى أن أقول أن البعض فى الدول العربية قد خان هذه القضية ، لا بالقول الزائف والخداع وإنما ما هو أقسى من ذلك وأمر ، فى الوقت الذى رددوا فيه مثل هذه الشعارات التى أشرنا إليها دون أن يبدو على وجوههم حمرة الخجل !

وسعت بعض النظم العربية إلى وضع يدها على بعض المنظمات والشخصيات بحجة أنها تدعمها ، لكنها فى الحقيقة كانت تتاجر بها ، لأنها لو خرجت قيد أنملة عن إملاءات النظام الذى يحتضنها ، يكون مصيرها الاعتقال

والسجن ، وفى أحسن الأحوال الطرد . وأذكر أننى دُعيت فى عام ١٩٨٥ إلى مؤتمر عقدته كلية التربية بجامعة الكويت عن (الأبعاد التربوية للصراع العربى الإسرائيلى) دُعى إليه بطبيعة الحال فلسطينيون من بلدان عربية مختلفة ، فإذا بى ألاحظ أن كل فلسطينى كان يعبر عن توجهات الدولة التى يقيم بها ، فهذا فلسطينى عراقى ، وهذا فلسطينى سورى ، وهذا فلسطينى أردنى .. وهكذا ، وقلما سمعت من يشعرنى بأنه عربى فلسطينى ، حتى أن الجلسة الأخيرة للمؤتمر قد تحولت إلى (معركة) دعت بعض الصحف تنشر بالمانشط العريض فى اليوم التالى : مؤتمر الصراع ينتهى بصراع !

كان الاختيار قد وقع على كاتب هذه السطور أن يكون رئيسا للجنة التوصيات ، رغم عدم ترحيبى شخصيا بذلك ، وطوال الوقت وأنا أناشد المؤتمرين بأن من يريد اقتراح توصية فعليه بتقديمها لنا كى نضمنها التقرير الختامى ، فلما بدأت فى قراءة التوصيات ، إذا بهرج ومرج وحك للأرض بالأقدام مثلما يفعل التلاميذ المشاغبون داخل قاعات الدراسة أحيانا ، ورفض كامل لكل ما أقول ، مع أننى لم أكن هنا (مؤلفا) لما جاء من توصيات بقدر ما كنت مجرد قارئ لما صغناه كلجنة ، تجميعا لما تلقيناه من الأعضاء من مقترحات .

كان الأمر محيرا وغامضا بالنسبة لى لأول وهلة ، ثم أسر لى البعض بالسر ، فأنا مصرى ، فكيف أترأس لجنة التوصيات ، وبلدى فى ذلك الوقت موصومة من الكثرة الغالبة من الدول العربية بأنها باعت القضية وتصالحت مع العدو الصهيونى فى كامب ديفيد !! لم يفكر أحد فى مضمون التقرير النهائى وكيف أنه جاء معبرا عما يريدون ، وإنما ، ما دام هذا التقرير يجئ على لسان واحد من بلد كامب ديفيد فلابد من رفضه والتشويش عليه ، لأن كثرتهم عندما يعودون إلى البلدان العربية التى أتوا منها سوف يُحاسبون : كيف تركت هذا

المصرى (الساداتى) يكون هو المعبر الرسمى عن القضية ، قضية كل الدول العربية ، قضية فلسطين ؟!!

وعندما أراجع الكثير من الثورات التى شهدتها بلدان مختلفة من العالم أجد أنه من الممكن أن نقرر هنا بغير ما مبالغة بأن الثورة الفلسطينية الحالية فريدة فى نوعها حقا ... فثورة مثل الثورة الفيتنامية التى دوخت أقوى دولة فى العالم كانت حدودها مفتوحة مع هذا الخزان الصينى الهائل ، فضلا عن الطريق الموصل لمساعدات ومعونات سوفيتية . وثورة الجزائر كانت الأرض الجزائرية كلها ساحة لها ، فضلا عن حدود مفتوحة كذلك ، وكانت دولة الاحتلال خارج الجزائر ، فى أوربا ..

عكس ذلك بالنسبة للثورة الفلسطينية ، فساحة المعركة محدودة بمساحات معينة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ودولة الاحتلال مقيمة معهم ، وهى تملك جيشا أصبح يوصف بأنه ربما يكون رابع أقوى جيوش العالم ، فضلا عن امتلاكه الأسلحة النووية .

ولنذكر فى ذلك أيضا أن الدول العربية المحيطة ليست مفتوحة أبدا للفلسطينيين ، بل على العكس من ذلك ، إن الحدود العربية أصبحت تضمن الأمن والأمان لإسرائيل ، إذ غير مسموح أبدا لأى قوة مسلحة فلسطينية أن تعبر هذه الحدود إلى فلسطين ، إلا إذا تم هذا خفية وفى حدود بسيطة ، وبصورة غير متكررة كثيرا .

لقد أعلنت كل الدول العربية على وجه التقريب ، وخاصة تلك المحيطة بفلسطين أنها لن تسوق فى يوم من الأيام ، بعد حرب ١٩٧٣ جيشها لمحاربة إسرائيل ، لا تعففا ورغبة فقط فى السلام وإنما عجزا واعترافا بأن أحدا لم يعد قادرا على المواجهة العسكرية مع إسرائيل ، إلا إذا أراد أن يضيع بلده ، والعياذ بالله !

وفى مقابل ذلك نجد مئات من الصبية الفلسطينيين لا يعلنون ، وإنما يفعلون مباشرة ، يواجهون هذا الجيش الإسرائيلى المخيف فيوقعون فى جنوده وضباطه وقياداته الرعب ، ولا يملك هؤلاء الصبية والشباب إلا أجسادهم يحيلونها إلى قنابل ومتفجرات تنفجر فى أهداف إسرائيلية فتتبدد وتذروها الرياح ، ويقف الجيش المخيف عاجزا لا يستطيع أن يستخدم أسلحته المرعبة ، لأن الضربة الفلسطينية تأتيه بغتة وبصورة غير متوقعة ، دون أن يكون لديه قدرة على تحديد المكان ولا الزمان!

فتش أيها القارئ ما سمح به وقتك ، فى صفحات تاريخ ما اختزنت من ثورات تحرير ، وقل لى : من فعل مثل هذا الذى فعله ، وما زالوا ، الفلسطينيون ؟

لقد تغيرت موازين القوة بالفعل ، وبدأت رؤوسنا التى كانت تسير مطأطأة ترتفع شيئا فشيئا ، وبدأت لغة الإملاء من لدن الإسرائليين تخف شيئا فشيئا ، لولا قدر من المكابرة والعناد ، وهكذا عرف الفلسطينيون الطريق الصحيح إلى التحرير ، لا بتوكيلات ، وإنما بالإرادة الذاتية ، وقديما قالها الشاعر العربى :

ما حك جلدك مثل ظفرك فتولى أنت جميع أمرك !!

وتتبدى ثمرات عبقرية الثورة الفلسطينية المعاصرة من قراءة العديد من التعليقات التى نشرتها صحف إسرائيلية مصورة اليأس والقنوط والخوف داخل العقول والقلوب الإسرائيلية ، فالمعلقة سيما كدمون معلقة الشؤون الحزبية فى صحيفة يديعوت أحرونوت تكتب قائلة أن شارون يشعر للمرة الأولى فى حياته بعجزه عن تقديم الحلول للوضع الأمنى المتردى فى إسرائيل ، وأنه " بات غير قادر على الحسم العسكرى حسبما يطالبه وزير حزبه ليكود ، ولا على إجراء مفاوضات سياسية " . وواصلت المعلقة تعليقها بقولها : " أن تعابير وجهه هذا الأسبوع بدت كتعابير وجه الدولة : الفشل "!

وأضافت إلى ذلك قولها أن شارون : " يفتقد إلى شعور الثقة بالنفس وللمرة الأولى يرى الحجم الحقيقى لعجزه عن طرح الحلول ، وفى قرارة نفسه يعرف أنه من غير الممكن دحر الإرهاب (هكذا !) . كل طفل (إسرائيلى) يعى اليوم أن كل شئ قد انهار.لا توجد سياسة .لا قيادة ، والنتائج تتحدث بنفسها " !!

منذ عدة قرون ، كتب جان جاك روسو يبشر بما عرف بالاتجاه الطبيعى ، فكتب يقول ما معناه أن كل شى فى الطبيعة هو فى الأصل خير ، ما لم تمسسه يد إنسان ، واليوم يمكن لى أن أقول ، على الوزن نفسه ، أن كل مقاومة فلسطينية حالية هى بالضرورة لابد جالبة خيرا كثيرا للفلسطينيين ما لم تعبث بها أيد عربية !!

العدو الاستراتيجى*!

على الأصل دوّر !!

حكمة شعبية تغنى بها المصريون عبر قرون تفسر الكثير مما يحدث فى عالم السياسة ، وتفتح أعيننا على تفسير هذا الذى يحدث..

فلو تأملت جماعة من قطاع الطريق أو اللصوص جيدا ، فسوف تجد ما بينهم من سلوك يقوم على احترام كل منهم للآخر والمحافظة على حقوقه ، وحرية كل منهم فى التعبير عن رأيه ، فضلا عما يمكن أن يتمتعوا به من صور نعيم وترف.

لكن لو تصورت أن سلوكهم بينهم وبين بعض يمكن أن يكون هو سلوكهم نفسه تجاه الآخرين ، فإن هذا يعد قصورا فى النظر ، وغفلة مؤسفة ، وإنما يمكن أن يسلكوا مع آخرين سلوكا مشابها بالقدر الذى يخافونهم ، أو بالدرجة التى يكونون فيها على وعى بضرورة تحقيق المقولة الشهيرة " شيلنى وأنا أشيلك "، ذلك هو توصيف أقرب ما يكون للحقيقة بالنسبة للسلوك الأمريكى فى سياسة العالم...

أما أنهم مجموعة ترتد أصولهم إلى قطاع طرق ونهّابين ، فذلك مما تمتلىء به كتب التاريخ ، وخاصة بالنسبة لأمرين:

أولهما ، أنهم مجموعة من أوائل المهاجرين من أنحاء شتى من العالم ، كرسوا حياتهم لإبادة الشعب الأصلى لأمريكا وهم الهنود الحمر.

ثانيهما ، أنهم هجموا على مناطق شتى من إفريقيا يخطفون منها ملايين من الزنوج ويسلسلوهم ويعتقلونهم باعتبارهم عبيدا ، ويدفعون أبخس الأثمان شراء لهم ، ليقوموا هم بالعمل والإنتاج للسيد الأمريكى الأبيض.

---

* آفاق عربية ، فى ٢٠٠٥/١/١٢

هل ينسى أحد هاتين الحقيقتين ؟

وهما عمليتان استغرقتا عدة عقود رسخت ثقافة بعينها ، وعادات وتقاليد بذاتها شعارها : المسدس ، والدولار ، حتى لقد كتب الراحل أحمد بهاء الدين مقالا بهذا المعنى منذ سنوات طويلة فى مجلة العربى الكويتية . وحتى لا " يتعبهم " هذا الذى يسمى بالضمير ، يكون توجّه كاذب نحو الإيمان ، موجها الوُجهة التى تبرر ما يحدث وتُقعد له.

وبالإضافة إلى هذا الذى يقال كثيرا عن عوامل دينية قربت بين المحافظين الجدد وبين دولة العدو الصهيونى ، فإننا نؤكد على العامل الخاص بأصول التكوين والنشأة ، حيث أن العروة الوثقى بين الطرفين قديمة ترجع إلى ما قبل نشأة الدولة الصهيونية النازية ، وصاحبت النشأة ، فيما هو معروف من وقائع إعلان قيام دولة الصهاينة ، واستمرت طوال عهد كل رئيس أمريكى ، حيث لم يكن هناك اختلاف فى التوُجّه ، وإنما فى درجته ومداه.

وأن يكون هذا هو السلوك الأمريكى ، فهذا أمر مفهوم ، لو قمت بقياس المقدمات فى النشأة إلى النتائج المترتبة على ذلك.

من هنا فكم يشعر المرء منا بخجل مؤسف وألم عميق كلما سمع من قادة عرب أن الولايات المتحدة صديق استراتيجى !!

وأنا هنا أقول بملء الفم وبأعلى صوت : ياريت !!

" ياريت " على أساس ما يحمله معنى " الصداقة " من : ندية فى حرية الإرادة ، وتساو فى المصالح المتبادلة ، وتكافوء فى المعاملة ، فهل يجرؤ أحد أن يقول أن هذا موجود بيننا وبين الأمريكان ؟

وأكرر مرة أخرى : ياريت !

وبعيدا عن منطقة الحكام الخطرة ، فلتحاول - بصفتك مواطنا عربيا عاديا -أن تتقدم إلى السفارة الأمريكية رغبة فى زيارة بلادهم ، وتأمل ماذا يحدث لك ، ثم ماذا سيكون السلوك الرسمى تجاهك عندما تحظى بتأشيرة الدخول وتمضى

فترة طالت أو قصرت هناك ، ثم من ناحية أخرى ، تأمل سلوك شخص أمريكى يطلب زيارة دولة عربية وما سوف يمر به من خطوات وإجراءات وما يواجهه من سلوك !

فى الطرف الأول سوف تجد أنك تعامل على أساس أنك متهم ، خاصة لو كنت مسلم العقيدة ، حتى يثبت العكس .. ستشعر بالمذلة .. وبالقهر .. وبالهوان ، وفى الوقت نفسه لن تجد لك سندا رسميا من دولتك يجرؤ على أن يمد لك يد المساعدة فى مواجهة السلطات الأمريكية .

وفى الطرف الثانى ، سوف تجد العكس تماما ، فهل تصدق هذا الذى يقولوه لك بأن أمريكا " صديق استراتيجى " ؟ كلا والله ، لو أرادوا الصدق ، لقالوا عن دولنا " التابع الاستراتيجى .. " !

إن كرامة المواطن الفرد العادى هى صورة طبق الأصل من كرامة النظام الحاكم ..

لا تتصور ، ما تتبئ به المظاهر الخارجية ، فصحيح أن المواطن العادى فى بلداننا العربية يبدو مكسورا ، ذليلا ، لا حول له ولا قوة ، يمكن أن يعتقل فى أى وقت ، ويُغيب داخل السجون لأى فترة ، ولأى سبب يمكن أن " يفبرك " ، دون أن يستطيع أحد مساعدته ، وفى الوقت نفسه يمكن لآخر أن يفعل ما هو ضد القانون ، وتُكيف له القرارات حتى يبدو بريئا ، وإن سجن لفترة ، سرعان ما يخرج معززا مكرما !

ومن جهة أخرى يبدو النظام قويا جبارا يبطش ويقهر ...

الزيف القائم فى الصورة هو أن المواطن العادى الغلبان هو صاحب القوة الحقيقى ، والنظام القاهر ، ذى الصولجان هو الضعيف .. كيف هذا ؟

تأمل ما تحيط به النظم القاهرة نفسها من مظاهر " أمن .. " آلاف مؤلفة من الجند المسلح وفق أحدث ما أنتجته مصانع الأسلحة الأمنية ، ونظم حراسة وتبادل معلومات واتصالات وتحليل وسرعة حركة تكاد تتجاوز الخيال ، وعلوم

متقدمة ، تعجز عنها الجامعات ومراكز البحث العلمى ، ومئات الملايين تنفق ، غالبا بغير شفافية وبغير رقابة شعبية.. واسأل ، لماذا كل هذا ؟

إن كل هذا يعكس مدى " الرعب " الذى يعيشون فيه.. يعكس مدى الجبن الذى هم عليه.. يعكس مدى شعورهم بالظلم الذى يمارسونه ، وإحساسهم بالخوف من أن يصحو هذا المواطن المنكسر المقهور الغلبان فتتفجر طاقات الغضب المكتومة ، ويتحول إلى وحش جسور ، فيحطم القضبان ويكسر السلاسل ، وينتزع حريته بنفسه!

ليست الولايات المتحدة بالصديق الاستراتيجى ، وإنما هى العدو الاستراتيجى ، والسلوك المفروض تجاه العدو ، يختلف بالضرورة عن السلوك تجاه الصديق..

لكن فى الوقت نفسه ، ليس من الشجاعة لإنسان أوصله حكامه أن يكون " فأرا " أن يسعى إلى محاربة " حيوان مفترس... "

فقط الوعى بالحقيقة هو المطلوب فى ظل الظروف الراهنة ، ودراسة تجربة " غاندى " فى مقاومته للإنجليز عندما كانوا هم أيضا فى يوم من الأيام سادة العالم ، فلقد انتصر الزعيم النحيف ، نصف العارى ، الذى لم يكن يملك إلا مغزلا ، لكنه كان يحمل فى قلبه عزة وكرامة ، وحرية إرادة.

لا تسامـــــح*!!

أعرف الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف ، وأثق فيه أستاذا جامعيا وعالما دينيا ومصريا وطنيا ، ورجلا على خلق عظيم ، ولكن التوقيت الذى نُظم فيه مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الشهر الماضى حول " التسامح " جعلنى أشعر باستياء شديد !

أرجو ألا يسارع قارئ بالاستنكار ، على أساس أن " التسامح " قيمة إنسانية كبرى ، وخلق إسلامى أصيل ، ينبغى أن يهش الإنسان له ويبش ، ويرحب بالدعوة إليه ، بل ويسرع إلى المساهمة فى بحوثه ودراساته ومناقشاته ، ذاك أن أى عاقل يستحيل أن يقف فى وجه فكر التسامح وتوجهاته ، لكن المناقشة هنا ليست فى " قيمة " التسامح بصفة مطلقة ، وإنما هى فى أمور أخرى هى التى تحكم على مضمونه وزمانه ، ومع من ؟ وبأى وسيلة ؟

إن هناك العديد من النصوص القرآنية والنبوية ، والمواقف التى يصعب حصرها ، التى تؤكد على دعوة الإسلام إلى التسامح والحث على التخلق به ، ولا أظن أنى بحاجة إلى ذكر أمثلة منها ، فهى متوافرة بكثرة غير عادية فى المصادر الإسلامية ، قديمها وحديثها ، ومن المؤكد أن " المؤتمرين " قد أشبعوا القضية بحثا ودرسا وتوضيحا ودعوة وحثا .

إن الصدق - على سبيل المثال - قيمة إنسانية عظيمة ، وفضيلة تحث عليها الأديان ، والشرائع الوضعية ، ولكن ، ماذا لو كنت جنديا فى جيش يخوض حربا ضد الأعداء ووقعت فى الأسر ، وسئلت عن أمور تتصل بأسرار وطنك وجيش وطنك ، هل يمكن أن تكون صادقا مع أعداء الوطن ؟

" التعاون " ، قيمة أخرى ، لا أحتاج إلى كثير بيان أو قليله لأبين ضرورته

---

* جريدة آفاق عربية ، فى ٢٠٠٤/٥/٦

وأهميته فى الترابط والقوة بين أعضاء الجماعة وأفراد الأمة وشعوبها ودولها ، ولكن ، ماذا يمكن أن يكون موقفك ، لو كنت مراقبا فى لجنة امتحان ، على أى مستوى دراسى ، ورأيت بعضا من الطلاب " يتعاونون " على الغش ؟ ألا يكون من الفضيلة أن تسرع بضبطهم وتحويلهم إلى التحقيق ، مهما كانت الأضرار التى سوف تقع عليهم ؟ ألا نتذكر حينئذ قول الله سبحانه وتعالى " وتعاون على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " ؟

المسألة إذن فى القيم الأخلاقية ، ليس " بإطلاق.. " ولكن هناك شروط لابد من توافرها..

" السكريات " حاجة أساسية من حاجيات الجسم ، بنسبة معينة ، وإذا لم تتوافر فى غذاء الإنسان يمكن أن يصاب بضرر صحى ، لكن ، ماذا لو كان الإنسان مصابا بالسكر ، هل يمكن أن يطبق المبدأ الصحى هذا الخاص بضرورة "السكريات " ، دون مراعاة الشروط " الاستثنائية " التى يصفها الأطباء فى هذه الحالة ؟

... وهكذا ، عشرات الأمثلة ، يمكن أن نسوقها لنؤكد على ضرورة مراعاة جملة من الشروط الأساسية التى لابد من توافرها عند الحديث عن التسامح والدعوة إليه.

يوميا ، أسرع إلى التلفاز ، متلهفا على مشاهدة وسماع أخبار أهلنا على أرض فلسطين ، والعراق ، والشيشان وأفغانستان ، فلا تمر دقائق معدودة حتى أسرع بإغلاق الجهاز ، حزنا وكمدا وفزعا ، وخاصة عندما تكون الأخبار متعلقة بأرض فلسطين : النساء يصرخن ويولولن ، وهم يرون بيوتهن تتهدم على أطفالهن ، وشباب صغير السن ، يلطم خداه ، وهو يرى أشجار الزيتون التى زرعها وسهر عليها وتعب ، تخلع وتقطع ، ويرمى بها على قارعة الطريق ، وصبية صغار يمسكون بأيديهم حجارة يقذفون بها عدو الله وعدوهم ، وفتصوب على أجسادهم النحيلة طلقات رصاص غادر ، وتقذف عليهم قنابل

شيطانية...

بالأمس الجمعة ، الثلاثين من أبريل ، فجعنا جميعا بهذه الصور التى عرضت على شاشات التلفاز فى مختلف أنحاء العالم تصور ما يندى له الجبين ، ويدمى القلوب عما يفعله الأمريكان بالسجناء العراقيين ، وأصارح القارئ أننى ، على الرغم من كثرة ما كتبت طوال عشرات السنين ، أجد قلمى لا يقوى على اختيار الكلمات والعبارات التى ينقل بها عما أحس وأفكر فيه...

كنا كثيرا ما نتخيل ، ونخمن ، لكن الواقع المشاهد ، تجاوز كل ما تخيلناه ، وخمناه..

فليسمع وليشاهد هؤلاء المتأمركون من أبناء الأمة الإسلامية بأعينهم بعد أن عميت بصيرتهم ، لعلهم يشعرون ولو ببعض الحياء ، عندما يصدقون ويرددون الدعاوى الأمريكية ، التى يزعمون من خلالها أنهم جاءوا " للتحرير " و " الديموقراطية "!

من العسير على الإنسان حقا أن يدافع عن صدام حسين ، ولكننا مضطرون ، أن نتساءل عن أوجه الاختلاف بين ما يفعله الأمريكان وما كان صدام يفعله ؟ ! ممن جاءوا يحررون العراقيين ؟

ألم تتكشف أكاذيبهم على الملأ ، فإذا بهذا البلد المسكين يخلو من أسلحة الدمار الشامل ، التى أعلنوا الحرب بسبب زعمهم وجوها فى العراق ، وراح حكام عرب ومسلمون ، يرددون كالببغاوات ما يزعمه أسيادهم الكذابين ؟!!

مع من نتسامح إذن ؟

تخيل أنك عدت إلى بيتك ورأيته منهوبا مسروقا مدمرا ، وعرفت ورأيت من نهب وسرق ودمر ، هل يمكن أن تتسامح معه ؟

إذا رأيت أمك تجرجر على قارعة الطريق وتضرب النعال... هل تتسامح مع من يقترف هذا الجرم ؟

إذا رأيت أختك أو زوجتك ، يهم بالاعتداء القذر عليها.. هل تقف "

متسامحا " ، حتى يقولوا أنك متمن ومتحضر وإنسان راق ؟

مع من نتسامح ؟!!

نحن لا ندعو إلى الانتقام والثأر واستخدام العنف ، على المستوى الفردى ، داخل الوطن ، فهنا دولة وشرطة ونيابة وقضاء..

ولكننا نتحدث على مستوى الأوطان والشعوب ، فى زمن غابت فيه الشرطة الدولية وأصبحت فيه الأمم المتحدة إدارة فى منظومة الدول المهيمنة القاهرة ! بدلا من التسامح ، فلنتنادى إلى نشر ثقافة المقاومة .. فلنتذكر آيات القرآن الكريم فى الدعوة إلى المقاومة والكفاح ، والمحافظة على كرامة الأمة ...ولنعد إذاعة هذا الغناء الذى يردد " والله زمان يا سلاحى .. اشتقت لك فى كفاحى. "

لسنا فى حاجة إلى براهين تحدد لنا من العدو ومن الصديق... كفوا عن هذا الهراء الذين ترددونه أيها الحكام ، بأن الولايات المتحدة حليف مهم واستراتيجى ، إلا إذا كنتم قد أصبحتم أيادى لها لتمسك برقابنا لها كى يمكن لها أن تنال منا !!

إننا لم نفق بعد من الصفعة التى شعرنا أنها وجهت لكل منا ، عندما استقبل رئيسهم جورج بوش ، رئيسنا حسنى مبارك ، وبعد ساعات قليلة ، قذف فى وجوهنا جميعا بالحمم النارية ، بوعد بلفور الثانى.. لم ننظر للمسألة على أنها سببت إحراجا لرئيس دولتنا ، وإنما كانت لطمة شعر بها كل مواطن موجهة لنا جميعا !!

نتسامح مع من ؟ نتسامح مع أهل أمتنا فيما يقع بيننا من أخطاء غير مدمرة ، فى المناقشات ، فى المعاملات . لكن ، لا تسامح ، مع الذين اغتصبوا أرضنا ويتموا أطفالنا وشردوا نساءنا .

للمؤلـــــف

١. الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٦٨

٢. المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢

٣. دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٧٢

٤. تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢

٥. التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤

٦. قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤

٧. الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، وصدر فى طبعة أخرى فى سلسلة كتاب الهلال ، دار الهلال ، ١٩٨٦ بعنوان : (دور الأزهر فى السياسة المصرية) ، مع بعض التعديلات .

٨. أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، وأعيد طبعه ، مع بعض التغييرات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٩. التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٠. أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١١. التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٢. نشأة التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٣. دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠

١٤. دراسات فى اجتماعيات التربية ، (بالاشتراك مع د. زينب حسن حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وكان قد صدر (بالاشتراك مع

آخرين) بعنوان : التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧٣ ، الأنجلو المصرية

١٥. دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٦. المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٧. ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (وكانت الطبعة الأولى منه وقد صدرت عام ١٩٧٤ ، عن دار نشر الثقافة ، القاهرة)٠

١٨. دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢

١٩. تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ (بالاشتراك مع د٠ زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٠. الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك مع د٠ فاروق اللقانى) ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة منفردة مع تغييرات جذرية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٢١. النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦

٢٢. تطور إعداد معلم المرحلة الأولى فى مصر (بالاشتراك مع د٠ زينب حسن) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٣. محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤

٢٤. معاهد التربية الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، وكانت قد صدرت منه طبعة مختصرة عام ١٩٧٨ ، عن دار نشر الثقافة بالقاهرة
٢٥. إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦
٢٦. الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦
٢٧. بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، ١٩٨٧
٢٨. تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٩. الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٣٠. هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٣١. هوامش فى السياسة المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠
٣٢. اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩١
٣٣. تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٤. محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٥. الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٦. دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى (المستوى الرفيع) ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٧. نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢

٣٨. رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٣٩. التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ثم صدرت طبعة أخرى منه موسعة ، الناشر نفسه ، ١٩٩٩

٤٠. مقدمة فى التأريخ للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ثم أعيد طبعه موسعا عام ١٩٩٩ ، الناشر نفسه

٤١. التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥

٤٢. سقوط تربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥

٤٣. فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٥

٤٤. التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، القاهرة ، ١٩٩٥

٤٥. التعليم فى مصر (العنوان الأصلى : قصة تطوير التعليم فى مصر) دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، نوفمبر ١٩٩٥

٤٦. التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦

٤٧. سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦

٤٨. التربية العربية فى العصر الجاهلى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، كانت الطبعة الأولى منه بعنوان (تمهيد لتاريخ التربية الإسلامية) ، الناشر نفسه ، ١٩٧٩

٤٩. التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦

٥٠. – التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٥١. التربية التحليلية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٥٢. البناء القيمى فى مجتمع الكويت (تحرير) ، الديوان الأميرى ، مكتب الإنماء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧

٥٣. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٤. التربية (بالاشتراك) لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٥. عرب فى قاع الزمن عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٦. شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٧. رؤية سياسية للتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٨. نظرات فى التربية الإسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٩. دفتر أحوال التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٦٠. مستقبل التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية (٨٣) ، القاهرة ، ١٩٩٩
٦١. الأصول الفلسفية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٦٢. القرآن الكريم ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٦٣. فقه التربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠١
٦٤. السنة النبوية ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٥. تراث طه حسين فى التعليم (دراسة وتحرير) ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٦. نشأة الفكر التربوى وتطوره ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٧. ثقافة البعد الواحد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٨. التعليم والتنشئة السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٩. مماليك هذا الزمان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٧٠. تجريف العقول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤
٧١. التربية الإسلامية (بالاشتراك) ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٤

٧٢. التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٣. التعليم والهوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٤. الخطاب التربوى الإسلامى ، الدوحة سلسلة كتاب الأمة (١٠٠) ، ٢٠٠٥
٧٥. تجديد العقل التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٦. العدل التربوى وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٧. تعليمنا بين الأمس والغد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٨. الحركة الفكرية فى التربية الحديثة (ج٠ نيللر)، مترجم ، بالاشتراك مع د٠ بدر جويعد العتيبى ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥
٧٩. أصول التربية الإسلامية ، القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ودار السلام ، ٢٠٠٥
٨٠. هاؤم اقرءوا كتابيه (قصة حياة أستاذ جامعى) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٨١. أصول التربية العامة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٨٢. أصول التربية الإسلامية ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٨٣. التربية الوالدية ، رؤية إسلامية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ، ٢٠٠٦
٨٤. التطور الحضارى للتربية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٦
٨٥. التربية الإسلامية وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٦
٨٦. النزعة العقلية فى الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٨٧. نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى ، القاهرة ، الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٧

٨٨. عسكرة التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٨٩. ثقافة الإصلاح التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩٠. التخطيط للكتب المدرسية (دوجلاس بيرس) ترجمة بالاشتراك مع محمد الألفى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩١. الإسلام والغرب ، تعايش أم صراع ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، دار الفكر العربى ٢٠٠٧ (حصل على جائزة مبارك للدراسات الإسلامية ، وزارة الأوقاف)

٩٢. اجتماعية المعرفة في الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩٣. الحوار ، ثقافة ومنهجا ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧

٩٤. التربية السياسية للأطفال ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧

٩٥. كيف نربى أبناءنا ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، أخبار اليوم ، ٢٠٠٧ القاهرة .

٩٦. اختراق العقل الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٧. الفساد في التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٨. جامعات تحت الحصار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

٩٩. واتعليماه ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٠. التربية الإسلامية والنهوض بالأمة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٨

١٠١. ثقافة المقهورين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٢. ثقافة المقاومة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٣. غروب الضمير ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨

١٠٤. أعلام تربية فى الحضارة الإسلامية ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٨

فهرســـــت

الموضوع	الصفحة
مقدمـــــة	٣
ما الذى جرى للتعليم فى مصر ؟ (جناية السياسة على التعليم -٨/ ٠٠وإذا المؤودة سئلت - ٤٤/ السطوة الأمنية على التعليم - ٥٤/ ماذا حدث للدور الثقافى للتعليم؟٦٩/ ما الذى جرى للتعليم الجامعى فى مصر ؟ ٨٠/ ما الذى جرى لتعليم الأزهر ؟ ٩٥/ ما الذى جرى للمعلم المصرى ؟١١٠/ ما الذى جرى للتعليم الأجنبى فى مصر ؟ ١٢٥/ ما الذى جرى لأساتذة الجامعات؟ ١٤١)	٧
أنت ٠٠كم تساوى ؟!	١٥٥
كيف يمكن لحزب الحكومة منافسة الإخوان ؟	١٦١
من القبقاب إلى الجزمة	١٦٧
أنا والغريب على أخويا وابن عمى	١٧١
٠٠٠هكذا تفسد الحياة السياسية فى مصر	١٧٧
هذا الصمت المريب ؟!	١٨٣
فخ الحرة	١٨٩
للتنبيه لا للتخويف	١٩٣
هل تسقط المشكلة السكانية الغرب ؟	١٩٩
المستجيرون بالرمضاء من النار	٢٠٣
المستجيرون بالرمضاء من النار	٢٠٦

أكثر من مسمار جحا	٢١١
لماذا القدس حقا ؟	٢١٦
راعى السلام القاتل	٢٢٠
عودة الروح	٢٢٥
عرب ٤٨ فى الكيان الصهيونى	٢٣٤
تحية له فى ذكراه	٢٣٩
أكلنا يوم أكل الثور الأبيض	٢٤٣
أوعى العسكرى !	٢٥٢
المواطن أولا ٠٠	٢٥٦
٠٠وأصبحوا يتوقعون نهاية الدولة	٢٦١
المزعوبون	٢٦٥.
خيارنا الاستراتيجى ٠٠المقاومة	٢٦٩
عبقرية ثورة	٢٧٣
العدو الاستراتيجى	٢٧٩
لا تسامح	٢٨٣
للمؤلف	٢٨٧